



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة

المجلد الثاني - العدد الخامس - آذار ٢٠٢٢

مجلة العلوم المالية والمحاسبية



رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

رقم الإيداع
2442

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

المجلد الثاني - العدد الخامس - آذار ٢٠٢٢

ACCOUNTING
& FINANCIAL
SCIENCES
JOURNAL

Volume 2 / No.5 / March 2022



009647901409233

afsj@mof.gov.iq

ISSN 2709-2852

2442

رقم
التصنيف الدولي



رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق



وزارة المالية

مركز التدريب المالي والمحاسبي

مجلة العلوم المالية والمحاسبي

مجلة علمية متخصصة محكمة يصدرها مركز التدريب المالي والمحاسبي تعنى
بالإدارة المالية ، المصارف، التأمين ، المحاسبة والتشريعات المالية

مجلة معتمدة لأغراض الترقّيات العلمية

المستشار العلمي : أ.د. محمد علي العامري

رئيس التحرير : أ.د. حيدر نعمة الفرجي

مدير التحرير : الدكتور أحمد جواد الدهلكي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَلَبَّىٰ أَبْنَاءُ الْعَالَمِ دَرَجًا

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة
من الآية : ﴿١١﴾

هيئة تحرير المجلة

أ.د. فلاح حسن ثويني	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.د. فلاح حسن عداي	الدائرة المالية المركزية / حكومة الشارقة / الامارات المتحدة
أ.د. احمد حبوب	الشركة المغربية لتأمين الصادرات / المغرب
أ.د. صالح خليل العقدة	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / الاردن
أ.د. أسعد غني جهاد عبد	مدير عام الدائرة الادارية والمالية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
أ.المشارك د. محمد أحمد عبد الباقي الخولي	كلية العلوم الادارية / اكااديمية السادات للعلوم الادارية / مصر
أ.م.د. عبد الرضا لطيف جاسم	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.م.د. سمير عبد الصاحب ياره	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.م.د. عبد الكاظم محسن كوين	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.م. سعيد عباس محمد علي ميرزة	نائب رئيس مجلس ادارة شركة التأمين العراقية / متقاعد
أ.م. هلال مسلم هاشم الطعان	محاضر في كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / متقاعد

المجلد الثاني - العدد الخامس - آذار ٢٠٢٢

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

هيئة اللغة والتصحيح

أ.م.د. سمير عباس كاظم كرم	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية
م.د. علي اسد موسى	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية
اخلاص عبدالزهرة علي	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبي
نورا فائز جاسم	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبي

تصميم

المبرمج / حسان فالح عبدالرحمن

الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعكس
بالضرورة رأي مركز التدريب المالي والمحاسبي
وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المراسلات

البريد الالكتروني : afsj@mof.gov.iq

موبايل : ٠٧٩٠١٤٠٩٢٣٣

العراق - بغداد - حي المستنصرية - محلة ٥٠٤ - زقاق ١ - مبنى ١

الموقع الالكتروني للمجلة:

ضمن موقع وزارة المالية <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx>

ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية <https://www.iasj.net/iasj/journal/363>

- ١- تقبل البحوث باللغتين العربية والانكليزية .
- ٢- ان يكون البحث جديداً ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر في مجلة اخرى أو مؤتمر .
- ٣- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقويم العلمي.
- ٤- يقدم أصل البحث بثلاث نسخ مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بمسافة واحد ونص بين الاسطر وبحجم خط (١٤) نوع (Simplified Arabic) ، اما بالنسبة للبحوث باللغة الانكليزية فيكون الخط نوع (Times new Roman) وبحجم (١٤) وعلى وجه واحد من ورق قياس (A4) على ان يتم تزويدنا بنسخة ورقية وقرص مدمج بعد التقييم .
- ٥- لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن (٢٠صفحة) بما في ذلك الجداول والمواد التوضيحية.
- ٦- يجب ان يتضمن البحث : عنوان البحث ، مستخلصاً باللغتين العربية والانكليزية، الكلمات الرئيسية للبحث (Key Words) ، المقدمة ، منهجية البحث والدراسات السابقة ان وجدت ، الإطار النظري ، الإطار العملي، الاستنتاجات والتوصيات ، قائمة المراجع.
- ٧- لا تزيد عدد كلمات المستخلص عن (٢٠٠) مثني كلمة ، ويوضح في أعلى المستخلص (العربي والانكليزي) عنوان البحث ، اسم الباحث ، مكان العمل (والمراسلة ان كان مختلفاً عن مكان العمل) ، مع وضع رقم أو رمز بشكل نجمة (*) التي تربط بين الاسم ومكان العمل .
- ٨- ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث ، وتزود بعناوين .
- ٩- الإشارة الى المصدر في متن البحث او الدراسة كما يأتي : (اسم الباحث ، السنة : رقم الصفحة)
- ١٠- الإشارة الى المصدر كاملا في نهاية الدراسة حسب حروف الأبجدية وفق السياق الاكاديمي المعتمد .
- ١١- يفضل استعمال وحدات القياس الخاصة بالنظام الدولي Standard International Units في البحث .
- ١٢- بالنسبة للمراجع المأخوذة من الدوريات يجب ان يحدد رقم المجلد ورقم العدد وأرقام صفحات بداية ونهاية البحث.
- ١٣- قد يُستخدم التذييل لتوضيح المعلومة وفي هذه الحالة يُرقم التذييل لكل صفحة على حدة بأرقام متسلسلة.
- ١٤- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر الى الاستلال باستخدام برنامج (Turnitin) الالكتروني على ان لا تزيد نسبة الاستلال عن ٢٠% .

وزارة المالية / مركز التريب المالي والمحاسبي
م/ مجلة العلوم المالية والمحاسبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم ٨١٢ في ٩ / ٥ / ٢٠٢١ واتحافا بكتابنا المرقم ب ت ٤ / ٧٧٠٦ في ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٠
والستضمن اعتماد مجلتكم التي تصدر عن المركز المذكور أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع
والإلكتروني للمجلة وإنشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على اعتماد
المجلة.

... مع وافق التقرير .

أ.م.د. ايهاب ناجي عباس
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢١/٦/

مست
٢٠٢١

نسخة منه الى:

- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة مع الاوتومات
- المصادر

مهتد ابراهيم
١٥ حزيران

بسم الله الرحمن الرحيم

بفضل الله تعالى وجهود هيئة التحرير والكادر المساند تدخل المجلة عامها الثاني بصدر باكورة المجلد الثاني العدد الخامس ، لتواصل مسيرتها العلمية في تقديم البحوث والمتضمن الطروحات النظرية والعلمية والفلسفة المتخصصة في المجال المالي والمحاسبي بالاستناد على رؤية المركز المالي والمحاسبي في ان تكون رائدة في مجال تطوير القطاع المالي والمصرفي في العراق ومساهمة في رسم الملامح الجديدة للاقتصاد العراقي .

ويضم العدد عشرة بحوث متنوعة يغطي مدى واسع من الحقول العلمية وتلقي الضوء على العديد من المشاكل المصرفية والتطبيقية وكيفية معالجتها .

أذ يتناول البحث الاول استخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة في تقويم اداء الشركات بدلاً من الاساليب التقليدية في تقييم الاداء .

ويكشف البحث الثاني عن دور احتياطات الذهب في تعزيز مصادر واستخدامات اموال البنك المركزي من خلال تحليل تطور احتياطات الذهب وانعكاسه في فقرات الميزانية العمومية للبنك المركزي .

وجاء البحث الثالث في مجال المصارف عبر دراسة مجاًلاً حديثاً ومهماً في القطاع المصرفي وهو الشمول المالي بأعتبره أحد التوجهات الاساسية للمصارف ويعكس قدرتها في تقديم خدماتها الى اكبر عدد ممكن من فئات المجتمع وتأثرة في زيادة حجم الودائع المصرفية .

وركز البحث الرابع على احد ادوات التكلفة الاستراتيجية والمتمثلة بالهندسة العكسية ودورها في تخفيض تكاليف التصنيع من جانب وتلبية متطلبات الزبائن من جانب اخر

اما البحث الخامس فإنه يغطي موضوعات منها مايتعلق بالبؤس الاقتصادي ولاسيما في الاجل الطويل .

وقدم البحث السادس تحليلاً للأثار المترتبة عن تطبيق معيار المحاسبة ٣٦ في القوائم المالية للشركات بدلاً من المعايير المطبقة حالياً وما هي الآليات المناسبة لتطبيقها في بيئة الأعمال العراقية .

في حين كان البحث السابع في مجال ادارة الجودة وتحديد تأثير تطوير المعدات او استبدالها في المصانع على ابعاد الجودة .

وتوافقاً مع الاهتمام العالمي بدراسة تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ، يستعرض البحث الثامن تأثير الازمات الصحية معبراً عنها بأزمة كورونا في مؤشر داجونز الصناعي الأمريكي .

وركز البحث التاسع على جانب اخر من العمل المصرفي بقياس كفاءة اداء المصارف الخاصة بصورة اكثر شمولية باستخدام الابعاد الاربعة لبطاقة الاداء المتوازن .

وقدم البحث الاخير مساهمته في احد جوانب الاصلاح الاداري والمالي الاساس بدراسة امكانية التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء ودورها في تقليل الهدر بالمال العام .

وختاماً نقدم الشكر الجزيل الى الباحثون والمقيمون لجهودهم في تقديم البحوث وتقييمها علمياً ... والشكر موصول الى الاخوة والاخوات في هيئة التحرير والعاملين في المجلة بمجال التصنيع والتصميم والطباعة لدورهم في تطوير وتقديم المجلة بالشكل المناسب .

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

البحوث			
ت	البحث		ص
١	العنوان	إستخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة في تقويم أداء بعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية)	٢٦-١
	الباحث	• رسول مهدي حسن / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية. • أ.د. حمزة محمود الزبيدي / الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد.	
٢	العنوان	دور احتياطات الذهب في تعزيز مصادر واستخدامات أموال البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩	٥٨-٢٧
	الباحث	• محمد هاشم حلو /الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد. • أ.د. فلاح حسن ثويني /الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد.	
٣	العنوان	الشمول المالي وتأثيره في الودائع المصرفية / دراسة تحليلية في النظام المصرفي العراقي	٩٢-٥٩
	الباحث	• صبا عبد الحسين صبري /الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والأقتصاد. • أ.د. هشام طلعت عبدالحكيم /الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والأقتصاد	
٤	العنوان	إدارة التكلفة بتطبيق تقنية الهندسة العكسية لتخفيض التكاليف دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والألكترونية	١٢٨-٩٣
	الباحث	• منال ظاهر رشاد /الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والأقتصاد. • أ.د. شاكر عبد الكريم /الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والأقتصاد.	
٥	العنوان	أثر الاستثمار في الحد من آثار البؤس الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)	١٦٠-١٢٩
	الباحث	• هاجر حسين سلمان / جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال. • أ.د. رحيم كاظم حسن / جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال.	
٦	العنوان	تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في القوائم المالية / دراسة تطبيقية.	١٨٤-١٦١
	الباحث	• محمد صباح عبد/ الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقنية الإدارية/ بغداد • أ.م.د. فداء عدنان عبيد / الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الإدارية /بغداد	

المحتويات

البحوث			
ت	البحث		ص
٧	العنوان	تأثير تطوير المعدات او استبدالها في تحقيق جودة المنتج دراسة تحليلية في الشركة العامة للمنتوجات الغذائية/ مصنع المأمون	
	الباحث	• دنيا عبد الله هاشم/ الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقنية الادارية / بغداد • أ.م.د. عامر عبد اللطيف كاظم / الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية / بغداد • أ.م.د. سوسن جواد حسين/ الجامعة التقنية الوسطى / معهد الادارة / الرصافة .	
٨	العنوان	تأثير الازمة الصحية في قيمة مؤشر COVID-19 DJi30 انموذجاً	
	العنوان	• سحر حسن زغير / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد. • أ.م.د. سمير عبدالصاحب يارا / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد	
٩	العنوان	أستخدام بطاقة الاداء المتوازن في قياس كفاءة اداء المصارف الخاصة	
	الباحث	• زينب رشيد أحمد / الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الإدارية/ بغداد. • أ.م.د. رائد مجيد عبد محمد / الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الإدارية/ بغداد.	
١٠	العنوان	امكانية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء في تحقيق كفاءة الأداء	
	الباحث	• م.م. بتول يونس صبيح / الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية /بغداد • م.م. شيماء زهير محمود / الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية /بغداد	

إستخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة في تقويم أداء بعض الشركات المدرجة في
سوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية)

Using the Added Market Value Index in Evaluating the Performance of Some Companies listed in the Iraq Stock Exchange (An Analytical Study)

أ.د. حمزة محمود الزبيدي

رسول مهدي حسن

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

الباحث

rasoolmahdygamilcom@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/٩/٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١٠/١٤

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى قياس تأثير القيمة السوقية المضافة على تقويم أداء بعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تم اختيار المصرف التجاري العراقي منها ، ولكي تحقق هذه الدراسة أهدافها تم اختبار عدة فرضيات للدراسة وإستخدام عدد من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات والتوصل الى النتائج مثل إختبار التأثير والإندثار الخطي البسيط ، وفي ضوء ما تقدم توصلت الدراسة الى عدة إستنتاجات ، حيث لم يكن هناك إهتماماً من قبل المصرف عينة البحث بالقيمة السوقية المضافة ، وكذلك كان هناك إهتمام ضعيف للمصرف بمؤشرات تقويم الأداء التقليدية المتمثلة بالعائد على حقوق الملاك والعائد على الإستثمار ، وأوصت الدراسة بعدة توصيات مهمة حيث يجب على الإدارة ان تحدد الثغرات التي تمنعها من تطبيق مؤشر القيمة السوقية المضافة لحملة الأسهم ومؤشرات الأداء التقليدية وكذلك ضرورة وجود ملاحق سنوية لكل مؤشر من مؤشرات القيمة المضافة مرفقة مع القوائم المالية المنشورة لكل سنة .

الكلمات المفتاحية : القيمة السوقية المضافة ، تقويم الأداء ، سوق الأوراق المالية



• بحث مستل من رسالة ماجستير.

Abstract

The study aims to measure the impact of the added market value on evaluating the performance of some companies listed in the Iraqi Stock Exchange, from which the Commercial Bank of Iraq was selected.

In order to achieve this study objectives, several hypotheses were tested for the study and a number of statistical tools were used to analyze the data and reach the results, such as the effect test and simple linear regression.

In light of the foregoing, the study reached several conclusions, as there was no interest by the bank in the research sample in the added market value, and there was also a weak interest for the bank in the traditional performance evaluation indicators of return on owners' rights and return on investment.

The study recommended several important recommendations, as the administration must identify the gaps that prevent it from applying the market value added index for shareholders and traditional performance indicators, as well as the necessity of having annual supplements for each of the value added indicators attached to the financial statements published for each year .

Keywords: market value added, performance evaluation, stock market

المقدمة :

تعتبر القوائم المالية أهم ما تركز عليه شركات الأعمال التي تهتم بتعظيم قيمتها السوقية ، بسبب حاجتها المستمرة لمعلومات خاصة لخلق القيمة للمساهمين وجذب المستثمرين المرتقبين إليها ، والمنافسة مع الشركات الأخرى في السوق ، وهنا برزت الحاجة إلى نظام قوي وفعال تعتمد عليه شركات الأعمال ، فأعتمدت على تقويم الأداء لأنه يوفر لها إدارة فعالة ومواكبة للتطور ورشيده في قراراتها لمعرفة ما حققته من أهداف وما ضاع عليها من فرص وبسبب توسع الأسواق المالية وتأثرها المستمر بالأوضاع الاقتصادية المحيطة بها توجه الباحثون الى البحث عن مقاييس جديدة

تكون أكثر فاعلية وكفاءة من المقاييس المحاسبية التقليدية لإعطاء معلومات أكثر دقة وموثوقية تفيد الإدارة في قراراتها ، ومن هذه المقاييس مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) فهو مقياس للأداء الخارجي للشركة حيث يعكس كفاءة وفاعلية شركات الأعمال في إدارة أموالها وهو أيضاً يعتبر مقياس لتعظيم الرخاء للمساهمين ويمكن القول إن القيمة السوقية المضافة (MVA) تمثل مؤشر لقياس تقويم اداء شركات الأعمال من قبل السوق .

لذا تناولت الدراسة أثر مؤشر القيمة السوقية المضافة على تقويم الأداء لبعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

المبحث الأول : منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

أولاً : منهجية الدراسة

ونقسم منهجية البحث الى الآتي :

١-١ : مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في اتجاهين وهما :

١ - هل أن مؤشر القيمة السوقية المضافة يستطيع تقويم اداء المصرف التجاري

بصورة افضل من المؤشرات التقليدية المحاسبية ؟

٢ - كيف يمكن قياس مؤشر القيمة السوقية المضافة والمؤشرات التقليدية المختارة

بالشكل الذي يعتمد في تقويم الأداء المالي ؟

٢-١ : أهمية الدراسة

تبرز أهمية البحث فيما يلي :

١) إنها محاولة لمعرفة الأثر الذي تتركه القيمة السوقية المضافة على تقويم اداء

المصرف التجاري العراقي في ظل وجود المنافسة الشديدة في السوق وحاجة شركات

الأعمال لمقاييس تدعم مركزها التنافسي لخلق قيمة جديدة لحملة الأسهم .

٢) توجيه القطاع الإقتصادي العراقي لتطبيق وفهم المؤشرات الموجودة في الدراسة بسبب تأثيرها على المركز التنافسي وخلق القيمة لحمله الأسهم ومحاولة النهوض ببيئة الأعمال العراقية وتطويرها .

٣-١ : أهداف الدراسة

١) التعرف على مؤشر القيمة السوقية المضافة واختبار قدرته على خلق القيمة للمساهمين وهل يتفوق هذا المؤشر على المقاييس التقليدية المستخدمة في الدراسة .
٢) معرفة دور القيمة السوقية المضافة في تقويم الأداء المالي للمصرف التجاري العراقي وبالتالي تأثيرها على قيمة حملة الأسهم .

٤-١ : فرضيات الدراسة

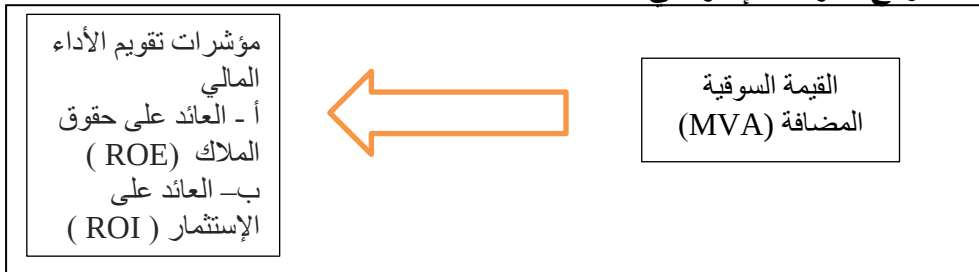
تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث في الآتي :

(لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على تقويم الأداء المالي متمثلاً بالعائد على حقوق الملاك ومعدل العائد على الإستثمار) ، وتقسم هذه الفرضية الى عدد من الفرضيات الفرعية وكما يلي :

HO1.1 الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على العائد على حقوق الملاك .

HO1.2 الفرضية الفرعية الثانية : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على العائد على الإستثمار .

٥-١ : نموذج الدراسة الإفتراضي



١-٦ : متغيرات الدراسة

أولاً : المتغير المستقل

ويتمثل في الآتي :

القيمة السوقية المضافة (MVA) : وتمثل المتغير المستقل في البحث وتعبّر عن تقييم

السوق لأداء الشركة ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية : (بحري ، ٢٠١٢ : ١٧)

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لممتلكات المؤسسة - القيمة الدفترية

لممتلكات المؤسسة

ثانياً : المتغيرات التابعة

يتمثل المتغير التابع بتقويم الأداء المالي للمصرف التجاري العراقي وتم اختيار أهم

المؤشرات الخاصة بالربحية وهي :

١ - العائد على حقوق الملاك (ROE) : ويركز هذا المؤشر على قياس عائد كل

دينار يستثمره حملة الأسهم العادية . (زينب ، ٢٠١٤ ، ٣) .

ويمكن قياسه وفق المعادلة التالية : (Lueg Rainer et all ، 2014 ، p204)

العائد على حقوق الملاك = النتيجة الصافية / حقوق الملاك .

٢ - العائد على الإستثمار (ROI) : يوضح هذا المؤشر كمية الأرباح التي تحققها

شركة الأعمال من خلال إستثمار اموالها في المشاريع الإقتصادية (زينب ، ٢٠١٤ ،

٤) . ويمكن قياسه وفق المعادلة التالية : (الزبيدي ، ٢٠٠٨ ، ١٤٢) .

العائد على الإستثمار = صافي الربح قبل الضريبة / الإستثمار .

١-٧ : مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع العينة بالمصرف التجاري العراقي حيث تم اختبار متغيرات البحث من

سنة (٢٠٠٩) الى سنة (٢٠١٨) .

ثانياً : بعض الدراسات السابقة

١ - دراسة ، بوتواتة ، ٢٠١٩ ، بعنوان (تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديثة والتقليدية - دراسة قياسية للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٥)
هدفت الدراسة الى معرفة التأثير من قبل مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على شركة سوناطراك مقارنة مع تأثير المؤشرات التقليدية عليها المتمثلة في (ROA , ROE , ROS , ROI) .

حيث تم قياس الأداء بمختلف هذه المقاييس وتوصلت الدراسة الى أن سوناطراك استطاعت تحقيق قيم اقتصادية موجبة خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن لها أداءً اقتصادياً جيداً وكذلك حققت قيم سوقية مضافة موجبة وهذا يدل على نجاح الإدارة في تحقيق قيمة سوقية بالإضافة الى تحقيق قيم إضافية لحملة الأسهم .
وأوصت الدراسة بإستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ودمجه مع مؤشرات التقليدية لقياس الأداء لما يتمتع به هذا المؤشر من أهمية لكل من المستثمرين والمستفيدين .

٢ - دراسة ، عيسى ، ٢٠١٧ ، بعنوان (اثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السهم لعينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٣)

هدفت الدراسة الى قياس أهمية مؤشر القيمة السوقية المضافة وفرص النمو في مساعدة المستثمرين لإتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمارات التي تخص الأسهم في سوق العراق وكذلك معرفة قدرة هذه المؤشرات على قياس السيولة للشركة .

وإستنتجت الدراسة عدة استنتاجات أهمها أن هناك علاقة عكسية بين سيولة السهم والقيمة السوقية المضافة حيث ان المستثمرين سوف يحتفظون بالسهم اذا وجدوا ان قيمته السوقية المضافة موجبة والعكس صحيح ، وأوصت الدراسة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشكل عام بزيادة الإهتمام بمؤشر القيمة السوقية

المضافة والعمل على تضمين تقارير المالية تخص هذا المؤشر ليتسنى للمستفيد الوقوف على أداء الشركة وجودته ومدى فعاليته وكذلك أوصت بضرورة وجود فقرة تخص القيمة السوقية المضافة في التقارير المنشورة ليتعرف المستفيدين على التطورات في أداء الشركة فهو يعتبر من اهم المؤشرات للحكم على أداء الشركة في السوق .

٣ - دراسة ، Hasan et all ، ٢٠١٩ ، بعنوان (The impact of the financial structure of tourism companies on the added market value and studying its application) (اثر الهيكل المالي لشركات السياحة على القيمة السوقية المضافة - دراسة تطبيقية) .

قامت هذه الدراسة بفحص أثر الهيكل المالي على القيمة السوقية المضافة (MVA) لشركات السياحة العراقية واستخدمت الدراسة المنهج الكمي في تحليل البيانات المالية للعينة وللفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٨ واعتمدت في قياس الهيكل المالي على عدة متغيرات، وهي نسبة الرافعة المالية ونسبه حقوق الملكية الى اجمالي الأصول والتمويل قصير الاجل الى نسبة حقوق الملكية الإجمالية ووجدت الدراسة ان هناك إختلافاً بين شركات السياحة من جهة إعتمادها على الديون بما يخص حقوق الملكية وان هناك إعتماذ محدد من قبل معظم شركات الدراسة على القروض التي تمتلك تكلفه ثابتة في التمويل وان أي تحسن يحصل. في القيمة السوقية للشركة فيما يخص قيمتها الدفترية. سوف يؤدي الى إرتفاع في القيمة السوقية المضافة

٤ - دراسة ، ali et all ، ٢٠١٨ ، بعنوان (The effect of profitability on the added market value of evidence from Turkish information and technology companies) (تأثير الربحية على القيمة السوقية المضافة : ادله من شركات المعلوماتية والتكنولوجيا التركية) .

الغرض من هذه الدراسة هو معرفه العلاقة بين كل من العائد على الإصول ROA والقيمة الإقتصادية المضافة EVA والعائد على حقوق الملكية ROA مع القيمة السوقية المضافة MVA في ١٣ شركة تركية مدرجة في بورصة اسطنبول من الشركات التكنولوجية والمعلوماتية وللمدة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٥ ومن اهم ما إستنتجت هذه الدراسة انه ليس هناك علاقة بين قياس مقاييس التقليدية (ROA,ROE) وبين (MVA) وكذلك وجود علاقة سلبية مهمة بين كل من (EVA,MVA) في الفتره التي تلي الأزمة العالمية المالية بينما توجد علاقة إيجابية بين كل من (EVA,MVA) في الفتره التي سبقت الأزمة العالمية المالية .

المبحث الثاني : الإطار النظري

أولاً : القيمة السوقية المضافة

٢-١-١ : تعريف مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA)

عرفه (WINARTO) على إنه الفرق بين رؤوس الأموال المستخدمة في الإستثمارات من قبل المصرف لتحقيق الربح طول المده والقيمة الدفترية لهذه الاموال ، (WINARTO , 2010 : ٤) ، ويمثل هذا المؤشر الفرق بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الدفترية لحق الملكية (59 : 2011 , Kamaludin) وعرفه (Joshi) بأنه المؤشر الذي يقيس العوائد المتراكمة من رأس المال الذي قام المصرف بالمساهمة فيه (3 : 2011 , Joshi) ، وان هذا المؤشر يقيس الأداء الخارجي للمصرف في السوق ويعتبر من افضل المؤشرات التي يمكنها خلق القيمة الإضافية للمساهمين (114 : 2012 , Khan et all) .

وعرفه (صيفي) على إنه المقياس للأداء الخارجي الذي يمكن ان يتم تعظيمه بالإعتماد على مقياس القيمة الإقتصادية المضافة بإعتباره مقياس للأداء الداخلي ويعتبر مقياس MVA افضل مؤشر لمعرفة أداء المصرف (صيفي ، ٢٠١٦ : ١٤) ، ويقوم المصرف بإستخدام هذا المؤشر لكي يقيم الازدهار الإضافي لملاكه

حيث يمكن أن يعظم رخاء المساهمين من خلال زيادة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية (4 : 2017 , Lasti) ، كما إنه يقوم بتعظيم قيمة المساهمين حيث يعمل على زيادة الفرق بين كمية رأس المال الذي يقدمه المساهمين والقيمة السوقية لإصول المصرف (3 : 2019 , Hasan) .

٢-١-٢ : مفهوم القيمة السوقية المضافة (MVA)

اكتسب مقياس القيمة السوقية المضافة شعبية في جميع أنحاء العالم (: 2011 , Magni 20) حيث يعتبر أداة فعالة جداً فيما يخص الإستثمار (Karunarathne , 2009) 15 : ويمثل الفرق بين قيمة رأس المال الذي يستثمر من قبل المصرف والقيمة الدفترية ، (321 : 2015 , Berzakora) .

وان المصرف يخلق قيمة إذا كانت MVA > . بمعنى ان القيمة السوقية لرأس المال أكبر من رأس المال المستثمر أما إذا كانت MVA < . فهذا يعني عجز الإدارة عن إستخدام رأس المال بفعاليه عاليه . (54 : 2008 , Andreea) .

ويرى (Brigham & Houston.2014:111) ان المصرف الذي يمتلك قيمة سوقية اضافيه موجبة تستطيع ان تعكس هذه النتيجة على إستثماراتها في المستقبل حيث يمكن للمستثمرين الكبار أن يعملوا على زيادة الطلب على الأسهم لكي سيؤدي الى زيادة أسعار الاسهم وهذا سوف يؤثر ايجابياً عوائد الأسهم .

وإذا كانت القيم الإيجابية ل (MVA) مرتفعة فهذا يعني ان إمكانية المصرف وقدرته على زيادة الثروة وهذا يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين بالمصرف (برهوم : ٢٠١٦ ، ٣٣)

حيث يرى المستثمرون أن مقياس القيمة السوقية المضافة هو أفضل مقياس لمعرفة الأداء النهائي للمصرف رغم إنه يتم إستخدامه في وقت معين إلا أنه يمكن ان يتم حساب قيمة MVA لفترات متعددة لمعرفة مدى التقدم الذي أحرزه المصرف .

(Bognarova.2017:791-793)

٢-١-٣ : أهميه القيمة السوقية المضافة (MVA) في خلق القيمة

يمثل مؤشر القيمة السوقية المضافة مقياساً للأداء الإقتصادي الحقيقي فالتغير فيه يبين مدى كفاءة وفاعلية إستخدام الموارد المتاحة من قبل الإدارة فهو يعكس وضع المصرف مستقبلاً ويعمل على المقارنة بين المصارف (البيضاني ، ٢٠١٢ ، ٢٢) ويمكن تلخيص أهمية القيمة السوقية المضافة في النقاط التالية :

١- يمثل مؤشر MVA أداة مهمة لقياس القيمة المضافة من قبل المصرف والتي تساعد على زيادة الرفاهية لدى المساهمين . (Wahab et all.2018:80)

٢- بما أن الهدف الأساسي للمصرف هوخلق أكبر ما يستطيع من الثروة لمسأهميه فأن زيادة MVA تمثل مقياس لزياده خلق الثروة من قبل المصرف . (Tan etall, 2011:2054-2057)

٣- تعتبر النتيجة الموجبة للقيمة السوقية المضافة مؤشراً يدل على الزيادة المحتملة في قيمة المصرف مستقبلاً . (Griffith.2006:75-78)

٤- يعتبر مقياساً للثروة ويوضح كيفية تعظيم المصرف لمستوى القيمة لمستثمريه ويستعرض هذا المقياس لمحة عامة عن مدى كفاءة المصرف في إستخدام رأس المال بمرور الزمن من الماضي الى الحاضر والى المستقبل . Nicole (hARUKA.2015:492)

٥ - يعتبر مؤشر MVA مقياساً للأداء الخارجي للمصرف لأنه الأداة الأكثر مصداقيه لمعرفة أداء المصرف في السوق ويستعمل في التخطيط للأداء المستقبلي للمصرف . (النعيمي ، ٢٠١٢ : ٧٤)

٦ - إن مؤشر MVA لا يعكس ثروة المساهمين فحسب بل يوضح تقييم السوق المالي للقيمة الحالية الصافية للمصرف حيث يعتبر المقياس النهائي للقيمة التي تم هدرها أو توليدها من قبل المصرف . (الزبيدي ، ٢٠٠٤ : ٢٦١ - ٢٦٢)

٢-١-٤ : طرق حساب القيمة السوقية المضافة (MVA)

يمثل مؤشر القيمة السوقية المضافة مقياساً مهماً للأداء الخارجي في المصرف حيث يستخدمه المساهمين والمتعاملين مع المصرف لمعرفة إمكانياته وتقييم أدائه لخلق قيمة مضافة لحملة الأسهم ويمكن قياس القيمة السوقية المضافة بطريقتين :

(صيفي ، ٢٠١٦ : ١٤-١٥)

أولاً : عن طريق الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية (بحري ، ٢٠١٢ : ١٧)

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لممتلكات المصرف - القيمة الدفترية

لممتلكات المصرف

وبما أن قيمة المصرف تمثل مجموع قيمة حقوق الملكية وقيمة الديون وعلى إفتراض تكافؤ كل من القيمة السوقية والقيمة الدفترية فتصبح المعادلة كالآتي :

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحق الملكية - القيمة الدفترية لحق الملكية

ثانياً : عن طريق خصم القيمة الإقتصادية المضافة EVA المستقبلية (سويسبي،

(٢٠١٠ : ٦٢)

$$Mva = \sum_{t=1}^n \frac{eva}{(1+k)^t}$$

حيث أن

Eva : تمثل القيمة الإقتصادية المضافة للسنة t .

K : تمثل المتوسط المرحح لكلفة رأس المال في السنة t .

وهنا يمكن إيجاد (MVA) من مجموع القيم الحالية ل(EVA) المتوقعة ويمكن للمصرف الإستفادة من العلاقة بين EVA والقيمة الحالية في إمكانية تحديد رأس المال .

ثانياً : تقويم الأداء المالي

٢-٢-١ : تعريف تقويم الأداء المالي

هنالك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي حيث عرفه (سويسبي ، ٢٠١٠ : ٢٢) بأنه مقياس لكفاءة وفعالية الإدارة في إشباع رغباتها ورغبات المساهمين وإدارة الموارد المالية والمادية للمصرف ، وكما أوضح (المطيري ، ٢٠١١ : ١٣) بأنه العملية التي تركز على قياس النشاط الذي تم إنجازه ومعرفة نتائجه ومعرفة ما إذا كانت نتائج النشاط قد حققت الأهداف المرسومة وما إذا كانت هذه النتائج قد وصل إليها المصرف بالإسلوب الأمثل والأكفاً وبأفضل ما يمكن ان يقدمه المصرف ، وتهدف عملية تقييم الأداء المالي الى معرفة مدى تحقيق المصرف لأهدافه المرسومة وهل حققها أو لا وبالنتيجة معرفة كل من جوانب القوة والضعف التي يمتلكها المصرف (المهدي ، ٢٠١٤ : ١٩) ، وتعتبر طريقة رقابية يستخدمها المصرف بشكل موسع لكشف وتحديد أفضل الطرق والممارسات لكي يتم اعتمادها كوسائل لتطوير وتحسين الأداء المالي وكذلك زيادة الإنتاجية (Zhu ,J, 2014 : 414) .

وهي العملية التي يتم فيها تحويل الأفكار إلى افعال وتطبيقها في الميدان وترجمتها الى واقع ملموس وبمعنى آخر هو إتخاذ القرارات والأفعال لتحقيق هدف او غرض معين (القيسي ، ٢٠١٦ : ٤٨) ، وتمثل التغذية الراجعة التي تعمل على تزويد إدارة المصرف بالمعلومات عن الأداء المالي وبالتالي الإستفادة من هذه المعلومات في وضع إستراتيجيات رشيدة وتطوير مستوى أدائه (Simione Scu , 2016 : 5) . وفي النهاية يمكن القول أنه مقياس شخصي يعمل على تقييم إستخدام الشركة للإصول في مجال عملها الأساسي وتوليد الأيرادات . (Prakash et all , 2017 : 606) .

٢-٢-٢ : مفهوم تقويم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي تتمثل بإستخدام المؤشرات المالية لدراسة مستوى الانجاز للاهداف ويدعم التقييم أداء الشركة حيث يعمل على إتاحة الموارد المالية وتقديم فرص استثمارية متنوعة للمساعدة في الوصول الى الأهداف اصحاب المصالح وتحقيقها . (الخطيب، ٢٠١٠: ٤٥) .

و يعني تقييم الأداء عملية تحديد قيمة الشيء بعد دراسة ايجابياته وسلبياته بالإعتماد على معايير ومقاييس محددة توضح القيمة المحققة ومقارنتها بما يجب تحقيقه ويعتبر تقييم الأداء المالي للشركة مقياساً لأدائها من خلال النتائج التي حققتها خلال الفترة المحددة ومعرفة مدى قرب هذه النتائج من الهدف المنشود تحقيقه بهدف تصحيح الاخطاء ان وجدت و تطوير الأداء في المستقبل (زهور، ٢٠١٥: ٣٠) ، ويستفاد من عملية تقييم الأداء في المعرفة المبكرة للمشاكل والمتغيرات التي تظهرت في نشاط المنشأة فهي تكشف الصعوبات النقدية او كثرة الديون او مشاكل العسر المالي وتقوم بإنذار الإدارة لمعالجة المشاكل والأخطاء . (رقيه نسرين ٢٠١٢: ٣٦)

٢-٢-٣ : أهمية تقويم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي مقياساً لمدى فعاليات وكفاءه المصرف لذلك فهو معياراً لنجاح المصرف وتقييم ادائه للبقاء والإستمرار (حسين واخرون ٢٠١٤: ١١٤) ، وهو من أهم الطرق لمعرفة ما حققه المصرف في عمله وذلك بتقييم ادائه من مدة الى اخرى ومقارنته بالمصارف المشابهة له للتوصل الى مدى التطور الذي حصل في مسيرته ، (عمر، ٢٠١٣: ٦١) ، إن الهدف من هذه العملية هو تقييم أداء المصرف من جوانب متعددة لمعرفة نقاط الضعف والقوة فيه والاستفادة من نتائج التقييم في خدمه اصحاب المصالح المرتبطين بالمصرف وترشيد القرارات المالية الخاصة بالمستخدمين ، (نوفل واخرون، ٢٠١٢: ٢٠)

ويمكن القول ان تقييم الأداء المالي يكتسب أهمية كبيرة بسبب قياسه لجوانب متعددة في المصرف حيث إنه يقيم السيولة والربحية والتطور في نشاطات وحجم وتوزيعات الشركة وكذلك تقييم مديونية الشركة (الأغوات، ٢٠١٥: ٤٠-٤١) ، ويُعدُّ تقييم الأداء المالي احد الوسائل التي تغذي الاداره العليا بالمعلومات المناسبة المتعلقة بنتيجة نشاطات العاملون وطريقه أداء الاعمال ، (نعيم وآخرون ٢٠١٢: ٣٩) .

ويُستفاد من تقييم الأداء المالي في حساب المكافآت والعقاب للافراد العاملين في المصرف وكذلك فان نتائجه توحد الاجراءات الخاصة بالنقل والترقيات والتدريب ، (البشير وآخرون ٢٠١٧: ٣٠) ، إن عملية تقييم الأداء المالي تخلق بيئة تساعد على الابتكار والترقية للمصرف والتجديد في إستراتيجيته المستقبلية ، (يوسف وآخرون ٢٠١٥: ١١) .

٢-٢-٤ : أهداف تقييم الأداء المالي

- توجد اهداف متعددة لتقييم الأداء نستعرضها كالآتي : (البشير وآخرون ، ٢٠١٧ ، ٢٩)
- ١ - يعمل على تقدير كفاءة وفاعلية العاملين وذلك لمعرفة مدى كفاءة القوى العاملة في المصرف .
 - ٢ - تحديد مستوى التدريب المناسب لترقية ورفع مستوى الأداء المالي في المصرف .
 - ٣ - معرفة جوانب القصور في أداء الموظفين ومدى حاجتهم الى التدريب وجوانب الخلل في تصرفاتهم وسلوكهم لتصحيحها وتجنبها في المستقبل .
 - ٤ - مساعدة الإدارة في الإستخدام الكفء والأمثل للموارد المتاحة .
 - ٥- يسعى للوصول الى الأهداف المرسومة من قبل المصرف ، (الزبيدي ٢٠١٠: ٩٢)
 - ٦- تعتبر نتائجه مبررات تستخدمها الإدارة لتفسير القرارات في إتخاذها في مجال الشؤون الخاصة بالعاملين من ترقية وتعويزات ونقل ، (حسام ٢٠١١: ١٢) .
 - ٧ - يوفر معلومات مناسبة وموثوقة تساعد الإدارة في إتخاذ قراراتها وتسهل عملية الرقابة والإشراف على العمل والموظفين في المصرف (يوسف وآخرون ، ٢٠١٥ : ١٢) .

٨ - يمثل عمليه توضيح للإمكانيات المتاحة للمصرف وطموحه الذي يسعى للوصول اليه حيث يجمع التقييم معلومات وافية لرسم السياسات والخطط العقلانية والمتناسبة مع إمكانيات المصرف . (عبد الرحمن والمنصور ، ٢٠١٥ : ٧٠)

ويمكن تفصيل المؤشرات التقليدية التي ركز عليها الباحث حسب ما تناولته المراجع العلمية في الآتي :

تعتبر العلاقة بين أسعار الأسهم والأرباح التي تحققها من أهم ما يركز عليه الباحثين والدارسين في مجالات التمويل حيث يمكن تعريف الربحية بأنها المقياس الذي يوضح مدى كفاءة وفاعلية إدارة المصرف في إستغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل لكي تستطيع تحقيق الأرباح ويعتبر مؤشراً لتقدم وتطور الأداء المالي للمصرف ويبين مدى مواكبة المصرف للنمو والتطور في السوق ، حيث ان تحقيق الربحية وزيادة قيمة الأسهم في المصارف يدل على دقة وكفاءة القرارات والخطط الموضوعية من قبل الإدارة ومدى التحسن في أدائها المالي . (عبد الرحيم وعبد الوافي ، ٢٠١٩ ، ٣٠)

١ - **العائد على حقوق الملاك (ROE)** : يعمل هذا المقياس على قياس معدل عوائد الأسهم العادية والممتازة ويمكن مقارنة نسبته مع السنوات الماضية للمصرف حيث كلما كانت النسبة مرتفعة يعني ان المصرف يحقق ارباحاً وأن أدائه أفضل واما إذا كانت النسبة أقل فهذا يعني ضعف وخطأ في خطط وسياسات المصرف وان على الإدارة تصحيح هذه الأخطاء . (الأغوات ، ٢٠١٥ ، ٣٦) ويمكن حساب هذا المعدل بإستخدام المعادلة التالية :

(Lueg Rainer et all , 2014 , p204)

العائد على حقوق الملاك = النتيجة الصافية ا حقوق الملاك

٢ - **العائد على الإستثمار (ROI)** : يوضح هذا المؤشر كمية الأرباح التي تحققها الأموال المستثمرة من قبل المصرف في المشاريع الإقتصادية حيث يعكس فعالية المصرف في إستخدام امواله ويعتبر من اكثر المؤشرات إستخداماً لقياس الأداء بسبب

بساطته وإمكانية حسابه بسهولة وهو يساعد متخذي القرار في وضع الأهداف .
(زينب ، ٢٠١٤ ، ٤)

ويمكن حسابه بإستخدام المعادلة التالية : (الزبيدي ، ٢٠٠٨ ، ١٤٢)

معدل العائد على الإستثمار = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة \ الإستثمار

ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال سعر الإغلاق السنوي الذي ينشره سوق العراق للأوراق المالية (دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية : ٢٠٠٩ – ٢٠١٨)

المبحث الثالث : الجانب العملي

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

٣-١-١ : تحليل القيمة السوقية المضافة للمصرف التجاري العراقي

جدول رقم (١) حساب القيمة السوقية المضافة للمصرف التجاري العراقي

(المبالغ بالآلاف)

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المتوسط
المصرف التجاري	2820000	-11160000	-8000000	-16000000	-58500000	-83500000	-172000000	-162000000	-169250000	-166500000	-84409000

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية

ومخرجات برنامج (Excel 2010)

يتبين من الجدول (١) ان نتائج المصرف قد تذبذبت بين الزيادة والنقصان ليحقق اكبر قيمة له والتي كانت هي الوحيدة موجبة وبلغت (٢٨٢٠٠٠٠) الف ديناراً في سنة ٢٠٠٩ واصغر قيمة له بلغت (-١٧٢٠٠٠٠٠٠) الف ديناراً في سنة ٢٠١٥ حيث تمكن المصرف

من تحقيق قيمة سوقية مضافة في سنة ٢٠٠٩ ولكن تدهور ادائه ليحقق قيم سوقية مضافة سالبة لبقية سنوات الدراسة وهذا يدل على الضعف الموجود في سياسة المصرف وخططه فهو لم يتمكن من ان يستغل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض سنوات الدراسة حيث تبين إنه لم يستفاد من الانتعاش الذي يحصل في البلد ولم يضع خطط لإستغلاله وبذلك فإنه لم يستطع ان يحقق قيمة سوقية للأسهم تفوق قيمتها الدفترية وبهذا فإنه لم يحقق اي قيمة مضافة لحملة الأسهم حيث يمكن القول ان هناك خطأ كبير في التوضع السوقي للمصرف .

٣-١-٢ : تحليل العائد على حقوق الملاك للمصرف التجاري العراقي

جدول رقم (٢) حساب العائد على حقوق الملاك للمصرف التجاري العراقي (%)

المتوسط	$\frac{1}{2}$	$\frac{3}{4}$	$\frac{5}{6}$	$\frac{7}{8}$	$\frac{9}{10}$	$\frac{11}{12}$	$\frac{13}{14}$	$\frac{15}{16}$	$\frac{17}{18}$	$\frac{19}{20}$	السنوات
٠.٠٥٨	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٤	٠.٠٥	٠.١	٠.٠٦	٠.١٥	٠.٠٥	المصرف التجاري

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية

ومخرجات برنامج (Excel 2010)

من خلال دراسة الجدول (٢) يتبين ان المصرف يعاني من تقلب شديد في عائدته المتحقق لحملة الأسهم حيث إنه بدأ بتقلبات كثيرة في النصف الأول من فترة الدراسة ولم يتمكن من وضع خطط جيدة لمواجهة ذلك تدهور ادائه في النصف الثاني بصورة كبيرة حيث إنه حقق افضل ارتفاع له في العائد خلال فترة الدراسة في سنة ٢٠١٠ وقدره (٠.١٥) تبعه انخفاض في سنة ٢٠١١ بمعدل تغير بلغ (-٦٠%) ليلبغ العائد (٠.٠٦) ثم بعد ذلك حقق زيادة جديدة في العائد سنة ٢٠١٢ واصبح عائدته (٠.١) ولم تدوم طويلا ليخسرهما في سنة ٢٠١٣ ليصبح العائد (٠.٠٥) ويستمر بالهبوط الى سنة ٢٠١٥ بمعدل تغير سالب حيث استمر على تحقيق العائد ذاته في السنوات ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ بمقدار (٠.٠٣) بدون اي ارتفاع او

انخفاض الى ان جاءت سنة ٢٠١٨ فحقق فيها ارتفاعاً بسيطاً ليصبح عائدته (٠.٠٤) وهذه النتائج تدل على ضعف كبير في خطط وسياسات المصرف وإنه لم يتمكن من رفع عوائد اسهمه العادية والممتازة لصالح الملاك لذلك سوف يفقد جزءاً كبير من ثقتهم به .

٣-١-٣ : تحليل العائد على الإستثمار للمصرف التجاري العراقي

جدول رقم (٣) حساب العائد على الإستثمار للمصرف التجاري العراقي (%)

المتوسط	$\frac{1}{2}$	$\frac{3}{4}$	$\frac{5}{6}$	$\frac{7}{8}$	$\frac{9}{10}$	$\frac{11}{12}$	$\frac{13}{14}$	$\frac{15}{16}$	$\frac{17}{18}$	$\frac{19}{20}$	السنوات
٠.٠٢٣	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠١	٠.٠٢	المصرف التجاري

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية ومخرجات برنامج (Excel 2010)

نلاحظ من الجدول (٣) ان المصرف قد حقق عائد على الإستثمار مقداره (٠.٠٢) في سنة ٢٠٠٩ ولكن سرعان ما فقد هذا العائد ليهبط الى (٠.٠١) في سنة ٢٠١٠ بمعدل تغير بلغ (-٥٠%) وبعد ذلك ركز المصرف على تحقيق عائد جيد للمساهمين حيث ان عائدته ارتفع الى (٠.٠٣) في سنة ٢٠١١ بمعدل تغير (٢٠٠%) وربما يعود السبب الى استفادته من التغير الحاصل في النشاط الإقتصادي للبلد ولكن المصرف لم يستفد من الإرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ وبقي يحقق نفس العائد الى ان هبط عائدته في سنة ٢٠١٤ الى (٠.٠٢) حيث استمر يحقق هذا العائد الى ان جاءت سنة ٢٠١٨ وارتفعت قيمة عائدته على الإستثمار بمعدل تغير بلغ (٥٠%) وتدل نتائج هذا المصرف ان ادائه ضعيف وإنه يفتقر الى الكفاءة في وضع الخطط والإستراتيجيات التي تمنحه القدرة على المنافسة وتحقيق معدلات متزايدة للملاك حيث ان أغلب سنواته كان العائد الذي يحققه فيها يستمر لأكثر من سنة وهذا يدل على عدم وجود

حلول جوهرية عنده لكي يستطع من خلالها الصمود امام المنافسة الشديدة في السوق مما سوف يعرضه الى فقدان لثقة الملاك به .

٣-١-٤ : إختبار فرضيات البحث :

الفرضية الرئيسية : لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على تقويم الأداء المالي متمثلاً بالعائد على حقوق الملاك ومعدل العائد على الإستثمار، وتقسم هذه الفرضية الى عدد من الفرضيات الفرعية وكما يلي :

HO1.1 الفرضية الفرعية الأولى : : لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على العائد على حقوق الملاك .

HO1.2 الفرضية الفرعية الثانية : لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على العائد على الإستثمار .

يعرض الجدول رقم (٤) نتائج الإنحدار الخطي البسيط في تأثير القيمة السوقية المضافة على مؤشرات تقويم الأداء المالي في المصرف التجاري العراقي وكما يلي :

جدول (٤) يبين نتائج الإنحدار الخطي البسيط في تأثير القيمة السوقية المضافة على مؤشرات تقويم الأداء المالي في المصرف التجاري العراقي

المتغير المعتمد	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
العائد على حقوق الملاك	٠.٠٩	٠.٦٦	٠.٤٣	٦.١٢	يوجد تأثير
العائد على الإستثمار	٠.٠٢	٠.٠٣	٠.٠٠١	٠.٠١	لايوجد تأثير

قيمة F الجدولية بمستوى دلالة ٥% ودرجة حرية (٨،١) = ٥.٣٢

الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS

١ - إختبار الفرضية الفرعية الأولى (HO2.1)

تأثير القيمة السوقية المضافة في العائد على حقوق الملاك: بلغت قيمة F المحسوبة (٦.١٢) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وهذا يعني وجود

تأثير ذو دلالة إحصائية القيمة السوقية المضافة في العائد على حقوق الملاك ، وبما إن إشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بأن التأثير إيجابياً (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٤٣) وهذا يعني بأن (٤٣%) من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق الملاك يمكن تفسيره من خلال القيمة السوقية المضافة، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠.٦٦) وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة وأحدة في القيمة السوقية المضافة سوف يكون هناك زيادة بمقدار (٦٦%) في العائد على حقوق الملاك ، وهذا يعني رفض الفرضية والتي تنص على انه (لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على العائد على حقوق الملاك) .

اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y2 = 0.09 + 0.66 X2$$

حيث إن:

X2: تمثل القيمة السوقية المضافة

٢ - إختبار الفرضية الفرعية الثانية (HO2.2)

تأثير القيمة السوقية المضافة في العائد على الإستثمار: بلغت قيمة F المحسوبة (٠.٠١) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وهذا يعني قبول الفرضية والتي تنص على انه (لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على العائد على الإستثمار) .

ومن النتائج السابقة لتحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضيات الفرعية ، تبين قبول الفرضية الرئيسية ، والتي تنص على انه (لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على تقويم الأداء المالي) .

المبحث الرابع : الإستنتاجات والتوصيات

٤-١-١ : الإستنتاجات

١ - أظهرت نتائج تحليل القيمة السوقية المضافة ان المصرف لم يولي اهتمام لزيادة هذه القيمة خلال مدة الدراسة

٢ - تبين نتائج تحليل العائد على حقوق الملاك ان المصرف يعاني من تقلبات شديدة في عوائده وانه لم يتمكن من تحقيق معدلات متزايدة للعائد على حقوق الملاك خلال فترة الدراسة .

٣ - توضح النتائج لتحليل العائد على الإستثمار ان المصرف لا يمتلك الإمكانيات التي تؤهله لزيادة معدل عائدته حيث انه تعرض الى هبوط متكرر خلال فترة الدراسة .

٤ - اظهرت نتائج إختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على انه (لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القيمة السوقية المضافة على تقويم الأداء المالي متمثلاً بالعائد على حقوق الملاك ومعدل العائد على الإستثمار) إن مؤشر القيمة السوقية المضافة الذي تم إستخدامه في الدراسة لايؤثر على تقويم الأداء للمصرف التجاري العراقي مما يعني قبول الفرضية .

٤-١-٢ : التوصيات

١ - يجب على الإدارات في المصارف أن تحدد أهم الأخطاء التي تمنعها من خلق القيمة المضافة لحملة الأسهم والتي بينها مؤشر القيمة السوقية المضافة وتحد من الإهتمام بالربح المحاسبي وان تقوم بالتركيز على الربح الإقتصادي ، وأن تقدم حلول حقيقية وفعالة لإستغلال هذا المؤشر في تعظيم ثروة المساهمين والتعويض عن تكلفة الفرصة البديلة على الأموال التي قامو بإستثمارها .

٢ - إجراء دراسات مقارنة لمؤشرات الأداء المستندة الى القيمة والمؤشرات التقليدية في داخل العراق وفي الدول المتقدمة لتحديد الفجوة التي يمر بها العراق والتي تمنعه من تطبيق هذه المؤشرات وكذلك تحديد طرق وأساليب معالجتها .

٣ - العمل على تطبيق تشكيلة من المؤشرات الخاصة بخلق القيمة والمؤشرات التقليدية بما يتلائم مع عمل كل مصرف مما يحسن من ادائه ويقوي قاعدته التنافسية في السوق .

٤ - ضرورة وجود ملاحق سنوية مرفقة مع القوائم المالية المنشورة يوضح فيها مؤشرات الإدارة المستندة الى القيمة مما يعزز من سمعة المصرف في السوق وزيادة ثقة المساهمين به كونه يهتم بخلق القيمة الإضافية لحملة الأسهم .

المصادر

أولاً : المصادر العربية

أولاً : الكتب

- ١ - الزبيدي ، حمزة محمود ، الإدارة المالية المتقدمة ، الوراق للنشر والتوزيع ، العراق ، ٢٠٠٨ .
- ٢ - الزبيدي ، حمزة محمود ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ .
- ٣ - الخطيب ، محمد محمود ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٠ .
- ٤ - النعيمي ، عدنان ، والتميمي ، أرشد ، التحليل والتخطيط المالي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ .

ثانياً : الدوريات والبحوث

- ١ - بوتواتة ، امينه ، تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين اساليب التقييم الحديث والتقليدي دراسة قياسية للفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٥) ، جامعة الوادي ، الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية والإقتصاد ، ٢٠١٩ .
- ٢ - حسين ، وهيبه رمضان محمد ، البشير ، ابراهيم فضل المولى ، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية ، مجلة العلوم الإقتصادية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، العدد ٠٢ ، ٢٠١٤ .

٣ - عيسى ، جبار صحن ، اثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السهم لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (٢٠١٣ - ٢٠٠٨) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٧ .

٤ - معتصم فضل عبد الرحيم ، فتح الرحمن حسن منصور ، بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء بالصندوق القومي للمعاشات ، جامعة الدمام كلية التشريعات الإسلامية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ٢ ، ٢٠١٥ .

٥ - نوفل موسى عبد الهادي ، تقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بإستخدام معدل العائد للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢٠ ، العدد الثاني ، ٢٠١٢ .

٦ - هشام بحري، مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم: بين النظرية والتطبيق ٢٠٠١ - ٢٠١٢ ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد ١ ، ٢٠١٤

ثالثاً : الرسائل والأطاريح

١ - الأغوات ، توفيق سميح محمد ، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية ، دراسة ماجستير ، جامعة الأسراء ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥

٢ - المطيري ، مشعل جهز ، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١١ .

٣ - البشير ، آلاء مبارك ، محمد ، رفيدة علي ، علي ، ملاذ الصديق ، مراد ، نهال احمد ، سالم ، هديل رحمة الله ، التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المالي للشركات التجارية - دراسة تطبيقية على شركة السكر السودانية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، ٢٠١٧ .

٤ - المهدي ، غدير محمود ، إستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، فلسطين ، ٢٠١٤ .

- ٥ - برهوم ، فضل عبد الكريم محمد ، إستخدام مدخل القيمة الإقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة ، ٢٠١٦ .
- ٦ - تيمجدين ، عمر ، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية ، دراسة حالة مؤسسة كوندوربرج بوعريريج ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، ٢٠١٣ ،
- ٧ - حسام درعزني ، تقييم الأداء ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الأقتصاد ، ٢٠١١ .
- ٨ - رقية إزمور ، نسرين كريم ، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ، رسالة ماجستير ، جامعة اكلي امحمد اولحاج ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية ، البويرة ، ٢٠١٨ .
- ٩ - زهور ميلود عويدات ، نسيمة حلال ، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات ، رسالة ماجستير ، جامعة الحيلالي بونعامة بخميس مليانة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية ، الجزائر ، ٢٠١٥ ،
- ١٠ - صيفي حسنية ، قياس الأداء المالي بإستخدام مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 ، اطروحة دكتوراه ، الجزائر ، ٢٠١٥ .
- ١١ - عبد الرحيم عينوش ، عبد الوافي دحماني ، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ٢٠١٦ - ٢٠١٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة اكلي محند اولحاج كلية العلوم الإقتصادية والتجارية ، البويرة ، ٢٠١٩ .
- ١٢ - يوسف كمال احمد ، محمد الهادي آدم ، الفكي ربيعة إسماعيل ، أثر إستخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية ، جامعة النيلين ، ٢٠١٥ .

رابعاً : التقارير الرسمية

- ١ - التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة ٢٠٠٩ - ٢٠١٨
- ٢ - دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (٢٠٠٩ - ٢٠١٨)
- المصادر الأجنبية :

First: books

1 - Karunaratne , W . V . A . D And Sujeewa , G . M . M . , (2009) , " The Validity Of Economic Value Added , Market Value Added And Traditional Financial Accounting Mea.

Second: Periodicals and Research

1 – Anderea quin tiliani , The Relation Ship between the market value added of SME Listed on AIM Italia and Internal Measeures of value Greation , The Role of corporate strategic planning , International Journal of Financial Research , vol 9 No 1 ,2018 .

2 - Ali Ihsan Akgun*, Famil Samiloglu, Ali Osman Oztop The Impact of Profitability on Market Value Added: Evidence from Turkish Informatics and Technology Firms , International Journal of Economics and Financial Issues, 2018, 8(4), 105-112

3 - Berzakova, V., Bartosova, V. ve Kicova, E. (2015). Modification of EVA İn Value Based Management, 4th World Conference On Business, Economics And Management (WCBEM), Procedia Economics And Finance 26, (317-324).

4 - Griffith, J. M. (2006). EVA® and stock performance, Journal of Investing, Issue 15, pp.75-78.

5 - Hasan Kareem Hamzh , Sundus Hameed Alktrani , Farhan Mohammed Abuthebahak , The impact of the financial structure of tourism companies on the market value added: An empirical study , African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, Volume 8 (5) - (2019) ISSN: 2223-814X Copyright: © 2019 AJHTL /Author/s- Open Access- Online @ [http://: www.ajhtl.com](http://www.ajhtl.com)

6 - Habibollah Nakhaei , Market value added and traditional accounting criteria: Which measure is a best predictor of stock return in Malaysian companies , Iranian Journal of Management Studies (IJMS) , Vol. 9, No. 2, Spring 2016 , pp. 433-455 .

- 7 - Joshi , Sanjay Satyanarayan , Relationship Between EVA , MVA , and other Accounting Measures of Fertilizer Companies in India International Journal of Research in IT & Management , 2011
- 8 - Lasti Butarbutar , ANALISIS KINERJA KEUANGAN MENGGUNAKAN PENDEKATAN ECONOMIC VALUE ADDED (EVA) DAN MARKET VALUE ADDED (MVA) PADA PERUSAHAAN BUMN SEKTOR PERTAMBANGAN YANG TERDAFTAR DI BEI PERIODE 2011-2015
- 9 - Magni , Garlo , Alberto , 2011 , ROE Market Value Added And Shareholder Value Creation presented At The 34 EVA Annual Congress , Roma , 20-22 .
- 10-Tan,Qing-mei,Zhang,Na&Ma,Ming-ze(2011).Empirical Investigation on EVA and Accounting performances Measures: Evidence from China Stock Market www.ieeexplore.ieee.org
- 11 - Wahab Edi Saputra,Agus Sukoco, Joko Suyono, Damasari Ratnasahara Elisabeth , Analysis of Economic Value Added and Market Value Added to Measure Financial Performance in Pulp and Paper Companies International Journal of Entrepreneurship and Business Development , Volume 3 Number 2018
- 12 - Winarto, Jacinta. 2010. Penilaian Kinerja Keuangan Perusahaan dengan menggunakan metode Market Value Added (MVA) (online). (<http://majour.maranatha.edu>, diakses 14 Januari 2019)

Third: Letters and narrations

- 1 – Lueg Rainer, Punda Pawel and Burkert Michael, Does transition to IFRS substantially affect key financial ratios in shareholder-oriented common law regimes? Evidence from the UK, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, 30, 2014, p : 244.
- 2 - NICOLAE SICHIGEA , LAURA VASILESCU , ECONOMIC VALUE ADDED AND MARKET VALUE ADDED - MODERN INDICATORS FOR ASSESSMENT THE FIRM'S VALUE , Annals of the „Constantin Brancusi” University of Targus Jiu, Economy Series, Special Issue ECO-TREND 2015 – Performance, Competitiveness, Creativity .

دور احتياطات الذهب في تعزيز مصادر واستخدامات أموال البنك
المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

**The Role of Gold Reserves in Enhancing the Sources and
Uses of the Funds of the Central Bank of Iraq
for the period 2004-2019**

أ.د. فلاح حسن ثويني

محمد هاشم حلو

الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث

falahecono@yahoo.com

mohammedhilo96@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١٢/٢١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/١/١٠

المستخلص

البنك المركزي مؤسسة نقدية لا يختلف عن غيره من المؤسسات النقدية والمصرفية سوى فيما يخص إصدار النقود الورقية ولديه ميزانية عمومية تتكون من جانبين، الجانب الأول يمثل استخدامات الأموال أو ما يعرف بالموجودات، بينما يمثل الجانب الآخر مصادر الأموال أو ما يعرف بالمطلوبات، وإن البنك المركزي العراقي يحتفظ بالذهب ضمن جانب الموجودات، وإن التطور في رصيد احتياطات الذهب سينعكس على فقرات الميزانية الأخرى، وركز البحث على تحليل احتياطات الذهب في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، وأيضاً تحليل هيكل الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي للمدة من سنة (٢٠٠٤) إلى سنة (٢٠١٩)، إذ يمتلك البنك المركزي العراقي احتياطات أجنبية مقبولة وهذا ما يتطلب خطة فاعلة لإدارة هذه الاحتياطات لكي يتمكن من الوفاء بالتزاماته المالية الحالية والمستقبلية،

● بحث مستل من رسالة ماجستير.



مجلّة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢
الصفحات ٢٧- ٥٨

وتوصل البحث إلى أن هنالك اختلالاً في هيكل موجودات البنك المركزي العراقي لصالح الأصول المقومة بالدولار الأمريكي، الأمر الذي قد يعرضه لمخاطر عديدة، إذ لا بد من تنويع موجوداته لتجنب تلك المخاطر.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي العراقي، الميزانية العمومية، احتياطات الذهب.

Abstract

The Central Bank is a monetary institution that does not differ from other monetary and banking institutions and has a balance sheet that consists of two sides, the first side representing the uses of funds or what is known as assets, While the other side represents the sources of funds or what is known as liabilities, and the Central Bank of Iraq keeps the gold within the assets side, And the development in the balance of gold reserves will be reflected in other budget paragraphs, and the research focused on analyzing gold reserves in the balance sheet of the Central Bank of Iraq, as well as analyzing the structure of foreign reserves with the Central Bank For the period from (2004) to (2019), The Central Bank of Iraq owns large foreign reserves, and this requires an effective plan to manage these reserves in order to be able to meet its current and future financial obligations, The research concluded that there is an imbalance in the assets structure of the Central Bank of Iraq in favor of assets denominated in US dollars, which may expose it to many risks, as it is necessary to diversify its assets to avoid these risks.

Key words: Central Bank of Iraq, Public balance, Gold Reserves

المبحث الأول: منهجية البحث

١-١ : المقدمة

يؤدي الذهب دوراً مهماً ورئيساً في احتياطات البنوك المركزية منذ عصر معيار الذهب حيث كانت العملة مقومة بشكل كامل بالذهب، وعند انهيار نظام بريتون

وودوز في بداية السبعينيات من القرن المنصرم تم استبدال الذهب بالتدريج بمجموعة متنوعة من العملات لتحل محل الذهب في الاحتياطيات الدولية، ولكن وبالنظر لكون الذهب أصل آمن خاصة في أوقات عدم اليقين واشتداد الازمات فإنه يبقى عنصراً مهماً في المحفظة الاستثمارية لدى البنوك المركزية، حيث تمتلك البنوك المركزية في الوقت الحالي ما يقارب ٣٤ ألف طن من الذهب، وهو ما جعله ثالث أكبر أصل احتياطي في العالم، إذ إن السمات التي تميزه كأصل احتياطي هي السيولة والأمان، وأيضاً يعدّ مضاداً للتقلبات الاقتصادية.

٢-١ : مشكلة البحث

يملك العراق احتياطياً ذهبياً كبيراً نسبياً يبلغ أكثر من ٩٠ طن من الذهب، بالإضافة إلى احتياطيات اجنبية كبيرة، ولكن الأهم من حجم الاحتياطيات هو نوعية هذه الاحتياطيات وتنوعها وقدرتها على مواجهة الصدمات التي قد تواجه عمل السياسة النقدية.

٣-١ : أهمية البحث

تأتي أهمية الكتابة في هذا الموضوع من أهمية احتياطيات الذهب على المستوى المحلي والدولي، وخاصة لدولة مثل العراق التي بدأت تنتمى فيها احتياطيات الذهب بشكل ملحوظ، وتناولت الدراسة تحليل دور احتياطيات الذهب في توفير الاستقرار في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي.

٤-١ : هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل تطور احتياطيات الذهب في العراق، ومن ثم تحليل هيكل احتياطيات البنك المركزي العراقي، ودور احتياطيات الذهب في الميزانية العمومية، وإمكانية الاستفادة منها لدعم وتعزيز الاستقرار النقدي.

١- ٥ : فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها: أن ارتفاع احتياطات الذهب لدى البنك المركزي العراقي سيساهم في تعزيز مصادر واستخدامات البنك المركزي.

المبحث الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الذهب

تحتفظ البنوك المركزية بمجموعة من الأصول تحت مسمى الاحتياطات الدولية، يتمثل الهدف الرئيس من الاحتفاظ بهذه الاحتياطات في مساعدة البنوك المركزية على تحقيق أهداف السياسة النقدية وأن هذه الأهداف تكون مختلفة من بلد إلى آخر. يعدّ الذهب أحد مكونات الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية بالإضافة إلى كونه من أدوات تنويع المحفظة الاستثمارية بجانب العملات والأصول الأخرى، وذلك بسبب المزايا التي يوفرها الذهب، وفي هذا المبحث سندرس دور الذهب كأصل من أصول البنوك المركزية، ونتعرف أيضاً على مفهوم احتياطات الذهب كونه جزءاً من الاحتياطات النقدية.

٢ - ١ : الذهب المفهوم والجذور التاريخية

٢-١-١: الذهب GOLD

تعود تسمية الذهب لرمزه الكيميائي Au الذي يعود في الأصل إلى الكلمة اللاتينية Aurum والتي تعني شروق أو بزوغ الفجر للونه الأصفر الناصع وللمعانه القوي، الذهب يعدّ من المعادن النفيسة بالنظر إلى ندرته النسبية والجمال الواضح عليه مما جعله أحد السلع الثمينة على مر التاريخ البشري، وإن الأفراد والمجتمعات على مر العصور لا زالوا متأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر برونق الذهب ويسعون لاقتنائه أو الحصول عليه (جبرائيل، النقيب، ١٩٨٤، ٥)، وهذا يعود بالأساس إلى مفهوم لغز القيمة (لآدم سميث) حيث يقوم هذا المفهوم على فكرة مفادها كيف يكون الماء ذو الفائدة المرتفعة الذي لا يمكن استمرار الحياة من دون وجوده منخفض السعر بينما

يكون الماس أو الذهب منخفض الفائدة مرتفع السعر (الحسناوي، ٢٠١١، ٧٠)، وذلك بسبب كون الذهب نادراً جداً وإن تكلفة استخراج وحدة إضافية منه تكون مرتفعة على العكس من السلع العامة المتوفرة بشكل كبير إذ تكون تكلفة استخراجها منخفضة، وبعبارة أخرى أن سعر الذهب مرتفع لأن ما متاح منه بالنسبة للأفراد كميات صغيرة بسبب ندرته ولهذا تكون منفعته الحدية كبيرة، كما أن التاريخ يخبرنا بأن الكثير من الحروب التي قُتل فيها الملايين من البشر كان الدافع الرئيسي وراء نشوبها هو الحصول على الذهب أو السيطرة على مصادره، ومن الناحية العلمية يعدُّ الذهب من العناصر الكيميائية حيث إن عدده الذري هو ٧٩ (بدوي، ١٩٧٩، ٣٠)، وإن الخواص الكيميائية والطبيعية التي يتمتع بها الذهب جعلت منه أفضل المعادن المستخدمة في التطبيقات العلمية، حيث يستخدم الذهب في العديد من المجالات لكونه لا يصدأ ومن أبرز هذه المجالات هي الطب وطب الاسنان والمجوهرات وفي العديد من الصناعات الإلكترونية الحديثة والأنواط والعملات المعدنية، وأيضاً يتم استخدامه في العديد من الأبحاث البيولوجية وفي علاج السرطان (وادي، حسن، ٢٠١٣، ٢٧٧)، إن هذه الخصائص جعلت الذهب أحد السلع الأكثر أهمية في الأسواق العالمية، وأيضاً يعدُّ الذهب أحد العملات الاحتياطية ولكن على الرغم من ذلك يبقى الذهب مدرجاً في سلة السلع عندما يختار المستثمر الأصول الأساسية لمحفظة إذ يتم إدراج الذهب فيها بسبب ارتباطه المنخفض بالسلع الأخرى (Sipkova, Sipko, 2014, 2014)، وكما أن للذهب خصائص أخرى مميزة جعلت منه وسيلة للاحتفاظ بالقيمة بسبب ندرته وسهولة تجزئته وسهولة استبداله وتقسيمه.

٢-١-٢: الذهب في الفكر الاقتصادي Gold in economic thought

مع نشأة وتبلور الفكر الإنساني وما رافقه من تقدم حضاري واقتصادي ظهرت الحاجة الماسة إلى تنظيم عملية التبادل التجاري وذلك باعتماد وسيط يحمل قيمة حقيقية، إذ

كانت النقود قبل هذا الوقت تأخذ أشكال رديئة من المعادن والأشكال الأخرى التي لا تتطوي على قيمة ذاتية مثل الجلود والقمح والملح... الخ، يشير التاريخ إلى أن أول قطعة من النقود الذهبية ظهرت في ليديا غرب تركيا في عام ٦٥٠ قبل الميلاد (هارت، ٢٠١٨، ١٢)، ومن هنا انطلقت الدول في العصر القديم في بناء أنظمتها المالية والنقدية على معدن الذهب إذ يوفر لها استقرار قيمة عملاتها، وتثبيت وتوسع نفوذ سلطتها. إن معادن الذهب والفضة كان لهما دور كبير في الفكر الاقتصادي لدى الاغريق حيث بدأ معروفاً سك المعادن إلى نقود منذ عهد ارسطو حيث إن عادات الليديين لا تختلف كثيراً عن عادات الاغريق حيث أنهم أول المجتمعات التي قامت بسك الذهب والفضة إلى نقود، إما إكسينفون (Xenophon) فيرى أن تحقيق ميزان مدفوعات جيد لأثينا يتطلب ارسال كل ما متاح من الايدي العاملة لاستخراج الذهب والفضة (جالبريت، ٢٠٠٠، ٢٩)، وعندما تم تناول وظائف النقود من قبل نيقولا اورزم (Oresme) فإنه فضل استخدام نظام المعدنين الذهب والفضة، حيث يرى أن القيمة السلعية يجب أن تؤكد القيمة النقدية، وكما أشار أيضاً إلى تلاعب الملوك والأمراء بقيمة النقود (تخفيض وزنها المعدني) فإن هذا العمل هو سرقة لأموال الناس وفي الوقت نفسه هو ضريبة تؤدي إلى تقويض التجارة وهدم الاقتصاد واختفاء النقود الجيدة (صاحبة الوزن المعدني المرتفع) (كبة، ١٩٧٣، ٤٦٤)، ولا تخفى أهمية الذهب والفضة في الإسلام بوصفهما نقوداً وهذا الاهتمام متأب من الآثار غير المرغوب بها التي تنجم عن الاستخدام الخاطئ لهذه النقود عندما تكون أداة اكتتاز (ثويني، ٢٠١٠، ٤٨)، لذلك حُرِّمَ الاكتتاز في الإسلام من خلال فرض ضريبة الزكاة ويمكن الاستدلال على ذلك من قوله تعالى في القرآن الكريم ((وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)) (سورة التوبة ٣٤)، وذلك من أجل ضمان بقاء النقود في مجالات الاقتصاد الحقيقية إذ يترتب على ذلك تسهيل عملية التبادل ونمو

الاقتصاد، ثم يكشف القرآن الكريم عن حقيقة مهمة وهي أن الذهب والفضة يحافظان على كونهما سلع ذات قيمة عالية حتى في العالم القادم، وبعبارة أخرى أن الذهب والفضة يمتلكان واقعاً حقيقياً وروحياً كأشياء ذات قيمة بالإضافة إلى قيمتها في العالم المادي، حيث قال تعالى: ((عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً)) (سورة الانسان ٢١)، إما بالنسبة للعلماء العرب فإن (ابن خلدون) هو أبرز من تناول المعدنين في كتاباته، إذ إن النقود وهي الذهب والفضة عند (ابن خلدون) هما أصل مثل الغنائم ولا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من النشاط الاقتصادي إلا عن طريق توظيفهما، ويقول (ابن خلدون) حتى وإن سعى الافراد الى الحصول على غيرهما فإن دافع ذلك هو هدف الحصول عليهما لأنهما يتمتعان بالقبول العام بالإضافة إلى وظيفتهما كمخزن للقيمة (سكيته، ٢٠١٥، ١٨٤)، واستمرت المعادن - على وجه الخصوص منها الذهب بالحضور مع تطور المدارس في الفكر الاقتصادي، حيث بدأ ذلك بشكل واضح من خلال أفكار المدرسة التجارية أو ما يعرف بالمذهب الميركانتيلي المتزامن مع رحلات الاكتشاف إلى القارة الأمريكية وما رافق هذه الرحلات من تدفق المعدنيين الذهب والفضة منها (زكي، ٢٠٠٨، ٢٩)، حيث يرى التجاريون أن مقدار قوة الدولة يقاس بما لديها من ذهب وفضة ومعادن نفيسة وليس قدرتها على إنتاج السلع والخدمات، وهم بذلك على العكس من (آدم سميث) الذي جاء بعدهم إذ أكد على أن ثراء الأمة يقاس بالعمل المنجز وليس بما تمتلكه من الذهب (فاوت، وآخرون، ٢٠١٢، ١٦)، وكما أشار ريكاردو إلى أهمية الذهب النقدية حيث أكد على أن الإصدار النقدي يجب أن يكون مغطى بالذهب بنسبة ١٠٠% وذلك لمنع البنوك المركزية من الإفراط في الإصدار النقدي (ثويني، ٢٠١٤، ١)، ومن هنا توصل ريكاردو إلى العلاقة ما بين الذهب والمستوى العام للأسعار، إذ عندما ترتفع احتياطات الذهب فإن ذلك سينعكس على زيادة الأسعار بسبب ارتفاع

حجم التداول النقدي بالمقارنة مع حاجات النشاط الاقتصادي، ويحصل العكس في حالة انخفاض احتياطات الذهب (إسماعيل، ١٩٩٠، ٤٠٠).

٢-٢: احتياطات الذهب الأهمية والدوافع

٢-٢-١: مفهوم احتياطات الذهب

يشير مفهوم احتياطات الذهب إلى الذهب المحتفظ به من قبل البنك المركزي أو الدولة كمخزن للقيمة وضمان لتخليص وعود الدفع للمودعين وحاملي الأوراق المالية وأقرانهم التجاريين أو لضمان قيمة العملة، ويتم استخدام احتياطات الذهب في الوقت الحالي وإن كان بشكل محدود لتسوية المعاملات الدولية، على الرغم من أن العملات التي يتم تغطيتها بالذهب أصبحت في الوقت الحالي شيء من الماضي لكن تبقى البنوك المركزية هي أكبر الحائزين على الذهب في العالم، كما أن سوق الذهب دائماً ما يعطي دلالات نقدية مستمرة (James, Metzler, 2016, 1)، ويلاحظ أن مجموعة كبيرة من البنوك المركزية عملت على زيادة الذهب في محافظها الاستثمارية واحتياطياتها من خلال إعادة تكوينها من جديد وذلك لما يتمتع به الذهب من خصائص ومزايا، وأيضاً من خلال ما يتمتع به من ميزة الاستقرار النسبي بالمقارنة مع الأصول والعملات الأخرى، ويمكن تفسير سبب احتفاظ البنوك المركزية بالذهب على الرغم من انهيار قاعدة الذهب هو إمكانية البنوك المركزية أن تقوم بعملية بيع الذهب عندما تكون بحاجة إلى سيولة أو عندما يرتفع سعره وأيضاً يتم استخدامه كجزء من غطاء العملة المصدرة، كما يعمل الذهب كونه أصلاً احتياطياً يعمل على تعزيز الثقة بالميزانية العمومية للبنوك المركزية ورفع نسبة السيولة والأمان مما ينعكس بصورة إيجابية على تحقيق أهداف السياسة النقدية، تاريخياً يتم قبول الذهب كأحد أدوات حماية الأصول من قبل المستثمرين والعوائل والحكومات أثناء فترات الازمات المالية والاقتصادية (Oktay, other, 2016, 9)، ومن الأسباب التي دعت البنوك

المركزية إلى الاحتفاظ بالذهب كاحتياطي أو الاستثمار فيه حسب مجلس الذهب العالمي هو عمل الذهب كتحوط ضد التضخم، وكما بإمكان البنوك المركزية أن تحصل على أرباح من خلال قيامها بتأجير الذهب، وأيضاً يوفر الذهب ميزة التنويع لمحفظه البنك المركزي الاستثمارية.

٢-٢-٢: أهمية الذهب ضمن مكونات الاحتياطيات الأجنبية

فيما سبق تم توضيح أهمية الاحتياطيات الأجنبية، ومن أبرز وظائف الاحتياطيات الأجنبية يتمثل في الوظيفة الوقائية في حالات الطوارئ أو كمصد في أوقات الازمات، ومن خلال هذه الوظيفة تبرز أهمية الذهب كأحد الأصول الاحتياطية كونه أحد الأصول التي تعمل بشكل فعال وبالأخص في حالات عدم اليقين وبالتالي يكون من الأهمية تواجده ضمن احتياطيات البنوك المركزية (James, 2006, 163)، على الرغم من أن الأوراق المالية والسندات تعد منافساً شديداً للذهب إلا أنها تخضع للتصنيف الائتماني للدولة المصدرة لها على العكس من الذهب، كما أن الذهب بإمكانه تعزيز مكانة البنك المركزي عندما يحافظ على سلامته بشكل جيد، ولا زال الذهب هو أكثر الوسائل التي تلقى قبولاً عاماً في التسويات الدولية، إذ لا يزال يشكل جزءاً مهماً وحيوياً من احتياطيات البنوك المركزية والسلطات النقدية.

٢-٢-٣: دوافع الاحتفاظ بالذهب من قبل البنوك المركزية

بصورة عامة عندما تقرر البنوك المركزية الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية فإن هنالك ثمة دوافع تقف خلف هذا القرار من حيث ما يتعلق بالعائد والسيولة والأمان، وكذا الحال ينطبق على الذهب ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتي:

(١) **السيولة**: يأخذ مفهوم السيولة حيزاً واسعاً في الدراسات الاقتصادية وإن أهمية هذا الموضوع تأتي من طبيعة الدور الذي تؤديه السيولة في المعاملات الاقتصادية المختلفة على المستويين المحلي والدولي، وتعددت التعاريف التي تخص مفهوم

السيولة، ولكنها تعرف بشكل عام على أنها "السهولة والكلفة التي يمكن بها للأصل أو الموجود ان يتحول إلى نقد سائل" (شنجار، رحيم، ٢٠١٣، ١٦)، كما يعدّ دافع السيولة من أبرز الدوافع التي تؤخذ بالحسبان في عملية إدارة الاحتياطي الأجنبي، إن الهدف الرئيس لهذه الاحتياطات هو التأمين الذاتي ضد الصدمات، ومن المعلوم أن الاحتياطات الأجنبية هي مطالبات على سندات دول أخرى أو مؤسسات أجنبية تخضع للعديد من المخاطر ومنها مخاطر السوق وأسعار الصرف، ومن هنا يصبح الذهب عنصرًا مهما من عناصر الاحتياطات الأجنبية بسبب قدرته الكبيرة في تلبية متطلبات السيولة (WGC,2019)، حيث ان سيولة الذهب سببها مجموعة كبيرة من المشترين والبائعين الذين لديهم دوافع تداول مختلفة حيث يتفاعلون بشكل مختلف مع حركة السعر، ولأبد من الإشارة إلى أن كلما ارتفع سعر الذهب فكلما كانت مكاسب الذهب كبيرة في الميزانية العمومية للبنوك المركزية.

(٢) التنوع: بالإضافة إلى دافع السيولة هناك دافع آخر لا يقل أهمية وهو دافع التنوع، حيث السيولة ليست كل ما يهم قد يكون من المفيد تحمل سوق أقل قليلاً من السيولة مقابل فوائد التنوع الأكبر (Eichengreen,2005,6)، كما أن عائدات الذهب تتميز بأنها مستقلة بشكل عام عن عائدات الأصول الأخرى، وهذا الأمر يدل على الدور الذي يمكن أن يؤديه الذهب وهو دورٌ مهمٌ في محفظة الأصول الاحتياطية للبنوك المركزية، خاصة إذا كان البحث عن أصل غير مرتبط بشكل كبير بالسوق فإن الذهب سوف يخدم ذلك الغرض.

(٣) الأمان: ربما تكون مخاطر الائتمان أو العجز عن السداد هي المخاطر الأكبر التي يواجهها مديرو الأصول الاحتياطية، إن الذهب الذي تحتفظ به البنوك المركزية هو الأصل الاحتياطي الوحيد الذي لا يحتوي على مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات (WGC,2010,1)، أيضاً من دواعي الأمان المتوفرة في الذهب هو الانخفاض الكبير

في مخاطر التزيف والتزوير كما هو الحال مع مختلف أشكال النقود والأوراق المالية الأخرى.

٢-٣: المزايا النقدية للذهب

٢-٣-١: الذهب كأداة تحوط من التضخم

من أبرز صفات الذهب هي قدرته في الحفاظ على قيمته الحقيقية وبالتالي يعدُّ من الأصول التي تصلح لتكون بمثابة تحوط من التضخم، وبسبب خصائص التحوط الفريدة للذهب تم معالجة التضخم بالذهب لعدة قرون سابقة، وجد (Blose 1996) أن الذهب يتحرك بتجاه التضخم نفسه على العكس من السندات التي تتحرك بشكل عكسي مع التضخم (Blose, 1996, 508)، كما أثبتت (Natalie 2009) في دراستها أن الذهب يعمل بشكل فعال خلال سنوات التضخم، ويتضح أن العلاقة بين الذهب والتضخم هي الأفضل وذلك من خلال المقارنة بين أداء سعر الذهب خلال أوقات التضخم المرتفع مع مقارنتها خلال أوقات التضخم المعتدل أو المنخفض، ومن الأهمية أن نشير إلى ما ذكره الان غريسبان (١٩٩٦) حيث يقول انه "في غياب معيار الذهب، لا توجد طريقة لحماية المدخرات من المصادرة خلال أوقات التضخم" (Dobre, 1997, 15)، ومن هنا يتضح الدور الحيوي والمهم للذهب الذي يمكن أن يساعد البنوك المركزية في تحقيق هدفها المتمثل بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار واستهداف التضخم.

٢-٣-٢: استقرار وموثوقية احتياطات الذهب

يستمر نقاش الاقتصاديين حول ما إذا كان الذهب من الأصول المستقرة التي يمكن الاحتفاظ بها ضمن احتياطات البنوك المركزية، إذ لا يزال الذهب أحد أكبر الأصول في إجمالي الاحتياطات في البنوك المركزية، وتم تحديد أربعة أسباب تجعل البنوك المركزية تحتفظ بالمزيد من الذهب في احتياطاتها من قبل (Nugee, 2000, 15) وهي:

- ١- لا يفقد الذهب قيمته بل على العكس من ذلك ترتفع قيمته خلال فترات عدم اليقين

٢- غالباً ما يكون وحدة تبادل بين البلدان المختلفة لأنه يحافظ على قيمته خلال فترات التضخم.

٣- لا يوجد طرف مقابل يمكن أن يتخلى عن السداد، لذلك لا يتحمل مخاطر ائتمانية.

٤- الموثوقية التاريخية بسبب الاعتقاد أنه أصل ثابت.

ان البنوك المركزية تهتم بشكل كبير بسعر الذهب وتحاول التأثير عليه بشكل مباشر أو غير مباشر والسبب وراء هذا الاهتمام هو اعتقاد البنوك المركزية أن الذهب لازال يعدُّ من الأصول الآمنة (Baur,2016,20)، ويرى (Plender) أن الدول النامية يجب أن تفضل الذهب على الدولار الأمريكي إذ سيمكنها الذهب من تكوين محفظة أصول احتياطية أفضل، كما ان الاستقرار الكبير في احتياطات الذهب يساعد البنوك المركزية في تحقيق أهدافها وخاصة هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار واستهداف التضخم، حيث تحتاج البنوك المركزية خلال مرحلة تنفيذ أهدافها أصولاً سائلة وتتمتع بالاستقرار تكون تحت تصرفها بشكل دائم وسريع.

٢-٣-٣: سيولة موجودات البنك المركزي

ان الأصول تمثل أهمية كبيرة للبنوك المركزية لأنها تخدم التزاماته المالية وتستخدم لدعم العملة المحلية المصدرة، حيث تشير الأصول إلى قوة البنك المركزي وإلى قدرته في الدفاع عن سعر صرف العملة محلياً ودولياً، حيث تستطيع السلطة النقدية دعم العملة من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال استخدام احتياطاتها الأجنبية، كما يمكن استخدام الأصول من قبل البنك المركزي في دعم القطاع المصرفي وهذا يحدث في حال كانت أصول البنك المركزي ذات جودة عالية (Bagus,Howden,2016,11)، وهذا يعني ان جودة وسيولة أصول البنك المركزي تعدُّ عاملاً مهماً جداً في دعم القطاع المصرفي المتعثر، وأن أهمية الأصول تظهر بشكل واضح خلال أوقات انهيار العملة ولهذا يفضل ان يحتفظ البنك المركزي بأصول سائلة مثل النقد الأجنبي والذهب، ويمكن الاستدلال على جودة أصول البنك

المركزي من خلال (مؤشرات نسب السيولة)، حيث كل ما كانت التكاليف المترتبة على بيع كميات كبيرة من الأصل منخفضة يمكن اعتباره أكثر سيولة والعكس صحيح، ان الأصول غير السائلة قد تعرض البنك المركزي إلى مجموعة من المشاكل فلا يستطيع الأخير بيعها بكميات كبيرة خلال ظروف السوق غير الطبيعية، وربما لا تجد لها مشترياً خلال أوقات الازمات المالية والاقتصادية، وبالتالي كلما ارتفعت حصة الأصول غير السائلة وكنتيجة طبيعة تتخفص نسبة السيولة ويترتب عليها انخفاض جودة الأصول ومن ثم انخفاض جودة العملة، وان هذه المؤشرات هي:

(١) مؤشر نسبة السيولة الأول

تشير نسبة السيولة الأولى إلى النسبة المئوية للأصول التي يمكن بيعها بسهولة من قبل البنك المركزي ولا تمثل دين عليه، وهذا يقتصر عادة على حصة الذهب في الأصول الأجنبية.

$$\text{مؤشر نسبة السيولة الاول \%} = \frac{\text{الذهب}}{\text{الاساس النقدي}}$$

(٢) مؤشر نسبة السيولة الثاني

تقارن نسبة السيولة الثانية بين أجمالي احتياطات الذهب والعملات الأجنبية إلى الأساس النقدي، وعادة ما تكون الاحتياطات من النقد الأجنبي شديدة السيولة بسبب تداولها بشكل يومي، ولكن قيمتها اقل ضماناً من الذهب بسبب مخاطر الائتمان المترتب عليها.

$$\text{مؤشر نسبة السيولة الثاني \%} = \frac{\text{الذهب} + \text{احتياطي النقد الاجنبي}}{\text{الاساس النقدي}}$$

وهذه المؤشرات تعكس الأهمية النسبية للذهب ضمن أصول البنوك المركزية، إذ حافظ الذهب على مكانته المرموقة كأصل سائل للغاية وهذا ما يظهر عليه بشكل خاص

خلال أوقات الازمات الاقتصادية او المصرفية، وان البنوك المركزية ومن منظور الإدارة الصحيحة والرشادة العقلانية عليها الاحتفاظ بأصول تتميز بدرجة مرتفعة من السيولة لتقليل من الاثار السلبية على الاقتصاد الناجمة عن الأزمات العالمية، ومن هنا تبرز أهمية الذهب ضمن الأصول التي تحتفظ بها البنوك المركزية.

المبحث الثالث

تحليل دور احتياطات الذهب في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي
حافظ الذهب على مكانته ضمن مكونات الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي، إذ يعدُّ أحد عناصر السيولة التي يستطيع البنك المركزي العراقي استخدامها لتحقيق أهدافه في الاجل القصير، كما ان الذهب يمكن ان يوفر الأمان والحماية للاقتصاد العراقي في مواجهة الصدمات الخارجية والأزمات المالية.

٣-١: تحليل تطور احتياطات الذهب والمحفظه الاستثمارية لدى البنك المركزي العراقي

٣-١-١: تحليل تطور احتياطات الذهب للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

يستخدم البنك المركزي الاحتياطات الأجنبية واحتياطات الذهب غطاء للعملة المحلية وأداة لدعم سعر الصرف وأيضاً تستخدم لتصحيح الاختلال في هيكل ميزان المدفوعات، ويوضح الجدول (1) تطور الاحتياطات الأجنبية بصورة عامة واحتياطات الذهب بشكل خاص لدى البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، إذ نلاحظ تطور كمية الذهب لدى البنك المركزي العراقي من (٥.٩) طن في عام (٢٠٠٤) إلى (٩٦.٣) طن في عام (٢٠١٩) إذ رفعت هذه الكمية تصنيف العراق من حيث حيازة الذهب إلى المرتبة الخامسة عربياً والمرتبة السابعة والثلاثين عالمياً، كما بلغ متوسط كمية الذهب التي يحتفظ بها البنك المركزي خلال مدة الدراسة (٤٠.٩) طن، كما تطور رصيد احتياطات الذهب من (٩٠) مليون دولار في عام

(٢٠٠٤) إلى (٤٦٨٨) مليون دولار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) مقداره (٥١٠.٨%)، كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن كميات الذهب لدى البنك المركزي العراقي ارتفعت لتبلغ (٢٩.٨) طن إذ اشترى البنك المركزي العراقي (٧٦٩١١٨) أونصة بقيمة (٩٩٥) مليون دولار من بنك التسويات الدولي و (٣٠٩) أونصة بقيمة (٦٤١) مليون دينار من داخل العراق (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٢، ٢٥)، ليصبح رصيد الذهب لدى البنك المركزي العراقي (١٥٩٥) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (٤٤٤.٤%) وبنسبة (٢.٣%) إلى إجمالي الاحتياطيات الأجنبية وذلك في عام (٢٠١٢)، واستمر تنامي كميات الذهب لدى البنك المركزي العراقي لتبلغ (٨٦.١%) وذلك بسبب شراء (١٥٣٠٩١٥) أونصة بقيمة ملياري دولار أمريكي من بنك فرنسا وبنك التسويات الدولي في بازل (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٤، ٢٨)، ليصبح رصيد احتياطيات الذهب (٣٤٠١) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (١٠٨.٤%) وبنسبة (٥.٢%) إلى إجمالي الاحتياطيات وذلك في عام (٢٠١٤)، وبلغ أعلى رصيد لاحتياطيات الذهب (٤٣٢٠) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (٩.٦%) بسبب شراء كميات جديدة من الذهب إذ كان العراق أكبر المشتري للذهب إلى جانب كل من الهند والصين وكازاخستان، وبلغ متوسط الأهمية النسبية لمساهمة احتياطيات الذهب في مكونات الاحتياطيات الأجنبية (٣.٠%) خلال مدة الدراسة في العراق، وتطورت الاحتياطيات الأجنبية في العراق من (٩٣٩٥) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) وهي أقل نسبة خلال مدة الدراسة إلى (٦٧٥٧٢) مليون دولار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) مقداره (٦١٩.٢%)، وبلغت أعلى قيمة لرصيد الاحتياطي الأجنبي في العراق (٧٠٣٢٧) مليون دولار في عام (٢٠١٢) وبمعدل نمو بلغ (١٥.٢%) بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة معدلات التصدير ومن ثم ارتفاع العوائد النفطية، كما حققت الاحتياطيات الأجنبية معدلات نمو سالبة،

إذ بلغ رصيد الاحتياطي الأجنبي (٤٤٣٣٥) مليون دولار وبمعدل نمو (٩.٩%-) في عام (٢٠٠٩) نتيجة الأزمة المالية العالمية التي تأثر فيها الاقتصاد العراقي شأنه في ذلك شأن أغلب البلدان النامية، وأيضاً بلغت معدلات نمو الاحتياطي الأجنبي (١٦.٠%-) و (١٨.٩%) و (١٤.٧%) في الأعوام (٢٠١٤) و (٢٠١٥) و (٢٠١٦) على التوالي وذلك بسبب الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والمتمثلة في الأزمة المالية إذ انخفضت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والأزمة الأمنية جراء سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على جزء من الأراضي العراقية، وتطورت نسبة احتياطيات الذهب إلى الاحتياطي الأجنبي من (١٠.٠%) في عام (٢٠٠٤) إلى (٧.٠%) في عام (٢٠١٩)، وبلغ متوسط الأهمية النسبية لاحتياطيات الذهب في مكونات الاحتياطي الأجنبي خلال مدة الدراسة (٣.٠%).

جدول (١) تطور الاحتياطيات الأجنبية واحتياطيات الذهب في العراق للمدة

(٢٠١٩-٢٠٠٤)

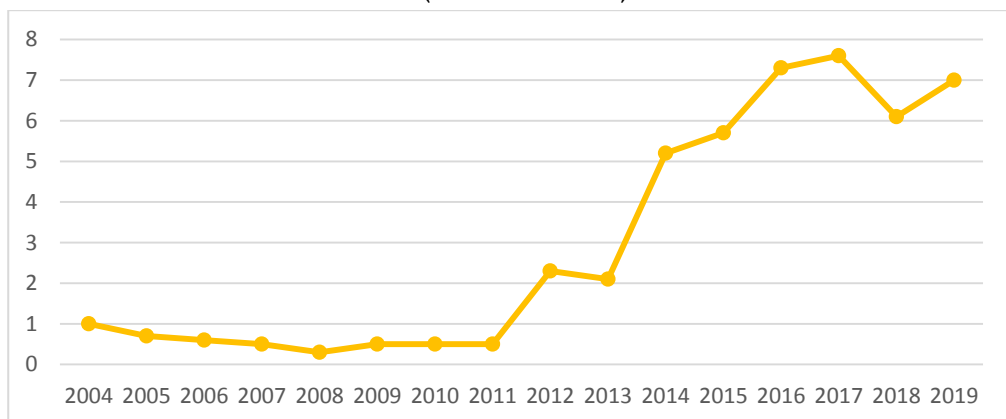
(مليون دولار)

(٦) ٤/٢ %	(٥) معدل التغير في الاحتياطيات الأجنبية %	(٤) إجمالي الاحتياطيات الأجنبية	(٣) معدل النمو السوي في احتياطيات الذهب %	(٢) احتياطيات الذهب (بالدولار)	(١) كمية الذهب (طن)	السنة
1.0	-----	9395	-----	90	5.9	2004
0.7	44.2	13547	10.0	99	5.9	2005
0.6	39.7	18925	10.1	109	5.9	2006
0.5	69.2	32029	40.4	153	5.9	2007
0.3	53.5	49219	5.2	161	5.9	2008
0.5	(9.9)	44335	29.8	209	5.9	2009
0.5	14.1	50622	27.3	266	5.9	2010
0.5	20.5	61034	10.2	298	5.9	2011
2.3	15.2	70327	444.4	1595	29.8	2012

2.1	10.3	77597	2.3	1632	32.9	2013
5.2	(16.0)	56111	108.4	3401	86.1	2014
5.7	(18.9)	52782	(10.4)	3048	89.8	2015
7.3	(14.7)	45001	9.1	3326	89.8	2016
7.6	10.6	49046	12.0	3725	89.8	2017
6.1	31.0	64269	5.8	3940	93.1	2018
7.0	5.6	67572	9.6	4688	96.3	2019

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، بغداد، (٢٠١٩-٢٠٠٤)

الشكل (١) الأهمية النسبية لاحتياطات الذهب في الاحتياطات الأجنبية للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤)



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

٣-١-٢: تحليل هيكل الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي

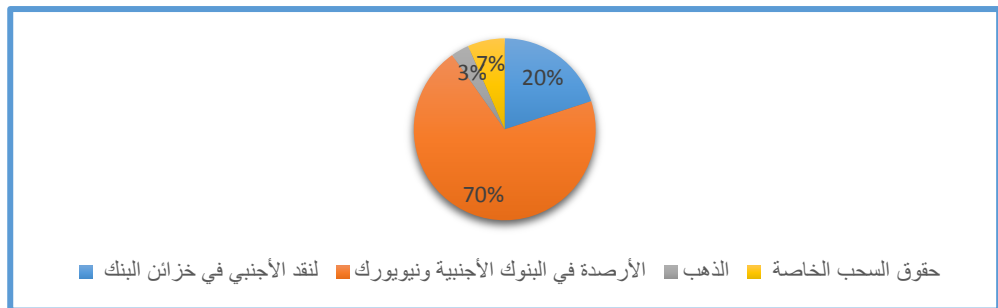
ان الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي موزعة على أربعة بنود كما مبين في الجدول (2)، وتتكون هذه البنود من النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي والأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك واحتياطات الذهب وحقوق السحب الخاصة، كما نلاحظ من خلال الجدول (٢٨) تطور مكونات الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي، إذ تطور النقد الأجنبي في خزائن البنك من (٥٣٧٣٨٩٨) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٨٤٠٨٥٨٥) مليون دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٥) مقداره (٥٦.٥%)، بينما تغيرت نسبة النقد الأجنبي في خزائن البنك

إلى مجموع الاحتياطيات الأجنبية من (٢٧.٣%) في عام (٢٠٠٥) إلى (١٠.٥%) في عام (٢٠١٩)، وبلغ متوسط الأهمية النسبية لبند النقد الأجنبي في خزائن البنك (٢٠.٠%) خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٠٥)، وتطور بند الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك من (١٠٨١٦٩٦٣) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٦٤٠٨٢٨٨٨) مليون دينار في عام (٢٠١٩)، وتغيرت نسبة الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك إلى مجموع الاحتياطيات الأجنبية من (٥٥.٠%) في عام (٢٠٠٥) إلى (٧٩.٨%) في عام (٢٠١٩)، وبلغ متوسط الأهمية النسبية لبند الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك إلى مجموع الاحتياطيات الأجنبية (٧٠.٢%) خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، وفيما يخص مساهمة الذهب في هيكل الاحتياطي الأجنبي إذ نلاحظ تطور بند الذهب من (١٤٢٩٠٢) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) إلى (٥٥٧٣٨٩٩) مليون دينار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) مقداره (٣٨٠.٥%)، وتطورت نسبة الذهب إلى مجموع الاحتياطي الأجنبي من (٠.٧%) في عام (٢٠٠٥) إلى (٦.٩%) في عام (٢٠١٩)، وبلغ متوسط الأهمية النسبية للذهب في هيكل الاحتياطي الأجنبي (٣.٢%) خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٠٤)، بينما بلغ متوسط الأهمية النسبية لبند حقوق السحب الخاصة (٦.٦%) خلال مدة الدراسة، ومن هنا نلاحظ أنَّ هناك اختلالاً في مكونات الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي، إذ ان الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك تسيطر على النسبة الأكبر من إجمالي الاحتياطي مقارنة بباقي المكونات، وان هذه الأرصدة هي بعملة الولايات المتحدة الامريكية (الدولار)، الأمر الذي من شأنه ان يعرض المحفظة الاستثمارية للبنك المركزي العراقي مخاطر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي ومن ثم ينعكس ذلك على شكل خسائر في حساب إعادة تقييم الاحتياطيات، مما يشكل ضغطاً على الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، إذ تهدف محفظة الاحتياطيات إلى تعظيم العوائد وتقليل المخاطر من خلال سياسات استثمارية كفوءة ورشيدة.

جدول (٢) هيكل المحفظة الاستثمارية للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)
(مليون دينار)

السنة	(١) النقد الأجنبي في خزائن البنك	(٢) الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيو يورك	(٣) احتياطي الذهب	(٤) حقوق السحب الخاصة (SDR)	(٥) المجموع	(٦) ٥/١ %	(٧) ٥/٢ %	(٨) ٥/٣ %	(٩) ٥/٤ %
2005	5373898	10816901	142902	3124262	19680743	27.3	56.0	0.7	16.0
2006	4858618	5138018	159073	2950235	13105944	37.1	39.2	1.2	22.5
2007	8161679	24986097	191943	2448770	35788489	22.8	69.8	0.5	6.8
2008	21114348	34746430	191458	2313045	58365281	36.2	59.5	0.3	4.0
2009	18022171	27079473	243941	4307174	49652759	36.3	54.5	0.5	8.7
2010	8147719	43764347	311611	4216693	56440370	14.4	77.5	0.6	7.5
2011	9592454	54312952	348808	4161675	68415889	14.0	79.4	0.5	6.1
2012	14302088	57349287	1860236	4140272	77651883	18.4	73.9	2.4	5.3
2013	20835296	61308509	1903205	3944023	87991033	23.7	69.7	2.2	4.5
2014	10039356	57830047	4039626	2854863	74763892	13.4	77.4	5.4	3.8
2015	4511655	54943595	3627247	0	63082497	7.2	87.1	5.8	0.0
2016	7864502	38858376	3957959	2176159	52856996	14.9	73.5	7.5	4.1
2017	7618502	43629800	4434627	2310965	57993894	13.1	75.2	7.6	4.0
2018	7543892	61506087	4690603	2258491	75999073	9.9	80.9	6.2	3.0
2019	8408585	64082888	5573899	2245565	80310937	10.5	79.8	6.9	2.8

الشكل (٢) متوسط الأهمية النسبية لمكونات المحفظة الاستثمارية للبنك المركزي
العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

٣-٢ : الذهب والميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

ان استخدامات أموال البنك المركزي العراقي تتمثل في حقوق البنك اتجاه الآخرين، وفي ذات الوقت تمثل استثمار البنك المركزي لأمواله، وتنامت موجودات البنك المركزي العراقي بشكل متصاعد خلال المدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٩ وذلك باستثناء الأعوام المتمثلة في عام ٢٠٠٩، ولأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بسبب الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، وهي الأزمة المالية بسبب انخفاض أسعار النفط الخام عالمياً، والأزمة الأمنية المتمثلة باحتلال داعش للأراضي العراقية.

أولاً: مساهمة احتياطات الذهب في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي

حدث تغيرات كبيرة في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة زيادة الاحتياطات الأجنبية التي تهيمن على جانب الموجودات من الميزانية العمومية (ابريهي، ٢٠١٧، ٥٤)، إذ نلاحظ من خلال الجدول (3) تطور رصيد الذهب في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي من (٩٠) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) إلى (٤٦٨٨) مليون دولار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) مقداره (٥١٠.٨%)، وتطور رصيد الموجودات الأجنبية الأخرى لدى البنك المركزي العراقي من (٩٣٠.٥) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) إلى (٦٣٢٤.٤) مليون دولار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) مقداره (٥٧٩.٦%)، ونلاحظ أيضاً أن أقل قيمة لرصيد الموجودات الأجنبية الأخرى بلغت (٩٣٠.٥) مليون دولار في عام (٢٠٠٤)، بينما بلغت أعلى قيمة لرصيد الموجودات الأجنبية الأخرى (٧٥٩٦.٥) مليون دولار في عام (٢٠١٣) نتيجة ارتفاع الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي بسبب ارتفاع العوائد النفطية، بينما تطور رصيد مجموع موجودات البنك المركزي العراقي من (١٩٦٧.١) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) إلى (٨٥٣٤.٩) مليون دولار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) مقداره (٣٣٣.٨%)، ومن هنا نلاحظ تطور نسبة الذهب إلى مجموع موجودات البنك المركزي من (٠.٥%) في عام (٢٠٠٤) إلى (٥.٤%) في عام (٢٠١٩)، وبلغت أدنى نسبة للذهب إلى مجموع موجودات البنك المركزي (٠.٣%) في عام (٢٠٠٨) بسبب تنامي

فقرات الموجودات الأخرى بمعدلات أعلى من نمو احتياطيات الذهب، بينما بلغت أعلى نسبة للذهب إلى مجموع موجودات البنك المركزي (٥.٤%) في عام (٢٠١٩) نتيجة ارتفاع كمية الذهب لدى البنك المركزي العراقي، وبلغ متوسط الأهمية للذهب في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي (٢.٣%) خلال مدة الدراسة، بينما تطورت نسبة الموجودات الأجنبية الأخرى إلى مجموع موجودات البنك المركزي العراقي من (٤٧.٣%) في عام (٢٠٠٤) إلى (٧٤.١%) في عام (٢٠١٩)، وبلغ متوسط الأهمية النسبية للموجودات الأجنبية الأخرى (٧٦.٠%) خلال مدة الدراسة، وهذا ما يعكس هيمنة الاحتياطيات الدولية على موجودات البنك المركزي العراقي وذلك بسبب ريعية الاقتصاد العراقي.

كما أن التغير الحاصل في الذهب ضمن موجودات البنك المركزي انعكس على التغيرات في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية، إذ نلاحظ من خلال الجدول (3)، إن التغيرات في احتياطيات الذهب انعكست على الاحتياطي النقدي^(*) في جانب المطلوبات، وتُشير إلى أن الاحتياطي النقدي هو العنصر الأساس الذي يتحكم فيه البنك المركزي وهو الذي يزود الجهاز المصرفي فيه إذ يستخدمه لأغراض التوسع في عرض النقد، وكما لاحظنا سابقاً ومن خلال التحليل أن فقرة الذهب ضمن جانب الموجودات حققت نمواً خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) مقداره (٥١.٠٨%)، وخلال تلك الفترة تطور رصيد الاحتياطي النقدي من (٨٤١٠) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) إلى (٦٥٧٥٩) مليون دولار في عام (٢٠١٩)، وبمعدل نمو للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) مقداره (٦٨١.٩%)، بينما تطورت نسبة الاحتياطي النقدي إلى مجموع مطلوبات البنك المركزي العراقي من (٤٢.٨%) في عام (٢٠٠٤) إلى (٧٧.٠%) في عام (٢٠١٩)، وبلغ متوسط الأهمية النسبية للاحتياطي النقدي إلى مجموع المطلوبات

(٦٧.٣%) خلال مدة الدراسة، ومن هنا نلاحظ أن الاحتياطي النقدي يشكل الجزء الأكبر من جانب مطلوبات البنك المركزي العراقي.

(*) الاحتياطي النقدي (MO) يمثل النقد المصدر إلى التداول مضافاً إليه ودائع المصارف التجارية بالدينار لدى البنك المركزي، (انظر: النشرة الإحصائية السنوية البنك المركزي العراقي، ٢٠١٥، ص ٥)

الجدول (٣) الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)
(مليون دولار)

المطلوبات							مجموع الموجودات أو المطلوبات	الموجودات						السنوات
المطلوبات الأخرى	رأسمال والاحتياطيات والتخصيصات	المطلوبات الأجنبية	الودائع الحكومية	حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار	التسهيلات المصرفية	الاحتياطي النقدي		الموجودات الأخرى	القروض والسلف للمصارف التجارية	القروض والسلف للدوائر الحكومية	السندات والحوالات الحكومية	الموجودات الأجنبية الأخرى	احتياطيات الذهب	
14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
152	(331)	411	11029	0	0	8410	19671	7046	0	1004	2226	9305	90	2004
(2,287)	(2484)	17058	1736	1659	825	8535	25042	8054	0	1239	2202	13448	99	2005
(3,670)	(906)	16467	3532	3427	978	10978	30806	8205	0	3186	490	18816	109	2006
2,238	6,89	0	2855	755	3786	23515	40038	4121	0	3315	573	31876	153	2007
8,120	1444	0	7189	1496	2322	35925	56496	3959	3	2713	602	49058	161	2008
7,894	1152	1778	931	1339	2395	38693	54182	6465	1	2766	615	44126	209	2009
7,526	174	1747	1649	2577	903	45991	60567	6563	0	2766	616	50356	266	2010
4,465	891	1736	5084	2846	2110	50169	67301	3228	0	2766	273	60741	293	2011
4,892	2682	1744	5812	2948	2671	54366	75115	2082	0	2706	0	68732	1595	2012

4,694	4685	1758	1719	4735	2687	62830	83108	3148	0	2363	0	75965	1632	2013
4,971	2761	1626	979	3802	322	55750	70211	3033	0	2067	0	65111	3401	2014
1,590	1819	14	4835	3574	279	48645	60756	764	0	1979	5231	49734	3048	2015
(2,903)	1848	14	3323	2453	2176	57745	64656	2650	0	2072	14933	41675	3326	2016
(695)	5398	52	5969	2879	889	55201	69693	3830	0	1909	14908	45321	3725	2017
(669)	6695	95	17063	3711	382	56438	83715	3975	0	1693	13778	60329	3940	2018
(1252)	9166	19	6974	4302	381	65759	85349	4171	0	1475	11771	٢٤٤63	٦٨٨4	2019

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد،
(٢٠١٩-٢٠٠٤)

الجدول (٤) الأهمية النسبية % لعناصر الموجودات والمطلوبات للبنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	الموجودات													مجموع الموجودات أو المطلوبات	المطلوبات						
	احتياطيات الذهب	الموجودات الأجنبية الأخرى	السندات والحوالات الحكومية	القروض والسلف للدوائر الحكومية	القروض والسلف للمصارف التجارية	الموجودات الأخرى	8	9	حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار	الودائع الحكومية	المطلوبات الأجنبية	رأسمال والاحتياطيات والتخصيصات	المطلوبات الأخرى								
	1	2	3	4	5	6	7														
2004	0.5	47.3	11.3	5.1	0.0	35.8	100	42.8	0.0	0.0	0.0	56.1	2.1	(1.7)	0.8						
2005	0.4	53.7	8.8	4.9	0.0	32.2	100	34.1	3.3	6.6	6.9	68.1	(9.9)	(9.1)							
2006	0.4	61.1	1.6	10.3	0.0	26.6	100	35.6	3.2	11.1	11.5	53.5	(2.9)	(11.9)							
2007	0.4	79.6	1.4	8.3	0.0	10.3	100	58.7	9.5	1.9	7.1	0.0	17.2	5.6							
2008	0.3	86.8	1.1	4.8	0.0	7.0	100	63.6	4.1	2.6	12.7	0.0	2.6	14.4							
2009	0.4	81.4	1.1	5.1	0.0	11.9	100	71.4	4.4	2.5	1.7	3.3	2.1	14.6							
2010	0.4	83.1	1.0	4.6	0.0	10.8	100	75.9	1.5	4.3	2.7	2.9	0.3	12.4							
2011	0.4	90.3	0.4	4.1	0.0	4.8	100	74.5	3.1	4.2	7.6	2.6	1.3	6.6							
2012	2.1	91.5	0.0	3.6	0.0	2.8	100	72.4	3.6	3.9	7.7	2.3	3.6	6.5							
2013	2.0	91.4	0.0	2.8	0.0	3.8	100	75.6	3.2	5.7	2.1	2.1	5.6	5.6							

7.1	3.9	2.3	1.4	5.4	0.5	79.4	100	4.3	0.0	2.9	0.0	92.7	4.8	2014
2.6	3.0	0.0	8.0	5.9	0.5	80.1	100	1.3	0.0	3.3	8.6	81.9	5.0	2015
(4.5)	2.9	0.0	5.1	3.8	3.4	89.3	100	4.1	0.0	3.2	23.1	64.5	5.1	2016
(1.0)	7.7	0.1	8.6	4.1	1.3	79.2	100	5.5	0.0	2.7	21.4	65.0	5.3	2017
(0.8)	8.0	0.1	20.4	4.4	0.5	67.4	100	4.7	0.0	2.0	16.5	72.1	4.7	2018
(1.5)	10.7	0.0	8.2	5.0	0.4	77.0	100	4.9	0.0	1.7	13.8	١74.	5.4	2019

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

ثانياً: تحليل سيولة موجودات البنك المركزي العراقي

تمثل سيولة الموجودات أهمية قصوى ليس فقط للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى وإنما للبنوك المركزية أيضاً، إذ كلما ارتفعت نسبة سيولة موجودات البنك المركزي ساعده ذلك في سهولة تحقيق أهدافه المرسومة والحفاظ عليها وضمان ديمومتها، ويعدّ الذهب النقدي أحد الأدوات التي يكمن من خلالها الاستدلال على سيولة موجودات البنك المركزي من خلال نسبته إلى الأساس النقدي، إذ يعرف البنك المركزي العراقي الأساس النقدي على أنه العملة في التداول بالإضافة إلى احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي بالدينار العراقي وهذا من جانب الاستخدامات (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧، ٥)، كما ان الأساس النقدي من جانب المصادر يتألف من: الأساس النقدي = صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي + صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩، ٤٣)، ومن هذا نستنتج ان الأساس النقدي يزداد مع زيادة صافي الأصول الأجنبية (العملات الأجنبية + الذهب النقدي) أو زيادة الائتمان المحلي، وفي حالة البلدان النفطية مثل العراق تعدّ فقرة صافي الموجودات الأجنبية عماد الأساس النقدي، وذلك لأن الحكومة تقوم بمبادلة العملة الأجنبية مع البنك المركزي للحصول على العملة المحلية لتغطية انفاقها العام ويزداد الإصدار النقدي كنتيجة لهذه العملية (ابريهي، ٢٠١٢، ١٥)، ونلاحظ من الجدول (5) تطور مكونات الأساس النقدي إذ تطورت فقرة العملة في التداول من (٤٩٢٩) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) إلى (٤٠٠٣٢) مليون دولار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) مقداره (٧١٢.١%)، بينما تطورت فقرة احتياطات المصارف لدى البنك المركزي من (٣٤٧٩) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) إلى (٢٥٧٢٧) مليون دولار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) مقداره (٦٣٩.٤%)، كما نلاحظ من ذات الجدول تطور

الأساس النقدي من (٨٤٠٨) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) إلى (٦٥٧٥٩) مليون دولار في عام (٢٠١٩) وبمعدل نمو للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) مقداره (٦٨٢.١%)، ومع تطور رصيد احتياطات الذهب لدى البنك المركزي العراقي كما لاحظنا سابقاً من خلال تحليل ان احتياطات الذهب حققت نمواً خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) مقداره (٥١.٨%)، ومعها تطور معدل سيولة موجودات البنك المركزي العراقي من (١.١%) في عام (٢٠٠٤) إلى (٧.١%) في عام (٢٠١٩)، وبلغت أقل نسبة لاحتياطات الذهب إلى الأساس النقدي (٠.٤%) في عام (٢٠٠٨) بسبب الارتفاع الكبير في رصيد الأساس النقدي، بينما بلغت أعلى نسبة لاحتياطات الذهب إلى الأساس النقدي (٧.١%) في عام (٢٠١٩) بسبب ارتفاع احتياطات الذهب لدى البنك المركزي، وبلغ متوسط معدل سيولة موجودات البنك المركزي العراقي (٣.١%) خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٠٤)، ان ارتفاع معدل سيولة موجودات البنك المركزي يساعد البنوك المركزية في تحقيق أهدافها بسرعة وفاعلية أكبر، كما قد يساعدها في مواجهة الأزمات الاقتصادية والظروف الطارئة التي قد تتعرض لها.

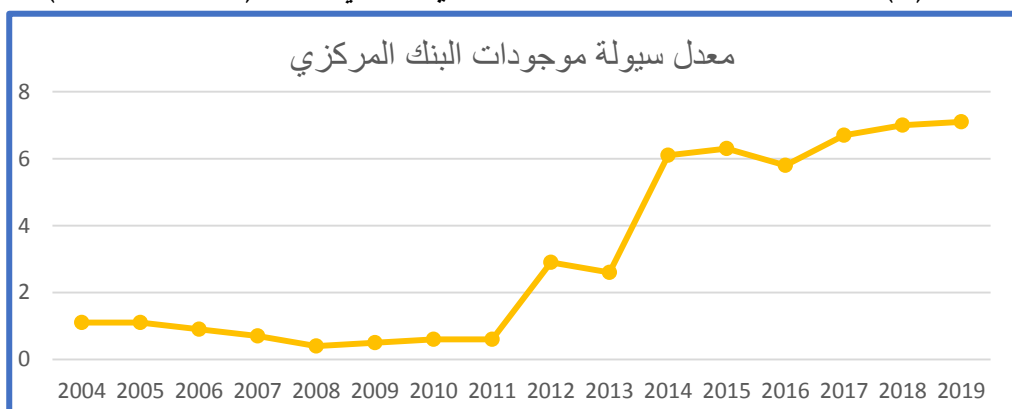
الجدول (٥) تطور سيولة موجودات البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) (مليون دولار)

السنة	(١) احتياطات الذهب	(٢) العملة في التداول	(٣) احتياطات المصارف لدى البنك المركزي	(٤) الأساس النقدي	(٥) سيولة موجودات البنك المركزي % ٤/١
2004	90	4929	3479	8408	1.1
2005	99	6203	3187	9390	1.1
2006	109	7476	4467	11943	0.9
2007	153	11340	11614	22954	0.7
2008	161	15501	20424	35925	0.4
2009	209	18611	20082	38693	0.5

0.6	45991	25186	20805	266	2010
0.6	50169	25992	24177	293	2011
2.9	54366	28127	26239	1595	2012
2.6	62830	32817	30013	1632	2013
6.1	55750	25387	30363	3401	2014
6.3	48645	19355	29290	3048	2015
5.8	57745	22388	35357	3326	2016
6.7	١5520	21300	33901	3725	2017
7.0	56438	22406	34032	3940	2018
7.1	65759	25727	40032	4688	2019

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على، البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، (٢٠١٩-٢٠٠٤)

الشكل (٣) مؤشر سيولة موجودات البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤)



المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

٤ - الاستنتاجات والتوصيات

٤-١: الاستنتاجات

١. خلال مدة الدراسة تطورت الاحتياطات الأجنبية بشكل كبير، وذلك بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ونتيجة العلاقة بين أسعار النفط والاحتياطات الأجنبية

٢. البنك المركزي العراقي يستخدم الذهب كملاذ آمن وغطاء للعملة وذلك من خلال الطلب المتزايد على احتياطات الذهب.
٣. ارتفعت نسبة احتياطات الذهب إلى الاحتياطات الأجنبية خلال مدة الدراسة، كما ارتفعت نسبة الذهب ضمن موجودات البنك المركزي العراقي في ميزانيته العمومية، وذلك أدى إلى ارتفاع سيولة موجودات البنك المركزي العراقي.
٤. نلاحظ من خلال التحليل وجود اختلال في هيكل الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي لصالح الأصول المقومة بالدولار الأمريكي، وعدم وجود تناسب في تخصيص الأصول الاستثمارية المحتفظ بها.

٤-٢: التوصيات

١. على البنك المركزي العراقي ان يستفيد من العلاقة العكسية بين سعر الذهب وسعر صرف الدولار الأمريكي، ويستخدم الذهب لحماية حقوق الملكية وتعزيز استقرار الميزانية العمومية من خلال رفع مساهمة عنصر الذهب فيها لتوفير الثقة والأمان في عمليات الصيرفة المركزية.
٢. على البنك المركزي العراقي أن يعيد النظر في سياسة إدارة الاحتياطات الأجنبية، ويعمل على تنويع محفظة أصوله الأجنبية وعدم التركيز على أصل واحد، لأن ذلك يعرضه لمخاطر سعر الصرف، وإن تكون استراتيجيته مبنية على العائد والسيولة وليس العائد فقط، وأكثر الأصول سيولة هو الذهب.
٣. العمل على رفع سيولة موجودات البنك المركزي بنسب أعلى، إذ كلما كانت موجودات البنك المركزي أكثر سيولة يمكنه ذلك من سهولة إجراء عملياته وتنفيذ أهدافه بصورة أكثر سرعة، كما ترفع من قدرته على مواجهة الأزمات والمشاكل التي قد تعيق عمله.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

أ) الكتب العربية

- ١- إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الثانية، الجزء الأول، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٣.
- ٢- احمد ابراهيم علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢.
- ٣- آكوب حسن جبرائيل، نهاد النقيب، الذهب ودوره في الأنظمة النقدية الدولية، الطبعة الأولى، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤.
- ٤- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الترجمة: أحمد فؤاد بليغ، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠.
- ٥- سيمون فاوت، وآخرون، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، الطبعة الأولى، مؤسسة فريدريش إبيرت، صنعاء، ٢٠١٢.
- ٦- عبدالكريم جابر شنجار، عبد المهدي رحيم، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠١٣.
- ٧- عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، الطبعة الأولى دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠.
- ٨- فلاح حسن ثويني، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق منذ الالف الثالث قبل الميلاد حتى الالف الثالث بعد الميلاد، الطبعة الأولى، مطبعة الرفاه، بغداد ٢٠١٠.
- ٩- كريم مهدي الحسنوي، مبادئ علم الاقتصاد، طبعة جديدة، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١.
- ١٠- ماثيو هارت، التنافس على أكثر معادن العالم إغراء، الترجمة: محمد مجد الدين، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٨.

١١- هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الفكر دمشق، سوريا، ٢٠٠٨.

ب) البحوث والدراسات

١- احمد ابراهيم علي، مالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٧.

٢- اوات سردار وادي، سامية خالد حسن، التنبؤ بأسعار الذهب وذلك باستخدام سلاسل ماركوف وطريقة الإمكان الأعظم (MLI)، مجلة دنانير، المجلد ١، العدد ٤، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٣.

٣- عبد الرحمن بدوي، أبحاث المستشرق في تاريخ العلوم عند العرب، سلسلة عالم الفكر، المجلد ٩، العدد ١، الكويت، ١٩٧٩.

٤- فلاح حسن ثويني، البنك المركزي والذهب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٤٠، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٤.

ج) الرسائل والإطاريح

١- بويلي سكيته، الفكر الاقتصادي، عند ابن خلدون والمقريزي دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإسلامية، ٢٠١٥.

د) الإصدارات والنشرات والإحصاءات الرسمية

١- البنك المركزي العراقي، البيانات المالية، تقرير مدقي الحسابات المستقلين (KPMG)، بيروت، ٢٠١٢.

٢- البنك المركزي العراقي، البيانات المالية، تقرير مدقي الحسابات المستقلين (KPMG)، بيروت، ٢٠١٤.

٣- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، ٢٠١٧.

٤- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، ٢٠١٩
ثانيا: المصادر والمراجع الإنكليزية

A) Researches:

- 1- Baur,D. (2016). “Central Banks and Gold”. FIRN Research Paper, University of Western Australia Business School
- 2- Blose, E. (1996) “Gold price risk and The returns on gold mutual Funds”, Journal of economics and Business, Vol.48, No.5
- 3- Dobre,J. (1997), “The U.S Gold Industry 1996”, University of Nevada, Reno Eichengreen, B. (2005). “Sterling’s Past, Dollar’s Future: Historical Perspectives on Reserve Currency Competition”. National Bureau of Economic Research, No.11336.
- 4- James, B. and other. (2006). “Gold and Inflation’ in the handbook of Inflation Hedging Investments’. Greer Robert.
- 5- James, S. and Metzler, M. (2016). “Central Banks and Gold How Tokyo, London, and New York Shaped the Modern World’. United States of America: Cornell University.
- 6-Nugée, J. (2000). “Foreign exchange reserves management” Handbooks in Central Banking, No.16,
- 7- OKTAY, B. and other. (2016). “Determinants of Gold Reserves: An Empirical Analysis for G-7 Countries’. Procedia Economics and Finance. Vol. 38
- 8-Sipkova, H. & Sipko, J. (2014) “What Are the Real Drivers of Gold Prices?”, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5 No. 8(1).
- 9- WORLD Gold Council (2019), “A Central Banker’s Guide to Gold as a Reserve Asset 2019 edition" London
- 10- Dempster, N. (2009). “Gold as a Tactical Inflation Hedge and Long-Term Strategic Asset”, Report, World Gold Council, ([https://www.strategicgold.com/white-papers/Gold as a tactical inflation hedge.pdf](https://www.strategicgold.com/white-papers/Gold%20as%20a%20tactical%20inflation%20hedge.pdf))
- 11- Plender, J., 2016. "Emerging markets should shift from dollars into gold". The Financial Times, August, 2017. <https://www.ft.com/content/8174208e-21bb-11e6-9d4d-c11776a5124d>

الشمول المالي وتأثيره في الودائع المصرفية
(دراسة تحليلية في النظام المصرفي العراقي)

Financial Inclusion and its impact on Bank Deposits
Analytical Study in Iraqi Banking System

أ.د. هشام طلعت عبد الحكيم
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

hishamelwandawi@gmail.com

صبا عبد الحسين صبري
الباحث

sabaabdalhussien@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١٠/٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١١/١٥

المستخلص

يمثل الشمول المالي أحد التوجهات العلمية الحديثة في مجال العمل المصرفي، والذي يهدف جاهدا الى اوصول الخدمات المصرفية الى كل فئات المجتمع وبأقل كلفة ووقت وجهد.

هدفت الدراسة الى تقديم صورة كاملة عن الشمول المالي في العراق وفقا لمبادرة البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص وذلك من خلال توضيح اهميته واهدافه وابعاده وما لهذه التجربة من انعكاسات وتأثيرات إيجابية في تحسين حجم ومقدار الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي العراقي، ولما لذلك من دور فاعل ومؤثر في تعزيز وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

ولتحقيق أهداف الدراسة جرى تحليل وتقييم مؤشرات الشمول المالي (الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية ، العمق المصرفي، والمؤشر التجميعي للشمول المالي) فضلا عن الودائع في النظام المصرفي العراقي.



مجلة العلوم المالية والمصرفية
العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢
الصفحات ٥٩ - ٩٢

● بحث مستل من رسالة ماجستير.

توصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات ومن أبرزها التي اثبتت ان مؤشر الودائع المصرفية بشكل عام اتسم بالنمو الإيجابي المستمر، وهذه دلالة إيجابية على اهتمام أفراد المجتمع العراقي وثقتهم بالجهاز المصرفي العراقي من خلال ما يلحظ من زيادة واضحة في إيداع مدخراتهم في المصارف التجارية. اعتمدت الدراسة أساليب احصائية متعددة لتحليل البيانات وتعزيز نتائج الدراسة، وقد اشتملت تلك الأساليب على الاتي:

تحليل الانحدار الخطي البسيط: يتمثل هذا التحليل بصياغة معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة والتنبؤ بقيم مستقبلية، ويعد تحليل الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية المهمة لضمان دقة الاستدلال لغرض تحسين نتائج البحث عن طريقة الاستعمال الأمثل للبيانات في ايجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث، ويؤثر هذا التحليل انحدار المتغير التابع (y) على متغير مستقل واحد (x) والذي يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر في المتغير المستقل.

والاختبار الاحصائي (F -t est) يعني هذا الاختبار معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمة (F) الجدولية، يعني ذلك وجود تأثير معنوي المتغير المستقل في المتغير التابع وبخلاف ذلك ترفض فرضية التأثير. ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:

$$F = \frac{\text{متوسط مجموع مربعات الخطأ}}{\text{متوسط مجموع مربعات الانحدار}}$$

ومعامل التحديد (R^2): يستعمل لمعرفة نسبة تفسير المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ في المتغير التابع.

وايضا معامل الانحدار: ويمثل ميل خط الانحدار والذي يشير الى مقدار التغير في قيمة المتغير التابع في حال حصول تغير في قيمة المتغير المستقل بمقدار وحده واحده.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، الودائع المصرفية ، الجهاز المصرفي العراقي.

Abstract

Financial inclusion represents one of the modern scientific trends in the field of banking, which aims hard to deliver banking services to all segments of society at the lowest cost, time and effort.

The study aimed to present a complete picture of financial inclusion in Iraq in accordance with the initiative of the Central Bank of Iraq in this regard, by clarifying its importance, objectives and dimensions and the positive repercussions and effects of this experience in improving the size and amount of bank deposits in the Iraqi banking system, and the role of this Active and influential in promoting and achieving economic and social development in Iraq.

To achieve the objectives of the study, the indicators of financial inclusion (access to financial services, use of financial services, banking depth, and the aggregate index of financial inclusion) were analyzed and evaluated, as well as the indicators of banking operations (loans and deposits) in the Iraqi banking system.

The study reached a set of conclusions, the most prominent of which proved that the bank deposits index in general was characterized by continuous positive growth, and this is a positive indication of the interest and confidence of members of the Iraqi society in the Iraqi banking system through the noticeable increase in the deposit of their savings in commercial banks.

The study relied on multiple statistical methods to analyze the data and enhance the results of the study. Those methods included the following:

Simple linear regression analysis: This analysis consists in formulating a mathematical equation that expresses the relationship between two variables and is used to estimate past values and predict future values. The phenomena in question, and this analysis affects the regression of the dependent variable (y) on one independent variable (x), which is used to predict changes in the dependent variable that affects the independent variable. And the statistical test (F-t est): This test means the significance of the linear relationship between the independent

variables and the dependent variable. Impact hypothesis. It is expressed by the following equation:

$F = \frac{\text{average sum of squares of the regression}}{\text{mean sum of squared errors}}$

The coefficient of determination (R^2): It is used to find out the percentage of interpretation of the independent variable for the changes that occur in the dependent variable.

Also, the regression coefficient: It represents the slope of the regression line, which indicates the amount of change in the value of the dependent variable in the event of a change in the value of the independent variable by one unit.

Keywords: Financial inclusion , Financial exclusion , Bank deposits, Iraqi banking system.

المقدمة

استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة للتعبير عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي قد ازداد بعد نهاية الازمة المالية العالمية والتي عرفت " بأزمة الرهن العقاري" عام (٢٠٠٨)، حيث ازدادت التوجهات العالمية نحو تحقيق هدف الشمول المالي من خلال سياسات واجراءات تتخذها المؤسسات المالية في مختلف البلدان بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة الخدمات المالية و توفيرها بتكاليف منخفضة ، فضلا عن توفير امكانية اضافة أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع غير المتعاملين مع المؤسسات المالية والاستفادة منها وخصوصا الفئات الفقيرة والمحرومة ، فضلا عن وصولها الى المناطق البعيدة عن المراكز السكانية بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تم تقسيم البحث إلى اربعة فصول رئيسة وعلى النحو الاتي:

الفصل الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة، وتضمن مبحثين، سلط الضوء في المبحث الاول على منهجية البحث بينما تضمن المبحث الثاني عرضا لبعض من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

الفصل الثاني: الجانب النظري للبحث، وتضمن مبحثين، إذ سلط الضوء في المبحث الأول منها على الشمول المالي) وتضمن المبحث الثاني (الودائع المصرفية).

الفصل الثالث: الاطار العملي للبحث، وتضمن مبحثين، سلط الضوء في المبحث الاول على (تحليل مؤشرات متغيرات البحث). وتضمن المبحث الثاني: (الاختبار الاحصائي لفرضيات البحث).

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات، وقد تضمن مبحثين أولهما خصص للاستنتاجات والمبحث الثاني للتوصيات.

المبحث الاول

منهجية الدراسة و دراسات سابقة

١ - ١ : منهجية الدراسة

١-١-١ : مشكلة الدراسة

يعد الشمول المالي احد التوجهات المعاصرة لمعظم الأنظمة المالية والمصرفية الحديثة حول العالم، لما تشكله من اهمية ودور كبير لإتاحة الخدمات المالية والمصرفية المتنوعة ولكل فئات المجتمع باقل وقت وجهد وكلفه واستجابة لهذا التوجه العالمي شرع البنك المركزي العراقي في تطبيق مبادرته المعروفة حول الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي، وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في هذا الميدان الا ان ممارسات الشمول المالي وتطبيقاته مازالت ضعيفة في النظام المصرفي العراقي و لا تتسجم حتى مع معايير هذه الممارسة في البلدان المجاورة للعراق. ان ضعف ممارسات الشمول المالي في العراق يمثل جوهر مشكلة البحث الحالي والذي يمكن التعبير عنه بشكل ادق بأثاره التساؤلات الآتية:

١ - ما مدى التقدم الحاصل في ممارسات الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي بعد تطبيق مبادرة البنك المركزي العراقي؟

٢- ما طبيعة العلاقة والتأثير بين مؤشرات الشمول المالي وبين مؤشر العمليات المصرفية الرئيسي (الودائع المصرفية) في النظام المصرفي العراقي؟

١-١-٢ : أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الحالية في تسليطها الضوء على واحدة من اهم الموضوعات و التوجهات الحديثة في الأنظمة المالية والمصرفية ولمختلف بلدان العالم في سعيها لإيصال خدماتها المختلفة إلى جميع شرائح وطبقات المجتمع وبدون تمييز، والذي

يعرف اصطلاحاً ب(الشمول المالي)، وما للشمول المالي دور في تحسين الودائع المصرفية في النظام المصرفي العراقي كما نوعاً.

١-١-٣ : اهداف الدراسة

يمكن ان نبين اهم اهداف الدراسة من خلال :

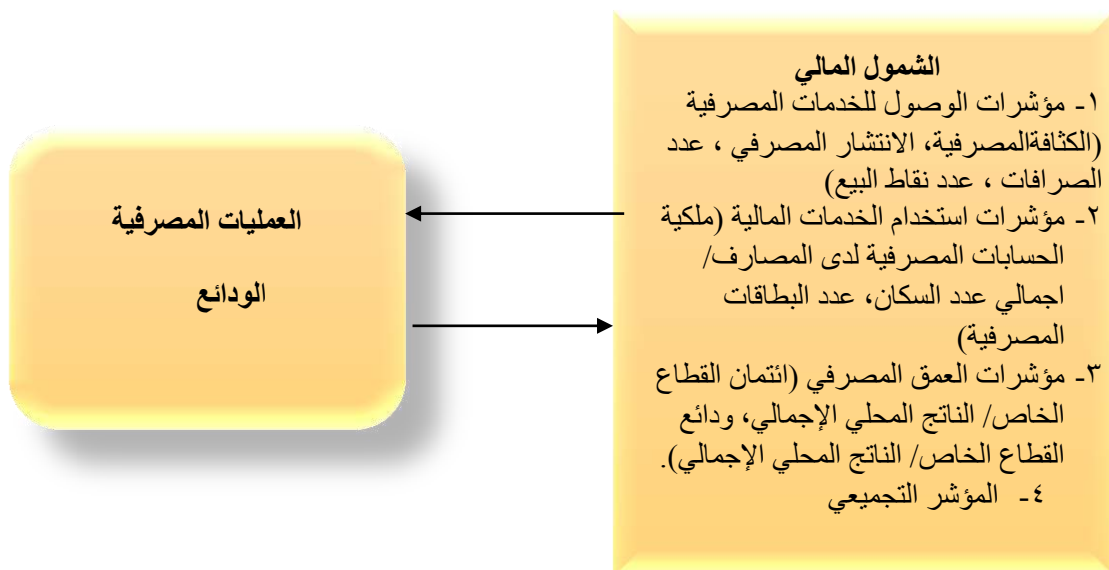
١- التعريف بالمحتوى العلمي والمعرفي للشمول المالي والودائع المصرفية.

٢- تحليل وتقييم الودائع المصرفية باعتبارها احدى العمليات المصرفية الرئيسية في النظام المصرفي العراقي.

٣- تحديد طبيعة العلاقة التأثيرية لمؤشرات الشمول المالي في الودائع المصرفية للنظام المصرفي العراقي.

١-١-٤ : الانموذج الافتراضي للدراسة

يتطلب تحقيق أهداف الدراسة بناء انموذج افتراضي يوضح طبيعة العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة (المستقلة والمعتمدة) ووفقاً لما حددته تلك الاهداف ويوضح الشكل (١) انموذج الدراسة الافتراضي وكالاتي:



١-١-٥ : فرضيات البحث :

ولاختبار مخطط الدراسة الافتراضي تمت صياغة الفرضيات الآتية :
الفرضية الرئيسية (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي في الودائع المصرفية)، وتشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١-يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية في الودائع المصرفية.

٢-يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات استخدام الخدمات المالية في الودائع المصرفية.

٣- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشري العمق المصرفي في الودائع المصرفية.

٤ - يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمؤشر التجميعي في الودائع المصرفية.

١-١-٦ : منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم في الحصول على المعلومات المتعلقة بالحالة الراهنة للظاهرة المدروسة وذلك لتحديد طبيعة تلك الظاهرة و التعرف على العلاقات المتداخلة في حدوثها ووصفها وتحليل المتغيرات التي تؤثر في نشوئها. و يعتمد الأسلوب الوصفي على دراسة الظاهرة في الواقع ومن ثم وصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا او كميا.

١-١-٧ : الحدود المكانية للدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة جرى اختيار النظام المصرفي العراقي والذي يشمل (البنك المركزي العراقي، مصارف القطاع الحكومي والقطاع الخاص) ميدانا دراسة متغيرات الدراسة الحالية.

١-١-٨ : الحدود الزمنية للدراسة

تناولت الدراسة المدة الزمنية الممتدة من (٢٠١٤ - ٢٠١٩) والبالغة (٦) سنوات، والمبرر لهذا الاختيار هو توافر البيانات عنها لأنها تشتمل على المدة الزمنية التي بدأ فيها تطبيق مبادرة البنك المركزي العراقي حول الشمول المالي عام (٢٠١٧).

١-٢ الدراسات السابقة

١-٢-١: الدراسات الخاصة بالشمول المالي

١-الباحث والسنة	احسان صادق الشمري ، ٢٠١٧
عنوان الدراسة	اثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف - دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تقديم الاطار المعرفي لمفهوم استراتيجية الشمول المالي من منطلق المشكلة التي تمثلت بمحدودية تطبيق استراتيجية الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي والعربي وافترض ان تطبيق هذه الاستراتيجية سوف يعزز من الميزة التنافسية للمصارف.
مجتمع وعينة الدراسة	تم اعداد بيانات هذه الدراسة بناء على استمارة الاستبيان لعينة من القيادات والإدارات في البنك المركزي العراقي والمصارف الخاصة.
اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها	توصلت الدراسة الى العلاقة المعنوية والتأثير بين تحسين وصول الخدمات المالية والجهات الداعمة له وبين التنقيف المالي وفاعلية السياسة النقدية في تحقيق الميزة التنافسية للقطاع المصرفي العراقي، وتطبيق استراتيجية الشمول المالي في المصارف العراقية (الخاصة والحكومية) باعتبارها اللبنة الأساسية من اجل تحقيق الشمول المالي اذ ان التميز غاية الاستراتيجية التي تسعى المصارف عن طريقها الى تحقيق التمييز والتفوق وتعزيز الوضع التنافسي.

٢-الباحث والسنة	زينة سامي العبيدي ، ٢٠١٨
عنوان الدراسة	الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق

تهدف الدراسة الى وضع استراتيجية للشمول المالي تتسجم وتتلاءم مع بيئة القطاع المصرفي في زيادة فاعليته وقدرته في الحد من ظاهرة الاكتناز لخلق قاعدة مستقرة من الودائع ومن ثم التوجه نحو الاستثمارات الصحيحة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، فضلا عن الاستفادة من المميزات الأخرى التي يحققها الشمول المالي. تحليل بيئة القطاع المصرفي العراقي بأستخدام نموذج (swot) لمعرفة ابرز نقاط القوة والضعف والتحديات التي تواجهه.	هدف الدراسة
تم اعداد بيانات هذه الدراسة بناء على البيانات الصادرة عن القطاع المصرفي العراقي.	مجتمع وعينة الدراسة
افصحت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط قوية غير إيجابية تربط بين مؤشرات عرض النقد ومؤشرات الشمول المالي في النقيض او الحد من ظاهرة الاكتناز او العملة خارج البنوك.	اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها

Elizabeth Littlefield , Brigit Helms ,David porteous 2015	٣-الباحث والسنة
CGAP Financial Inclusion تحقيق الشمول المالي	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة الى الإجابة عن تساؤل يمكن للمجتمع الدولي بكلا قطاعيه العام والخاص ان يساهم في تحقيق اكبر زيادة ممكنة في فرص حصول الأشخاص الذين يعانون من نقص الخدمات في الحصول على خدمات مالية وقد حددت أربعة اتجاهات يمكن ان تساعد على اتاحة فرص الحصول على الموارد المالية او الاضرار بها	هدف الدراسة
القطاع المصرفي (العام والخاص)	مجتمع وعينة الدراسة
تعبيل خطى استعمال الهواتف المحمولة وغيرها من التكنولوجيا في الخدمات المالية وزيادة فرص استفادة الفقراء من تلك المبتكرات، مشاركة الحكومات في زيادة الائتمان الموجه للأفراد.	اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها

١-٢-٢ : الدراسات الخاصة بالودائع المصرفية

١- الباحث والسنة	أمنة بشير سعيد، فرهاد ميكائيل طاهر: ٢٠١٨
عنوان الدراسة	تأثير الودائع على الائتمان النقدي.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان تأثير الودائع على الائتمان النقدي لعدد من المصارف التجارية العراقيه للمدة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٨.
مجتمع وعينة الدراسة	يتمثل مجتمع البحث في المصارف الاهليه العامله في العراق وقد جرى اختيار عينه تتكون من ست مصارف تجاريه .
اهم النتائج التي توصلت اليها	اوضحت النتائج بان نسبه اقراض الودائع لدى المصارف التجاريه كانت اقل من المعيار الذي حدده المصرف المركزي العراقي مما يشير الى تبني جميع المصارف التجاريه السياسه المحافظه على منح الائتمان باستثناء مصرف سومر التجاري.

المبحث الثاني : الاطار النظري

١-٢ : الشمول المالي

١-١-٢ : مفهوم الشمول المالي (The concept of financial inclusion)

يشير الشمول المالي الى الحالة التي يمكن من خلالها التهيؤ من قبل جميع البالغين في سن العمل للوصول الى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة وينطوي (الوصول الفعال) على تقديم الخدمات الى العملاء على نحو مريح ومسؤول وبتكلفة ميسورة الى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة ، على ان تكون النتيجة اتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين و المحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة امامهم وتشير عبارة المستبعدين / المحرومين من الخدمات

المالية الى هؤلاء الذين يعدمون سبل الوصول لهذه الخدمات او المحرومين منها (ابودية :٢٠١٦، ١٧). ويعرف البنك الدولي مفهوم الشمول المالي : بمعنى ان الافراد والشركات يمكنهم الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم -المعاملات والمدفوعات و الادخار و الائتمانات والتأمين حيث يتم تقديم هذه الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة. هو تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة الى فئات واسعة من ذوي المدخولات المنخفضة والمحرومة ، والوصول غير المقيد الى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مثقف وكفؤ كما ان طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام ، وتوفير الخدمات المصرفية و الدفع لكافة افراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة . (Reserve Bank of India Bulletin , 2006:83).

٢-١-٢: أهمية الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من الموضوعات المهمة التي برزت على الساحة الاقتصادية الدولية الحديثة واصبح ضمن اهتمامات مختلف الدول والحكومات (السامرائي :٢٠١٨، ١٢). ويمكن تلخيص أهمية الشمول المالي بالاتي :

١-توجد العديد من المنافع الإنمائية التي يمكن تحقيقها من خلال الشمول المالي لاسيما استخدام الخدمات المالية الرقمية والتي تتضمن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ، وبطاقات الدفع وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية . (شني ، لخضر : ٢٠١٨، ١٠٧)

٢- تعزيز قدرة الافراد على الاندماج و المساهمة في بناء مجتمعاتهم : من خلال اجراء العديد من الدراسات فيما يخص القدرة على شمول جميع الافراد في النظام المالي فقد تم التوصل الى نتائج مهمة كشفت ان إمكانية تحسين قدرة الافراد على استخدام النظام المالي ستعزز من قدرتهم على بناء أعمالهم الخاصة ، والاستثمار في التعليم إضافة الى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية وذلك من خلال استخدامهم للخدمات التي يوفرها الشمول المالي .(إضاءات ، ٢٠١٦ :٢).

٣- تعزيز استقرار جهود التنمية الاقتصادية : هناك علاقة طردية بين مستويات النمو الاقتصادي ومستويات الشمول المالي ، كما ويرتبط اتساع وانتشار استخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات ، فضلا عن الأثر الإيجابي على أسواق العمل ، كما ويسهم عمق انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي .
(نعمة ، حسن :٢٠١٨ ، ٣١) .

٢-١-٣ : اهداف الشمول المالي

ويمكن تلخيص اهداف الشمول المالي وكما اتفق عليها اغلب الباحثين بالاتي:
١- اعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار و الاستثمار لديهم وتشجيعهم على الادخار و الاستثمار بالطرق الصحيحة الرسمية المثلى وأيضا تحفيز المنافسة بين مزودي الخدمات المالية. لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة (Fund,2015:8)

٢- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي، وتمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع في مختلف المجالات .(عجور:٢٠١٧، ٢٠).

٣- بالنسبة لشريحة النساء فعندما تكون المرأة قادرة على التحكم بأمورها المالية فيكون الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والتغذية من اولوياتها وهي استثمارات تساهم في احداث تغيرات بين الاجيال تكون ذات اثر ايجابي على المجتمع الذي تعيش فيه المرأة .(حسن ،٢٠١٩ : ٢٠).

٢-١-٤ : ابعاد الشمول المالي

بدأ مفهوم الشمول المالي يتطور خلال العقد الماضي ليشمل أربعة ابعاد رئيسية وهي ، سهولة الوصول الى التمويل لكل الاسر والمشاريع ، استرشاد المؤسسات المالية بالقواعد التنظيمية والرقابية والاشراف المالي ،والاستدامة المالية للمؤسسات ،المنافسة بين مجهزي الخدمات لتقديم افضل البدائل للزبائن، حدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ومؤسسة التحالف العالمي من اجل الشمول المالي ثلاثة ابعاد رئيسية وعلى النحو الاتي (Mai mostafa awad, nada hamed eid:2016,2-3):

- ١-سهولة الوصول الى الخدمات المالية .
- ٢- الاستخدام الفعال للخدمات المالية بشكل مستدام من قبل كل المواطنين.
- ١- يساهم في تعزيز جودة الخدمات المالية .



المصدر (worlds Islamic finance market place Malaysia , 2015:4)
(Financial exclusion and its forms

٢-١-٥: الاستبعاد المالي واشكاله

بعد ما تم تناول العديد من تعاريف الشمول المالي والتسميات المختلفة التي أطلقت عليه ،هناك مفهوم اخر هو معاكس للشمول المالي والذي يحاول الشمول المالي التقليل والحد منه وهو الاستبعاد المالي حيث ترجع بداية ظهور مصطلح الاستبعاد المالي الى سنة ١٩٣٣ في دراسة (Leyshon & Thrift) عندما أغلقت عدد من فروع المصارف في بريطانيا وتناولت الدراسة المخاوف حول قدرة السكان للوصول الى المنتجات والخدمات المالية ،ولهذا يشير مصطلح الاستبعاد المالي الى الحالة التي يكون فيها الناس غير قادرين للوصول الى المنتجات والخدمات المالية السائدة مثل الحسابات المصرفية ،بطاقات الائتمان، سياسات التأمين ومن الممكن ان يتضمن الاستبعاد من الخدمات المالية الأخرى مثل الراتب التقاعدي . وعرفت المفوضية

الاوربية الاستبعاد المالي بأنه "العملية التي يصادف الناس خلالها صعوبة وصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية التي تلائم احتياجاتهم البسيطة والتي تمكنهم من عيش حياة طبيعية في المجتمع.

٢-٢: الودائع المصرفية

٢-٢-١: مفهوم الودائع المصرفية

تعد الودائع من ابرز مصادر التمويل للمصارف التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية وهذه الديون هي عبارة عن نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم او الديون في الوقت نفسه. اذ ان الودائع تنشأ لسببين أولهما نتيجة إيداع الافراد أموالهم لدى المصارف كما هو معروف والسبب الثاني أيضاً نتيجة لإقراض المصارف للأفراد. (الشمري: ١٩٨٨، ١٢٤) كما عرفها البنك المركزي العراقي وقانون المصارف العراقي بأنها (مبلغ نقدي يتم دفعه لشخص سواء أكان مثبتاً في السجل او لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة او تحويلها الى حساب اخر بفائدة او بعلاوة او بدونها اما عند الطلب او في وقت او ظرف يتفق عليها المودع وذلك الشخص او يتفق عليها نيابة عنهما) (قانون البنك المركزي العراقي : ٢٠٠٤ ، ٧)(قانون المصارف العراقية : ٢٠٠٤ ، ٤).

٢-٢-٢: أنواع الودائع المصرفية

١- الودائع حسب المدة الزمنية: وتنقسم الى

١- الودائع الجارية (تحت الطلب): وتسمى أيضاً الودائع تحت الطلب او الودائع التي يمكن سحبها بشيك وهي من اقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية للمتعاملين معها سواء كانوا افراداً او شركات او أي مؤسسات أخرى (rose:1991, 360) اذ انها عبارة عن اتفاق بين المصرف والزيون يودع بموجبه الزيون مبلغاً من النقود لدى المصرف بشرط ان يكون له الحق في سحبه في أي وقت يريد. (هندي: ٢٠٠٠، ١٤٧) وفي بعض المصارف لا تدفع أي فائدة على الودائع الجارية (عجمية : ١٩٦٦، ١٢٨) على ان يمكن سحبها بموجب أوامر تصدر من قبل الزيون للمصرف ولهذا فيجب ان يكون المصرف على استعداد دائم لمقابلة السحب المفاجئ للودائع الجارية. (طاهر : ٢٠٠٠، ٦). ويعود السبب وراء

عدم دفع فوائد على الحسابات الجارية في عدد من الدول المختلفة للسببين الاتيين :

(Jessup:1980,76)

- (١) حماية المصارف التجارية من المنافسة بين بعضها البعض.
- (٢) حماية المقترضين المحليين من خلال إعاقاة التدفق النقدي الى المضاربين في الدول الكبرى.

ب- الودائع الادخارية (ودائع التوفير): وتتمثل ودائع التوفير باتفاق بين المصرف والزبون اذ يقوم الزبون بإيداع مبلغ معين لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة متفق عليها بين الطرفين على ان يكون للزبون الحق في السحب من الحساب بأي وقت يشاء دون اخطار البنك بذلك (هندي:٢٠٠٠، ١٤٧) ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا يمنح الزبون دفاتر شيكات وانما يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب من خلالها (اللوزي:١٩٩٧، ١٣٤) وتحسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام على أساس الرصيد الشهري الموجود في الحساب بسعر فائدة محدود.(سعيد:٢٠٠٠، ٣٢) وهناك سببين رئيسيين تحدان من قدرة ودائع التوفير على المنافسة مع الاشكال الأخرى من الالوعية الادخارية الأخرى وهما:(Henning:1981,44)

- ١-انخفاض العائد(معدل الفائدة) بسبب انخفاض المخاطرة.
 - ٢-تضمن للمدخر حماية اقل ضد التضخم بسبب انخفاض الفائدة عليها.
- وعلى الرغم من ذلك فان ودائع التوفير تشكل طاقة استثمارية للمصارف التجارية تساهم في تنمية ربحية المصارف بسبب تميزها بالاستقرار إضافة الى ان البنك المركزي يطلب من المصارف التجارية نسبة من الاحتياطي القانوني لتغطية الودائع لاجل والودائع الجارية.

ج-الودائع لأجل: وهي عبارة عن اتفاق بين الزبون والمصرف يقوم من خلاله الزبون بفتح حساب مصرفي وايداع مبلغ نقدي معين متفق عليه ولمدة زمنية معينة اذ لا يجوز للزبون سحبه قبل التاريخ المحدد مسبقا ويعطي المصرف للزبون وثيقة بالمبلغ المودع وفي نهاية المدة يقدم الزبون للمصرف الوثيقة ويحصل على المبلغ المودع مضافا اليها الفائدة للمدة المذكورة كما اجازت بعض المصارف السحب منه من اجل

الحفاظ على الزبائن المتعاملين معهم كما يمكن ان يحصل المودع على فائدة بصفة دورية او قد يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع. اذ ان مبلغ الفائدة يزداد كلما زادت المدة الزمنية او كلما زاد المبلغ المودع. كما ويمكن للمودع ان يحصل على فائدة اعلى مما يحصل عليها فيما لو قام بإيداعها في الحسابات الأخرى وذلك لكون هذه الوديعة لها ميزة يتمتع بها المصرف وهي إمكانية المصرف التنبؤ بحركة السحب من تلك الوديعة.(الشمري : ٢٠٠٩ ، ٣٥٠). وتختلف الودائع لأجل عن الودائع الجارية بكونها لا تقبل وسيط للتبادل أي انها لا تعطي حقا لأصحابها بالسحب منها بواسطة الشيكات ولأهمية هذه الودائع ومكانتها ضمن مصادر التمويل للمصارف التجارية نلاحظ الاهتمام المتزايد من قبل إدارة المصرف بتتميتها وزيادة مقدارها مما دفع المصارف التجارية لإصدار أنواع جديدة من هذه الودائع مثل شهادات الإيداع.(الزبيدي : ٢٠١١ ، ١٠٢)

٢ : الودائع حسب مصدرها: وتقسم الى

أ-ودائع القطاع الخاص: تعتبر من الودائع التي تحظى باهتمام من قبل إدارة المصارف من اجل تكوين محفظة ودائع تتنوع بموجبها القطاعات المودعة من اجل تخفيض المخاطرة التي من الممكن ان تتعرض لها إدارة المصرف، ويهتم هذا القطاع أيضا بمنشآت الاعمال سواء كانت كبيرة او صغيرة من اجل اختيار البدائل الاستثمارية للاموال الفائضة لديها مما يفرض على إدارة المصارف اتخاذ سبل جديدة وتقديم ودائع جديدة من اجل المحافظة او زيادة الطلب على الودائع التي تقدمها.(الزبيدي: ٢٠١١ ، ١٠٦)

ب-ودائع القطاع الحكومي: ونقصد بالقطاع الحكومي منشآت الدولة والقطاع العام ويمثل هذا النوع من الودائع أهمية أساسية في المصارف التجارية خصوصا في الدول الصناعية والدول المصدرة للنفط. وفي بعض الأحيان تكون هذه الودائع غير ربحية وعادة ما يتصف الطلب الحكومي على الودائع بعدم الاستقرار والتذبذب حيث تزداد مقادير هذه الودائع في وقت الحصول على الضرائب او رفع أسعارها وعندما تلجأ الدول الى بيع السندات الحكومية. (Rose:1991,366)

٣: الودائع حسب الملكية: ويمكن ان نوضحها حسب التقسيم الاتي:(جدوع واخرون:٢٠١٨، ١٤٠)
أ-الودائع الاهلية: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى فئات المجتمع كافة وأيضا للشركات الخاصة.
ب-الودائع الحكومية: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى المؤسسات والشركات الحكومية.
الودائع المختلطة: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها للمؤسسات والشركات شبه الرسمية (القطاع المختلط).

المبحث الثالث : الاطار العملي

٣-١: تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة

٣-١-١: تحليل مؤشرات الشمول المالي

ستجري في هذه الفقرة عرض وتحليل نتائج مؤشرات الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي وللمدة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩) وتتضمن هذه المؤشرات كل من مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية (الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، عدد الصرافات، نقاط البيع) وكذلك مؤشرات استخدام الخدمات وهي(مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف، مؤشر عدد الحسابات لدى المصارف/ اجمالي عدد السكان، مؤشر عدد البطاقات المصرفية المصدرة) وايضا مؤشري العمق المصرفي وهما (قروض القطاع الخاص/ الناتج المحلي، وودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي) ، وختاما المؤشر التجميعي للشمول المالي، وسيجري عرض وتحليل هذه المؤشرات في الاتي:

٣-١-١-١: مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية:

تمثل هذه المؤشرات الاساس لتمهيد الطريق نحو تعزيز وتحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال تقليل الجهد الذي يتحمله الافراد في وقت حاجتهم للخدمات المالية، الا ان واقع هذه المؤشرات وطبيعة مستوياتها كانت ولا تزال دون المستوى المطلوب وهذا

بدوره يعتبر من احد الاسباب الأساسية التي تؤدي الى الاستبعاد المالي، وسيتم استعراض عدد من هذه المؤشرات وكالاتي :

أ- مؤشر الكثافة المصرفية

يحسب هذا المؤشر بقسمه عدد السكان البالغين (الف نسمة) على عدد الفروع المصرفية، ويتضح من نتائج الجدول (١) ان الكثافة المصرفية في البيئة العراقية قد بلغت (٤٣.٢٤) عام (٢٠١٥) وهذا يعني انه لكل (٤٣,٢٤) الف شخص فرع مصرفي واحد و هي نسبة منخفضة جدا بالمقارنة بالنسبة المعيارية العالمية والتي تبلغ فرع واحد لكل (١٠) الف شخص.

ب- مؤشر الانتشار المصرفي:

ويحسب مؤشر الانتشار المصرفي وفق النسبة الآتية: (عدد فروع المصارف/ عدد السكان البالغين (الف نسمة)) اي انها تمثل مقلوب المؤشر السابق (الكثافة المصرفية).

ج- مؤشر عدد الصرافات الالية (ATM) لكل (١٠٠٠) كم

تعد الصرافات الالية احد ادوات الدفع الالكتروني المهمة التي يسعى البنك المركزي العراقي الى زيادتها وذلك من اجل ادخال اكبر عدد ممكن من الافراد داخل النظام المالي ومحاولة زياده الودائع المصرفية داخل النظام المالي باستخدام ادوات الدفع الالكتروني التخلص من التعامل بالنقد تدريجيا. ويحتسب هذا المؤشر من خلال عدد الصرافات الالية لكل (١٠٠٠) كم من مساحه البلد.

د- مؤشر عدد نقاط البيع (POS) لكل (١٠٠٠) كم

تعتبر عدد نقاط البيع وسيله في الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت واقل تكلفة و فوائد نقاط البيع هي: زياده المبيعات، وتقليل المخاطر، وحفظ راس المال، والاستثمار بعمليات مالية امنية وموثوقة، وسهولة التدقيق والمتابعة الإلكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الالكتروني. نقاط البيع هي اجهزه خاصه موصولة بشبكة المصرف موضوع تحت تصرف صاحب المحل التجاري حيث تقوم الأجهزة بالتأكد من مدى كفاية رصيد صاحب البطاقة للوفاء بمشترياته

ومن ثم اصدار ايصال بإتمام عملية السداد ويجري الخصم من حساب العميل وإضافته الى حساب المحل وهي تستخدم للشراء فقط.

جدول (١)

مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية والمصرفية في العراق للمدة الزمنية

(٢٠١٥ - ٢٠١٩)

النمو (%)	نقاط البيع (POS)	النمو (%)	عدد الصرافات (ATM)	النمو (%)	الانتشار المصرفي	النمو (%)	الكثافة المصرفية	
-	1.31	-	1.02	-	2.31	-	43.24	2015
43.51	1.88	4.90	1.07	-0.86	2.29	1.16	43.74	2016
176.60	5.20	68.22	1.80	-0.87	2.27	1.85	44.05	2017
11.54	5.80	27.8	2.30	-0.44	2.26	0.25	44.16	2018
77.59	10.30	21.7	2.80	-0.44	2.25	0.20	44.25	2019
	4.90		1.80		2.28		43.89	المتوسط الحسابي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

٣-١-١ مؤشرات استخدام الخدمات المالية:

يعتمد هذا المتغير مجموعه من المؤشرات وعلى النحو الاتي:

أ_ مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف الى اجمالي عدد السكان: تعد عمليات فتح الحسابات المصرفية من العوامل الأساسية في تعزيز الشمول المالي وكذلك الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية التقليدية والإلكترونية وتشير البيانات المتاحة الى ان عدد الحسابات المصرفية المفتوحة لدى المصارف لم تصل الى المستوى المطلوب بالمقارنة مع بعض الدول العربي.

ب_ مؤشر عدد البطاقات المصرفية المصدرة: يبين الجدول (٢) ان عدد البطاقات المصرفية المصدرة قد بلغ (١٢٧٥٩٤) بطاقة مصرفية عام ٢٠١٧، ثم ارتفعت

ارتفاعا كبيرا جدا في العام ٢٠١٨ لتصل الى (٨٧٢٨٩٤) بطاقة مصرفيه وبنسبه نمو قدرها (٥٨٤%)، ويعزى السبب في ذلك الى حمله توظيف رواتب الموظفين لدى المصارف العراقية، ثم ارتفعت اكثر في عام ٢٠١٩ لتصل الى (١٤٦٠٨٩١) بطاقة مصرفيه وبنسبة زياده قدرها (٦٧.٤%).

جدول (٢)

مؤشرات استخدام الخدمات المالية للمده (٢٠١٧ - ٢٠١٩)

السنوات	عدد الحسابات لدى المصارف/ اجمالي عدد السكان	التغير (%)	عدد البطاقات المصرفية المصدرة	التغير (%)
2017	0.034	—	127594	—
2018	0.040	17.6	872894	584
2019	0.068	2.8	1460891	67.4
المتوسط الحسابي	0.047		820459	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

ج- مؤشر العمق المصرفي

يبين مؤشر العمق المصرفي مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية، وانخفاض تكلفتها والتوسع في المؤسسات والادوات المصرفية المختلفة والتي تسهم في دعم عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية ويتم قياس العمق المصرفي باستخدام مؤشرين رئيسيين وهما:

أ-مؤشر نسبه ائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي: يشير الجدول(٣) الى نتائج تحليل مؤشر نسبة ائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي حيث يتضح ان هذه النسبة قد بلغت عام ٢٠١٩ لتصل الى(٠,٠٨٠) وبمعدل نمو قدره (١٣%).

ب- مؤشر نسبه ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الجدول(٣) نتائج تحليل مؤشر نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في القطاع المصرفي العراقي للأعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٩) حيث يتضح ان قيمه المؤشر بلغت في عام ٢٠١٩ بلغ قيمه قدرها (٠,١١٧) بمعدل نمو قدره (٩%).

جدول (٣)

مؤشري العمق المصرفي للخدمات المالية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٩)

السنوات	ائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي	التغير (%)	ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي	التغير (%)
2015	0.0940	-	0,123	-
2016	0,0920	-2	0.120	-2
2017	0.0860	-6	0,116	-3
2018	0.0790	-8	0.107	-8
2019	0.0800	13	0.117	9
المتوسط الحسابي	0.086		0.117	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

د- المؤشر التجميعي

يمثل المؤشر التجميعي تجميعيا للمؤشرات الفرعية في مؤشر واحد يمثل الشمول المالي ويعد المؤشر التجميعي المرأة التي تعكس مدى التقدم الحاصل في مستوى الشمول المالي. تتراوح قيمه المؤشر بين الواحد والصفر اذ كلما اقتربت قيمه المؤشر من الواحد فان هذا يعني مستوى عال من الشمول المالي والعكس صحيح تشير نتائج الجدول (٤) الى ان قيمه المؤشر التجميعي كانت (٠,٢٥) عام (٢٠١٩) وبنسبة نمو بلغت (١٣,٦%) عن العام الذي سبقه.

جدول (٤)

المؤشر التجميعي للشمول المالي للمدة (٢٠١٥-٢٠١٩)

السنوات	المؤشر التجميعي	التغير %
2015	0,11	-
2016	0,10	-9
2017	0,21	110
2018	0,22	4,8
2019	0,25	13,6
المتوسط الحسابي	0,18	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

٣-١-١-٣ تحليل مؤشر الودائع المصرفية

يبين كل من الجدول (٥) نتائج تحليل قيم مؤشر الودائع المصرفية في النظام المصرفي العراقي للسنوات المبحوثة (٢٠١٥ - ٢٠١٩). واستمرت في الارتفاع لتبلغ عام (٢٠١٩) اعلى قيمة قدرها (٨٢,١) ترليون دينار وبنسبه نمو بلغت (٦,٧٦%).

جدول (٥)

مؤشر الودائع المصرفية في النظام المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٩-٢٠١٥)
المبالغ (ترليون) دينار عراقي

السنوات	الودائع المصرفية	النمو (%)
2015	64,3	
2016	62,4	-2,95
2017	67,1	7,53
2018	76,9	14,61
2019	82,1	6,76
المتوسط الحسابي	70,56	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

٣-٢: الاختبار الاحصائي لفرضيات الدراسة

يتضمن هذا المبحث استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير متغير مستقل (مفسر) واحد في متغير (تابع) مستجيب واحد، عبر معطيات برنامج التحليل الإحصائي Amos لبيان طبيعة العلاقة التأثيرية للمتغير المستقل في المتغير التابع وتطبيق المختبر الإحصائي (F - TEST) لاختبار فرضيات تأثير الشمول المالي بصفته كمتغير مستقل في الودائع المصرفية بصفته كمتغير تابع، لبيان معنوية التأثير تستعمل الباحثة اختبار (F - TEST) فعندما تكون (P-Value) أقل أو تساوي (0.10) تقبل فرضية التأثير والعكس صحيح، بعبارة أخرى تقبل الفرضية عندما القيمة الاحتمالية (مستوى الدلالة) المناظرة لقيمة F المحتسبة أصغر أو تساوي مستوى معنوية (0.10) وبخلاف ذلك سترفض فرضية التأثير، ولا سيما ان قيمة معامل الانحدار (β) (الميل الحدي) في الانحدار الخطي البسيط تشير إلى مقدار التغير في المتغير

المستجيب في حال ارتفعت قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة بينما يشير الحد الثابت في انموذج الانحدار الخطي (Constant) إلى قيمة المتغير التابع المستجيب المقدرة في حال كانت قيمة المتغير المستقل تساوي صفراً ، بينما يؤثر معامل التحديد $R^2\%$ (Coefficient Of Determination) إلى ان المتغير المستقل أو البُعد المستقل يفسر ما قيمته $R^2\%$ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، إذ ستختبر في هذه المبحث من التحليل الإحصائي فرضيات التأثير الآتية:

الفرضية الرئيسية

(يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للشمول المالي في الودائع المصرفية) وتتفرع منها الفرضيات الثانوية الآتية:

١- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية في الودائع المصرفية.

٢- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشرات استخدام الخدمات المالية في الودائع المصرفية.

٣- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشري العمق المصرفي في الودائع المصرفية.

٤- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمؤشر التجميعي في الودائع المصرفية.

أولاً: تحليل تأثير مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية في الودائع المصرفية.

توثق معطيات جدول (٦) وحسب مخرجات اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (الكثافة المصرفية) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.138$) وهو اكبر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (4.043) كانت غير معنوية ويحد ثابت سجل (629.98) وبمعامل تحديد بلغ (57.4 %) ليؤشر ان الكثافة المصرفية يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع . فيما بلغت قيمة ($\beta = 15.757$) بما يؤثر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في الكثافة المصرفية يؤدي إلى تغير في الودائع بواقع (15.757) وبهذه المعطيات نبرهن رفض الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للكثافة المصرفية في الائتمان المصرفي) .

تؤكد معطيات جدول (٦) وحسب مخرجات اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (الانتشار المصرفي) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.061$) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (8.618) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (764.94) وبمعامل تحديد بلغ (74.2 %) ليؤشر ان الانتشار المصرفي يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع. فيما بلغت قيمة ($\beta = 305.07$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في الانتشار المصرفي يؤدي إلى تغير في الائتمان المصرفي بواقع (305.07) وبهذه المعطيات نبرهن قبول الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للانتشار المصرفي في الودائع) .

تحقق معطيات جدول (٦) وحسب مخرجات اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (عدد الصرافات) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.022$) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (44.455) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (48.403) وبمعامل تحديد بلغ (95.7 %) ليؤشر ان عدد الصرافات يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع. فيما بلغت قيمة

($\beta = 11.906$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في عدد الصرافات يؤدي إلى تغير في الودائع بواقع (11.906) وبهذه المعطيات نبرهن قبول الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد الصرافات في الودائع) .

يستخلص من معطيات جدول (٦) وحسب مخرجات اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (نقاط البيع) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.078$) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (11.293) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (58.268) وبمعامل تحديد بلغ (85 %) ليؤشر ان نقاط البيع يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي. فيما بلغت قيمة ($\beta = 2.391$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في نقاط البيع يؤدي إلى تغير في الائتمان المصرفي بواقع (2.391) وبهذه المعطيات نبرهن قبول والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لنقاط البيع في الائتمان المصرفي) .

تعليق الباحثة تؤكد نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط قبول الفرضية الثانوية الأولى بما يوثق وجود تأثير ملحوظ للمشمول المصرفي في الودائع المصرفية	نتيجة الاختبار	F – test		معامل التحديد R ² %	طبيعة العلاقة	معامل الارتباط	الميل الحدي β	الحد الثابت	المتغيرات		الفرضية
		P- Value	قيمة F المحتسبة						المستقل	التابع	
	رفض الفرضية	0.138	4.043	57.4 %	طردية قوية	0.76	15.757	620.98	الودائع	الكثافة المصرفية	الفرعية الأولى
	قبول الفرضية	0.061	8.618	74.2 %	عكسية قوية	-0.86	-305,07	764.94	الودائع	الانتشار المصرفي	الفرعية الثانية
	قبول الفرضية	0.022	44.455	95.7 %	طردية قوية	0.98	11.906	48.403	الودائع	عدد الصرافات	الفرعية الثالثة
	قبول الفرضية	0.078	11.293	85%	طردية قوية	0.92	2.391	58.268	الودائع	نقاط البيع	الفرعية الرابعة
عدد الفرضيات الفرعية المقبولة ثلاث من بين اربع لتصل نسبة الفرضيات المقبولة إلى (٦٢.٥ %) وهي أكثر من ٥٠% بما يؤكد قبول الفرضية الثانوية الأولى											

٣-٢-١: تحليل تأثير مؤشرات استخدام الخدمات في الودائع المصرفية

تؤكد معطيات جدول (٧) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير المتغير المستقل (مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.259$) وهو اكبر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (5.404) كانت غير معنوية وبحد ثابت سجل (57.373) وبمعامل تحديد بلغ (84.4 %) ليؤشر ان مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي. فيما بلغت قيمة ($\beta = 504.51$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف يؤدي إلى تغير في الائتمان المصرفي بواقع (504.51) وبهذه المعطيات نبرهن رفض الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف في الودائع المصرفية).

تحقق معطيات جدول (٨) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمتغير المستقل (عدد الحسابات لدى المصارف) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.340$) وهو اكبر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (2.856) كانت غير معنوية وبحد ثابت سجل (58.393) .

وبمعامل تحديد بلغ (74.1 %) ليؤشر ان عدد الحسابات لدى المصارف يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع المصرفية. فيما بلغت قيمة ($\beta = 357.84$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في عدد الحسابات لدى المصارف يؤدي إلى تغير في الودائع المصرفية بواقع (357.84) وبهذه المعطيات نبرهن رفض الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد الحسابات لدى المصارف في الودائع المصرفية) .

توثق معطيات جدول (٨) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمتغير المستقل (عدد البطاقات المصرفية المصدرة) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.068$) وهو اصغر من

(0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (86.309) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (66.068) وبمعامل تحديد بلغ (98.9 %) ليؤشر ان عدد البطاقات المصرفية المصدرة يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع المصرفية. فيما بلغت قيمة ($\beta = 113300$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في عدد البطاقات المصرفية المصدرة يؤدي إلى تغير في الودائع المصرفية بواقع (113300) وبهذه المعطيات نبرهن قبول الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد البطاقات المصرفية المصدرة في الودائع المصرفية) .

تعليق الباحثة تؤكد نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط رفض الفرضية الثانوية الثانوية بما يؤكد عدم وجود تأثير ملحوظ لمؤشرات استخدام الخدمات في الودائع المصرفية	نتيجة الاختبار	F – test		معامل التحديد R ² %	طبيعة العلاقة	معامل الارتباط	الميل الحدّي β	الحد الثابت	المتغيرات		الفرضية
		P- Value	قيمة F المحتسبة						التابع	المستقل	
	رفض الفرضية	0.259	5.404	84.4 %	طردية قوية	0.92	504.51	57.373	الودائع	مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف	الفرعية الخامسة
	رفض الفرضية	0.340	2.856	74.1 %	طردية قوية	0.86	357.84	58.393	الودائع	عدد الحسابات لدى المصارف / اجمالي عدد السكان	الفرعية السادسة
	قبول الفرضية	0.086	86.309	98.9 %	طردية قوية	0.99	113300	66.068	الودائع	عدد البطاقات المصرفية المصدرة في الائتمان النقدي	الفرعية السابعة
عدد الفرضيات الفرعية المقبولة اثنتين من بين ست لتصل نسبة الفرضيات المقبولة إلى (٣٣.٣٣ %) وهي أقل من ٥٠ % بما يؤكد رفض الفرضية الثانوية الثانية											

٣-٢-٢: تحليل تأثير مؤشرات العمق المصرفي في الودائع المصرفية.

توثق نتائج جدول (٩) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمتغير المستقل (قروض القطاع الخاص \ الناتج المحلي الإجمالي) في (الودائع المصرفية) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.099$) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (4.573) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (122.039) وبمعامل تحديد بلغ (53.3%) ليؤشر ان قروض القطاع الخاص \ الناتج المحلي الإجمالي يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع. فيما بلغت قيمة ($\beta = 6.107$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في قروض القطاع الخاص \ الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تغير في الودائع بواقع (6.107) وبهذه النتائج نبرهن قبول الفرضية الفرعية الثالثة المتفرعة عن الثانوية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لقروض القطاع الخاص \ الناتج المحلي الإجمالي في الودائع) .

٣-٢-٣: تحليل تأثير المؤشر التجميعي للشمول المالي في الودائع المصرفية.

تعليق الباحثة	نتيجة الاختبار	F – test		معامل التحديد R ² %	طبيعية العلاقة	معامل الارتباط	الميل الحدى β	الحد الثابت	المتغيرات		الفرضية
		P– Value	قيمة F المحتسبة						التابع	المستقل	
	قبول الفرضية	0.099	4.573	53.3%	عكسية قوية	- 0.73	-6.107	122.039	الودائع	قروض القطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي	الفرعية الثالثة
	رفض الفرضية	0.355	1.090	21.4%	عكسية ضعيفة	-0.46	- 3.478	1106.44	الودائع	ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي	الفرعية الرابعة
عدد الفرضيات الفرعية المقبولة واحدة فقط من بين اربع لتصل نسبة الفرضيات المقبولة إلى (٢٥ %) وهي أقل من ٥٠% بما يؤكد رفض الفرضية الثانوية الثالثة											

تؤكد نتائج جدول (١٠) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (المؤشر التجميعي للشمول المالي) في (الودائع المصرفية) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.045$) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (11.124) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (50.942) وبمعامل تحديد بلغ (78.8 %) ليؤشر ان المؤشر التجميعي للشمول المالي يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع. فيما بلغت قيمة ($\beta = 1.096$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في المؤشر التجميعي للشمول المالي يؤدي إلى تغير في الودائع بواقع (1.096) وبهذه النتائج نبرهن قبول الفرضية الفرعية الثانية المتفرعة عن الثانوية الرابعة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للمؤشر ال تجميعي للشمول المالي في الودائع

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ : الاستنتاجات

١- أثبتت نتائج تحليل مؤشرات مستوى الاستخدام للخدمات المالية بصفقتها احدى مؤشرات الشمول المالي أن كلا من مؤشري (الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي) ما زالت منخفضة ودون المستويات المطلوبة وبالرغم من الجهود الواسعة والكبيرة المبذولة من قبل البنك المركزي العراقي لتحسينهما من خلال التوسعة في فتح مصارف و فروع جديدة في العراق، أما بالنسبة للمؤشرين الآخرين وهما عدد الصرافات الآلية و عدد نقاط البيع فقد لوحظ تحسنا إيجابيا ملحوظا خلال المدة الزمنية المدروسة وهذا يؤكد التوجه الواضح لإدخال متطلبات التكنولوجيا الحديثة في ميدان العمل المصرفي لما لذلك من دور كبير في تحسين مستوى الشمول المالي في العراق.

٢- بينت النتائج المتعلقة بتحليل مؤشري الوصول للخدمات المالية وهما (ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف إلى إجمالي عدد السكان، وعدد البطاقات المصرفية المصدرة) أن هناك تطورا ملموسا في بيانات المؤشرين وخصوصا بعد تبني البنك المركزي العراقي مبادرته حول الشمول المالي عام (٢٠١٧)، نستنتج من ذلك ان هناك اهتماما واضحا من المصارف العراقية بتطبيقات هذه المبادرة وسعيها لتوسيع نطاق فئات المجتمع المشمولة بخدماتها.

٣- اتسم مؤشر الودائع المصرفية بشكل عام بالنمو الإيجابي المستمر، وهذه دلالة إيجابية على اهتمام أفراد المجتمع العراقي وثقتهم بالجهاز المصرفي العراقي من خلال ما يلحظ من زيادة واضحة في إيداع مدخراتهم في المصارف التجارية.

٤- ان لتطور ممارسة الشمول المالي في العراق تأثير ودور ايجابي واضح في تحسين حجم الودائع المصرفية في النظام المصرفي العراقي ، نستنتج من ذلك وجود تأثير معنوي لمعظم فقرات الشمول المالي (الانتشار المصرفي، عدد الصرافات، نقاط البيع) في الودائع المصرفية.

٤-٢ : التوصيات

بناءاً على استنتاجات الدراسة يمكننا التقدم بالتوصيات الآتية:

١- العمل على تعزيز تطبيقات الشمول المالي في ظل مبادرة البنك المركزي العراقي، لما لذلك من أهمية و دور كبير في تسهيل اوصول الخدمات المصرفية الضرورية الى كل فئات المجتمع وبشكل أساس تلك الفئات التي ما زالت مستبعدة عن تلك الخدمات.

٢- ضرورة السعي الحثيث لتحسين بعض مؤشرات وصول الخدمات المصرفية وبشكل أساس ما يتعلق منها بالكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، وذلك بتشجيع وتحفيز المستثمرين في هذا الميدان على فتح وإنشاء المزيد من المصارف فضلاً عن الاهتمام الجاد بدخول المصارف العربية والأجنبية الرصينة وقيامها بفتح فروع مصرفية لها في العراق من خلال توفير البيئة التشريعية والأمنية المناسبة لتحقيق هذا الدخول.

٣- ضرورة أن يقترن التوسع في إدخال التكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي بتشريعات حديثة تتناسب مع روح العصر لتوفير الحماية الكافية للمتعاملين مع هذا القطاع من مخاطر القرصنة الإلكترونية، فضلاً عن المخاطر الأخرى الناجمة عن هذه التعاملات.

المصادر

- ١- ابو دية، ماجد محمود محمد، (٢٠١٦)، دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة فلسطين.
- ٢- الاطرش، الطاهر، (٢٠٠٢)، تقنيات البنوك، الجزائر، المطبوعات الجامعية العدد (٥٦).
- ٣- حسن، احمد نوري، (٢٠١٨)، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعه النهرين، العراق.
- ٤- حسن، احمد نوري، (٢٠١٩)، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك.
- ٥- الزبيدي حمزه محمود، (٢٠١١)، إدارة المصارف استراتيجية تعبئه الودائع والنقد، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٦- السامرائي، شاكر محمود عبد الغفور، (٢٠١٨)، دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاشتغال المالي في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المعهد العالي للدراسات العليا الاسلامية، الاردن.
- ٧- شنبی، صورية، بن لخضر، سعيد، (٢٠١٨)، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (٠٣/ العدد ٠٢)
- ٨- عجور، حنين محمد بدر (٢٠١٧)، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.
- ٩- عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون، (١٩٦٦)، النقود والبنوك التجارية، بدون دار نشر، القاهرة.
- ١٠- قانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤).

١١- قانون المصارف العراقية المرقم (٤) لسنة (٢٠٠٤).

١٢- لفتة، محمد طارق، ٢٠١٩، نظام المدفوعات الالكتروني ودوره في تعزيز الشمول المالي، بحث دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق.

١٣- اللوزي، سليمان احمد و اخرون، (١٩٩٧)، إدارة البنوك، دار الفكر للنشر، عمان.

١٤- هندي، منير ابراهيم، (٢٠٠٠)، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

ثانيا: المصادر الأجنبية

- 1- Aliance for financial Inclusion AFI, (2013), measuring financial Inclusion core set of the financial Inclusion, Malaysia :AFI.
- 2- Arab monetary fund ,(2015), working paper on "Requirements for Adoption a National strategy to Enhance Financial Inclusion in the Arab countries Regional task force for promoting financial Inclusion in the Arab countries.
- 3- Henning ,C.N.etc.all. financial market and the Economy Englewood Cliffs, New Jersey ; frenetic_ Hall Inc_,1981.
- 4- Jessup,Paul,F. Modern Bank Management New York: wast publishing Co.1980.
- 5- Mai, Mostafa Awad and Nada Named eid, (2018), financial Inclusion in the MEAN Region : A case study on Egypt, IOSR journal of Economics and Financial (IOSR_JEF), Volume(9) issue 1over. 11 (Jan_fab.2018).
- 6- Rose, p.s. and Fraser ,DR. (Ed) Financial Institutions and markets in a changing world .3rd.Ed Plano ,Taxes : Business publication Inc. 1991.

إدارة التكلفة بتطبيق تقنية الهندسة العكسية لتخفيض التكاليف
دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والألكترونية

Cost Management by Applying Attributes Based Costing Technique and Reverse Engineering to Reduce Costs

أ.د. شاكر عبد الكريم البلداوي

منال ظاهر رشاد

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث

shakerbldawia62@uomustansiriyah.edu.iq

manal76.mr@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٩/١٩

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢١/٧/٢

المستخلص

هدف البحث الى بيان أثر إستخدام إحدى أدوات إدارة الكلفة الإستراتيجية متمثلة بالهندسة العكسية (التحليل المفكك) لمحاولة تحقيق تخفيض في تكاليف التصنيع وتلبية متطلبات الزبائن من حيث الأداء و الجودة والأمان والجمالية، من أجل ذلك تم تطبيق هذه التقنية على إحدى منتجات الشركة العامة للصناعات الكهربائية والألكترونية متمثلة بالمروحة السقفية (نسيم الرافدين) من خلال مقارنة هذه المروحة بالمروحة المنافسة مصرية المنشأ (Tornado) ، وتم الإعتماد على المنهج الإستقرائي التجريبي في الجانب التطبيقي لتفكيك المنتجين من خلال فريق عمل متعدد الوظائف ،ومن أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها هي أن تطبيق هذه التقنية على المروحة حقق تخفيض مهم وأساسي وبنفس الوقت يلبي رغبات ومتطلبات الزبائن .

• بحث مستل من رسالة ماجستير.



مجله العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢
الصفحات ٩٣ - ١٢٨

أما أهم التوصيات فهي أن إعتتماد هذه التقنية من قبل الشركة ولأكثر من منتج منافس يشكل عامل مهم لإستعادة الشركة مكانتها الفاعلة في السوق من حيث الكلفة المنخفضة والجودة العالية والحدثة التي تلبي رغبات الزبائن.

الكلمات المفتاحية: إدارة الكلفة الإستراتيجية ، الهندسة العكسية (التحليل المفكك) ، تخفيض التكاليف ، الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية

Abstract

The aim of the research is to show the impact of using one of the strategic cost management tools represented by reverse engineering (Tear-Down analysis) to try to achieve a reduction in manufacturing costs and meet the requirements of customers in terms of performance, quality, safety and aesthetics, for that this technique was applied to one of the products of the General Company for Electrical and Electronic Industries Represented by the ceiling fan (Naseem Al-Rafidain), by comparing this fan with the competing fan of Egyptian origin (Tornado), and the experimental inductive approach was relied on in the practical aspect to dismantle the two products through a multifunctional team, and one of the most important conclusions that were reached is that the application of this technique On the fan, he achieved an important and basic reduction while at the same time meeting the wishes and requirements of customers. As for the most important recommendations, the company continuing to adopt this technology the implementation of this technology in the manufacture of its products and for more than one competing product, which is an important factor for the company to restore its active position in the market in terms of low cost, high quality and modernity that meets the desires of customers.

Key words: Strategic cost management, Reverse Engineering (Tear-Down), reducing costs, the General Company for Electrical and Electronic Industries.

المقدمة

نظراً للظروف التي تشهدها الساحة المحلية والدولية من منافسة شديدة وبدائل متعددة في ظل ثورة تكنولوجية هائلة تبحث عن كل ما من شأنه أن ينال إستحسان الزبائن ويسد إحتياجاتهم ومتطلباتهم بل تذهب الى أبعد من ذلك من خلال إبتكار منتجات أو خدمات بطرق يصعب فهمها لما تحمله من مزايا مبتكرة ومعقدة ، مما أدى الى إستخدام تقنية الهندسة العكسية أو ما يسمى بالتحليل المفكك، للبحث عن تفاصيل تلك المنتجات أو الخدمات والأسرار الكامنة فيها لدى المنافسين لمعالجة بعض المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية ومنها أحد منتجات الشركة العامة للصناعات الكهربائية والألكترونية (المروحة السقفية نسيم الرافدين) في محاولة لمعالجة القصور في الأنظمة الكلفوية التقليدية المستخدمة لتخفيض تكاليفها من خلال تطبيق هذه التقنية ،حيث سيتم تقسيم البحث الى أربعة محاور بالإضافة الى المقدمة ومنهجية البحث، إذ يتناول المحورالأول الدراسات السابقة والإسهامة التي يقدمها البحث الحالي ،أما المحور الثاني يركز على الجانب النظري ،فيما يسلط المحورالثالث الضوء على الجانب العملي من البحث، ويستعرض المحور الرابع أهم الإستنتاجات والتوصيات .

١-المبحث الاول / منهجية البحث والدراسات السابقة .

أولاً :- منهجية البحث

١-١ : مشكلة البحث

تتمحورمشكلة البحث في تطبيق إحدى تقنيات إدارة التكلفة الإستراتيجية متمثلة بتقنية الهندسة العكسية في الوحدات الإقتصادية من أجل تخفيض التكاليف وتلبية رغبات ومتطلبات الزبائن من خلال طرح السؤالين الآتيين:

- ١- هل يحقق تطبيق تقنية الهندسة العكسية في الوحدة الإقتصادية تخفيض بالتكاليف؟
- ٢- هل يحقق المنتج المهندس عكسياً تلبية لمتطلبات الزبائن في ظل سوق تتسم بالمنافسة الشديدة ؟

٢-١ : أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تحقيق ما يأتي :

- ١- دراسة وتقييم واقع النظام الكلفوي المتبع في الشركة عينة البحث.
- ٢- تطبيق تقنية الهندسة العكسية وبيان أثرها في احتساب تكلفة المنتج وتبسيط الضوء على جوانب التكلفة الأكثر أهمية في تخفيض التكاليف وتحقيق متطلبات ورغبات الزبائن.

١-٣ : أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في ضرورة تطبيق إحدى أدوات إدارة الكلفة الإستراتيجية في الشركات الصناعية لما له من أهمية في تطوير المنتج وتخفيض تكاليفه وبالتالي تحقيق رضا الزبون ، من خلال تفكيك وتحليل المنتج المنافس ومقارنته بالمنتج عينة البحث لإستبعاد الجوانب غير الضرورية وتطوير الأجزاء والعمليات التصنيعية للنهوض بواقع المنتج وتخفيض تكاليفه وبالتالي تلبية متطلبات الزبائن بتوفير منتج يضاهي المنتجات الأخرى من حيث الكلفة والجودة.

١-٤ : فرضية البحث

إن تطبيق تقنية الهندسة العكسية يساهم في تلبية رغبات الزبائن ويخفض التكاليف .

ثانياً :- أهم الدراسات السابقة والإسهامة التي يقدمها البحث الحالي

أ- دراسة (الكواز والقصاب، ٢٠١٩)

عنوان الدراسة: "توظيف أسلوب الهندسة العكسية في تخفيض التكاليف في ظل تقنية التكلفة المستهدفة"

هدف الدراسة: توظيف أسلوب التحليل المفكك (الهندسة العكسية) لتخفيض التكاليف كأحد تقنيات التكلفة المستهدفة في الشركة مع المحافظة على جودة المنتج أو الارتقاء به. أهم الإستنتاجات: إن تطبيق تقنية التكلفة المستهدفة وإحدى أدواتها (التحليل المفكك) يؤدي الى تخفيض التكاليف ،من خلال إيجاد تصاميم جديدة للمنتجات تساهم في تخفيض الكلفة وتحسين الجودة والوضع التنافسي للشركة.

ب- دراسة (Kahveci&Okutwus,2015)

عنوان الدراسة: "Examining The Effects of The Manufacturing Costs Using TearDown Analysis To Minimize The Costs"

هدف الدراسة : تطبيق التحليل المفكك على منتج البندقية لتخفيض التكاليف .
أهم الإستنتاجات: إكتسبت الشركة ميزة التكلفة المنخفضة في تصنيع البندقية عند تطبيق تقنية التحليل المفكك بإستبعاد عناصر التكلفة التي تؤدي الى زيادتها من مواد أو إجور عمل .

فيما جاءت الدراسة الحالية لتبين تأثير تطبيق تقنية الهندسة العكسية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والألكترونية كبديل عن الاسلوب الكلفوي التقليدي المعتمد فيها ومحاولة لمعالجة تدني مستويات الإنتاج من خلال إستخدام هذه التقنية ومقارنتها بالتكنولوجيا المستخدمة في المنتج المنافس لتخفيض التكاليف وتحقيق متطلبات الزبائن بالكلفة والنوعية المطلوبتين .

المبحث الثاني : الجانب النظري للبحث

٢-١ نشأة تقنية الهندسة العكسية وتطورها التاريخي

تم إستعمال تقنية الهندسة العكسية أو ما يسمى بالتحليل المفكك منذ القدم ،عندما كان الجيش الآشوري يستخدم نوعاً خاصاً من العربات التي إستولى عليها المصريون ونتيجة الفحص الذي قاموا به أدى الى تطوير عربة مصرية متفوقة وأنتج منها كميات كبيرة،أما فيما يخص البحرية الرومانية التي كانت أقل شأناً من القرطاجيين الى أن دمرت عاصفة العديد من سفن القرطاجيين على السواحل الإيطالية ،وعن طريق نسخ التصميم تم بناء سفن بشكل أفضل من قبل البحرية الرومانية،وتتضح كذلك هذه التقنية بالحاويات التي كان الألمان يستخدمونها لنقل البنزين والتي لاحظتها القوات البريطانية والأمريكية وعملت على تصميمها وتطويرها بشكل عكسي وأطلقت عليه(جيريكان). (Kahveci& Okutwus, 2015:344) ، وتعدد مجالات إستخدامها لتشمل المجالات العسكرية وتبين ذلك جلياً إبان الحرب العالمية الثانية والفترات التي تلتها كما في تطوير الصاروخ من نوع (V2) بعد هزيمة ألمانيا عندما وقعت الوثائق والمخططات التقنية للصاروخ تحت سيطرة الروس بالإضافة الى المعلومات التي أستعين بها من أسر بعض علماء الصواريخ الألمان ليتم الإستعانة بتلك المعلومات في هندسة صاروخ روسي جديد نوع (R-1). (Wang, 2011:8)
ليتم التوجه الجديد لتطبيق هذه التقنية في المجالات الصناعية الأخرى كما في

صناعة السيارات في اليابان لتعلن بداية الثورة الصناعية اليابانية ، وتم تنفيذ أول عملية تفكيك لصناعة السيارات من قبل شركة US Auto خلال الستينات من القرن الماضي، إذ تم تفكيك سيارات المنافسين وإختبارها لعرض أجزائها على طاولات في مبنى كبير للمهندسين وخبراء التصنيع وموظفي التسويق للعمل على تطوير وإبتكار الأفكار ،وفي أوائل السبعينات من نفس القرن قدمت شركة جنرال موتورز تحليلها المفكك الى شركة ISUZU عندما إشتريت ٣٧% من تلك الشركة،ومن خلال هذا التحليل تعلم يوشيهيكو ساتو* التحليل المفكك وعمل على تطوير منهجيته ليصبح أكثر شمولاً من نسخته الأصلية. (Kahvenci&Okutwus, 2015 :345)، وإن هناك شركات كبرى مثل شركة Motorola و Apple إستخدمت تقنية الهندسة العكسية في الماضي وما زالت الى الآن في تصنيع الهاتف المحمول عند قيامها بتطوير منتجاتها، كما إن العديد من البلدان بما فيها اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان والصين قطعت شوطاً طويلاً في تطبيق هذه التقنية. (Guc,2006 :79)

يوشيهيكو ساتو (Yoshihiko Sato) هو أول من طور تقنية التحليل المفكك في اليابان ،إنضم الى شركة Isuzu عام ١٩٦٣ وبدأ حياته المهنية كموظف في قسم هندسة الإنتاج بالشركة ورشح الى منصب كبير العلماء في مكتب العمليات الهندسي ثم أصبح مدير عام لإدارة التكاليف في عام ١٩٩٣ ، إذ جمع بين التحليل المفكك التقليدي وهندسة القيمة وتحليل القيمة وتم إعتمادها في جميع شركات تصنيع السيارات باليابان ومُصنعي الألكترونيات الإستهلاكية لغرض مساعدة المهندسين والمدراء في تقليل الكلفة وتحسين الجودة وله عدة مؤلفات في هذا المجال.

بالإضافة الى إستخدام هذه التقنية في مجال البرمجيات في السبعينات لحل مشاكل إستعادة قاعدة البيانات التي عفا عليها الزمن وتحويلها الى ما يماثلها من أنظمة حديثة وإكتشاف شفرة المصدر. (Paumural , et. al.,2010 :10) ، وبصرف النظر عن الآثار القانونية والإقتصادية لتقنية الهندسة العكسية ،يمثل الحاكم الرئيسي فيها الغرض الذي من أجله طبقت هذه التقنية وكذلك يعتبر إجراء سليم لان المنتج المبتكر محمي من خلال تكلفة القيام بالهندسة العكسية من جهة ،والمدة الزمنية المستغرقة بسبب صعوبات تطبيقها ،والواقع التنافسي للهندسة العكسية ربما يكون

بمثابة حافز للمخترع لتطوير أفكار قابلة للحماية ببراءات إختراع عندما لا ينتج عن تطبيقها إبتكار إضافي بعد ذلك. (Samunelson & Scotchmer,2002:1585) ولهذه الأسباب إعتبرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن الهندسة العكسية تمثل وسيلة "عادلة وصادقة للبدء بالمنتج المعروف والعمل بالعكس لتحديد العملية التي ساعدت في تطويره أو تصنيعه"(Beherens&Levary,2008:198) مما سبق يلاحظ الباحثان ومن خلال الإستعراض الموجز لنشأة وتطور الهندسة العكسية بأنها شملت جوانب إقتصادية عديدة وشغلت إهتمامات كثيرة مثل الصناعات العسكرية والإستهلاكية والألكترونية، من أجل فحص المنتج أو البرنامج من خلال تفكيكه للتوصل الى فهم كامل لتصميمه ووظائفه لغرض إستخدام الميزات المتوفرة ودمجها في منتج الوحدة، كما أنها يمكن أن تؤدي في نفس الوقت الى مخاطر كبيرة على سبيل المثال الرقائق الألكترونية للمعلومات المخزنة في البطاقة الذكية تحتوي على معلومات شخصية ومالية يمكن سرقتها من خلال القيام بالهندسة العكسية لهذه الشفرات للوصول لتلك المعلومات وسرقتها، والعامل الرئيسي هنا لمشروعيتها هو الهدف من القيام بها .

٢-٢ تعريف تقنية الهندسة العكسية*

إن إعتداد تقنية الهندسة العكسية (Reverse Engineering) في الإقتصاديات المتقدمة قد أدى الى تغييرات هامة وأساسية في السوق العالمية.(Juyeola,et.al.,2014:39) ومن أجل ذلك يستعرض الباحثان أبرز وجهات النظر في التعاريف المتعددة لهذه التقنية.

فقد عرفت بأنها " تفكيك وفحص منتج منافس من أجل تحديد فرص تحسين المنتج و/أو خفض التكلفة والمعروف أيضاً بالتحليل المفكك"(Drury,2018:593)، كما

*تجدر الإشارة الى أنه يتم الرمز الى مصطلح الهندسة العكسية Reverse Engineering (RE)، ويرمز لمرادفها (مصطلح التحليل المفكك Tear- Down Analysis (TD)).

أوضح (Rahman,et.al,2020:175) بأنها "منهجية تطوير المعرفة التصميمية من خلال الترتيب العكسي لآلات وأنظمة أنتجت بالفعل سعياً لتصنيع منتج عن

طريق فهم عمل الآلات و البرمجيات وإنتاج نموذج لها بتجريد عالي المستوى وتبدأ من صياغة إحتياجات الزبائن متبوعة بإنشاء نموذج وظيفي من خلال التحليل المفكك"،

ويرى الباحثان من ذلك أن تقنية الهندسة العكسية (Reverse Engineering) أو ما يسمى بالتحليل المفكك (Tear- Down Analysis)، بأنها تقنية هندسية وأداة من أدوات التكلفة المستهدفة تسعى الى دراسة وتحليل المنتجات والأنظمة للوحدات الإقتصادية المنافسة في السوق للبحث عن أسباب تميزها واكتساب المعرفة ومحاولة دمج تلك الميزات في منتجات الوحدة الإقتصادية وذلك لتحسين الكفاءة والوظيفة، وتخفيض كلف الأجزاء أو المنتج ككل، وتطوير المنتج والحصول على حصة سوقية تجعل الوحدة تتميز عن منافسيها من خلال تحقيق تلك الأهداف، و يحافظ النجاح في تطبيق الهندسة العكسية على الحصة السوقية والربحية من خلال البحث المستمر والديناميكي في منتجات المنافسين والأنظمة المنفذة .

٢-٣ أهداف تقنية الهندسة العكسية: إن تطبيق تقنية (RE) في الوحدات الاقتصادية المنتجة للسلع أو الخدمات يهدف الى تحقيق الآتي:

١- مواكبة التطور التكنولوجي وعدم الإعتماد على منتجات الدول المتقدمة تكنولوجياً، بالإضافة الى أنها تمثل مصدر غني بالمعلومات لتطوير الخبرة والمعرفة من خلال تعامل من يقوم بتنفيذ هذه التقنية مع أفضل المنتجات أو الخدمات المنافسة واكتساب قدر كبير من المعلومات التقنية. (جواد، ٢٠٠٩: ١٦٩)

٢- تحليل المنتج أو الخدمة المنافسة لتحديد الأداء الوظيفي والتصميم وتكوين رؤية واضحة عن الأنشطة والعمليات والكلف التي ساهمت في إنجازه. (الكواز والقصاب، ٢٠١٩: ١٦٤)

٢-٤ مبررات وأهمية استخدام تقنية الهندسة العكسية
إن تطبيق تقنية الهندسة العكسية حول العالم ساهم في نشر التكنولوجيا في صناعة الإلكترونيات وأصبحت الآن جزء مهم من الذكاء التنافسي وتستخدم بشكل كبير للمقارنة المرجعية للمنتجات ودعم أنشطة براءات الإختراع، و يمكن تحديد مبررات وأهمية استخدام هذه التقنية بالآتي :

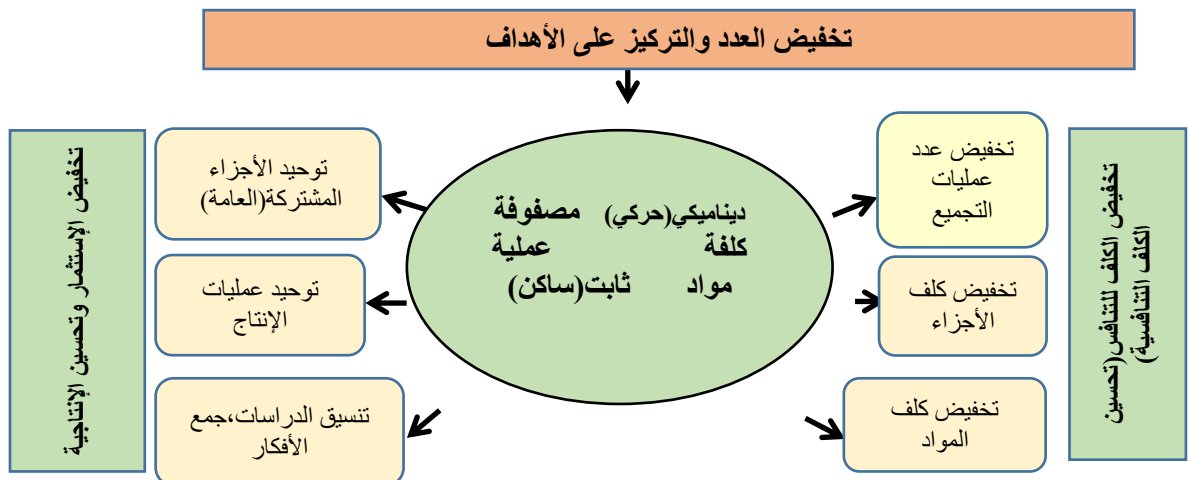
١- تعد من أهم وأكفأ الوسائل التي تساهم في عمليات تطوير المنتجات والأنظمة لأنها تدمج بين التصميم والمعرفة بالمنتج الأساسي وبين خبرات وأفكار مستخدم الهندسة العكسية. (Wan,2009:11)

٢- حل المشاكل المتعلقة بالجودة الواجب توافرها في منتج أو خدمة الوحدة الاقتصادية لتحسين القيمة المدركة للزبون. (فاضل، ٢٠٢٠: ٤٢)

٣- تجاوز صعوبات تطبيق التكلفة المستهدفة والمتمثلة بتحديد رغبات الزبائن والقيمة المدركة من قبلهم، وتحديد مواصفات المنتج المرغوبة، بالإضافة الى مشاكل الوقت المستغرق في التصميم. (Kwah,2004:39)

٢-٥ أنواع الهندسة العكسية (التحليل المفكك): قد يتم التساؤل يوماً ما عن كيف يمكن للشركات الرائدة في العالم مثل Toyota و Nissan و Canon وغيرها أن تحافظ على ثبات مكانتها السوقية وتحقيق مستويات مجزية من الربحية والتي من الممكن التنبؤ بها، وليس من المعقول أن يتم ذلك بدون تخطيط أو نظام خاص، وتسعى الكثير من الوحدات الاقتصادية لفهم كيف قامت تلك الشركات بتحقيق الريادة لسنوات طويلة، ولتحقيق ماتصبو اليه تلك الوحدات يجب عليها أن تغير من طرق التفكير المتبعة في سياسة الإنتاج وإعتماد طرق تجعلها قادرة على المنافسة. (Rains 1:2011)، ويبين الشكل الآتي الأنواع المتعددة للقيام بالهندسة العكسية كما أوضحها (Kahveci&Okutwus,2015:346)

شكل (١) الهيكل العام لأنواع الهندسة العكسية



Source:Kahveci,Ata&Okutwus,Ercument,"Examining the Effects of the manufacturing costs using Teardown Analysis to minimize the costs",International Scientific Conference,(2015),p(344-355).

وأشار (Sato&Kaufman,2005:14) الى إمكانية استخدام واحد أو أكثر من هذه الأنواع، لتحقيق هدفين رئيسيين هما تخفيض الكلف للتنافس، وتخفض الاستثمار وتحسين الإنتاجية، ويوضح الشكل ستة أنواع للقيام بالهندسة العكسية مقسمة على مجموعتين وهي:

(Rains,2011:31-32)، (Kahveci&Okutwus ,2016 :346)

،(Cooper&Slagmulder,1997:421-422)،

أولاً:تحسين الكلفة التنافسية : وتشتمل على ثلاثة طرق وكما يأتي:

١- التحليل المفكك الديناميكي(الحركي).

٢- التحليل المفكك للكلفة .

٣- التحليل المفكك للمواد .

ثانياً:تخفيض الاستثمار وتحسين الإنتاجية : و تساهم هذه الأنواع بصورة غير مباشرة في تخفيض التكلفة وزيادة جودة المنتج، وتشمل طرق متعددة منها:

١- التحليل المفكك للمصفوفة .

٢- التحليل المفكك للعملية .

٣- التحليل المفكك الثابت .

وتجدر الإشارة الى أهمية استخدام تقنية هندسة القيمة و تحليل القيمة لتحديد التكلفة الأقل والوظيفة لكل عنصر أو مكون عند القيام بعملية التفكيك لكل جزء أو نظام وذلك لتحسين الوظائف وتخفيض الكلف المناسبة لرغبة الزبائن ومدى تحقيقها لإشباع حاجاتهم ومتطلباتهم ليتم توفيرها في منتج الوحدة الاقتصادية.

٦-٢ أساليب وأدوات الهندسة العكسية:هناك عدة أساليب وأدوات ، تتمثل بالآتي:

- برمجيات تحليل الوظائف والمكونات للنظم المادية (الميكانيكية والكهربائية)، والمعرفية (البرمجيات).
- توظيف أساليب الذكاء الصناعي وخوارزميات الرؤية المحاسبية لخدمة الهندسة العكسية.

- تقنيات المسح الضوئي(السكرن) التي تستخدم حزم الليزر لمسح المنتج قيد الدراسة، ثم رسم صورة دقيقة للمنتج.(Wood,et.al.,2001:364)
- مجسات قياس دقيقة لخلق نماذج ثلاثية الأبعاد للمنتج الأصلي ،لنمذجة العنصر أو المنتج المطلوب. (رشدي،٢٠٠٩: ٧)

ويضيف الباحثان في هذا المجال بأنه قد يتم معرفة مكونات المنتج بمجرد القيام بتفكيكه نتيجة الخبرة الهندسية العالية لمهندسي الوحدة والمكونات الواضحة كالبائات المعدنية والقطع المتحركة المستخدمة في المنتج والموضحة في دليل المستخدم أو قد يتم كتابة المعلومات على كل قطعة من القطع المكونة للمنتج ،وكذلك من خلال خريطة ربط المنتج الموجودة .

٢-٧ خطوات تطبيق الهندسة العكسية: يمكن تحديد مراحل تطبيق تقنية الهندسة العكسية بالآتي: (جواد،٢٠٠٩: ١٦٩-١٧٠)

١- التعريف بوظيفة منتج الوحدة الاقتصادية.

٢- تفكيك منتج الوحدة الى مكوناته .

٣- إجراء الهندسة العكسية للمنتج المنافس .

٤- تخفيض تكاليف المنتج الى المستوى المستهدف .

٢-٨ فوائد ومميزات الهندسة العكسية:يمكن توضيح أهم فوائد ومميزات الهندسة العكسية بالنقاط الآتية :

١- المساهمة في تحقيق أهداف خطة الربح والمبيعات ،وتطوير فرق عمل لحل المشكلات الذي ينجم عنه تطبيق للتفكير الإبداعي في الأداء الوظيفي اليومي،بالإضافة الى تطوير الإحساس بالقيمة التي يحددها الزبون.(Sato&Kaufman,2005:22)

٢- دافع للإبداع والضغط على أسعار المنافسين إذ يساعد على تخفيض دورة حياة المنتج بالإضافة لتخفيض التكاليف من خلال سلوك مهندسي التصميم العكسي لذلك يتوقع لهذه التقنية تطبيقاً واسعاً في المستقبل . (Samuelson&Scotchmer, 2002:13)

٣- تساهم في تخطيط تكلفة المنتج، وذلك لأنها تمثل تحليل مشترك بين منتجات المنافسين والسوق وتحديد مواصفات المنتج، وتساهم في تخطيط سعر المنتج لأنها تمثل تحليل مشترك بين تفكير المنافسين ومنحنيات الخبرة أي يتم الموازنة من خلالها بين (الكلفة، والجودة، والشكل "المظهر") . (صالح، ٢٠١٣: ٨٨)

٢-٩ الإنتقادات الموجهة لتقنية الهندسة العكسية

يمكن تحديد أهم الانتقادات الموجهة لتقنية الهندسة العكسية بالاتي ::
(Hauke,1999:38)

- ١- إمكانية عدم نجاح جهود الهندسة العكسية المطبقة على منتج الوحدة وذلك عند إنفاق الوحدة أموال كثيرة على المشروع ثم يتم إكتشاف بأنه لايمكن الحصول على معلومات كافية لتطوير المنتج بنجاح الى العنصرالبديل(مخاطر المشروع الناجح تتناسب طردياً مع مدى تعقيد العنصر الذي يتم هندسته عكسياً).
- ٢- إستهلاك الوقت والكلفة، فمنذ بداية القيام بالهندسة العكسية بتفكيك المنتج المنافس وتحليله قد يستغرق ذلك وقت وكلفة لفحصه وإختبار مكوناته مع تفاوت الوقت والكلفة بين المنتجات والأنظمة بحسب تعقيدها.

٢-١٠ تقنية الهندسة العكسية وعلاقتها بتخفيض التكاليف

يعد تخفيض التكاليف أمراً مهماً للوحدات الإقتصادية، وذلك لمحاولتها التنافس مع العديد من الوحدات الأخرى من أجل كسب الزبائن والحصول على حصة سوقية مرتفعة، إذ إن قصر دورة حياة المنتج والمنافسة العالية تجبر الوحدات على تقليل تكاليفها، وتركز الهندسة العكسية على ثلاث نقاط لتخفيض التكاليف وهي:
(Kahveci&Okutwus,2015:347-348).

- ١- التقليل من تكاليف المواد الخام(المباشرة)ومصاريف التجهيزات(المخزون).
 - ٢- التقليل من تكاليف العمل المباشر.
 - ٣- التقليل من التكاليف الصناعية غير المباشرة.
- كما أوضح (Inglis) بأن هناك ثلاثة مكونات رئيسية لتوجه السوق تبرهن الحاجة الى المعلومات المحاسبية وإستخدامها متمثلة بالزبون، والمنافس، والتنسيق بين

الوظائف، والتي تتعلق أساساً بمعلومات الكلفة متمثلة بخمس نقاط رئيسية هي:
(Inglis,2005:96-112)

- ١- إكتساب الزبائن وتكاليف المنتج قيد الإستخدام .
- ٢- تكلفة البائع لتلبية مواصفات المنتج المطلوبة من قبل الزبائن.
- ٣- تكاليف المنافسين للوفاء بإحتياجات مواصفات المنتج الخاصة بالزبائن.
- ٤- تكاليف المنافسين على مستوى وحدة الأعمال.
- ٥- الربح الذي سيحصل عليه البائع من الزبون.

وتوفر طريقة تحليل القيمة عند التفكيك وسيلة للقيام بأكثر من مجرد مقارنة ماتم تفكيكه فيزيائياً، إذ يساعد إستخدام تقنيات تحليل القيمة على فهم المشكلات والكشف عن فرص التحسين بطريقة منهجية وتحليلية ، وفحص المشروع قيد الدراسة بدقة والتركيز على المساهمة الوظيفية لكل مكون،ومهما كانت الميزة الموجودة في المنتجات المقارنة،فإن الهدف من الهندسة العكسية(التحليل المفكك)هو تحفيز فكرة جديدة لتحسين وظيفة أو تخفيض تكلفة.(Sato&KaufmanK2005:3) ، وإن أسلوب الهندسة العكسية للمكونات تعد القوة التي تعمل على البحث عن أفضل المواصفات والخصائص التي تدمج في منتج الوحدة لتحقيق التخفيض المستهدف والحصول على ميزة تنافسية.(صالح،٢٠١٣:٩٠)

كما أشار (Rains) الى أن عمل الهندسة العكسية يكون في مرحلة تصميم المنتج لتحديد مشاكل المنتج في كل مرحلة من مراحل تصنيعه لجعل عملية تطويره أسهل ولمعالجة مسببات الكلفة وتخفيض الوقت المستغرق في تطوير المنتج (Rains,2009:8).

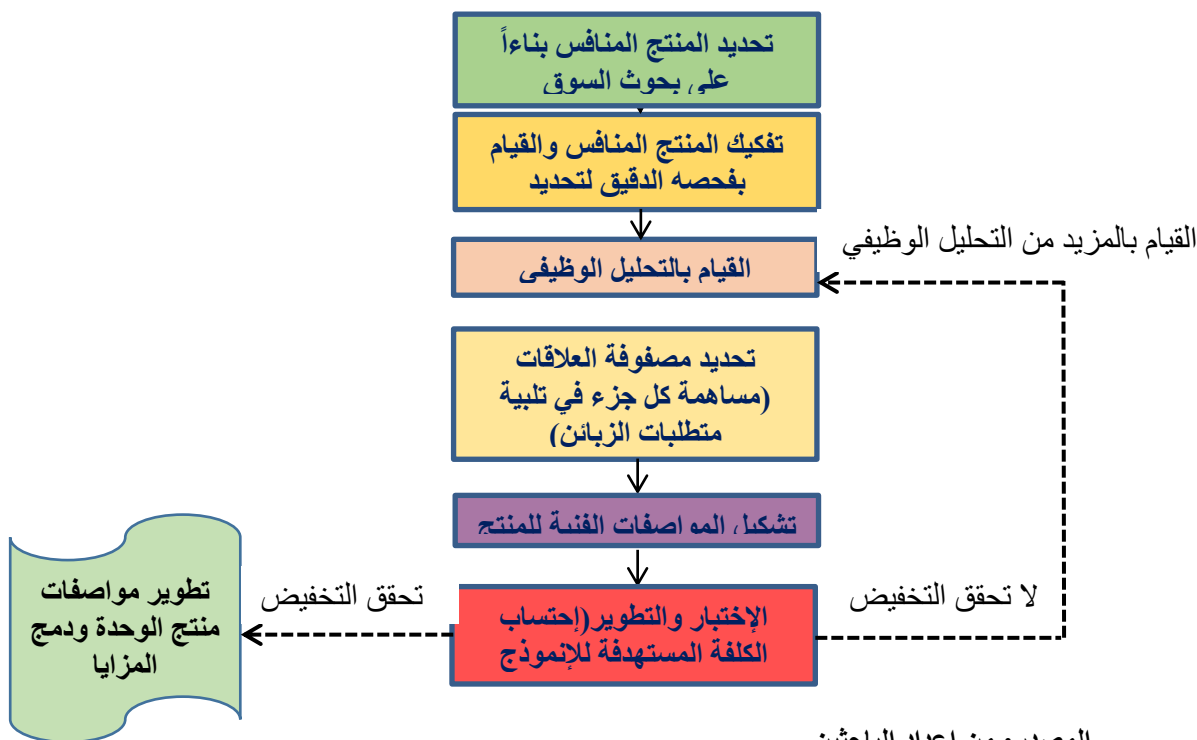
وتطرق (Hilton&Platt) الى أن تحقيق التكلفة المستهدفة من خلال الهندسة العكسية يشابه الى حد كبير هندسة القيمة والتي تركز على الوظائف وكيفية تحقيق تخفيض بالتكاليف،لذا أشار الى أنه من الضروري على الوحدات الإقتصادية التي تتعامل مع مشكلة خفض التكاليف للبقاء في المنافسة في سوق يتسم بتحديات كبيرة أن تعمل بتقنيتي الهندسة العكسية وهندسة القيمة لتحقيق التكلفة المستهدفة الذي يمثل نهج شركة Isuzu في تبني هاتين التقنيتين. (Hilton&Platt,2020:686)

مما سبق عرضه ومن خلال تطبيق الهندسة العكسية على المنتج المنافس يؤدي ذلك الى معرفة وتحديد الوظائف التي تضيف قيمة للمنتج بالنسبة للزبون والعمل على دمج وظائفه ومواصفاته المرغوبة في منتج الوحدة وإستبعاد الوظائف والمواصفات التي لا تضيف قيمة للمنتج و التي لا يرغب الزبون فيها ليتحقق تخفيض بالتكاليف من إستبعاد تلك الوظائف والمواصفات والتركيز على الميزات المتوفرة فيه التي جعلت الزبون يسعى لإقتنائه مقابل ترك منتج الوحدة الذي ربما تكون فيه الكثير من المواصفات ولكنها لا تلاقي إستحسانه وبالتالي تؤدي الى إرتفاع سعره في الأسواق وحيود الزبون عن إقتنائه.

ويمكن توضيح الخطوات العملية للهندسة العكسية التي وجدها الباحثان مناسبة لتحديد مايرغب الزبون بتوفره في منتج الوحدة وفق إمكانياتها ويحقق التخفيض المطلوب كما هو موضح في الشكل رقم (٢)

شكل (٢)

خطوات إستخدام تقنية الهندسة العكسية لتحقيق التخفيض المطلوب بالتكاليف



المصدر: من إعداد الباحثين

من ذلك يتبين بأن استخدام تقنية الهندسة العكسية في معرفة الأسرار الكامنة وراء تفوق منتجات المنافسين يساهم في تحقيق متطلبات الزبون وتلبية رغباته من خلال دراسة السوق ، والمنافسين وما يقدموه لتحقيق توليفة مثلى من الإثنين في تشكيل مواصفات منتج الوحدة الاقتصادية بإعتبار المنتج المنافس كمقارن مرجعي للكلف والوظائف المرغوبة من قبل الزبائن لتحقيق توفير بالتكاليف غير الضرورية وتحسين جودة المنتج وأدائه دون تجاهل لإمكانات الوحدة الاقتصادية ومقدرتها على تنفيذ تلك المواصفات .

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

٣-١ نبذة تعريفية عن الشركة عينة البحث

تقع الشركة العامة للصناعات الكهربائية والألكترونية في بغداد منطقة الوزيرية الصناعية وتضم عدة مصانع ومعامل إنتاجية ، وتمتاز بإنتاج وتصنيع منتجات متعددة ذات أغراض منزلية وصناعية ترفد السوق بمنتجات تدعم الإقتصاد الوطني ، وهي من الشركات المملوكة بالكامل للدولة و يكون تمويلها ذاتياً، ومن خلال الإطلاع على المنتجات التي تقوم بتصنيعها وإنتاجها وقع إختيار الباحثة على منتج المروحة السقفية (نسيم الرافدين) وذلك للأسباب التالية :

١- التكلفة المرتفعة لتصنيع وتجميع أجزاء المروحة مقارنة بأسعار وأنواع المراوح في السوق.

٢- تمثل منتج حيوي لجميع الزبائن ، إذ لا يستغني أي منزل أو دائرة حكومية عن وجودها نظراً لطبيعة المناخ، ويتم تصنيعه بالكامل داخل الشركة.

٣- إمكانية النهوض بإنتاجه من خلال تسليط الضوء على أسباب تعثر الإنتاج وإنعدام أو قلة الإقبال على المنتج لضعف النشاط التسويقي بالرغم من توافر الكوادر الكفوءة والجودة العالية للمنتج.

وتعتمد الشركة في تسعير المروحة السقفية (نسيم الرافدين) على حساب إجمالي كلف المواد الأولية المتضمنة (كلف المواد الحديدية والأسلاك والبلاستيك، وكلف المواد الكيماوية، وكلف المواد العازلة ، وكلف المواد الجاهزة) ويتم حساب الكلف التشغيلية والمتضمنة التكاليف الصناعية الأخرى والإندثار بنسبة ٥% من إجمالي كلف المواد

الأولية أما الكلف الإدارية والتسويقية فيتم حسابها بنسبة ٣% من إجمالي كلف المواد الأولية الداخلة في تصنيع المروحة ، و أن إرتفاع عدد عمال المعمل ومقدار رواتبهم وإرتفاع تكلفة المواد الأولية الحاكمة (الحديدية والأسلاك والبلاستيك) بالإضافة الى تقادم معظم المكنائن الإنتاجية وكثرة الأعطال فيها أدت الى تجاوز التكلفة على سعر البيع المحدد بناءً على طلب السوق وعوامل المنافسة والذي أثر على الإنتاج وتسبب في توقفه لأكثر من عشر سنوات (من بعد عام ٢٠٠٣)، ويمثل الجدول رقم (١) قائمة التكاليف للمروحة السقفية (نسيم الرافدين) التي سيتم الإعتماد عليها عند تطبيق تقنية التكلفة على أساس المواصفات .

جدول (١) قائمة التكاليف الفعلية وسعر البيع الفعلي المعتمد للمروحة السقفية نسيم الرافدين لسنة ٢٠١٨.

ت	التفاصيل	إجمالي الكلف /بالدينار
١-	كلف المواد الحديدية والأسلاك والبلاستيك	٣٠,٦٣١
٢-	كلف المواد الكيميائية	٢٦٣٠
٣-	كلف المواد العازلة	٢,٥٧٩
٤-	كلف المواد الجاهزة	٢,٤٧١
	مجموع كلف المواد الأولية	٣٨,٣١١
٥-	+ متوسط كلفة شراء المنظم	٤,٥٠٠
	إجمالي كلف أجزاء المروحة	٤٢,٨١١
٦-	+إجور العمل ٥.٥ × ٢٥٠٠	*١٣,٧٥٠
٧-	+كلف تشغيلية ٥% من مجموع كلف المواد الأولية	١٩١٦
٨-	+كلف إدارية وتسويقية ٣% من مجموع كلف المواد الأولية	١,١٤٩
	الكلفة النهائية للمروحة	٥٩,٦٢٦

سعر بيع المروحة في قائمة المبيعات	٤٣,٥٠٠
الخسارة المتحققة من تصنيع وبيع المروحة	(١٦,١٢٦)

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات شعبة التكاليف في الشركة عينة البحث. وتمثل العلامة (*) في الجدول أعلاه كيفية احتساب الإيجور والمتمثلة بالآتي : (معدل الراتب الشهري ÷ عدد أيام الشهر = معدل الأجر لليوم الواحد) ٦٠٠,٠٠٠ دينار ÷ ٣٠ يوم = ٢٠,٠٠٠ دينار لليوم الواحد. (معدل أجر اليوم الواحد/دينار ÷ عدد ساعات الدوام الفعلية/ساعة = معدل أجر الساعة) (٢٠,٠٠٠ ÷ ٨ = ٢,٥٠٠ دينار/ ساعة. (الوقت المستغرق لتصنيع وتجميع المروحة الواحدة × معدل أجر الساعة الواحدة = حصة المروحة من تكاليف إيجور العمل) ٥.٥ ساعة × ٢٥٠٠ دينار = ١٣,٧٥٠ دينار).

٣-٢ خطوات تطبيق الهندسة العكسية لمنتج المروحة السقفية

١- تحديد المنتج المنافس بناء على بحوث السوق ، فقد تم تحديد المنتج المنافس بناء على الإستطلاع الذي قامت به الباحثة لمجموعة من وكلاء بيع الأجهزة المنزلية والزبائن الذين يرتادون هذه المحال بغية التبضع وتبين من خلال إستعراض المراوح السقفية المتوفرة في الأسواق والتي تمثل سعر معتدل وجودة مقبولة بالنسبة لمعظم هؤلاء الوكلاء والزبائن وبعد الإستعانة بمعلومات عن أهم المواصفات التي يجب توفرها في المروحة السقفية من قبل مهندسي التصميم والبحث والتطوير في الشركة عينة البحث ،تبين أن المنتج المنافس الذي تكون تكلفته مناسبة للزبائن يتمثل في المروحة السقفية (Tornado) مصرية المنشأ والتي بلغ سعر بيعها ٤٣,٠٠٠ دينار.

٢- تفكيك المنتج المنافس والقيام بفحصه الدقيق لتحديد المواصفات ،وتتمثل هذه الخطوة بمرحلتين:

المرحلة الاولى :- عرض أهم المواصفات الفنية المتوفرة في كلا المروحتين (مروحة نسيم الرافدين و المروحة (Tornado) قبل القيام بعملية التفكيك والمتضمنة الآتي:
جدول (٢) أهم المواصفات الفنية المتوفرة في مروحة نسيم الرافدين والمروحة Tornado

المواصفات الفنية للمروحة	المروحة السقفية (نسيم الرافدين)	المروحة (Tornado)
قطر المروحة fan diameter	١٢٠٠ ملم	١٤٠٠ ملم
مصدر الطاقة rated	220 – 230 V, AC, 50 Hz	220 – 240 V, AC, 50 Hz

		voltage
72 w±5 max	75 w±5 max	إستهلاك الطاقة Input power
متر / دقيقة 290 ± 10%	متر / دقيقة 245 ± 10%	سرعة الهواء القصوى r.p.m
5	5	عدد السرعات No. of speeds
≥ 240 m³/min	235 m³/min – 10%	قوة الهواء المرسل Rated Air Delivery
90% (m)	90% (m)	معامل القدرة Factor power
F	B	درجة الحماية Insulation class
3	4	عدد الريش No. of Blades
Copper (نحاس)	Copper(نحاس)	لف الأسلاك winding wire
4.250 kg	6.73 kg	الوزن الصافي

المصدر: إعداد الباحثين إستناداً لدليل التشغيل لمروحة الشركة نسيم الرافدين ومروحة Tornado المصرية.

المرحلة الثانية :- عرض أهم الفروقات بين أجزاء المروحة ولكل مجمع في مروحة الشركة نسيم الرافدين والمروحة Tornado ، وذلك بغرض تعديل تكلفة المواد المستخدمة وفق معدلات الصرف لمروحة الشركة (نسيم الرافدين) الى تكلفة معدلات صرف المروحة (Tornado) لغرض تخفيض التكاليف والموضح بالجدول الآتي :

جدول (٣) أهم الفروقات بين المواد المستخدمة ومعدلات الصرف في تصنيع المروحة نسيم الرافدين ومروحة Tornado

المروحة السقفية (Tornado)						المروحة السقفية للشركة (تسيم الرافدين)						
الجزء	الوظيفة	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (١)	الوحدة	السعر الموزون دينار / (٢)	الكلفة/ دينار (٣)	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (٤)	الو حدة	السعر الموزون/ دينار (٥)	الكلفة/ دينار (٦)	مقدار التخفيض/دينار (٦ - ٣)
صفائح الجزء الثابت Stator Lamination	توليد الفيض المغناطيسي	حديد كهربائي ٣٠ طبقة بقطر ١٦٤.٦ ملم	٢.٦٥	kg	١,٩٥١	٥,١٧٠.١٥	حديد كهربائي ١٧ طبقة بقطر ١٢٧.٨ ملم	٠.٧٥٠	kg	١,٩٥١	١,٤٦٣.٢٥	٣,٧٠٦.٩
rivet	تثبيت صفائح الجزء الثابت فوق بعضها	معدن	٥	pcs	١٨	٩٠	معدن	5	pcs	١٨	٩٠	٠
White fiber 102 mm*10.5	لعزل الملف عن الحديد الكهربائي	عازل شريطي أبيض	٠.٥٢	m	٨٦٣	٤٤٨.٧٦	عازل شريطي أبيض	٠.٥٢	m	٨٦٣	٤٤٨.٧٦	٠
White fiber 102 mm*12.5			٠.٥٢	m	٩٣٥	٤٨٦.٢		٠.٥٢	m	٩٣٥	٤٨٦.٢	٠
سلك نحاسي للملف المساعد بعدد ١٠ ملفات	مرور التيار الكهربائي لتهووس المحرك	Cooper wire 0.23 mm	٠.١٠٥	kg	١٣,٨٩٦	١,٤٥٩.٠٨	Cooper wire 0.25 mm بعدد ١٤ ملف	٠.١١٠ بعدد ١٠ لفة لكل ملف	kg	١٧,٠٥٩	١,٨٧٦.٤٩	(٤١٧.٤١)
سلك نحاسي للملف الرئيسي (عمل) بعدد ٢٠ ملف	تشغيل المروحة	Cooper wire 0.25 mm	٠.١٥٤	kg	١٧,٠٥٩	٢,٦٢٧.٠٨٦	Cooper wire 0.25 mm بعدد ١٤ ملف	٠.١٢٠ بعدد ٣٠ لفة لكل ملف	kg	١٧,٠٥٩	٢,٠٤٧.٠٨	٥٨٠.٠٠٦
خيط قطني	تثبيت الأسلاك	القطن	١	roll	٤	٤	القطن	١	rol l	٤	٤	٠
فايبر عازل	عزل الملف المساعد عن العمل	عازل ورقي أسمر	١	pcs	١	١	نفس المادة	١	pcs	١	١	٠
p.v.c black 0.5 mm ²	عازل لنهايات الأسلاك لمنع تماسها مع بعضها وتمهيداً لربطها بالمصدر الكهربائي	غلاف نايلوني بثلاث ألوان (أسود، أحمر، أصفر) أو حسب مامتوفر من ألوان ثلاثة مختلفة	٠.٢٩	m	١٠٠	٢٩	نفس مادة الصنع	٠.٢٩	m	١٠٠	٢٩	٠
p.v.c. red 0.5 mm ²			٠.٢٩	m	١٣٠	٣٧.٧		٠.٢٩	m	١٣٠	٣٧.٧	٠
p.v.c. yellow			٠.٢٩	m	١٠٠	٢٩		٠.٢٩	m	١٠٠	٢٩	٠
Sleeve 4*0.5	عازل لتدمير الأسلاك بمجموعة	غلاف نايلوني	٠.١٠	m	١٦٠	١٦	غلاف نايلوني	٠.١٠	m	١٦٠	١٦	٠
Sleeve 6*0.5			٠.١٠٥	m	١٢٥	١٣٠.١٢٥		٠.١٠٥	m	١٢٥	١٣٠.١٢٥	٠

المروحة السقفية (Tornado)						المروحة السقفية للشركة (تسيم الرافدين)						
الجزء	الوظيفة	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (١)	الوحدة	السعر الموزون / دينار (٢)	الكلفة/ دينار (٣)	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (٤)	الو حدة	السعر الموزون/ دينار (٥)	الكلفة/ دينار (٦)	مقدار التخفيض/دينار (٦ - ٣)
	التعليق											
غاز سائل	لحام نهايات الأسلاك لربطها	غاز سائل	٠.٠٠١	L	٦,٠٠٠	٦	غاز سائل	٠.٠٠١	L	٦,٠٠٠	٦	٠
عملية الشلك	لتنشيت أسلاك الملفات ومنع تماسها مع بعضها	فارنيتش	٠.٠٢٣	L	٩٥٧	٢٢.٠١١	فارنيتش	٠.٠٢٣	L	٩٥٧	٢٢.٠١١	٠
		تلوين (مخفف)	٠.٠٢٥	L	١,٤٠٠	٣٥	تلوين (مخفف)	٠.٠٢٥	L	١,٤٠٠	٣٥	٠
المحور Shaft	تدوير المحرك وربطه بمجموعة التعليق	قضيب حديدي (steel) بقطر ٢٠ ملم	٠.٢٩٧	kg	١,٩٥٠	٥٧٩.١٥	قضيب حديدي بقطر ١٥ ملم	٠.١٥٧	kg	١,٩٥٠	٣٠٦.١٥	٢٧٣
Planger oil	تزييت المحور عند تنشيطه بالبولبرن لتسهيل الحركة	مادة زيتية للتشحيم	٠.٠٣	L	١٠	٠.٣	مادة زيتية للتشحيم	٠.٠٣	L	١٠	٠.٣	٠
Ring / circlip	تثبيت البولبرن بالمحور	---	١	pcs	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣	---	١	pcs	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣	٠
Hex head screw 6m*10	تثبيت المحور مع ال couplin	---	١	pcs	٢٢	٢٢	تثبيت المحور مع ال pipe	١	pcs	٢٢	٢٢	٠
Bollbearing 6202	تسهيل دوران المحور من مكان الغطاء السفلي والعلوي	---	٢	pcs	٣٣٧	٦٧٤	---	٢	pcs	٣٣٧	٦٧٤	٠
صفائح الجزء الدوار Rotor lamination	تدوير المحرك(الغطاء العلوي والسفلي) لتحريك الريش	حديد كاربوني ٣٠ طبقة بقطر ١٩٦.٨٥ ملم	٥.٢ (معدل الصرف للجزء الدوار ٢.٦ فقط ولكن القالب	kg	١,٩٥١	١٠,١٤٥.٢	حديد كهربائي ١٧ طبقة بقطر ١٥٢.٣ ملم	٠.٨٠	kg	١,٩٥١	١,٥٦٠.٨	٧,٨٧٠.٨٥ ٢,٢٧٤.٣٥

المروحة السقفية (Tornado)						المروحة السقفية للشركة (تسيم الرافدين)						
الجزء	الوظيفة	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (١)	الوحدة	السعر الموزون / دينار (٢)	الكلفة/ دينار (٣)	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (٤)	الو حدة	السعر الموزون/ دينار (٥)	الكلفة/ دينار (٦)	مقدار التخفيض/دينار (٦ - ٣)
			مزدوج يستهلك ضعف (الكمية)				صب الألمنيوم لتثبيت الجزء الدوار على الغطاء السفلي	٠.١٥	kg	٤,٧٥٧	٧١٣.٥٥	
الغطاء السفلي والعلوي للمحرك	المحافظة على الأجزاء الداخلية للمحرك وإضافة جمالية وتثبيت الريش لتحريكها	الألمنيوم IM6 aluminium alloy	١.٤	kg	٤,٧٥٧	٦٦٥٩.٨	حديد بليت بارد	١.٣	kg	١,٠٧٢	١,٣٩٣.٦	٥,٢٦٦.٢
برغي بدون صامولة	تثبيت الغطائين	---	٣	pcs	٦٣.٣	١٨٩.٩	---	٣	pcs	٦٣.٣	١٨٩.٩	٠
صبغ خاص بالروتر- picoat- vp green	لمنع الصدأ	١٠.٥٤٠.٠٠٣	٠.٠٠٢٧	L	٢	٠.٠٠٥٤	---	٠.٠٠٢٧	L	٢	٠.٠٠٥٤	٠
مجمع الريشة Blade & Holder	تحريك الهواء (كمية دفع الهواء)	صفائح الألمنيوم للريشة	٠.٩٣	kg	٣,٠٢١	٢,٨٠٩.٥٣	حديد بليت	١.٣٥ × ٠.٤٥٠ (٣)	kg	١,٠٧٢	١,٤٤٧.٢	٢,٠١١.٩٦٢
		حديد عادي بليت بارد لحامل الريشة	٠.٦٠٦	kg	١,٠٧٢	٦٤٩.٦٣٢						
البراغي المستخدمة : براغي لتثبيت الحامل بالريشة ومن ثم تثبيت الحامل بالغطاء العلوي.						البراغي المستخدمة : براغي لتثبيت الريشة بالغطاء العلوي فقط مع قطع كارتونية .						
٧١	التثبيت	---	١٢ لكل منهما	pcs	٢.٤٢	٢٩	---	---	---	---	---	---
		---	١٢	pcs	٠.٨٤	١٠	---	---	---	---	---	
		---	٨	pcs	٤	٣٢	---	---	---	---	---	
٢٠		---	١٠	pcs	٥	٥٠	Screw 10m	٦	pcs	٥	٣٠	٢٠
Screw 5m*12												

المروحة السقفية (Tornado)						المروحة السقفية للشركة (تسيم الرافدين)						
مقدار التخفيض/دينار (٦ - ٣)	الكلفة/ دينار (٦)	السعر الموزون/ دينار (٥)	الو حدة	معدل الصرف (٤)	المادة المصنوع منها	الكلفة/ دينار (٣)	السعر الموزون / دينار (٢)	الوحدة	معدل الصرف (١)	المادة المصنوع منها	الوظيفة	الجزء
مجموعة التعليق : تتكون فقط من terminal block +condenser+ pipe +link+cap+rubber roll						مجموعة التعليق : تتكون من coupling+black rubber+terminal block+condenser+pipe +link +cap rubber +roll						
---	---	---	m	٠.٢٥	سلك حديدي قوي مبروم	---	---	---	---	---	ربط المحرك ب ال pipe لتجنب سقوطه على الأرض	سلك الأمان**
٢٣٧.٩٨٤	---	---	---	---	---	٢٣٧.٩٨٤	١,٠٧٢	kg	٠.٢٢٢	حديد عادي بليت بارد ٢×١٢٥٠×٢٥٠٠	تثبيت المتسعة وربط shaft ب pipe	*Coupling
٤٠	---	---	---	---	---	٤٠	٢٠	pcs	٢	مطاط		*مطاط أسود لحصر المتسعة (condenser)
٠	٨	٨	pcs	١	---	٨	٨	pcs	١	---	للأمان	ماشنة معدنية
٠	٤	٤	pcs	١	---	٤	٤	pcs	١	---	لإمتصاص الإهتزاز	Grower spring b5
٠	٠.٠٣٩	٠.٠٣٩	pcs	١	---	٠.٠٣٩	٠.٠٣٩	pcs	١	---	لتثبيت البرغي	Washer12.6
٠	١٠	١٠	pcs	١	بلاستيك	١٠	١٠	pcs	١	بلاستيك	تثبيت الأسلاك لتوصيل الكهرباء	Terminal block
٠	٠.٠٠٢	٠.٠٠١	pcs	٢	---	٠.٠٠٢	٠.٠٠١	pcs	٢	---	ربط الأسلاك	Screw 3.5m*13
٠	٤٠٧	٤٠٧	pcs	١	---	٤٠٧	٤٠٧	pcs	١	---	نهوض المحرك	condenser
٣٠٥.١٤	٢٤٠.٩	١,٦٠٦	kg	٠.١٥	إنبوب حديد steel طول ٢٩٧ ملم وقطر ٢١.٧	٥٤٦.٠٤	١,٦٠٦	kg	٠.٣٤	إنبوب حديد steel طول ٣٥٠ ملم وقطر ٢١.٧	حمل المروحة لتعليقها بالسقف	pipe
٠	١٥٠.٣	٢٠	pcs	١	---	١٠٥.١	٢٠	pcs	١	---	تثبيت ال pipe مع couplin	Polt8m
		٦		١	---		٦		١			Nut8m
		٦٣.٣		١	---		٦٣.٣		١			برغي بدون صامولة
		٨		١	---		٨		١			ماشنة معدنية
		٤٩		١	---		٤٩		١			Nut 14 m
		٤		١	---		٤		١			Grower

المروحة السقفية (Tornado)						المروحة السقفية للشركة (تسيم الرافدين)						
الجزء	الوظيفة	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (١)	الوحدة	السعر الموزون / دينار (٢)	الكلفة/ دينار (٣)	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (٤)	الو حدة	السعر الموزون/ دينار (٥)	الكلفة/ دينار (٦)	مقدار التخفيض/دينار (٦ - ٣)
spring b5	الإهتزاز	حديد عادي بليت بارد	٠.١١٩	kg	١,٠٧٢	127.568	بوري حديد بشكل خطاف حرف G	٠.١٠٠	kg	١,٠٧٢	١٠٧.٢	٢٠.٣٦٨
*Bolt 8m*40 *Nut 8m برغي بدون صامولة*	تثبيت طرفي ال Link	---	٢	pcs	٢٠	٤٠	---	---	---	---	---	٥٢
			٢	pcs	٦	١٢						
			٢	pcs	٦٣.٣	١٢٦.٦						
ماشنة معدنية	تثبيت نهاية البرغي للأمان	---	١	pcs	٨	٨	---	1	pcs	٨	٨	٠
Grower spring b5	إمتصاص الإهتزاز	---	١	pcs	٤	٤	---	١	pcs	٤	٤	٠
Rubber roll	إمتصاص الإهتزاز	المطاط	١	pcs	١٠	١٠	المطاط	١	pcs	١٠	١٠	٠
الأغطية Cap	تغطية مكان ربط الأسلاك والتعليق بالسقف لإضافة جمالية	حبيبات A.B.S.كوري نوع kunho	٠.١٧١	kg	٩٧٠	١٦٥.٨٧	---	٠.٠٥	kg	٩٧٠	٤٨.٥	١١٧.٣٧
المنظم regulator	التحكم بالتشغيل والسرعة	ملف نحاسي بغطاء بلاستيكي (تقليدي) يعمل بطريقة الحث الكهرومغناطيسي	١	pcs	٤,٥٠٠	٤,٥٠٠	رقيقة كاربونية بغطاء بلاستيكي	١	pcs	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠
المواد المتعلقة بالسباكة والتنظيف واللاحام:						الرقم الرمزي						
هيدروكسيد الصوديوم	تنظيف ولحام قبل الطلاء	12-520-001	٠.٠٠٦٧	kg	١,٤٢٧	٩.٥٦٠.٩	---	٠.٠٠٦٧	kg	١,٤٢٧	٩.٥٦٠.٩	٠
كاربونات الصوديوم		12-530-005	٠.٠٠٥١٦	KG	١,١٢٠	٥.٧٧٩٢	---	٠.٠٠٥١٦	kg	١,١٢٠	٥.٧٧٩٢	٠
فوسفات الصوديوم		12-530-008	٠.٠٠٦	KG	٣٥٠	٢.١	---	٠.٠٠٦	kg	٣٥٠	٢.١	٠
Sodium bisulfate		12-530-060	٠.٠٠٥	kg	٣,٤٠٠	١٧	---	٠.٠٠٥	kg	٣,٤٠٠	٣.٤٠٠	١٧

المروحة السقفية (Tornado)						المروحة السقفية للشركة (تسيم الرافدين)						
الجزء	الوظيفة	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (١)	الوحدة	السعر الموزون / دينار	الكلفة/ دينار (٣)	المادة المصنوع منها	معدل الصرف (٤)	الو حدة	السعر الموزون/ دينار (٥)	الكلفة/ دينار (٦)	مقدار التخفيض/دينار (٦ - ٣)
Anti solder		12-501-071	٠.٠٠٣	kg	١٨	٠.٠٥٤	---	٠.٠٠٣	kg	١٨	٠.٠٥٤	٠
Dycote 20e		12-550-005	٠.٠٢٤	kg	٥,٠٠٠	١٢٠	---	٠.٠٢٤	kg	٥,٠٠٠	١٢٠	٠
مزيل خبث الألمنيوم		12-550-003	٠.٠٢	kg	١,٠٥٠	٢١	---	٠.٠٢	kg	١,٠٥٠	٢١	٠
طارد الغازات		12-590-005	٠.٠٠٧٥	kg	٤٠٠	٣	---	٠.٠٠٧٥	kg	٤٠٠	٣	٠
Hot cleaning		12-550-006	٠.٠٢٣	kg	٥٥١	١٢,٦٧٣	---	٠.٠٢٣	kg	٥٥١	١٢,٦٧٣	٠
مواد الطلاء :		الرقم الرمزي										
كلوريد الزنك	لمنع الصدأ	12-530-010	٠.٠٠٣٥	kg	٢٩٠	١,٠١٥	---	٠.٠٠٣٥	kg	٢٩٠	١,٠١٥	٠
كلوريد الأمونيوم		12-530-001	٠.٠١٩	kg	٢,٦٠٠	٤٩,٤	---	٠.٠١٩	kg	٢,٦٠٠	٤٩,٤	٠
أنودات الزنك		11-711-001	٠.٠٠٠٢٢	kg	١٣,٧١٤	٣,٠١٧٠٨	---	٠.٠٠٠٢٢	kg	١٣,٧١٤	٣,٠١٧٠٨	٠
حامض الهيدروكلوريك		12-510-003	٠.٠٠٥٤	kg	١,٥٠٠	٨,١	---	٠.٠٠٥٤	kg	١,٥٠٠	٨,١	٠
أكسيد الكروم		12-510-002	٠.٠٠٠٣	kg	١,٥٠٠	٠,٤٥	---	٠.٠٠٠٣	kg	١,٥٠٠	٠,٤٥	٠
حامض النتريك		12-510-005	٠.٠٠٠٦	kg	٨,٥٠٠	٥,١	---	٠.٠٠٠٦	kg	٨,٥٠٠	٥,١	٠
المواد المتعلقة بالصباغة :												
نثر باب أول	صبغة المروحة لإضافة جمالية	10-550-002	٠.١	L	٤,٤٣٢	٤٤٣,٢	---	٠.١	L	٤,٤٣٢	٤٤٣,٢	٠
صبغ ميلامين		D1325-27	٠.٢٠٨	L	٨,١٩٤	١,٧٠٤,٣٥٢	---	٠.٢٠٨	L	٨,١٩٤	١,٧٠٤,٣٥٢	٠
صبغ ذهبي		٠٠٨-٥٤٠-١٠	٠.٠٠٠٨	kg	٥٥,٠٠٠	٤٤	---	٠.٠٠٠٨	kg	٥٥,٠٠٠	٤٤	٠
الملمع		12-570-001١	٠.٠٠٤٢	kg	٢٨,٠٠٠	١١٧,٦	---	٠.٠٠٤٢	kg	٢٨,٠٠٠	١١٧,٦	٠
مواد التعبئة والتغليف :		الرقم الرمزي										
لبيل محرك تسيم	للتعريف باسم المنتج	09-601-077	١	pcs	٨	٨	---	١	pcs	٨	٨	٠
أكياس نايلون للمحرك	للحفاظ عليه من الخدوش	09-601-079	١	m	١	١	---	١	m	١	١	٠
أكياس نايلون للريش		09-601-080	١	m	٤٩	٤٩	---	١	m	٤٩	٤٩	٠
ورق تغليف الريشة		09-601-069	١	m	٢٠	٢٠	---	١	m	٢٠	٢٠	٠
بوليستر فيلم 0.19*27mm		10-331-001	١.٢٣	m	٩١	١١١,٩٣	---	١.٢٣	m	٩١	١١١,٩٣	٠

المروحة السقفية (Tornado)						المروحة السقفية للشركة (نسيم الرافدين)					
الجزء	الوظيفة	المادة المصنوع منها	معدل (١) الصرف	الوحدة	السعر الموزون / دينار (٢)	الكلفة/ دينار (٣)	المادة المصنوع منها	معدل (٤) الصرف	الوحدة	السعر الموزون / دينار (٥)	الكلفة/ دينار (٦) التخفيض/دينار (٣ - ٦)
صندوق تغليف المحرك		09-601-010 كارتون	١	pcs	٢٠٠	٢٠٠	---	١	pcs	٢٠٠	٠
صندوق تغليف المروحة		90-604-005 كارتون	١	pcs	٩٧٠	٩٧٠	---	١	pcs	٩٧٠	٠
Adhesive tape		09-601-099 شريط شفاف لاصق	٠.٢	m	٨١٠	١٦٢	---	٠.٢	m	٨١٠	١٦٢
المجموع		كلفة المواد الأولية لمروحة نسيم الرافدين	٤٢,٨١١.٣٦٦٥٨ ~ ٤٢,٨١١			كلفة المواد الأولية لمروحة Tornado			٢٠,٠٢٩.٣٩٦٥٨ ~ ٢٠,٠٢٩		
									٢٢,٧٨١.٩٧ ~ ٢٢,٧٨٢ كلفة المواد الأولية بعد التخفيض لمواصفات المروحة Tornado		

المصدر : إعداد الباحثين إستناداً للمسلك التكنولوجي ومعدلات صرف مروحة نسيم الرافدين ونتائج التحليل المختبري الكيميائي والفيزيائي لمروحة Tornado الذي تم إجراؤه في الشركة عينة البحث.

يتضح من الجدول السابق أنه من الممكن تخفيض تكلفة المواد الأولية المستخدمة في تصنيع المروحة (نسيم الرافدين) في حال اعتماد مواصفات المروحة المنافسة (Tornado) بالكامل مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تغيير القوالب المتهاكة لتصنيع أجزاء المروحة التي لاتعد مكلفة عند النظر الى واقع المعمل والأقسام الإنتاجية الأخرى التي تكاد تكون شبه متوقفة عن العمل بالرغم من كثرة عدد العاملين فيها وارتفاع متوسط الراتب الشهري لهم، حيث تكون محطات التخفيض متمثلة بالآتي :

١- صفائح الجزء الثابت Stator ،حيث في حال اعتماد تصميم المروحة المنافسة لكمية الحديد الكهربائي المستخدم سيتم التخفيض بمعدل ٣,٧٠٦.٩ دينار دون أن يؤثر على جودة المروحة وذلك للإعتبارات الأخرى المعتمدة في تصنيع المروحة من ناحية نوع المواد المستخدمة وأوزانها، فتزداد كمية الأسلاك المستخدمة للملف المساعد بمبلغ ٤١٧.٤١ دينار وتتنخفض كمية أسلاك الملف الرئيسي بمبلغ ٥٨٠.٠٠٦ دينار.

٢- المحور Shaft ، وقد بلغ معدل التخفيض فيه مقدار ٢٧٣ دينار .

٣- صفائح الجزء الدوار Rotor، أدى إستخدام الحديد الكهربائي الى تخفيض كبير بالتكلفة يصل الى ٧,٨٧٠.٨٥ دينار مع تقليل عدد الصفائح (lamination).

* تمثل هذه العلامة الأجزاء (المواد) التي من الممكن الإستغناء عنها في حال اعتماد التصميم الجديد و المشار إليها في عموم الجدول.

** تمثل هذه العلامة الأجزاء التي من الممكن إضافتها للمروحة لزيادة عامل الأمان والمحافظة على المروحة من السقوط.

٤- الغطاء السفلي والعلوي للمحرك، ويعد من المؤشرات الأساسية والمهمة للتخفيض والقبالة للتنفيذ دون الأخذ بنظر الاعتبار للمتغيرات الأخرى ،إذ تم إستبدال

الألمنيوم بالحديد البليت وقد بلغ التخفيض ٥,٢٦٦.٢ دينار والذي يكون أخف وزناً وأكثر أماناً كما هو موضح بالشكل الآتي :

شكل (٣) الفرق بين الجزء الدوار في مروحة الشركة والمروحة المنافسة



المصدر : إعداد الباحثة وفق نتائج التفكيك المختبري

حيث يمثل يمين الشكل الجزء الدوار والذي يتم حقنه بمادة الألمنيوم وتشكيل الغطاء السفلي كقطعة واحدة ،والذي بجانبه يمثل الجزء الدوار للمنتج المنافس مع حقنه بمادة الألمنيوم لتشكيل قاعدة التثبيت على الغطاء السفلي أما الشكل الذي يظهر على الجانب الأيسر يمثل الغطاء السفلي للمنتج المنافس.

٥- مجمع الريشة مع الحامل (Blade & Holder)، يبلغ التخفيض في كلف الريش عند اعتماد تصميم والمواد المستخدمة في صناعة ريش Tornado مقدار ٢٠١١.٩٦٢ دينار للمروحة الواحدة بالإضافة للقطع المثبتة بمبلغ ٩١ دينار (٢٠+٧١).

٦- يمثل Couplin في مجموعة التعليق والمصنوع من الحديد البليت مع المطاط المستخدم مجالاً للتخفيض لعدم إعماده في المراوح السقفية الحديثة التصميم إذ يتم تثبيت المتسعة و terminal block مباشرة على الأنبوب الحديدي pipe ويكون مقدار التخفيض عند الإستغناء عنه مع المطاط المثبت بواقع ٢٧٧.٩٨٤ دينار للمروحة الواحدة .

٧- أما الحامل pipe فيكون التخفيض فيه بمقدار ٣٠٥.١٤٠ دينار للمروحة الواحدة لتقصير الطول.

٨- اعتماد شكل خطاف التعليق (Link) للمروحة المنافسة يعد أكثر حداثة وأسهل من ناحية التصميم والتصنيع بالإضافة الى توفير الوقت والجهد في تصنيع

خطاف التعليق لمروحة الشركة بالإضافة الى الإستغناء عن المثبتات المستخدمة والذي سيؤدي الى تخفيض مقداره ١٩٨.٩٦٨ دينار كما في الشكل رقم (٤) الآتي :

شكل (٤) الفرق بين خطاف التعليق (Link) في المروحة المنافسة ومروحة الشركة



المصدر : إعداد الباحثين وفق نتائج التفكيك المختبري

٩- تمثل الإغطية البلاستيكية (cap) المستخدمة لإضافة جمالية للمروحة لتغطيتها لكان التثبيت بالسقف ومكان ربط الأسلاك الكهربائية أمر مهم بالنسبة للزبائن ومن الممكن تصنيعها بوزن أخف وبشكل أجمل لتحقيق رغباتهم حيث يكون التخفيض في تكلفة تصنيعه حال اعتماد وزن الأغطية البلاستيكية لمروحة الشركة المنافسة مقدار ١١٧.٣٧ دينار للمروحة الواحدة ومن الممكن تشكيله بقوالب تشكيل حديثة ذات أشكال مميزة.

١٠- المنظم Regulator ،حيث يمثل اعتماد نفس منظم الشركة المنافسة سواء بتصنيعه في الشركة أو شرائه من المصدر الرئيسي للتجهيز بأسعار الجملة وبكميات حسب حجم الإنتاج للمراوح تخفيضاً مناسباً في التكلفة حيث ستخفض تكلفة المنظم من ٤,٥٠٠ دينار الى ٢,٠٠٠ دينار أي يكون التخفيض بمبلغ ٢,٥٠٠ ويمتاز بتخفيض كبير في الوقت والجهد والكلفة المبذولة في التصنيع والتجميع ،ولا يحتاج الى سحب عالي للتيار حيث سيفضله الزبائن فضلاً عن شكله المواكب للحدثة وأذواق المستهلكين، والشكل رقم (٥) الآتي يوضح الفرق بين الإثنين.

شكل (٥) المنظم المستخدم في مروحة نسيم الرافدين ومروحة Tornado



المصدر : إعداد الباحثين نتائج التفكير المختبري

وفقاً لما ورد سابقاً سيكون مبلغ التخفيض الإجمالي بموجب اعتماد الشركة للخطوات السابقة في تصنيع وتجميع أجزاء المروحة السقفية نسيم الرافدين بمقدار ٢٢,٧٨٢ دينار تقريباً من قيمة المواد الأولية المستخدمة في تصنيع وتجميع المروحة السقفية نسيم الرافدين.

أما في حال التغيير الجزئي لتصميم المروحة السقفية نسيم الرافدين فيتم تغيير عدد الريش من أربعة الى ثلاث ريش واعتماد البليت العادي بدلاً من الألمنيوم فسيؤدي ذلك الى تخفيض التكلفة بمقدار ٢٠١١.٩٦٢ دينار، بالإضافة الى المثبتات بمبلغ ٩١ دينار، والتغيير في تشكيل ونوع المعدن المستخدم في الغطاء العلوي والسفلي للمحرك (غطاء الجزء الثابت والدوار) الذي يكون بمقدار ٥,٢٦٦.٢ دينار ، وكذلك تخفيض للبراغي المستخدمة في تشكيل (Link) وكمية الحديد المستخدمة فيه عند إستبداله بشكل الخطاف (Hook) المستخدم في المروحة Tornado بمقدار ١٩٨.٩٦٨ دينار ، وتخفيض لتكلفة تصنيع وتشكيل الغطاءين Cap بمعدل ١١٧.٣٧ دينار ، فضلاً عن التخلص من معدل الصرف المزدوج للحديد الكربوني المستخدم في تشكيل الجزء الدوار Rotor بإستبداله بالبديل (الحديد الكهربائي) ويتحقق بذلك تخفيض بمبلغ ٤,٣٥٩.٠٥ دينار وعند اعتماد نفس المنظم المستخدم في مروحة Tornado سيكون التخفيض بمقدار ٢,٥٠٠ دينار ، أما تكلفة تشكيل pipe ستخفض الى ٣٠٥.١٤ دينار، وكذلك تكلفة تصنيع coupling مع المطاط المستخدم فيه ستخفض بمبلغ ٢٧٧.٩٨٤ دينار، ليبلغ المجموع الكلي للتخفيض الجزئي بمقدار ١٥,١٢٨ دينار تقريباً من قيمة المواد الأولية المستخدمة في تصنيع وتجميع المروحة السقفية نسيم الرافدين.

ويترك خيار التخفيض الكلي (من خلال إعادة تصميم مروحة نسيم الرافدين وفق مواصفات المروحة (Tornado) أو التخفيض الجزئي (بإستبدال بعض أنواع الأجزاء ببدائل أقل تكلفة وبنفس الكفاءة أو تقليل كمية المواد المستخدمة بناء على حسابات هندسية مدروسة) مطروحاً أمام المسؤولين في الشركة إستناداً الى إمكانية تطبيقه والفترة الزمنية التي يستغرقها الخيارين بالإضافة الى توفر الدعم الكافي لتوفير بيئة مناسبة للتغيير وفق إمكانيات الشركة المادية والبشرية المتاحة.

من خلال ماسبق يتضح بأن تطبيق هذه التقنية يؤدي الى تحقيق تخفيض بالتكاليف بالإضافة الى إجراء تحسينات جمالية وأكثر أماناً وفقاً لتفكيك المنتج المنافس والقيام بتحليله مختبرياً وبذلك يتم تحقيق فرضية البحث، حيث أن تطبيق تقنية الهندسة العكسية على المنتج المنافس لمنتج الشركة يؤدي الى تلبية رغبات الزبائن ويخفض التكاليف.

ومن أجل التوضيح والمقارنة سيتم عرض نتائج التخفيض بتكلفة تصنيع وتجميع المروحة نسيم الرافدين بإستخدام تقنية الهندسة العكسية ومقدار التخفيض في كل منهما وكما يأتي:

جدول (٤) مقارنة بين التكاليف وفق النظام التقليدي و باستخدام تقنية الهندسة العكسية ومقدار تخفيض التكاليف فيها (المبالغ بالدينار)

ت	التفاصيل	إجمالي الكلف وفق النظام التقليدي (١)	إجمالي الكلف وفق التطبيق الكلي لنتائج تنفيذ تقنية الهندسة العكسية (٢)	إجمالي الكلف وفق التطبيق الجزئي لنتائج تنفيذ تقنية الهندسة العكسية (٣)	مقدار التخفيض الكلي	
					تطبيق الخيار (٢)	تطبيق الخيار (٣)
		(١)	(٢)	(٣)	(٢)-(١)	(٣)-(١)
١-	كلف المواد الحديدية والأسلاك والبلاستيك	٣٠,٦٣١	١٠,٩٦٤	١٨,٦١٨	١٩,٦٦٧	١٢,٠١٣
٢-	كلف المواد الكيماوية	٢,٦٣٠	٢,٦٣٠	٢,٦٣٠	---	---
٣-	كلف المواد العازلة	٢,٥٧٩	٢,٥٧٩	٢,٥٧٩	---	---
٤-	كلف المواد الجاهزة	٢,٤٧١	١,٨٥٦	١,٨٥٦	٦١٥	٦١٥
	مجموع كلف المواد الأولية	٣٨,٣١١	١٨,٠٢٩	٢٥,٦٨٣	٢٠,٢٨٢	١٢,٦٢٨
٥-	+ متوسط كلفة شراء المنظم	٤,٥٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
	إجمالي كلف أجزاء المروحة	٤٢,٨١١	٢٠,٠٢٩	٢٧,٦٨٣	٢٢,٧٨٢	١٥,١٢٨
٦-	+إجور العمل ٥.٥ × ٢٥٠٠	١٣,٧٥٠	٤,٦٧٥	١٢,٠٥٠	٩,٠٧٥	١,٧٠٠
٧-	+كلف تشغيلية ٥% من مجموع كلف المواد الأولية	١٩١٦	٩٠٢	١,٢٨٤	١,٠١٤	٦٣٢
٨-	+كلف إدارية وتسويقية ٣% من مجموع كلف المواد الأولية	١,١٤٩	٥٤١	٧٧١	٦٠٨	٣٧٨
	الكلفة النهائية للمروحة	٥٩,٦٢٦	٢٦,١٤٧	٤١,٧٨٨	٣٣,٤٧٩	١٧,٨٣٨
	سعر بيع المروحة في قائمة المبيعات	٤٣,٥٠٠	٤٣,٥٠٠	٤٣,٥٠٠	---	---
	الربح (الخسارة) المتحقق من تصنيع وبيع المروحة	(١٦,١٢٦)	١٧,٣٥٣	١,٧١٢	---	---

المصدر :إعداد الباحثين إستناداً للجدول (٣،١)

يتضح من الجدول أعلاه أن كلف المواد الأولية المستخدمة في تصنيع المروحة (نسيم الرافدين) قد إنخفضت الى ٢٠,٢٨٢ دينار في حال تم إعتداد بتصميم المروحة (Tornado) بالكامل ، ويكون التخفيض بتكلفة المواد الأولية في حال إعتداد بعض التغييرات بمبلغ ١٢,٦٢٨ دينار من خلال إستبدال تكلفة الألمنيوم المستخدم في تصنيع الغطاء العلوي والسفلي لمحرك المروحة وإستبداله بالحديد البليت الأقل تكلفة وذات جودة مناسبة لاتؤثر على مواصفات المروحة بل تخفف من وزنها لتقليل خطورة سقوط المروحة وتقليل معدل صرف التيار الكهربائي ،كما يتم تقليل كمية الحديد الكهربائي المستخدم بالمحرك بالإضافة الى إستبدال الريش المصنوعة من الألمنيوم بالحديد البليت وبمعدل ثلاث ريش بدل الأربع ريش وبقياسات هندسية معينة لضمان عدم تأثير ذلك التغيير على كفاءة عمل المروحة .

وكذلك الحال بالنسبة للمنظم الذي يشكل إستبداله بمنظم المروحة (Tornado) أمر مهم لمواكبة الحداثة بالتصميم التي تلبي رغبات الزبائن وتقليل الهدر الحاصل بالطاقة الكهربائية نتيجة الحرارة المتولدة من الملف للإستعاضة عنه بمنظم يتكون من رقيقة كاربونية زهيدة الثمن ومتوفرة في الأسواق ورولة لتدوير السرعة وغطاء بلاستيكي يمتاز بصغر حجمه وأكثر حداثة وجمالية الذي يلبي متطلبات الزبائن ويكون التخفيض بمعدل ٢,٥٠٠ دينار .

وينسحب هذا التخفيض على الوقت المستغرق في تصنيع وتجميع أجزاء المروحة المطورة الذي يساهم بتخفيض معدل أجر الساعة بموجب حساب الوقت المستغرق للتطوير من قبل الكادر الهندسي في قسم البحث والتطوير ، وبالتالي يكون التخفيض في الكلف التشغيلية و الإدارية والتسويقية المحسوبة بالنسب المحددة في قائمة تكاليف الشركة عينة البحث من مجموع كلف المواد الأولية، ليتم تحقيق التخفيض في الكلفة النهائية للمروحة المطورة في حال التطبيق الكلي لنتائج تنفيذ الهندسة العكسية على المروحة (Tornado) بمبلغ ٣٣,٤٧٩ دينار ، أما عند التطبيق الجزئي لنتائج التفكير والأخذ ببعض التغييرات الممكن إجراؤها على مروحة الشركة (نسيم الرافدين) في الوقت الحالي فيكون التخفيض بمبلغ ١٧,٨٣٨ دينار .

وبذلك يمكن الإستفادة من هذه التقنية عند تطبيقها على منتج الشركة المتمثل بالمروحة السقفية للنهوض بواقع إنتاجها وتسويقها من خلال تخفيض تكلفة تصنيعها وتجميعها وفق ماتم عرضه أعلاه وتطويرها لتلبي رغبات ومتطلبات الزبائن من حيث السعر والجودة المناسبين بالإضافة الى توفير جانب الجمالية والحدثة في شكل المروحة لمساعدة الشركة في تفادي الخسارة التي تتكبدها في هدر المواد الأولية والوقت المستغرق في تصنيع المروحة والقدرة على منافسة المنتجات المماثلة .

أهم الإستنتاجات :-

١- إن إعتداد الشركة العامة للصناعات الكهربائية والألكترونية في نظام تكاليفها المطبق على أساس واحد وهو إجمالي رواتب المراكز الإنتاجية لايعتبر أساس عادل وذلك لعدم أخذه بنظر الإعتبار نسب الإنتاج المتدنية مقابل إرتفاع عدد العاملين ومتوسط رواتبهم .

٢- ساهم تطبيق هذه التقنية من قبل الباحثان على المروحة السقفية للشركة (نسيم الرافدين) ومقارنته بالمروحة المنافسة (Tornado) في تسليط الضوء على إمكانية إستبدال بعض الأجزاء والمواد بأخرى ذات تكلفة أقل وجودة مناسبة لمتطلبات الزبائن بالإضافة الى مراعاتها لجانب الجمالية (الحدثة).

٣- التعرف على التقنيات المستخدمة في الأجهزة المنافسة والتي تحقق تخفيض بالتكاليف وتلاقي إستحسان الزبائن .

٤- إن نجاح تطبيق هذه التقنية في تحقيقه للتخفيض بالتكاليف مقرونٌ بالإمكانية المادية والبشرية في الوحدة عينة البحث وعامل الزمن الذي يحقق التناغم بين القدرة على إجراء التطوير والفترة الزمنية التي يستغرقها ذلك التطوير لغرض تحقيق أهداف الوحدة الإقتصادية والنهوض بواقع المنتج .

أهم التوصيات :-

- ١- ضرورة إتباع الشركة التقنيات الكفوية الحديثة ،وذلك لتوخي الدقة في توزيع التكاليف وإظهار نتائج حقيقية،والأخذ بنظر الإعتبار لمتطلبات الزبائن ودراسة واقع السوق للمنتجات المنافسة من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق الأرباح.
- ٢- إن الدعم الحكومي من الركائز المهمة والضرورية لانتاج وتسويق منتجات الشركة ،من خلال التعاقد مع شركات عالمية لتوفير المواد الأولية من مناشئها الأصلية بالإضافة الى تجديد وتطوير نظام التصنيع بالكامل لمواكبة الحداثة من خلال توفير مكائن ومعدات حديثة .
- التطبيق الدوري لتقنية الهندسة العكسية لمواكبة كل ما هو جديد والمحافظة على حصة سوقية تحقق أرباح مجزية
- المصادر العربية :

- ١- جواد،صلاح مهدي،"توظيف أسلوب التحليل المفكك في تحسين قيمة المنتج في ظل تقنية التكاليف المستهدفة"دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية -معمل الفتح-مجلة جامعة كربلاء العلمية،المجلد السابع،العدد الثالث،إنساني،(٢٠٠٩)،ص(١٦٣-١٧٩).
- ٢- رشدي،علي محمد،"نظرة تعليمية عامة الى الهندسة العكسية"،مقالة علمية في المؤتمر الأول لجمعية المهندسين المصريين بالرياض،الرياض،المملكة العربية السعودية،(٢٠١١)،ص(١-١٢).
- ٣- صالح،حميد علي،"تطبيق تقنية الكلفة المستهدفة بإستخدام الهندسة العكسية"، دراسة تطبيقية ،إطروحة دكتوراه في محاسبة كلف وإدارية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية،جامعة بغداد،(٢٠١٣).
- ٤- فاضل،أحمد ماهر محمد علي،"دور المحاسبة عن الإنجاز في ظل إستراتيجية التصنيع المتسارع لتخفيض تكاليف المنتج"،إطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة،كلية

الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت العراقية/معمل سمنت الكوفة، (٢٠٢٠).

هـ- الكواز، صلاح مهدي و القصاب، باسم عبد الحسن، "توظيف أسلوب الهندسة العكسية في تخفيض التكاليف في ظل تقنية الكلفة المستهدفة"، بحث تطبيقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ٣٠، (٢٠١٩)، ص (١٥٦-١٨٠).

Foreign Resources:

- 1- Beherens, Brian & Levary, Reuven, "Legal Aspects of Reverse Engineering", Saint Louis University, USA, (2008), P(195-206)
- 2- Cooper, R. & Kaplan, R., (1997) "How Cost Accounting Distorts Product Cost" Management Accounting, April.
- 3- Drury, Colink, (2018), "Management and Cost Accounting", 10th ed., Canada.
- 4- Guc, Gursoy, (2006), "Bir Maliyet Dusurme Teknigi Olarak Demoutaj Analizi (Tear-Down)" Yuksek Lisans Tez, Dokuz Eylul Universitesi, sosyal Bilimler.
- 5- Hauke, Janathan, "Design Verification Using Reverse Engineering", Master of Science and Engineering, (1999).
- 6- Hilton r., & Platt D., (2020) "Managerial Accounting Creating Value in a Dynamic Business Environment", 12th ed., Penn Plaza, New York.
- 7- Inglis R., (2005) "Market Orientation and Accounting Information A Product Level Study", Unpublished Thesis, University of Stirling.
- 8- Jayeola, Olabisi; Enahoro, John; John, Akinyomi, "Tear Down Analysis Technique in small and medium scale Enterprises (SMES)", Journal of Emerging Issues and Accounting and Finance, Vol.1, No.1, (2014), Nigeria
- 9- Kahveneci, Ata & Okutwus, Ercument, "Examining the Effects of the Manufacturing Costs Using Teardown Analysis to Minimize The Costs", Faculty of Economics, University of Nis 16 Oct. International Scientific Conference, (2015), p(344-355).

- 10- Kwah Ganye , International Management," Target Costing in Swedish Firms - An Empirical study of some Swedish firms" 2004. Fiction, fad or fact"
- 11- Paumural,Nattapo;Kerdprasop,Nittaya&Kerdprasop,Kittisak,"Database Reverse Engineering based on Association Rule Mining" University of Technology ",International Journal of Computer Science,Vol.7,Issue2,No.3,Thailand,April(2010),p(10-15)
- 12- Rains,Jim,(2011),"Target Cost Management The Ladder to Global Survival and Success",United States of America
- 13- Samuelson,Pamela & Scotchmer Suzanne , " The Law& Economics Of Reverse Engineering" forthcoming Yale Law Journal, April 2002
- 14- Sandlborn P.,Myers J.,Barron T.&McCarthy,"Using Teardown Analysis as a Vehicle to teach Electronic Systems Manufacturing Cost Modeling",Proccedings of the International Electronics Packaging Education Conference,May,2006,p(1-7)
- 15- Sato,Yoshihiko&Kaufman,Jerry,(2005),"Value Analysis Tear-Down:Anew Process for Product Development and Innovation",1st ed.,New York.
- 16- Wan,Flora,(2009),"Reverse Engineering of content as Atask for Finding Usability Problems:An Evaluative Case Study using the Wikibreathe Tool for Online Creation of Asthma Action Plans",Athesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Master of Applied Science Department of Mechanical and Industrial Engineering University of Toronto,Canada.
- 17- Wang,Wego,(*Reverse Engineering: Technology of Reinvention*) by Taylor and Francis Group, LLC United States of America,2011
- 18- Wood K.,Jensen D.,Bezdek J.,Otto K.,"Reverse Engineering and Redesign:Courses to Incrementally and Systematically Teach Design",Journal of Engineering education,July,(2001),p(363-374)
- 19- Yoshikawa,T.,Innes,J.&Mitchell,F.,"A Japanese Case Study of Functional Cost Analysis",Management Accounting Research,6,p(415-432).

أثر الاستثمار في الحد من آثار البؤس الاقتصادي في العراق
للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

The Impact of Investment in Reducing the Effects of
Economic Misery in Iraq for the period (1990-2018)

أ.د. رحيم كاظم حسن الشرع

هاجر حسين سلمان

جامعة النهدين / كلية اقتصاديات الأعمال

الباحث

Rahimdr.1979@yahoo.com

hagirhossin94@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١٠/٢٤ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/ ١١/١٦
المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم واخطر قضية هي البؤس الاقتصادي التي تعاني منها اقتصادات الدول ومنها الاقتصاد العراقي كمحاولة لتحليل واقع هذه المشكلة ومعرفة أسبابها وآثارها الخطيرة، فضلاً عن قياس وتحليل البؤس الاقتصادي ودور الاستثمار للحد من آثاره في الاقتصاد العراقي من خلال استخدام الأساليب الحديثة المستندة على اختبارات الاستقرار والسببية والتكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي باستخدام برنامج التحليل القياسي الوصفي (EViews10) ومن اهم ما توصل اليه البحث هو ان للاستثمار اثر إيجابي كبير في تقليل معدل البؤس الاقتصادي، فضلاً عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشر البؤس الاقتصادي والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، البؤس الاقتصادي، البطالة، التضخم.

• بحث مستل من رسالة ماجستير.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢
الصفحات ١٢٩-١٦٠

Abstract:

The research aims to shed light on the most important and most dangerous issue, which is the economic misery that the economies of countries suffer from, including the Iraqi economy, as an attempt to analyze the reality of this problem and know its causes and dangerous effects, as well as measuring and analyzing economic misery and the role of investment to reduce its effects in the Iraqi economy through the use of modern methods based On tests of stability, causation, co-integration and autoregressive model using the descriptive econometric analysis program (EViews10). One of the most important findings of the research is that investment has a significant positive effect in reducing the rate of economic misery, as well as the existence of a long-term equilibrium relationship between the economic misery index and investment.

Keywords: Investment, economic misery, unemployment, inflation

المقدمة:

يعد الاستثمار المحدد الأساسي للطاقة الإنتاجية والمحرك الرئيسي لمتغيرات الاقتصاد الكلي، إذ يعتبر من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة أساسية وأولية في الدراسات الاقتصادية الحديثة، إذ أصبح الاستثمار يمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو، فضلا عن انه الشريان النابض في نمو وتطور اقتصاديات البلدان النامية وهو العمود الفقري للمقدمة منها. لهذه الأهمية وقع الاختيار للبحث في ان للاستثمار دور في معالجة البؤس الاقتصادي من خلال تأثيره على مكوناته والحد من آثارها المسببة لتفاقم مشكلة البؤس في العراق، إذ يشكل البؤس الاقتصادي شاعلا رئيسيا لدول العالم وتحاول بلدان العالم جاهدة التخلص منه ومن بينها العراق أذ يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي، وضعف القطاعات الرئيسية المختلفة كالقطاع الصناعي والزراعي في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتآكل البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها البلد.

مشكلة البحث:

يمثل الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال خلق طاقات إنتاجية جديدة وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، على ضوء ذلك تم صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

١- ما هو دور الاستثمار للحد من آثار البؤس في الاقتصاد العراقي؟

٢- ما هو الاستثمار وما هو واقع الاستثمار في الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والبؤس الاقتصادي اذ يترتب على الاستثمار أثر إيجابي في تقليل البؤس الاقتصادي".

هدف البحث

أ- يحاول البحث تسليط الضوء على مشكلة البؤس الاقتصادي التي تعاني منها اقتصادات الدول ومنها الاقتصاد العراقي كمحاولة لتحليل واقع هذه المشكلة ومعرفة أسبابها وآثارها الخطيرة.

ب- قياس وتحليل البؤس الاقتصادي ودور الاستثمار للحد من آثاره في الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث

للبحث أهمية كبيرة في كونه يتناول موضوع الاستثمار الذي يحتل أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، وكذلك يوضح أهم المشاكل الاقتصادية المتمثلة بالبؤس الاقتصادي وما يترتب عليه من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فضلاً عن مدى سعي الدولة العراقية في اتباع بعض السياسات لحلها ومنه وجب الوقوف على مدى فعالية الاستثمار لتقليل هذه المشكلة.

حدود البحث

الحدود الزمانية: يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين (١٩٩٠-٢٠١٨).

الحدود المكانية: تخص الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث

من أجل تناول موضوع البحث وتحقيق أهدافه فإنه سيتم تناوله من خلال تقسيمه الى
مبحثين :

اولاً: الاستثمار والبؤس الاقتصادي.

ثانياً: قياس وتحليل أثر الاستثمار في الحد من البؤس في الاقتصاد العراقي.
وقد اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي أوصى بها الباحث
لمعالجة مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق.

اولاً: الاستثمار والبؤس الاقتصادي

١- الاستثمار المفهوم وواقع الاستثمار في الاقتصاد العراقي

١-١ مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار المكون الثاني للإِنفاق الكلي، اذ يلعب الاستثمار دوراً مزدوجاً يؤثر
على المخرجات على المدى القصير من خلال تأثيره على مجمل الطلب، وكذلك يؤثر
على نمو المخرجات على المدى الطويل من خلال تأثيره على تكوين رأس المال
وامكانيات الإنتاج وعلى مجمل العرض (سامويلسون وآخرون، ٢٠٠٦، ٤٦٦).

وتنوعت تعريفات الاستثمار ومنها من عرف الاستثمار هو التضحية بالأموال الحالية
في سبيل أموال مستقبلية او هو تخلي الفرد عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية معينة،
لفترة زمنية بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، تعوضه القيمة الحالية
للأموال المستثمرة، فضلاً عن النقص المتوقع بقيمتها الشرائية نتيجة للتضخم مع
توفير عائد معقول تعويضاً لتحمله عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق تلك
التدفقات (الشواورة، ٢٠٠٨، ١٩٠). وكذلك يعرف الاستثمار بمعناه الاقتصادي بأنه
عملية توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية بهدف تحقيق تراكم رأس مال
جديد، فضلاً عن رفع القدرة الإنتاجية وكذلك تجديد وتعويض رأس المال القديم
(علوان، ٢٠٠٩، ٢٩). وللاستثمار أهمية كبيرة تبرز في انه يساهم في زيادة
الدخل القومي وزيادة الثروة، لأنه يؤدي إلى إضافة جديدة للموارد المتاحة أو
تعظيم منفعة هذه الموارد، وكذلك يعمل على التطور التكنولوجي من خلال إدخال

التكنولوجيا الحديثة والمتطورة (موسى وآخرون ، ٢٠١٢، ١٨) ويعمل الاستثمار على مكافحة البطالة من خلال تشغيل العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، ذلك لأن العمل له انعكاسات على حياة الأفراد ومستقبلهم، ويمكن الأفراد من الحصول على دخل وبالتالي الإنفاق على كافة السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، فضلاً عن أنه يدعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع معين قد يتطلب إقامة بناء أو شق طريق وادخال تحسينات متنوعة إلى بيئة المشروع.(شموط وكنجو، ٢٠١٠، ١٠)

للاستثمار عدة أنواع وفقاً لعدة نواحي يمكن إبرازها كما يلي (علام، ٢٠٠٣، ٨١)
أ- **طبيعة الاستثمار:** يتكون من الاستثمار المادي الحقيقي والاستثمار المالي، ونعني بالاستثمار المادي هو الحصول على الأصول (المباني والعقارات والآلات) والاستثمار المالي هو المقابل لتلك الأصول (نقد، اسهم ، سندات)، وكل استثمار مادي يقابله استثمار مالي ومن ثم يمكن القول ان الأصول هي أصول مالية واصول مادية.(آل شبيب، ٢٠٠٩، ٢٠)

ب- **القائم بالاستثمار:** يكون الاستثمار شخصي اي ما يقوم به شخص طبيعي (كشراء اسهم او عقارات او مشروع) او استثمار مؤسسي، وهو الذي تقوم به مؤسسة (شركة او هيئة).

ج- **لاستثمار الخاص والاستثمار العام:** يمكن التعبير عن الاستثمار الخاص بأنه ما يقوم به شخص او مجموعة اشخاص تحت أي شكل قانوني من اشكال الشركات الخاصة، اما إذا قام بالاستثمار الدولة او الحكومة فإنه يصبح استثماراً عاماً وقد يكون معيار التفرقة، على أساس الهدف النهائي للاستثمار، اذ يهدف الاستثمار الخاص الى الربح بينما العام الى تحقيق اهداف اجتماعية.

د-الاستثمار الأمني: هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون النظر الى ما يدره من عائد مثل الإنتاج والافناق العسكري، فضلاً عن للأنفاق الاجتماعي (توفير الخبز والعلاج) وذلك لتحقيق الامن الداخلي والخارجي.

هـ-جنسية الاستثمار:قد يكون الاستثمار محلياً، كما قد يكون اجنبياً او دولياً، والاستثمار الوطني هو ما يقوم به افراد او منشآت وطنية، بينما الاستثمار الأجنبي هو ما تقوم به شركات او هيئات اجنبية.

٢-١ محددات الاستثمار

يمكن إجمال أهم محددات الاستثمار بالاتي: (العرجة، ٢٠١٣، ١٦-١٨)

١. الكفاية الحدية للاستثمار

وهو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي العائد المتوقع من البديل (المشروع) الاستثماري مساوياً تماماً لتكلفة الاستثمار المبدئي، من خلال العمر الافتراضي للمشروع الاستثماري ، ومن الجدير بالذكر إن العلاقة بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية للاستثمار هي علاقة عكسية استناداً إلى العلاقة العكسية بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة، إذ إن أية زيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار ، ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار طبقاً للتحليل الاقتصادي الكلي أي أن العلاقة عكسية بين الكفاية الحدية للاستثمار وحجم الاستثمار. (عبد الحميد، ٢٠١٠، ١٠٣-١١٠)

٢. معدل العائد على الاستثمار

يعتبر معدل العائد على الاستثمار احد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لان القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج الا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية ، مع اخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار ، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة (شموط، كنجو، ٢٠١٠، ١٢).

٣. سعر الفائدة:

إن انخفاض أسعار الفائدة يسهم في زيادة حجم الإقراض، ومن ثم زيادة الاستثمار، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغيير الاستثمار على مستوى المشروع، لأن هناك عوامل أخرى مثل الأرباح، وحجم المبيعات، وتغيرات أسعار السلع والخدمات، والدخل، وحجم الأصول الرأسمالية المتاحة للمشروعات، أو السيولة النقدية لدى رجال الأعمال وغيرها. فضلاً عما أثبتته بعض الدراسات بأن سعر الفائدة يمثل نسبة منخفضة وقليلة من تكاليف الإنتاج على مستوى المشروع الاقتصادي (قبلان، ٢٠٠٨: ١٣).

٤. سعر الخصم:

يتحدد سعر الخصم في ضوء تغيرات سعر الفائدة، وتغيرات قيمة النقد، إذ لا يقل سعر الخصم أهمية على سعر الفائدة من حيث التأثير في حجم الاستثمار في المشروع، أي إن هناك علاقة عكسية بين سعر الخصم وحجم الاستثمار، فكلما ارتفع سعر الخصم انخفض حجم الاستثمار، وبالعكس مع ثبات العوامل الأخرى، لأن سعر الخصم يمثل تكلفة على القيمة الصافية للتدفقات النقدية للمشروع. (عيسى، ٢٠١٦، ٢٢)

٥. الحوافز المالية والتمويلية

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دوراً محدوداً في جذب الاستثمار الأجنبي، ولا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار (علوان، ٢٠٠٩، ٣٩)

٦. مناخ الاستثمار:

إن توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي يساعد على خلق المناخ الاستثماري الجاذب (علوان، ٢٠٠٩، ٣٩)، فكلما كان مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة جاذباً للاستثمار، ومشجعاً، ومؤاتياً زاد الاستثمار، وكلما كان مناخ الاستثمار طارداً، وغير مشجع انخفض الاستثمار على المستوى الكلي، لذلك فإن الاقتصاديات جميعها في العالم تسعى إلى إيجاد مناخ الاستثمار الجاذب. (شلفوم، ٢٠١٢، ٣٠)

٧. حجم الادخار:

أن العلاقة طردية بين الادخار والاستثمار، أي كلما زاد حجم الادخار زاد الاستثمار، ومن ثم كلما انخفض الادخار انخفض بالضرورة حجم الاستثمارات.

٨. معدل النمو الاقتصادي المراد تحقيقه:

كلما زاد معدل النمو المراد تحقيقه زادت الحاجة إلى زيادة الاستثمار، والعكس صحيح.

٩. هيكل الإنتاج:

كلما كان هيكل الإنتاج كبيراً متنوعاً ومتزايداً كلما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار، والعكس صحيح ومثال ذلك إن الاتجاه إلى المشروعات الاقتصادية العملاقة يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستثمار.

١٠. الاستثمار ومعدل التغيير في الدخل:

بحسب نظرية المعجل لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي، وهذه النظرية ترى أنه عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الإقدام على زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج، أي إن الاستثمار هو دالة في التغيير في الدخل مع ثبات العوامل الأخرى والعلاقة الدالية هنا هي علاقة طردية فكلما زاد الدخل أي تغير بالزيادة، تغير وزاد الاستثمار، والعكس صحيح.

٣-١ واقع واتجاهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي

يملك العراق مزايا مهمة تجعل منه بيئة مناسبة للاستثمار والتي أهمها توفر الموارد الطبيعية وكبر حجم السوق وانخفاض تكاليف العمل و يتمتع بموارد مالية تؤهله لتمويل حركة التنمية، فضلاً عن الإعفاءات والضمانات التي تقدم للمستثمر والمتمثلة بالضمانات القانونية التي تحمي المستثمر وتسهل عمله، وأن هيمنة القطاع النفطي الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي كان سبباً في هيمنة الدولة على جميع مفاصل النشاط الاقتصادي لأنها المتصرف الوحيد بالعائدات النفطية من المفترض أن تقوم بتنمية بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لكن الإجراءات التي اعتمدت في تنمية هذه القطاعات قد فشلت نتيجة للسياسات الشمولية في عملية إدارة

الموارد الاقتصادية المتوفرة (الساعدي، ٢٠١٥، ٧٩)، علاوة على ان الظروف التي مرت بالعراق التي دفعته الى اعتماد سياسات اقتصاد الحرب منذ اكثر من ثلاث عقود اد الى حدوث اختلالات هيكلية في جميع قطاعاته الاقتصادية أدت الى عدم تحقيق معدلات نمو في قطاعاته الاقتصادية، بسبب عدم الاستفادة من تلك الموارد في تمويل النشاط الاستثماري، اذ كان العائق امام الاستثمارات الوطنية ضعف التمويل على رغم تشجيع الحكومة للاستثمار، لكن الاستثمار ظل محدوداً ضمن الموازنات السنوية المتواضعة التي تخصص للقيام ببعض المشاريع التابعة للقطاع العام. (منظمة التعاون الدولية، ٢٠١٦، ١٨)، من اجل التعرف على واقع الاستثمار في العراق سيتم تقسيمه الى مرحلتين:

-المرحلة الأولى المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

تشير بيانات الجدول (١) ان الاستثمار بلغ (٦٢٢٠) مليون دينار في سنة (١٩٩٠) وبنسبة (٠.٠٠٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، اما في سنة (١٩٩١) شهد الاستثمار انخفاضاً هائلاً اذ بلغ (٢٠٨٦.٢) مليون دينار، وحقق معدل نمو سالب بلغ (٦٦.٤-) وبلغت نسبته في الناتج المحلي الإجمالي (٠.٠٠٧%)، يعود ذلك الى العقوبات الدولية والاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد، والتدمير الهائل للمشاريع الصناعية الإنتاجية والبنى التحتية انعكس على توقف عمل اغلب المشاريع الاستثمارية والخطط التنموية، وان الحكومة سعت الى توفير السلع الغذائية وتقديم الدعم للقطاع الزراعي على حساب تخفيض الانفاق على الاستثمار. اما في سنة (١٩٩٥) شهد الاستثمار زيادة كبيرة حيث بلغ (١١٥٨٦٧.٧) مليون دينار بمعدل نمو (١٤٨.١٩٠%) وانخفض في سنة (١٩٩٦) أي منذ بدء مذكرة التفاهم حيث بلغ (٤٧٧٤٧) مليون دينار بمعدل نمو سالب (٥٨.٧-) ناجم عن اتخاذ الحكومة إجراءات تقشفية لمعالجة التضخم، وبدأ بعدها بالارتفاع وحقق معدلات نمو موجبة نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي عن طريق تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء مع الأمم المتحدة في (١٩٩٧-٢٠٠١).

وكان معدل النمو المركب للمدة (١٩٩٠-١٩٩٦)، (٣٣.٨٠%) للاستثمار، بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو مركب سالب بلغ (٤.٣٧%-). وفي سنة ٢٠٠٢ تراجع الاستثمار الى (2199076.8) مليون دينار بمعدل نمو سالب (-13.1%) ونسبة (٢.٠٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، يعود ذلك نتيجة عرقلة تنفيذ البرنامج وعدم تنفيذ مراحله. تبين بيانات الجدول (٩) ان معدل النمو المركب للاستثمار للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) ارتفع الى (٥٧.٠٥%)، ومعدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي انخفض الى (٢.٢٣%). بينما كان معدل النمو المركب للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٢) للاستثمار (٤٣.٤٠%)، وللناتج المحلي الإجمالي بلغ (٢.٢٣%).

جدول (١) تطور الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

(مليون دينار)

(٢٠٠٧=١٠٠)

السنوات	الاستثمار الكلي	معدل نمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة ١:٣ %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
1990	6220		78705110.79	0.008
1991	2086.2	(66.46)	28296764.29	0.007
1992	5729.5	174.64	37519305.47	0.015
1993	23994.3	318.79	48883839.12	0.049
1994	46685	94.57	50768082.56	0.092
1995	115867.7	148.19	51844376.83	0.223
1996	47747	(58.79)	57558034.47	0.083
1997	252849.1	429.56	69782173.06	0.362
1998	412065.1	62.97	94106211.51	0.438
1999	754492.6	83.10	110652216	0.682
2000	1465253	94.20	112208511.5	1.306
2001	2531441	72.76	114190796.9	2.217
2002	2199077	(13.13)	104822921	2.098

المدد الزمنية	معدل النمو المركب % ^١		
1990-1996	33.80	(4.37)	
1997-2002	43.40	7.02	
1990-2002	57.05	2.23	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات - مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٢).

-الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.

-المرحلة الثانية (٢٠٠٣-٢٠١٨)

تشير البيانات الواردة في الجدول (٢) شهد الاستثمار في سنة (٢٠٠٤) انخفاضاً بلغ (٢٨٥٧٨٠٧) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (-٩.٣٢%) وبنسبة (٢.٨٠٨%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للظروف المعروفة في تلك المدة، اما في (٢٠٠٥ و٢٠٠٦) عاود الارتفاع بلغ (١٠١٨٢٣٦٢، ١٦٩١١١٥٥) مليون دينار على التوالي، وبنسبة (٩.٨%، ١٥.٤%) على التوالي وكان سبب هذه الزيادة موجهة للقطاعات الخدمية وليست للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة او الصناعة لأصلاح وتغطية لآثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقات الإنتاجية التي كانت

^١ احتسب معدل النمو السنوي البسيط وفق الصيغة الآتية :

$$R = \frac{Y_T - Y_{T-1}}{Y_{T-1}} * 100$$

احتسب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الآتية:

$$R = [((PT/PO)^{(1/N)}) - 1] * 100$$

اذ ان: R = معدل النمو السنوي المركب.

N = الزمن.

^١ احتسب معدل النمو السنوي البسيط وفق الصيغة الآتية :

$$R = \frac{Y_T - Y_{T-1}}{Y_{T-1}} * 100$$

احتسب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الآتية:

$$R = [((PT/PO)^{(1/N)}) - 1] * 100$$

اذ ان: R = معدل النمو السنوي المركب.

N = الزمن.

PT = قيمة المتغير في سنة المقارنة.

PO = قيمة المتغير في سنة الأساس.

موجودة فعلاً، اما في سنة (٢٠٠٧) انخفض الاستثمار اذ بلغ (٧٥٣٠٤٠٤) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب (٥٥.٤%)، وكذلك تراجعت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي وبلغت (٦.٧%)، وهو ناجم عن تردي الأوضاع الأمنية الداخلية التي طالت معظم محافظات البلد والتي تعد من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار. اما في سنة (٢٠٠٨) سجل الاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (٢٣٢٤٠٥٣٩.١) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي مرتفع (٢٠.٨٦%) وبنسبة (١٩.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، حصيلة ارتفاع الإيرادات النفطية العالية وارتفاع الدخل في ذلك العام. كذلك انخفض مستوى الاستثمار في سنة (٢٠٠٩) اذ بلغ إجمالي الاستثمار (١٣٤٧١٢٤٢.٣) مليون دينار، و بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٤٢.٠٣) وبنسبة (١٠.٨%) من الناتج المحلي، يعود ذلك الى تراجع مقدار أموال الدولة المتاحة للاستثمار، فضلاً عن هبوط أسعار النفط الخام بسبب الأزمة المالية العالمية والتي ادت إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة وانعكس تراجع إيرادات النفط سلباً على مستوى النشاط الاستثماري والاقتصادي بشكل عام، نتيجة ارتباط حجم الاستثمار في العراق بنسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة الاتحادية للدولة (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٩، ٤).

وكان معدل النمو السنوي المركب للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، (٣٠.٣٤%) للاستثمار بينما كان للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ (٩.٠٤%). وفي سنة (٢٠١١) عاود الاستثمار بالارتفاع اذ بلغ (٢٨٢٣٤٩٩٢.٦) محققاً بذلك معدل نمو مرتفع بلغ (٩٤.٨%) وبنسبة (١٩.٧%) يعود ذلك الى ارتفاع أسعار النفط والكميات المصدرة منه. (وزارة التخطيط، ٢٠١٢، ٢). بينما شهدت المدة (٢٠١٥-٢٠١٦) انخفاضاً على التوالي (٥٠٦٥٠٥٧٢.٧)، (٣٩٦٣٤٠٣٠) مليون دينار وبمعدلات نمو سالبة على التوالي (-٩.٢٨٩١٧)، (-٢١.٧٥٠١) ناجم عن حدوث صدمتين في الاقتصاد العراقي اذ اثرتا وبشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر في هذه المدة وعلى الرغم

من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام سنة (٢٠١٦) الى انه لا يوازي نسبة الانخفاض في أسعاره اما الصدمة الثانية هي تدهور الأوضاع الأمنية واثرت على انتاج بعض الحقول النفطية أدى الى انخفاض إيرادات الحكومة العراقية الذي انعكس سلباً على تناقص الاستثمارات (وزارة التخطيط، ٢٠١٨، ٤٠)، وفي سنة (٢٠١٨) انخفض الى (٤٤٢٥٦٧٧٢.٣٥) مليون دينار بمعدل سنوي سالب (-٠.٧٢%) بسبب الازمة المالية التي يعاني منها البلد في تلك المدة.

جدول (٢) تطور الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

(١٠٠=٢٠٠٧) (مليون دينار)

السنوات	الاستثمار الكلي	معدل نمو%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة ١:٣
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
2003	3151169	43.30	66398213	4.746
2004	2857807	(9.31)	101845262.4	2.806
2005	10182362	256.30	103551403.4	9.833
2006	16911155	66.08	109389941.3	15.460
2007	7530404	(55.47)	111455813.4	6.756
2008	23240539	208.62	120626517.1	19.267
2009	13471242	(42.04)	124702847.9	10.803
2010	26252777	94.88	132687028.6	19.785
2011	28234993	7.55	142700217	19.786
2012	38139871	35.08	162587533.1	23.458
2013	55036676	44.30	174990175	31.451
2014	55837403	1.45	178951406.9	31.203
2015	50650573	(9.29)	183616252.1	27.585
2016	39634030	(21.75)	208932109.7	18.970
2017	44578555	12.48	205130066.9	21.732
2018	44256772	(0.72)	210532887.2	21.021

معدل النمو المركب			المدد الزمنية
	9.04	30.34	2003-2010
	4.98	5.78	2011-2018
	7.48	17.96	2003-2018
	3.45	35.78	1990-2018

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا
المعلومات- مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للسنوات (١٩٩٠-
٢٠٠٢).

-الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.

وتبين بيانات الجدول (٢) ان معدل النمو السنوي المركب للاستثمار للمدة (٢٠١١-
٢٠١٨) انخفض الى (٥.٧٨%)، وكذلك معدل النمو المركب للنتاج المحلي
الإجمالي انخفض الى (٤.٩٨%)، اما بالنسبة للمعدل النمو السنوي المركب للمدة
لكل من الاستثمار والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والذي بلغ (٣٥.٧٨% و
٣.٤٥%) على التوالي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨).

٢-البؤس الاقتصادي المفهوم ومؤشرات القياس في العراق

٢-١ مفهوم البؤس الاقتصادي

يعود سبب البؤس الاقتصادي في بلد ما إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الى حد
كبير من خلال انتشار معدلات البطالة المرتفعة والتضخم. ويعد مؤشر البؤس
الاقتصادي أحد اهم المحاولات المبكرة في وضع مؤشر شامل يضم مجموعة من
المؤشرات لتتبع ظروف الاقتصاد الكلي على طول دورات عمله.

ويعرف البؤس الاقتصادي بأنه مجموع معدلات البطالة والتضخم والإقراض المصرفي
مطروحًا منه النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.
(Cohen, et al ,2014, 10).

ويمكن حسابه من خلال المعادلة الآتية:

$$HMI = Inf + Un + i - GDP \text{ per capita}$$

اذ ان **Inf**: هو معدل التضخم السنوي .

un : هو معدل البطالة الكلي.

i : سعر الفائدة الاسمي طويل الأجل.

GDP per capita: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي توضيح لكل متغير من متغيرات قياس البؤس الاقتصادي

أ- **معدل البطالة (un)**: وهي التعطل أو الانقطاع الاجباري أو الأراذي لعدد معين من أفراد القوة العاملة ، برغم القدرة والرغبة في العمل وكونهم ضمن السن القانوني للعمل (حبيب وآخرون ، ٢٠١٣ ، ٤٤)، وان هناك علاقة وطيدة بين البؤس والبطالة اذ تعتبر المكون الرئيسي للبؤس وأن الكثير من الاقتصاديين يشيرون الى أن تخفيض معدل البطالة يؤدي الى انخفاض مؤشر البؤس ،اذ تؤدي البطالة بكل أنواعها الى انخفاض الدخل أو انعدامه مما يؤدي الى زيادة حدة البؤس الاقتصادي، فضلاً عن انها من أكثر الظواهر الاقتصادية الغير مرغوب بها في كل اقتصاد وأن بارتفاع معدل البطالة يزداد الوضع الاقتصادي للمواطن العادي سوءا ويكون من الصعب العثور على وظيفة، فضلاً عن انخفاض متوسط الأجر ويخشى العاملون من أن يفقدوا وظائفهم. (Human Development Report 2007-2008, 242).

ب- **معدل التضخم (In)**: هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (الزبيدي، ٢٠١٠ ، ٢٠) ، وهو من اهم المؤشرات المفسرة للبؤس في معظم الاقتصاديات العالمية وخاصة تلك التي شهدت ارتفاعا شديدا في معدلات التضخم فهو يشكل عاملاً رئيساً مهماً يمكن أن يسهم في رفع معدلات البؤس وهو أيضا من أكثر الظواهر الاقتصادية الغير مرغوب بها في أي اقتصاد يصيبه

ويؤدي استمرار زيادته في انخفاض كبير في القوة الشرائية ويؤدي الى انخفاض الإيرادات الاسمية (Grabia,2009,99).

ج- سعر الفائدة الاسمي (١): ان سعر الفائدة الاسمي هو الذي تحدده السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي و تختلف تسميته من بلد الى اخر، ويعرف بأنه سعر الفائدة السائد في السوق النقدي في الظروف الاعتيادية، وان هذا السعر لا يكون ثابتاً وانما يتم تغييره صعوداً ونزولاً على المدى المتوسط، ويعني رفع هذا السعر الى كبح عملية الإقراض وبالتالي يؤدي الى تقليص حجم السيولة في السوق، وهذا بدوره يقوم بتخفيض معدل التضخم. (العصار، الحلبي، ٢٠١٠، ١٥٤).

نستنتج مما سبق انه كلما ارتفعت هذه المؤشرات يؤدي الى زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يجب ان يتحملها البلد ومواطنوه والتي يتعين عليهم دفعها وهذا يؤدي الى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي.

د- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ويقصد به متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، (Acocella,2002,196) اذ كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي اكبر ادى ذلك الى تحقيق معدل نمو اقتصادي اكبر للبلد، وان لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية مع البؤس الاقتصادي، وان ارتفاع نصيب الفرد يؤدي تحقيق النمو الاقتصادي وهذا بدوره يؤثر بشكل إيجابي على تخفيض مؤشر البؤس الاقتصادي للبلد.

٢-٢ واقع واتجاهات مؤشر البؤس في الاقتصاد العراقي

تم احتساب مؤشر البؤس في العراق من خلال جمع كل من معدل التضخم والبطالة سعر الفائدة الاسمي، مطروحا منه معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المرحلة الأولى للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

يوضح الجدول (٣) ان مؤشر البؤس الاقتصادي سجل خلال هذه المرحلة اعلى قيمه في سنة ١٩٩٤ بلغ (٤٧٢.٧٩%) يعود ذلك للضغوط التضخمية والانخفاض الشديد

في معدل نمو نصيب الفرد نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها البلد في تلك المدة، وكان معدل النمو المركب لمؤشر اليؤس للمدة (١٩٩٠-١٩٩٦) بلغ (١٥٦.٥٣%).

وفي سنة ١٩٩٨ سجل مؤشر اليؤس أدنى قيمة له بلغت (٨.٤٦%) بسبب انخفاض معدل التضخم فضلاً عن ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب التحسن النسبي في الوضع الاقتصادي للبلاد بسبب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)، بينما عاود هذا المؤشر بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى وصل الى (٦٣.٤٠%) سنة ٢٠٠٢ نتيجة للانخفاض الشديد في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لظروف الحصار الاقتصادي على العراق والتذبذب في أسعار النفط. وكان معدل النمو المركب لمؤشر اليؤس للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٢) بلغ (١٤.١٧%) بينما كان للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) بلغ (٨٠.٩٤%).

جدول (٣) تطور مؤشر اليؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

السنوات	معدل التضخم (INF)	معدل البطالة (UN)	سعر الفائدة الاسمية (I)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPC)	مؤشر اليؤس (HMI)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	$\sigma = (١ + ٢ + ٣ - ٤)$
1990	-	5.5	6.5	-	-
1991	180.77	6.5	6.5	-65.08	258.85
1992	83.56	7.5	6.5	28.88	68.68
1993	208.21	8.5	6.5	26.75	196.46
1994	456.90	10.5	6.5	1.11	472.79
1995	378.26	12.9	7.25	-0.51	398.92
1996	-15.45	13.9	7.25	7.93	-2.23
1997	22.58	15.4	7.25	16.17	29.06
1998	14.91	17.4	7.25	30.96	8.60
1999	12.21	20.2	7.35	14.16	25.60
2000	5.44	22.4	6.35	-1.56	35.75

48.29	-1.22	6.35	24.6	16.13	2001
63.40	-10.90	6.35	26.7	19.44	2002
معدل النمو المركب %					
					المدد الزمنية
156.53	-6.62	1.57	16.71	131.63	1990-1996
14.17	4.41	-2.18	9.61	11.15	1997-2002
80.94	-0.54	0.18	12.92	67.66	1990-2002

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات -
مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٢).

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية
السنوية، اعداد متفرقة.

-الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.

-المرحلة الثانية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

استمر مؤشر البؤس الاقتصادي بالارتفاع في هذه المرحلة اذ سجل اعلى قيمه له بلغ (١٠٦.١٠) سنة ٢٠٠٣ وذلك لارتفاع معدل التضخم خلال هذه المرحلة وارتفاع معدل البطالة والانخفاض الكبير في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب ظروف الاحتلال التي أدت الى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي مما أثقلت كاهل المواطن العراقي اثر ارتفاع كلف المعيشة وكلف الإنتاج على السواء ، بينما سجل مؤشر البؤس الاقتصادي ادنى قيمه له في سنة ٢٠٠٤ بلغ (١٠.٧٦%) ناجم عن الارتفاع الملحوظ في معدل نمو نصيب الفرد الذي يعود الى الزيادة في الصادرات النفطية مما انعكس في تعظيم الإيرادات النفطية التي أدت الى تخفيض مؤشر البؤس الاقتصادي في تلك المدة ، وبدأ بعدها مؤشر البؤس بالارتفاع بالسنوات اللاحقة محققاً طفرة كبيرة في قيمته بلغت سنة ٢٠٠٦ (٨٤.٠٧%) وذلك لارتفاع معدل التضخم الذي سجل اعلى قيمة له خلال هذه المرحلة والانخفاض النسبي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية الغير مستقرة، استمر بعدها مؤشر البؤس الاقتصادي بالارتفاع

والانخفاض متذبذباً حتى نهاية مدة الدراسة. وسجل معدل النمو المركب لمؤشر البؤس للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) (٤.٤٢-%) بينما كان للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) قد بلغ (٣٢.٦٤-%) .

نستنتج مما سبق ان هناك فروقاً كبيرة في معدلات النمو المركبة لمتغيرات البؤس الاقتصادي التي عكست التشوه الحاصل في هيكل الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

جدول (٤) تطور مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

السنوات	معدل التضخم (INF)	معدل البطالة (UN)	سعر الفائدة الاسمية (I)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPC)	مؤشر البؤس (HMI)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	$\sigma = (٤ - ٣ + ٢ + ١)$
2003	33.49	28.1	6.35	-38.52	106.46
2004	26.83	26.8	6	48.87	10.76
2005	37.09	18	7	-1.32	63.41
2006	53.11	17.5	16	2.53	84.07
2007	30.89	11.7	20	-1.10	63.69
2008	12.70	15.34	16.75	0.72	44.07
2009	8.34	14	8.83	4.13	27.04
2010	2.46	12	6.25	3.70	17.01
2011	5.60	8.3	6	4.81	15.08
2012	6.06	11.9	6	11.04	12.92
2013	1.86	13.7	6	4.91	16.65
2014	2.24	10.6	6	-0.32	19.16
2015	1.44	10.72	6	4.91	13.24
2016	0.07	10.82	4.33	10.78	4.44
2017	0.20	13.8	4	-4.39	22.39
2018	0.40	12.9	4	-0.02	17.32
معدل النمو المركب %					
المدد الزمنية					
2003-2010	20.2	-10.09	-0.23	9.04	0.88

2011-2018	1.52	5.67	-5.65	4.98	-3.42
2003-2018	10.84	-4.75	-2.85	7.48	-4.42
1990-2018	34.77	2.98	-1.66	3.45	-32.64

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات -
مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٢).

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لأحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

-الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.

ثانياً: قياس وتحليل اثر الاستثمار في البؤس الاقتصادي

١-متغيرات الدراسة والتوصيف القياسي :

ينطلق وصف الانموذج القياسي من مضمون رياضي يتم من خلاله صياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بصورة رياضية لقياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية، اذ يعتمد توصيف النماذج القياسية على النظرية الاقتصادية ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة وتتص النظرية الاقتصادية ان البؤس الاقتصادي يؤدي الى تباطؤ الاقتصاد، كما ان ارتفاع مؤشر البؤس المتمثل بارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة وانخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يؤدي الى مشاكل اقتصادية لأي دولة، لكن زيادة الاستثمار في بلد ما يؤدي الى ازدهار الاقتصاد و انخفاض معدلات التضخم والبطالة وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الناتج كل هذا له دور فعال في خفض البؤس الاقتصادي، اذ تم قياس مؤشر البؤس الاقتصادي ومتغيرات قياسه في العراق، (معدل البطالة ،معدل التضخم ،معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة الاسمية) كمتغيرات تابعة والاستثمار الكلي كمتغير مستقل من اجل الكشف عن الأثر الذي يمارسه الاستثمار في مؤشر البؤس الاقتصادي وبناءً على ما تقدم فإن الانموذج المستخدم يستند في نتائجه على المتغيرات الاتية:

أ- HMI البؤس الاقتصادي (Hanke's Misery Index) .

ب- متغيرات البؤس الاقتصادي :

- **GDPc**: يمثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وتم احتسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة ل أساس ٢٠٠٧) على عدد السكان.
 - **INF**: معدل التضخم السنوي.
 - **I** سعر الفائدة الاسمي.
 - **UN** معدل البطالة.
- ج- الاستثمار الكلي.

٢- نتائج التحليل القياسي:

٢-١ اختبار استقراريه **Stationarity** البيانات لديكي فولر الموسع

Augmented Dickey Fuller's Test (ADF Test)

إن أهمية تشخيص استقراريه السلسلة الزمنية تهدف الى معرفة احتمالية وجود انحدار زائف والذي ينتج عنه نتائج مظلة وغير دقيقة، (الطيب واخرون، ٢٠١١، ٣٣٨) ومن ثم فإن هذه الاختبارات تعتبر مهمة لبناء نموذج أكثر دقة، وتتضمن اختبارات جذر الوحدة انواع مختلفة، ولعل أكثرها استخداماً اختبار ديكي -فولر الموسع (ADF) الذي يعتبر من الاختبارات الدقيقة ويحتوي على قاطع واتجاه عام والثاني قاطع فقط والثالث لا تحتوي على قاطع واتجاه عام.

ويهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل من البؤس الاقتصادي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل التضخم وسعر الفائدة الاسمي ومعدل البطالة والاستثمار والتأكد من استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية وتحديد رتبة التكامل كل متغير ويمكن التأكد من نتائج اختبارات جذر الوحدة من خلال اختبار ديكي فولر الموسع.

وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة ل (ديكي فولر) الموسع لمعرفة استقراريه المتغيرات نحصل على النتائج التالية وكما في الجدول (٥).

جدول (٥) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات			HMI	GDPC	INF	I	UN	INV
المستوى	a	المحتسبة t	-2.937149	-8.024386*	-2.481527	-3.542544*	-1.666609	-0.676777
		الجدولية t	-2.976263	-2.976263	-2.976263	-2.981038	-2.976263	-2.981038
	b	المحتسبة t	-3.318096	-8.075753*	-2.882926	-3.45887	-1.763264	-2.931336
		الجدولية t	-3.587527	-3.587527	-3.587527	-3.595026	-3.587527	-3.587527
	c	المحتسبة t	-2.676327*	-7.252977*	-2.394408*	-0.771627	-0.200987	0.416518
		الجدولية t	-1.953858	-1.953858	-1.953858	-1.955020	-1.953858	-1.954414
الفروق الأولى	a	المحتسبة t	-5.198539*	-7.105000*	-4.700726*	-4.746131*	-4.402517*	-8.237203*
		الجدولية t	-2.981038	-2.986225	-2.981038	-2.986225	-2.981038	-2.981038
	b	المحتسبة t	-5.063196*	-6.900204*	-4.594274*	-4.739880*	-4.570950*	-8.061958*
		الجدولية t	-3.595026	-3.603202	-3.595026	-3.603202	-3.595026	-3.595026
	c	المحتسبة t	-5.315088*	-7.265300*	-4.797416*	-4.844926*	-4.476345*	-7.998012*
		الجدولية t	-1.954414	-1.955020	-1.954414	-1.955020	-1.954414	-1.954414

المصدر: الجدول من أعاد الباحثة بالاعتماد على البرنامج EViews 10.

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

c : تعني ان الانحدار لا يحتوي على قاطع واتجاه عام.

(*) تعني معنوي عند مستوى (٥%).

يلاحظ من الجدول (٥) بأن السلسلة الاصلية غير ساكنة عند المستوى سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام، لذا تم إعادة اختبار فرض جذر الوحدة في سلسلة الفروق الأولى First Difference للسلسلة الاصلية لمعرفة رتبة او درجة التكامل Integrated Order. وقد اتضح شرط الاستقرار تحقق لجميع المتغيرات عند الفروق الأولى سواء بوجود قاطع فقط او قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام، لذا فإن المتغيرات ستكون متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ لان t المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية.

٢-٢ اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Co-integration Test)

بعد التأكد من استقراره البيانات لمتغيرات النماذج قيد البحث وخلوها من مشكلة جذر الوحدة، يمكن المضي باختبار التكامل المشترك نظرا لتحقيق شرط تساوي الرتب أي ان المتغيرات تستقر عند الفروق الأولى وانها متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ ، مما مهد ذلك الى اختبار التكامل المشترك حسب اختبار جوهانسن (Johansen and Juselius)، من اجل توضيح العلاقة التوازنية طويلة الاجل من عدمها حيث يعد الأكثر استخداما في هذا المجال، ويفضل اختبار جوهانسن عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك بينهما وتختبر طريقة جوهانسن للتكامل المشترك فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على الأقل واحد او أكثر، وذلك من خلال استخدام اختبارين هما اختبار الأثر (Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test).

جدول (٦) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للأنموذج الاستثمار ومؤشر البؤس

القيم الحرجة Critical value	القيم الإحصائية Statistical Value	الفرضية البديلة	فرضية العدم
١- اختبار Trace			
15.49471	* 6.482318	$r > 1$	$r = 0$
3.841466	0.989910	$r > 2$	$r \leq 1$
٢- اختبار Maximum			
14.26460	* 5.492409	$r = 1$	$r = 0$
3.841466	0.989910	$r = 2$	$r = 1$

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10)

(*) تعني معنوي عند مستوى ٥%

يوضح الجدول (٦) نتائج اختبار (Johansen) للتكامل المشترك لأنموذج مؤشر البؤس الاقتصادي والاستثمار المتضمن اختبارين: اختبار الأثر واختبار القيم المميزة العظمى، وقد اشارت نتائج اختبار الأثر (Trace) على وجود متجه للتكامل عند مستوى معنوية ٥%، في حين يؤكد اختبار القيم المميزة العظمى (Max-Eigen) وجود متجه للتكامل عند مستوى معنوية ٥%، وبذلك تم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك واحد عند مستوى ٥% على الأقل بين المتغيرات.

وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشر البؤس والاستثمار (أي انها لا تتباعد عن بعضها في الأمد الطويل).

٣-٢ اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality)

يعد اختبار كرانجر من اكثر الاختبارات المستخدمة في تحليل السببية، ويستخدم لتوضيح اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة فيما لو كانت هذه العلاقة مزدوجة الأثر اي توجد علاقة متبادلة بمعنى ان التغيرات الماضية لاحد المتغيرات تفسر التغيرات الحالية للمتغير الاخر وبالعكس، او قد تكون العلاقة ذات اتجاه واحد فيما يمكن ان يكون كلا المتغيرين في حالة استقلالية عن الاخر ولا يؤثر أي منهما في الاخر، وتتخذ اتجاهات السببية عدة حالات (ثنائية، أحادية، استقلالية)، وبعد اجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج الآتية:

يبين الجدول (7) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستعمال طريقة كرانجر في اختبار العلاقة السببية، والذي يختبر الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة مقابل الفرضية البديلة (H_1) توجد علاقة سببية.

جدول (٧) اختبار السببية لكرانجر للاستثمار و مؤشر البؤس الاقتصادي

العلاقة	F. Statistic	Probability
INV→HMI	1.26401	0.3031
HMI→INV	0.39317	0.6798

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10)

نستنتج من الجدول (٧) انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار ومؤشر البؤس، أي ان التغيرات السابقة في الاستثمار لا تفسر التغيرات الحالية في مؤشر البؤس ، كما ان التغيرات السابقة في مؤشر البؤس لا تفسر التغيرات الحالية في الاستثمار، لأن (prob) اكبر من (٥%) وبالتالي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة .

٤-٢ تحليل نموذج VAR لمتغيرات البحث

قبل البدء في تقدير وتحليل نتائج إنموذج الانحدار الذاتي (VAR) يمكن توضيح ان استخدام نموذج (VAR) ارتكز على ضرورة معرفة التغيرات التي تحصل بين المتغيرات كلاً على انفراد، وأن تحليل المتغيرات انياً بشكل سلاسل زمنية يؤدي الى ضرورة التعرف على الترابط بين هذه المتغيرات ، فضلاً عن ان هذا النموذج يقوم بتقسيم المتغيرات قيد البحث الى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة.

قبل اجراء تحليل النموذج فأن الامر يتطلب معرفة عدد التخلفات المثلى لمتغيرات النموذج وكانت نتائج التحليل كما في الجدول (٨)

جدول (٨) عدد التأخرات او التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات البحث

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	144.938.0	19.85648	19.95326	19.88435
1	44.50776*	283613.1	18.22906	18.51939 *	18.31266*
2	7.249894	275256.7*	18.19151*	18.67540	18.33086

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10).

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (٥%).

LR: اختبار LR.

FPE: الخطأ التنبؤي النهائي.

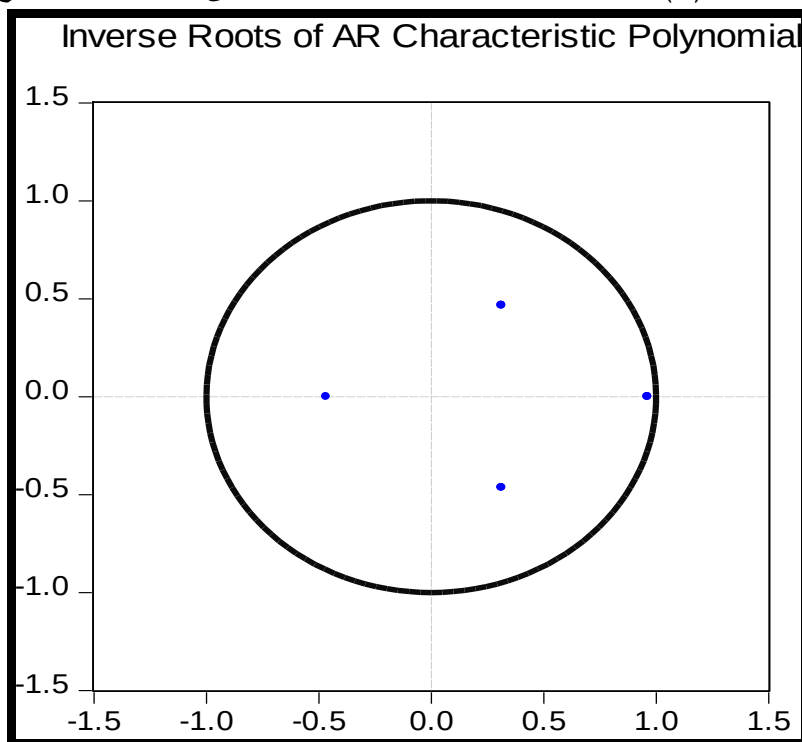
AIC: معيار اكايك.

SC: معيار سكارز.

HQ: معيار هانان- كوين

ومن الجدول أعلاه نستنتج بأن عدد مدد الابطاء المثلى هي مدتين اعتماداً على معيار اكايك اذ تم اختيار التخلف للمتغيرات اعتمادا على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة. ولمعرفة ما إذا كان النموذج يحقق شرط الاستقرار، يتم ذلك من خلال ملاحظة الشكل البياني (٨).

شكل (١) استقراره البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات النموذج



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10).

ويلاحظ من الشكل (١) بأن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين.

وبعد معالجة مشكلة استقراره السلسلة الزمنية والارتباط المشترك، يتم تحليل النموذج المقدر لمعرفة العلاقة بين المتغيرات.

يوضح الجدول (٩) نتائج نموذج VAR، والذي يتكون من نموذجين قياسيين يوضح العلاقة المتداخلة بين متغيرات النموذج.

جدول (٩) نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج

	HMI	INV
HMI(-1)	0.660986	-0.004755
	(0.19964)	(0.00997)
	[3.31091]	[-0.47675]
HMI(-2)	-0.321657	-0.004324
	(0.19628)	(0.00981)
	[-1.63878]	[-0.44098]
INV(-1)	-2.882093	0.463580
	(3.90679)	(0.19516)
	[-0.73771]	[2.37533]
INV(-2)	-0.253497	0.436361
	(3.86905)	(0.19328)
	[-0.06552]	[2.25767]
C	80.85401	2.907042
	(36.1643)	(1.80659)
	[2.23574]	[1.60913]
R-squared	0.448088	0.843823
Adj. R-squared	0.342962	0.814076
Sum sq. resids	185141.3	462.0249
S.E. equation	93.89489	4.690542
F-statistic	4.262386	28.36581
Log likelihood	-152.2125	-74.30019
Akaike AIC	12.09327	6.100015
Schwarz SC	12.33521	6.341956
Mean dependent	69.78269	11.23892
S.D. dependent	115.8368	10.87814

() تشير إلى Standard errors، [] تشير إلى اختبار t.

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10).

يوضح النموذج الأول: بأن زيادة مؤشر البؤس لسنة سابقة تؤدي الى زيادة مؤشر البؤس في السنة الحالية بمقدار (٠.٦٦%) وحدة، بينما كانت زيادة مؤشر البؤس لسنتين سابقتين تأثير سلبي على مؤشر البؤس في السنة الحالية بمقدار (-٠.٣٢%)

وحدة. ما زيادة الاستثمار لسنة سابقة ولسنتين سابقتين يؤدي الى تراجع مؤشر البؤس بمقدار (٢.٨٨-%) و (٠.٢٥-%) وحدة على التوالي، وهذا يفسر التأثير الإيجابي لزيادة الاستثمار في تقليل مؤشر البؤس الاقتصادي وهذا ما يتطابق مع المنطق الاقتصادي.

وان المتغيرات الداخلة لها قوة تفسيرية بمقدار (٠.٤٤-%) من التغيرات في النموذج. **اما النموذج الثاني:** يوضح الزيادة في مؤشر البؤس لسنة سابقة او لسنتين سابقتين يؤدي الى تراجع الاستثمار في السنة الحالية بمقدار (٠.٤٧-%) و (٠.٤٣-%) وحدة على التوالي، وهذا يوضح التأثير السلبي الذي يلحقه مؤشر البؤس بالاستثمار بسبب ان تزايد مؤشر البؤس (أي تزايد معدلات التضخم والبطالة وأسعار الفائدة وتدني معدل نصيب الفرد من الناتج) يصبح كل الشركات والمستثمرين اقل ثقة بالمستقبل ومن ثم يؤخر قرارات الانفاق الاستثماري مما يؤدي الى تراجع حجم الاستثمارات. اما زيادة الاستثمار لسنة سابقة او لسنتين سابقتين له تأثير إيجابي على الاستثمار في السنة الحالية بمقدار (٠.٤٦-%) و (٠.٤٣-%) وحدة على التوالي. وان المتغيرات الداخلة لها قوة تفسيرية للنموذج بمقدار (٠.٨٤-%).

وبين اختبار F يتضح ان النموذجين معنويين، مما يؤكد بشكل واضح دور الاستثمار في التأثير على مؤشر البؤس الاقتصادي، لما يؤديه الاستثمار من دور فعال في تنشيط الاقتصاد القومي ويعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية اذ يوفر الكثير من فرص العمل مما يسبب في تقليل البطالة وهذا بدوره يؤدي الى تقليل مؤشر البؤس.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات والتي يمكن بيانها على النحو الاتي:-

١- إن توفر الأموال الاستثمارية في العراق تعد غير كافية وحدها للقيام بالاستثمار بسبب وجود معوقات تحد من قدرة الاقتصاد على الاستثمار، منها عدم وجود البنية التحتية (كالنقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء والمجاري والموانئ والمطارات ومؤسسات التعليم

والصحة) والخدمات العامة وكذلك انتشار الفساد المالي والإداري وتدني الكفاءة في العملية الإنتاجية، فضلاً عن ضعف الجهاز المالي والمصرفي والتي كلها تشكل عوائق أساسية تحد من جذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في العراق.

٢- بلغ مؤشر البؤس في المرحلة الأولى أعلى نسبة له كانت سنة ١٩٩٤ (٤٧٢.٧٩%) وكانت أدنى نسبه له كانت خلال هذه المرحلة سنة ١٩٩٨ بلغت (٨.٦٠%) اما في المرحلة الثانية بلغت أعلى نسبة له في سنة ٢٠٠٣ (١٠٦.٤٦%)، وسجل أدنى نسبة له في سنة ٢٠١٦ بلغ (٤.٤٤%).

٣- أظهرت نتائج التحليل القياسي تم اثبات صحة فرضية البحث وذلك لأننا توصلنا الى ان لاستثمار اثر إيجابي كبير في تقليل معدل البؤس الاقتصادي، من خلال تحقق صفة الاستقرار لمتغيرات البحث عند اخذ الفروق الأولى نظراً لعدم استقرارها عند مستواها الأصلي وفقاً لاختبارات جذر الوحدة وهذا يعني ان السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث متكاملة من الدرجة الأولى (١) ، وكذلك تبين من خلال اختبار جوهانسن ضمن منهج التكامل المشترك تبين ان جميع متغيرات البحث تتكامل تكاملاً مشتركاً، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشر البؤس الاقتصادي والاستثمار.

٤- اشارت نتائج اختبار (VAR) ان لمؤشر البؤس اثر سلبي على الاستثمار هذا ما يعكس العلاقة العكسية بين الاستثمار والبؤس الاقتصادي، وكذلك يبين اختبار F ان نموذج الاستثمار والبؤس الاقتصادي معنويين مما يؤكد دور الاستثمار في الحد من البؤس الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

١- العمل على تخفيض معدلات البؤس الاقتصادي من خلال تنشيط ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الغير نفطية قصد تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعد مدخلاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يؤدي الى معالجة الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد العراقي، وكذلك يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في اجمالي الصادرات ومن ثم تقليل الاعتماد على القطاع النفطي الذي يخضع للتغيرات الخارجية.

٢- العمل على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير القوى العاملة من خلال التدريب وتنمية المهارات، وذلك لزيادة الاستثمار وهذا يؤدي الى زيادة فرص العمل مما يؤدي خفض معدلات البطالة فخلق الوظائف هي أولوية ضرورية من اجل توسيع الفرص لابد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية من الاسهام على القضاء على البطالة مما يقلل من مؤشر البؤس في الاقتصاد العراقي.

٣- الاهتمام بتطوير وإعادة اعمار البنى التحتية كونها تعد الركيزة الأساس لتوفير المناخ الملائم للاستثمار الخاص سواء كان محلياً ام اجنبياً، وتوفير البيئة السليمة، فضلاً عن معالجة الفساد المالي والإداري لتعزيز وتقوية الاستثمار بالاقتصاد العراقي.

٤- تنشيط ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الغير نفطية قصد تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعد مدخلاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يؤدي الى معالجة الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد العراقي، وكذلك يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في اجمالي الصادرات ومن ثم تقليل الاعتماد على القطاع النفطي الذي يخضع للتغيرات الخارجية.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١. آل شبيب، دريد كامل، (٢٠١٠) الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن.
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، النشرات السنوية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨).
٣. حبيب، قنوني، وآخرون (٢٠١٣)، البطالة و التضخم في الجزائر -دراسة العلاقة بين الظاهرتين ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، العدد(١١)، ص١١٥.

٤. الزبيدي، حسين سالم جابر (٢٠١٠) التضخم والكساد ، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
٥. الساعدي، حيدر عليوي شامي، (٢٠١٥)، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٠)، العدد (٣٣)، ٧٩.
٦. سامويلسون وآخرون، بول آ. نورد هاوس، ويليام د.و. ماندل، مايكل ج. (٢٠٠٦)، مبادئ الاقتصاد، (ترجمة) هشام عبدالله، (مراجعة) أسامة الدباغ، الطبعة الثانية، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
٧. شموط، مروان، كنجو، كنجو عبود (٢٠١٠) أسس الاستثمار، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة-مصر.
٨. الشواورة، فيصل، (٢٠٠٨) الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن.
٩. الطيب وآخرون ، سعود، الحجايا، سليم وشحاتيت، محمد (٢٠١١). تأثير سعر الفائدة الاجل على الاستهلاك الخاص حالة الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ، المجلد ٣٨ ، العدد ٢، ص ٣٣٨.
١٠. عبود، لقاء شاكر، (٢٠١٥) دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)، مجلة كلية العلم الجامعة، المجلد (٦)، العدد (١)، ص ٤٠.
١١. العصار، رشاد والحلبي، رياض، (٢٠١٠) النقود والبنوك ، الطبعة الأولى، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
١٢. علام ، سعيد علي (٢٠٠٣) التخطيط مع حرية السوق، الطبعة الأولى، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية ، مصر.
١٣. علوان، قاسم نايف (٢٠٠٩) إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
١٤. منظمة التعاون الدولية، (٢٠١٦)، تشجيع الاستثمارات في اطار هش: مشروع العراق بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

١٥. موسى وآخرون، شقيري نوري (٢٠١٢)، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن.
١٦. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨).

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Acocella N. (2002), Zasady polityki gospodarczej, Wydawnictwo Naukowe PWN, Warszawa.
2. Cohen, I. K., Ferretti, F., & McIntosh, B. (2014). Decomposing the misery index: A dynamic approach. Cogent Economic and Finance, 2, p1–8.
3. GRABIA, Tomasz(2010) The Okun Misery Index in the European Union Countries from 2000 to 2009, Versita, v10103-011-0029-8.
4. Human Development Report 2007/2008, United Nations Development Programme, New York, USA.
5. Wolters, Jürgen, Kirchgässner, Gebhard, (2007) Introduction to Modern Time Series Analysis. 2th ed, New York, USA: Springer.

تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في القوائم المالية / دراسة تطبيقية

The Effect of Applying IAS 36 on the Financial Statements / Applied Study

فداء عدنان عبيد

محمد صباح عبد

الجامعة التقنية الوسطى/الكلية التقنية الإدارية- بغداد

الباحث

fedaaadnan@yahoo.com

msa198399@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١٠/٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١١ / ١٦

المستخلص

تلخصت مشكلة البحث بالتحديات التي تواجهها القطاعات الاقتصادية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في العراق والتي تختلف عن المعايير المطبقة حالياً وايضا ملاحظة الآثار المترتبة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في القوائم المالية من هنا جاء هدف البحث في التعرف على الالية المناسبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة العراقية وتحليل وبيان الاجراءات المحاسبية المتبعة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٦) وقد خرج البحث بعدة استنتاجات اهمها :

١. هناك تأثير واضح عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في القوائم المالية وخصوصاً قائمة المركز المالي وقائمة الدخل .
٢. عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في اعداد القوائم المالية لعينة البحث هذا بدوره يحد من الاستثمار .



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢
الصفحات ١٦١- ١٨٤

● بحث مستل من رسالة ماجستير.

اما اهم التوصيات :

١. تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في القوائم المالية لغرض مواكبة التطور الاقتصادي لافساح المجال للمستثمرين في الدخول الى الاسواق العراقية .
٢. تطبيق مبدأ القيمة العادلة في القوائم المالية بسبب ان هذا المبدأ يعطي القيم الحقيقية لموجودات او مطلوبات المنشأة امام المستفيدين من تلك القوائم .

Abstract:

The research problem was summarized by the challenges faced by the economic sectors in applying international accounting standards in Iraq, which differ from the standards currently applied, and also noting the implications of applying IAS 36 in the financial statements. From this the aim of the research came to identify the appropriate mechanism for applying international accounting standards in the Iraqi environment, and to analyze and clarify the accounting procedures used when applying IAS 36. The research came out with several conclusions, the most important of which are:

1. There is a clear impact when applying IAS 36 in the financial statements, especially the statement of financial position and the income statement.
2. Not applying IAS 36 in preparing the financial statements for the research sample, this will limits investment. As for the most important recommendations:
 1. The necessity of applying the international accounting standards 36 in the financial statements for the purpose of keeping pace with the economic development to allow the investors to enter the Iraqi markets.
 2. The necessity of applying the fair value principle in the financial statements because that principle gives the real values of the company's assets or liabilities in front of the beneficiaries of those statements.

المقدمة :

في بدايات ظهور علم المحاسبة واعتماد القيد المزدوج والاعتماد بشكل رئيسي على مبدأ الكلفة التاريخية في عملية اعداد القوائم المالية واستمر الاعتماد على هذا المبدأ لفترة زمنية ليست بالقصيرة ، الا انه وفي الوقت الحاضر اعتمدت المنشأة على الموجودات المملوكة والغير ملموسة وقياس قيمتها بالقيمة السوقية (العادلة) اي تسجيل قيم تلك الموجودات بقيم غير القيمة المسجلة بها دفترها وقد اثار ذلك الاجراء بعض من الانتقادات لمبدأ الكلفة التاريخية . وان الغرض الرئيسي من اظهار الموجودات بالقيم الحقيقية هو لتعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية ، وان اظهار الموجودات في الميزانية بقيمتها الحقيقية اي بصورة اكثر وضوحا الاعتراف بالخسائر التي ترافق عملية القياس بالقيمة السوقية ، وان مثل تلك الاجراءات المتبعة تساعد المستفيدين من المعلومات المحاسبية في فهم ومعرفة المركز المالي للمنشأة وادائها المالي خلال فترة معينة بشكل ملائم وموثوق بما يمثل الواقع الحقيقي للمنشأة.

وان الغرض من معيار المحاسبة الدولي ٣٦ انخفاض قيمة الموجودات هو التاكيد على ان الموجودات لاتزيد عن قيمتها الاستردادية اذا تجاوزت القيمة الدفترية للموجود المبلغ الذي يمكن استلامه من خلال الاستخدام او البيع .

المبحث الاول / منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بعدم وجود الية متبعة من قبل الهيئات والمنظمات العراقية بغية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العراق وايضا عند قيام المنشآت بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٦) الانخفاض في قيمة الموجودات على الموجودات المملوكة لتلك المنشأة فان تلك الموجودات تقيم بقيمة غير قيمتها الدفترية وهي (القيمة العادلة) وبالتالي فان المنشأة تحول جميع اجراءاتها المحاسبية من مبدأ الكلفة التاريخية الى القيمة العادلة ولما تقدم من عرض لمشكلة البحث يمكن صياغة الاسئلة الاتية :-

١. هل يوجد اثر عند تبني تطبيق معيار المحاسبة (٣٦) في عرض قائمة المركز المالي ؟

٢. عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٦) الانخفاض في قيمة الموجودات ، اي انخفاض قيمة الموجودات عن القيمة الدفترية لها ، فما هي الخسائر التي تتكبدها المنشأة عند تطبيق ذلك المعيار وماهي المعالجات المحاسبية في سجلات تلك المنشأة ؟

ثانياً : اهداف البحث :

١. التعرف على المداخل النظرية لمعيار المحاسبة الدولي (٣٦).
٢. دراسة مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٦) على قائمة المركز المالي في المنشأة عينة البحث
٣. تحليل وبيان الاجراءات المحاسبية المتبعة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٦) في المنشأة عينة البحث
٤. التعرف على كيفية اجراء المعالجات في حالة انخفاض قيمة الموجود عن القيمة الدفترية له

ثالثاً : اهمية البحث :

يعد عنصر الموجودات من العناصر المهمة في قائمة المركز المالي حيث تكمن اهمية البحث من اظهار الجوانب الايجابية عند تبني تطبيق معيار (٣٦) على قائمة المركز المالي للمنشأة ، والاجراءات المحاسبية المتبعة لغرض معالجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦.

رابعاً : فرضيات البحث :

الفرضية الاولى : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية عند تطبيق معيار (٣٦) الانخفاض في قيمة الموجودات على قائمة المركز المالي.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية عند تطبيق معيار (٣٦) في حالة انخفاض قيمة الموجودات عن قيمتها الدفترية في قائمة الدخل .

خامساً : مجتمع ومحل البحث :

لما تقدم اعلاه من عرض لمشاكل البحث ولغرض الوصول الى نتائج مرضية سيتم اختيار مطبعة عبد السلام لتطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ وذلك لكون

هذه العينة يطبق عليها المعيار انف الذكر.

سادساً : ادوات جمع البيانات والمعلومات :

١. الجانب النظري : سوف يتم التطرق الى (معيار رقم ٣٦ و اضافته الى قائمة المركز المالي) بالاعتماد على الكتب ورسائل الماجستير واطريح الدكتوراه والمؤتمرات والندوات والمقالات ذات العلاقة وغيرها .

٢. الجانب التطبيقي : سيتم الاعتماد على تحليل قائمة المركز المالي المتأثرة في تطبيق معيار المحاسبة ٣٦ واستقراء المتغيرات التي حدثت على الموجودات بعد تطبيق المعيار .

سابعاً : حدود البحث :

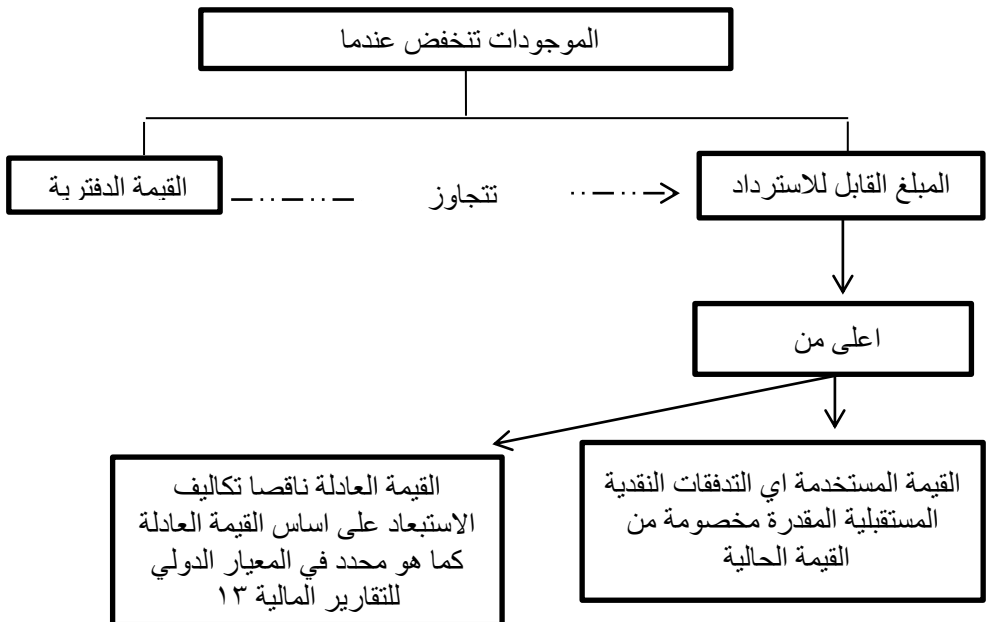
١- الحدود المكانية : مطبعة عبد السلام بها محل البحث .

٢- الحدود الزمانية : تتمثل بالقوائم المالية لسنة ٢٠٢٠ .

المبحث الثاني : معيار المحاسبة الدولي (٣٦).

اولاً : الحالات التي من خلالها يتم انخفاض الموجودات :

شكل (١) الحالات التي من خلالها يتم انخفاض الموجودات



**المصدر : ICAEW, KNOW-HOW FINANCIAL REPORTING FACULTY
APPLYING IAS 36 IMPAIRMENT OF ASSETS, 2019**

ثانيا : هدف المعيار :

الهدف من معيار المحاسبة الدولي ٣٦ هو تحديد الاجراءات التي تطبقها المنشأة في كيفية معالجة التدني في قيمة الموجودات التي تملكها تلك المنشأة حيث يقوم المعيار على مبدا اساسي هو ضرورة عدم تسجيل الموجود دفتريا بقيمة تزيد عن قيمته العادلة .وبناء على ذلك فان خسائر التدني في قيمة الموجود تنتج عندما تكون قيمة الموجود القابلة للاسترداد تقل عن القيمة المسجلة للموجود بتاريخ الميزانية ، وان القيمة القابلة للاسترداد هي عبارة عن القيمة السوقية للموجود مطروحا منها تكاليف بيع ذلك الموجود او القيمة قيد الاستعمال ايهما اعلى وتلك الخسائر المرافقة لعملية القياس تظهر في كشف الدخل (Tornton,2014:1)

ثالثا :نطاق المعيار : (Doupnik,2009:127)

يطبق هذا المعيار على جميع الموجودات المالية وغير المالية التي لا يوجد معيار دولي اخر يحدد كيفية الاعتراف وقياس خسارة التدني لها ، يطبق الاعتراف بخسارة التدني وقياسها على الموجودات التالية :-

- الاراضي والمباني والمعدات والمصانع
 - العقارات الاستثمارية المسجلة بسعر التكلفة
 - الموجودات غير الملموسة بما فيها شهرة المحل
 - المنشأة التابعة والمنشأة الزميلة والمشاريع المشتركة
- اما الموجودات التي لا يطبق عليها هذا المعيار وذلك بسبب ان التدني في قيم تلك الموجودات معالج بشكل محدد في معايير دولية اخرى وتشمل :-
- المخزون (معيار المحاسبة الدولي رقم ٢)
 - الموجودات المحتفظ بها للبيع (معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ٥)
 - الموجودات الضريبية المؤجلة (معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ١٢)

- الموجودات الناجمة عن عقود الانشاء (معيار المحاسبة الدولي رقم ١١)
- الموجودات الناجمة عن منافع الموظفين (معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩)
- الموجودات المالية التي تدخل ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩
- الاستثمارات العقارية المسجلة بالقيمة العادلة (معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠)
- الموجودات البيولوجية المسجلة بالقيمة العادلة (معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١)

- الموجودات الناجمة عن عقود التأمين (معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ٤)

رابعا : متطلبات المعيار الرئيسية :

أ- : عرض طريقة تدني قيمة الموجودات وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ :

ان المعالجات المحاسبية للموجودات عموما والتي تم عرضها من قبل معايير المحاسبة الدولي ١٦ و ٣٦ و ٣٨ حيث عرض معيار المحاسبة الدولي ١٦ المعالجات الخاصة بالآلات والمعدات والعقارات اما معيار المحاسبة الدولي ٣٦ وتتمثل المعالجات بانخفاض قيمة الموجودات واخيرا معيار المحاسبة الدولي ٣٨ واختص بمعالجات إعادة التقييم بالاعتماد على القيمة العادلة. وفيما يخص الاهداف التي يسموا اليها معيار المحاسبة الدولي ٣٦ انخفاض قيمة الموجودات هي :- (الجعارات , ٢٠١٤:٩٨)

١. توفير اطار محاسبي يسمح بموجبة للمنشأة من عرض الموجودات الخاصة بها بمبلغ لا يتجاوز قيمتها القابلة للاسترداد

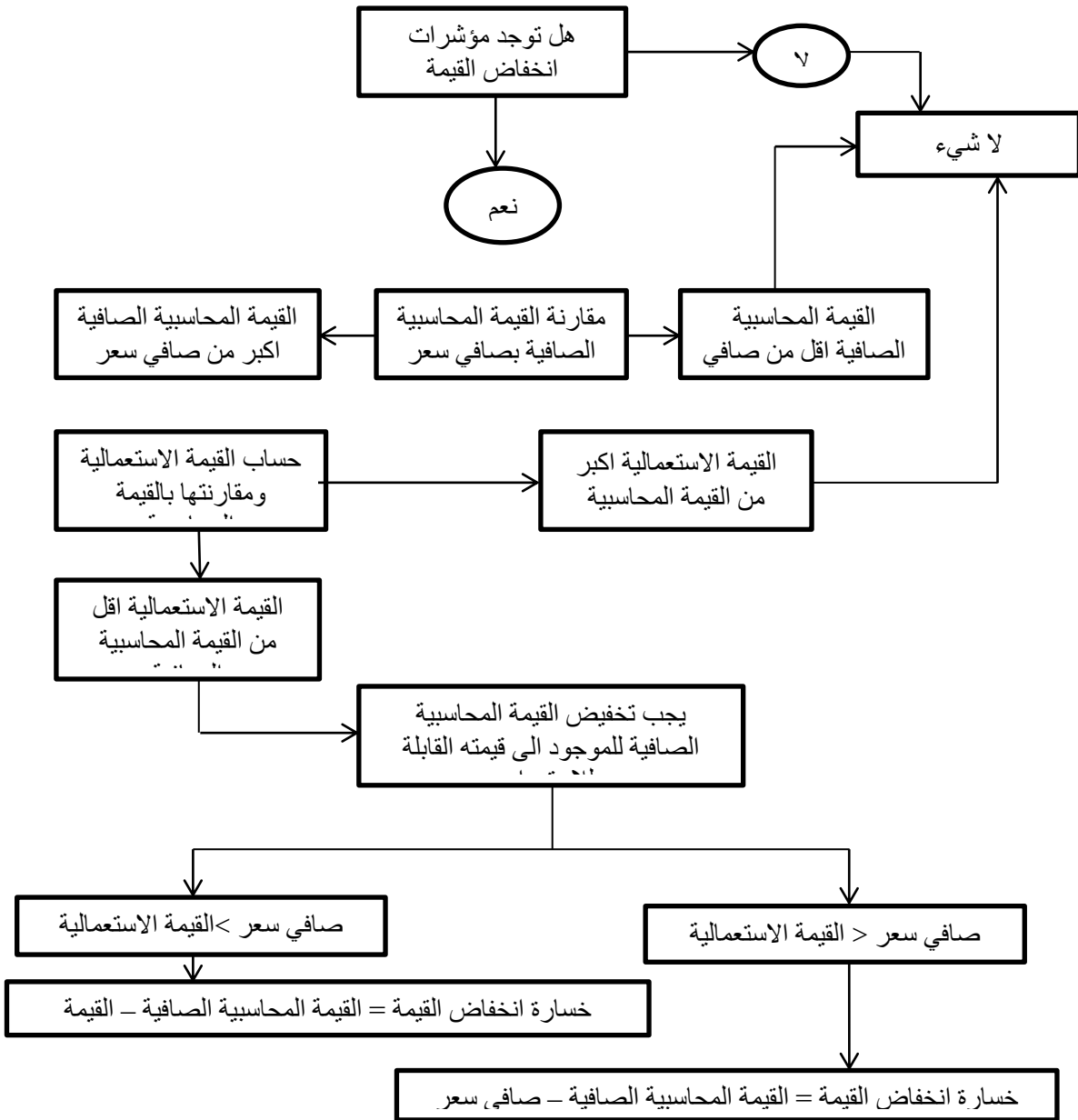
٢. تحديد المؤشرات التي تفرض على المنشأة اجراء اختبار التدني بقيمة الموجود

٣. تحديد متطلبات الافصاح المتعلقة بتدني قيمة الموجود

ب- : تحديد الموجود الذي قد تكون قيمته قد هبطت او انخفضت ومؤشرات ذلك : (حماد, ٢٠٠٦:٢٨٥)

١. في تاريخ كل ميزانية يتعين على المنشأة تقييم فيما اذا كان هناك مؤشر على امكانية انخفاض قيمة اي من الموجودات ، واذا تبين وجود ذلك المؤشر فيتعين على المنشأة تقدير المبلغ القابل للاسترداد .
٢. المؤشرات الخاجية التي قد تكون الاساس لتحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الموجودات ومنها :-
 - أ. وجود انخفاض جوهري في القيمة السوقية للموجود وتكون اكبر من الانخفاض الناتج عن الاندثار او التقادم الذي يحصل للموجود نتيجة الاستعمال او مرور الزمن .
 - ب. تغييرات هامة في البيئة التقنية او الاقتصادية او السوقية للمنشأة او القانونية يمكن ان تؤثر سلبا على قيمة الموجود المستخدم في نفس المجال الذي حدث فيه التغيير .
 - ج. الارتفاع في معدلات الفائدة في السوق مما يؤدي الى اعادة حساب معدلات الخصم المتقدم في حساب القيمة الاستعمالية للموجود وبالتالي تراجع القيمة القابلة للاسترداد .
 - د. الزيادة في القيمة الدفترية لصافي موجودات المنشأة عن القيمة السوقية لها .
٣. المصادر الداخلية لمؤشرات الانخفاض في قيمة الموجودات :-
 - أ. وجود ادلة على تلف الموجود او عدم صلاحيته للاستخدام.
 - ب. وجود خطط للتخلي عن الموجود بسبب اعادة هيكلة القطاعات التشغيلية .
 - ج. اعادة تقييم عمر الموجود الانتاجي على انه محدد بدلا من كونه غير محدد.
 - د. الاداء الفعلي للموجود من جيد الى سيء او اسوء مما هو متوقع وبالتالي انخفاض كبير في التدفقات النقدية المتولدة او المتوقعة .

الشكل (٢) مراحل اختبار التدني وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦



Hubert TONDEUR, Application de l'IAS 36 : dépréciation des actifs, Revue)
Française de comptabilité, R.F.C. 353, Paris, Mars 2003)

ج- : تحديد المبلغ القابل للاسترداد : (CambridgeAssessmet,2020:28)

يعرف المعيار المبلغ القابل للاسترداد على انه صافي سعر بيع الموجود او القيمة السوقية ايهما اعلى . وفي حين تبين للمنشأة مؤشرات تؤدي الى تدني قيمة موجود معين فلا بد للمنشأة من القيام بما يلي :

١- حساب القيمة القابلة للاسترداد ومقارنتها مع نفس القيمة المسجل بها الموجود دفتريا لتصوير قيمة تدني الموجود ان وجدت .

٢- تحتسب القيمة العادلة للموجود على انها القيمة القابلة للاسترداد مطروحا منها تكاليف البيع او القيمة قيد الاستعمال ايهما اعلى .

٣- تحسب قيمة الموجود قيد الاستعمال عن طريق ايجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مطروحا منها القيمة الحالية للتدفقات الخارجية المتوقعة من الموجود خلال عمره الانتاجي مضافا اليها القيمة الحالية للقيمة المتبقية للموجود في نهاية عمره الانتاجي كتدفق نقدي .

د- : اساس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية :

(Impairment of Assets,2021:18)

يجب ان تستند عملية تقدير التدفقات النقدية لمستقبلية على بعض الاسس اهمها :

١- ان تكون توقعات او تقديرات التدفقات النقدية للمنافع المتوقعة نتيجة استخدام الموجود مبنية على افتراضات معقولة ويمكن تدعيمها بمؤيدات مقنعة تعطي تلك التأكيدات الناتجة عن المعلومات الخارجة اوزان اكبر من احتساب التقديرات

٢- ان تكون توقعات التدفقات النقدية بناء على احدث الموازنات المالية بحيث تغطي فترة لا تتجاوز الخمس سنوات الا اذا اقتضى الامر اكثر من ذلك .

٣- تقدير توقعات التدفقات النقدية التي تزيد عن الفترة التي تغطيها احدث الموازنات وهي خمس سنوات باستنتاج التدفقات باستخدام معدل نمو ثابت او متناقص للسنوات اللاحقة الا اذا تم تبرير معدل نمو متزايد لأرقام الموازنات المالية التي تغطي الخمس سنوات .

ج:- القياس والاعتراف بخسارة انخفاض القيمة : (الريشاني ٢٠٠٧، ١٧٢)

١- في حال انخفاض المبلغ القابل للاسترداد لاحد الموجودات باقل من مبلغة المسجل فيجب تخفيض المبلغ المسجل لك الموجود الى مقدار مبلغة القابل للاسترداد ويعتبر ذلك التخفيض خسارة انخفاض القيمة ويتم الاعتراف بمقدار الانخفاض كخسارة انخفاض قيمة الموجود ضمن كشف الدخل .

٢- اذا تم قياس موجود معين وحسب ماجاء بمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ بمبلغ اعلى من مبلغة المسجل في الدفاتر وتعرض ذلك الموجود الى الانخفاض وكان هناك فائض اعادة التقييم معترف به في فترات سابقة يتم معالجة الخسارة بخصمها من حساب فائض اعادة التقييم اما في حال زيادة مبلغ الانخفاض عن رصيد فائض اعادة التقييم يتم بالاعتراف بالمبلغ كخسارة تدني ضمن كشف الدخل .

٣- اذا تم الاعتراف بخسارة انخفاض موجود في فترة سابقة وفي فترة لاحقة ظهرت زيادة في القيمة العادلة لذلك الموجود عن قيمته الدفترية المسجلة ففي مثل هذه الحالة يتم الاعتراف بالزيادة كدخل ضمن كشف الدخل في حدود رصيد خسارة التدني المحددة في فترات سابقة .

٤- بعد الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الموجود يجب تعديل مبلغ الاندثار للموجود في الفترات المستقبلية لتخصيص المبلغ المسجل المعدل للموجود ناقصا قيمته المتبقية على اساس منتظم على مدى عمره النافع المتبقي .

هـ - : وحدات توليد النقد :

حسب ماجاء بمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ فانه في حال تعذر ربط التدفقات النقدية بالموجودات الفردية فيجب على المنشأة تحديد المبلغ القابل للاسترداد لجميع هذه الموجودات لأجراء اختبار انخفاض القيمة ويشترط في مثل هذه الحالة ان يكون التجميع للموجودات عند ادنى مستوى ممكن و اي اصغر عدد من الموجودات الذي بموجبه يمكن حساب التدفق النقدي للموجود المفرد ضمن هذه الموجودات وذلك تقاديا لاختفاء بعض التغييرات في قيم بعض الموجودات على حساب موجودات اخرى الامر الذي يؤثر على منطقية احتساب القيمة العادلة . (IPSAS,2008:850)

و - : المبلغ القابل للاسترداد لوحدات توليد النقد :

حسب ماجاء بمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ فان المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد هو صافي سعر البيع للوحدة او القيمة المستعملة لها ايهما اعلى و وايضا يجب تحديد القيمة الدفترية للوحدة بما يتفق مع طريقة تحديد المبلغ القابل للاسترداد لها ويجب مراعاة ان يتم تجميع الموجودات في مجاميع تقييم مبلغها القابل للاسترداد . (PRICE,2008:10)

ز - : خسارة انخفاض قيمة وحدة توليد النقد :

تقتضي الموجودات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ الى الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة العادلة للموجود عن قيمته الدفترية بقيمة الفرق بينهما وايضا يجب ان يتم الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة وحدة توليد النقد اذا كان مبلغها القابل للاسترداد اقل من مبلغها المسجل في القوائم المالية . (AASB,2007:104)

ح - : عكس خسارة انخفاض القيمة :

في حال ارتفعت قيمة الموجود التي انخفضت قيمتها القابلة للاسترداد عن قيمتها الدفترية المسجلة في مثل هذه الحالة يتم التعامل مع استعادة خسائر التدني وفق ما اشار الية المعيار وكما يلي :

١- في تاريخ كل ميزانية عمومية يجب على المنشأة تقييم فيما اذا كان هناك مؤشرات او ادلة على ان خسارة انخفاض القيمة اذا حدثت يجب حساب المبلغ القابل للاسترداد لذلك الموجود .

٢- في حال تم استعادة خسائر الانخفاض نتيجة لارتفاع القيمة القابلة للاسترداد عن القيمة الدفترية فيتم عكس خسائر الانخفاض المعترف بها في السنوات السابقة كدخل في كشف الدخل مع تعديل قسط الاندثار للفترات المستقبلية .

يجب ان يتم الاعتراف بمبلغ عكس خسارة الانخفاض الناتجة عن الزيادة بالقيمة الدفترية للموجود بمقدار يصل فقط الى ماكان سيكون عليه المبلغ المسجل لو لم يحصل انخفاض في قيمة الموجود .
(Kasztelnik,2015:107).

ط:- التأثير في شكل الافصاح في القوائم المالية :

١- يجب الافصاح لكل فئة من الموجودات والتي تأثرت بانخفاض القيمة وكما يلي :

- مبلغ او مبلغ استعادة خسارة التدني الذي تم الاعتراف به في كشف الدخل
- مبلغ الخسارة المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية (للموجودات المعاد تقييمها) واية قيمة لعكس الخسارة

٢- عند وجود خسائر انخفاض هامه او استرجاعات هامه للخسائر يجب الافصاح عما يلي :

- الاحداث والظروف التي تؤدي الى الاعتراف بخسارة التدني في قيمة الموجودات .
- مبلغ خسارة الانخفاض والمبلغ المسترجع من خسارة التدني للموجود المنفرد والقطاعات التي ينتمي اليها .

- اذا كان الانخفاض في وحدة توليد النقد فيتم وصف وحدة توليد النقد ومبلغ الخسائر واسترجاع الخسائر المتعلقة بها .
- اذا كانت القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة بعد طرح مصاريف البيع فيجب الافصاح عن الاساس الذي يتم الاعتماد عليه لتحديد القيمة العادلة .
- اذا كانت القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة قيد الاستخدام فيجب الافصاح عن سعر الخصم المقدم في خصم التدفقات النقدية المتوقعة للموجود .
- ٣- الافصاح عن اجمالي خسائر انخفاض قيمة الموجود واجمالي الاسترجاعات المعترف بها خلال الفترة والمتعلقة بالقوائم المالية ككل والتي لم يتم الافصاح عنها وفق متطلبات المعيار مع الافصاح عن الموجودات المتأثرة والاحداث المؤدية للاعتراف بالخسائر
- ٤- يجب الافصاح عن المعلومات المستخدمة لأعداد التقديرات الضرورية لتحديد القيمة القابلة للاسترداد .
- ٥- الافصاح عن خسائر انخفاض الموجودات في مختلف القطاعات التي تم الاعتراف بها في حساب كشف الدخل او حقوق الملكية او اي استرجاع في هذا التدني .

(LBDO,2020:9)

خامسا : تأثير انخفاض قيمة الموجودات وفق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في القوائم المالية :

عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ على الموجودات فان ذلك يؤثر بصورة مباشرة على بعض الفقرات في القوائم المالية وكما يلي :

١. التأثير على الميزانية:

عند الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة الموجودات يتم تعديل قيمة الموجود حيث يتم تخفيض قيمة ذلك الموجود الى القيمة القابلة للاسترداد اما مبلغ الخسارة فيتم ادراجه ضمن مخصص الاندثار وخسائر القيمة حيث تصبح قيمته

الصافية هي تكلفته التاريخية او قيمته بعد اعادة تقييمه مطروحا منه الاندثار وخسارة القيمة .

٢. التأثير على كشف الدخل:

في حال الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة ليس له تأثير في نقدية المنشأة حيث هذا الاجراء لاينتج عنه اي مدفوعات او مقبوضات نقدية ، الا انه ينتج زيادة في حساب المصروف وبالتالي انخفاض في الدخل ، لذا يمكن القول ان ادراج خسارة انخفاض قيمة الموجودات او استرجاعها يكون له تاثير في الاداء المالي حيث يسمح بابرار الاداء الحقيقي في حال وجود خسارة في قيمة الموجود .

٣. التأثير على مخصص الاندثار:

ان التأثير الرئيسي لانخفاض قيمة الموجودات هو تعديل قسط الاندثار الخاص بالموجودات من خلال الاعتماد على القيمة الجديدة للموجود والناجمة عن الاعتراف بخسارة القيمة حيث يتم حساب اقساط الاندثار للعمر المتبقي للموجود على اساس القيمة الجديدة لنفس الموجود وبالتالي ينتج اقساط اندثار اقل من قسط الاندثار الادنى المسموح به واصله الى ذلك يجب تعديل مخصص الاندثار عند استرجاع خسارة انخفاض القيمة او جزء منها . (ابونصار والحديدات، ٢٠١٢: ٦٠٥)

سادساً : ايجابيات وسلبيات استخدام معيار المحاسبة الدولي ٣٦ انخفاض قيمة الموجودات : (بلال ، ٢٠١٤: ١٢-١٣)

أ. الايجابيات :

- يمكن حصر ايجابيات استخدام معيار المحاسبة الدولي ٣٦ بما يلي :
- يتيح الاحتفاظ التكلفة التاريخية كأساس للتقييم المحاسبي وايضا يسمح باستخدام التكلفة الاستبدالية للموجود .
- مراعاة الاحداث الاقتصادية الناتجة عن التضخم من خلال اخذ معدل التضخم في الاعتبار عند قياس التدفقات النقدية المستقبلية او عند تحديد معدل الخصم .

- ابراز الاداء الحقيقي للمنشأة من خلال الاعتراف بخسارة الانخفاض وادراجها كمصروف والقيام باسترجاعها في حالة ارتفاع القيمة القابلة للاسترداد الخاصة بالموجود .
 - عرض الموجود بقيمته الحقيقية في الميزانية
 - القيام بالتقييم الشامل لموجودات المنشأة من خلال استخدام الوحدات المولدة للنقد فقيمة المنشأة لا تتحدد بقيم اصولها وخصومها منفصلة وانما من خلال التفاعل الذي يحصل بينها .
- ب. السلبيات :

- رغم الايجابيات في معيار المحاسبة الدولي ٣٦ الا انه هناك بعض السلبيات ومنها :
- نادرا ما يوجد سوق نشط للموجود المعني باختبار انخفاض القيمة مما يجعل عملية تحديد صافي سعر البيع عملية صعبة وقد يتم اللجوء الى تقديرها .
 - الاعتماد على التقدير بشكل كبير مما نجعله مصدرا للتحيز والاحكام الشخصية وبالتالي بعده عن الموضوعية .
 - يتطلب التعرف على المعلومات الخارجية والداخلية للمنشأة وهذا الاجراء يتطلب المزيد من الوقت والتكلفة في الحصول على المعلومات وبالتالي يجب مراعاة الوقت المناسب للحصول عن المعلومات المحاسبية عند تطبيقها .

المبحث الثالث / تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في محل البحث

اولا : نبذة تعريفية عن محل البحث (مطبعة عبد السلام)

وهي من المشاريع الصناعية العراقية الرصينة حيث تم تاسيس تلك المطبعة في عام ٢٠٠١ وتحت رقم الاجازة الصادرة من وزارة الصناعة رقم ٤٢٦٢٤ في ٢٣/١٠/٢٠٠١ وكان مبدا عمل تلك المطبعة هو تجاري استثماري عن طريق طباعة الكتب والمنشورات واللوحات الاعلانية، بعد عام ٢٠٠٣ انتهجت المطبعة اسلوب

جديد في عملها بتجديد الآلات والمعدات باحدث الاجهزة لغرض التعاقد مع وزارة التربية لغرض طباعة الكتب المدرسية وكما ترموا تلك المطبعة الى المنافسة مع جميع المطابع الموجودة في بغداد باقتناء افضل واجود انواع الآلات ومن منشئ عالمي.

ثانيا : عرض القوائم المالية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ في مطبعة عبدالسلام :

١. كشف رقم (١) الموجودات الثابتة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

الموجودات الثابتة واندثاراتها للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٠

الموجودات الثابتة	الات والمعدات	العدد والقوالب	اثاث واجهزة مكاتب ١١٦ دينار	المجموع دينار
الكلفة في ٢٠٢٠/١/١	٦٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠
نسبة الاندثار %	%١٠	%١٠	%١٠	
يضاف الاندثار المتراكم	١٣٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠٠
اندثار السنة الحالية	٦٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الاندثارات	١٩٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠٠٠٠٠
الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	٤٥٥٠٠٠٠٠٠٠	١٩٤٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٨٤٠٠٠٠٠٠٠٠

٢. قياس الموجودات والمتمثلة بالالات والمعدات بالقيمة العادلة

جدول رقم (١) الممتلكات العائدة لعينة البحث بالقيمة العادلة

ت	اسم الآلة	نوع الآلة	سنة الشراء	كلفة الشراء	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
١	Heidelberg	آلة طباعة ٤ ألوان	٢٠١٨	٢٥٠٠٠٠٠ دينار	١٧٥٠٠٠٠ دينار	١٥٠٠٠٠٠ دينار
٢	Heidelberg	آلة طباعة ٢ ألوان	٢٠١٨	١٦٠٠٠٠٠ دينار	١١٢٠٠٠٠ دينار	١١٠٠٠٠٠ دينار
٣	polar	مقص ورق 115 قياس	٢٠١٨	٩٠٠٠٠٠٠ دينار	٦٣٠٠٠٠٠ دينار	٦٠٠٠٠٠٠ دينار
٤	polar	ماكينة طي الورق	٢٠١٨	٦٠٠٠٠٠٠ دينار	٤٢٠٠٠٠٠ دينار	٣٠٠٠٠٠٠ دينار
٥	Heidelberg	ماكينة كبس الكتب	٢٠١٨	٤٠٠٠٠٠٠ دينار	٢٨٠٠٠٠٠ دينار	١٨٠٠٠٠٠ دينار
٦	Sysform 50B	ماكينة تصنيع الكتب	٢٠١٨	٥٠٠٠٠٠٠ دينار	٣٥٠٠٠٠٠ دينار	٢٨٠٠٠٠٠ دينار
المجموع				٦٥٠٠٠٠٠٠ دينار	٤٥٥٠٠٠٠٠ دينار	٣٩٦٠٠٠٠٠ دينار

الجدول من اعداد الباحث بالرجوع الى الخبراء نلاحظ في الجدول اعلاه بان قيمة الآلات والمعدات اقل من القيمة الدفترية لتلك الموجودات و اشار معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ بانه يجب قياس التدفق النقدي المستقبلي لتلك الآلات والمعدات وتقدير او قياس التدفق النقدي لتلك الآلات ومن قبل الخبراء هو (٤٣٠٠٠٠٠٠٠) دينار ونلاحظ ايضا بان التدفق النقدي المستقبلي هو اقل من القيمة الدفترية واعلى من القيمة العادلة وعليه سيتم الاعتراف بالخسائر الناتجة بالفرق بين القيمتين وحسب المعادلة ادناه .

الخسائر الناتجة عن التقييم = التدفق النقدي المستقبلي – القيمة العادلة

$$= ٤٣٠٠٠٠٠٠٠ - ٣٩٦٠٠٠٠٠٠$$

$$= ٣٤٠٠٠٠٠٠٠ \text{ دينار الخسائر الناتجة من قياس الآلات والمعدات}$$

٣. كشف رقم (٢) الموجودات الثابتة بالقيمة العادلة للسنة المالية المنتهية في

٢٠٢٠/١٢/٣١

الموجودات الثابتة واندثاراتها للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول / ٢٠٢٠
*الآلات والمعدات بالقيمة العادلة = الآلات والمعدات بالقيمة الدفترية – خسائر انخفاض
الموجودات

الموجودات الثابتة	الات والمعدات	العدد والقوالب	اثاث واجهزة مكاتب ١١٦ دينار	المجموع دينار
الكلفة في ٢٠٢٠/١/١	٦٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠
نسبة الاندثار %	%١٠	%١٠	%١٠	
يضاف الاندثار المتراكم	١٣٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠٠٠
اندثار السنة الحالية	٦٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠
مجموع الاندثارات	١٩٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠٠٠٠
الموجودات الثابتة بالقيمة العادلة *	٤٢١٠٠٠٠٠٠٠	١٩٤٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠

$$٣٤٠٠٠٠٠٠٠ - ٤٥٥٠٠٠٠٠٠٠ =$$

$$= ٤٢١٠٠٠٠٠٠٠ \text{ دينار}$$

٤. كشف رقم (٣) العمليات الجارية للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول ٢٠٢٠

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	المبالغ
	٤١-٤٥	ايراد النشاط الجاري	٩٩٦٠٠٠٠٠٠٠
		<u>تنزل : المصروفات الجارية</u>	
٢	٣١	الرواتب النقدية للموظفين	٢٢٠٢٠٠٠٠٠
٣	٣٢	المستلزمات السلعية	٥٨٤٠٠٠٠٠٠٠

٣٠٣٥٠٠٠	٣٣ المستلزمات الخدمية	٤
٧٢٠٠٠٠٠	٣٧ الاندثارات	
<u>٩٣٦٥٥٠٠٠</u>	مجموع المصروفات الجارية	
<u>٥٩٤٥٠٠٠</u>	فائض العمليات الجارية	

كشف رقم (٥) بيان العمليات الجارية بعد تطبيق المعيار

العمليات الجارية للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول ٢٠٢٠

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	المبالغ
	٤٥-٤١	ايراد النشاط الجاري	٩٩٦٠٠٠٠٠
		<u>تنزل : المصروفات الجارية</u>	
٢	٣١	الرواتب النقدية للموظفين	٢٢٠٢٠٠٠٠
٣	٣٢	المستلزمات السلعية	٥٨٤٠٠٠٠٠
٤	٣٣	المستلزمات الخدمية	٣٠٣٥٠٠٠
	٣٧	الاندثارات	٧٢٠٠٠٠٠
		مجموع المصروفات الجارية	<u>٩٣٦٥٥٠٠٠</u>
		فائض العمليات الجارية	<u>٥٩٤٥٠٠٠</u>

لاحظ الباحث وجود انخفاض في قيمة الموجودات الثابتة وحسب ما اشار به معيار المحاسبة الدولي ٣٦ فانه سيتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في كشف الدخل وعلية سيعتمد الباحث على قائمة الدخل الشامل بخيار القائمتين المنفصلتين ومن بيان العمليات الجارية سيتم اخذ فائض تلك العمليات واعتمادة بقائمة الدخل الشامل .

قائمة الدخل الشامل للسنة المالية المنتهية ٣١/كانون الاول /٢٠٢٠

٥٩٤٥٠٠٠

فائض العمليات الجارية

(٣٤٠٠٠٠٠)

± عناصر الدخل الشامل الاخرى

٢٥٤٥٠٠٠ دينار

اجالي الدخل الشامل

٥. قائمة المركز المالي قبل تطبيق المعيارن

مطبوعة عبد السلام (كشف ٦) الميزانية العمومية كما في ٣١/ كانون الاول /٢٠٢٠

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	المبالغ
١	١	<u>الموجودات</u>	
	١١	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	٦٨٤٠٠٠٠٠
		مجموع الموجودات الثابتة	<u>٦٨٤٠٠٠٠٠</u>
		<u>الموجودات المتداولة</u>	
	١٦	المدينون	٢٧٦٠٠٠٠٠
	١٨	النقد	٢٠١٩٥٠٠٠
		مجموع الموجودات المتداولة	<u>٤٧٧٩٥٠٠٠</u>
		مجموع الموجودات	<u><u>١١٦١٩٥٠٠٠</u></u>
	٢	<u>مصادر التمويل</u>	
	٢١	راس المال	٥٠٠٠٠٠٠
	٢٢	الاحتياطات / استبدال الموجودات الثابتة	١٠٥٠٠٠٠٠٠
		صافي الربح المنقول من العمليات الجارية	٥٩٤٥٠٠٠
		مجموع حقوق المساهمين	١١٥٩٤٥٠٠٠
		مصادر التمويل قصيرة الاجل	
	٢٦	الدائنون	٢٥٠٠٠٠
		مجموع مصادر التمويل	<u><u>١١٦١٩٥٠٠٠</u></u>

٦. عرض قائمة المركز المالي لمطبعة عبد السلام بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي

٣٦

مطبعة عبد السلام (كشف ٧) الميزانية العمومية كما في ٣١/ كانون الاول / ٢٠٢٠

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	المبالغ
١	١	<u>الموجودات</u>	
	١١	الموجودات الثابتة (بالقيمة العادلة)	٦٥٠٠٠٠٠٠
		مجموع الموجودات الثابتة	<u>٦٥٠٠٠٠٠٠</u>
		<u>الموجودات المتداولة</u>	
٢	١٦	المدينون	٢٧٦٠٠٠٠٠
٣	١٨	النقد	٢٠١٩٥٠٠٠
٤		مجموع الموجودات المتداولة	<u>٤٧٧٩٥٠٠٠</u>
		مجموع الموجودات	<u>١١٢٧٩٥٠٠٠</u>
	٢	<u>مصادر التمويل</u>	
	٢١	راس المال	٥٠٠٠٠٠٠
	٢٢	الاحتياطيات / استبدال الموجودات الثابتة	١٠٥٠٠٠٠٠٠
٥		اجمالي الدخل الشامل	٢٥٤٥٠٠٠
		مجموع حقوق المساهمين	١١٢٥٤٥٠٠٠
		مصادر التمويل قصيرة الاجل	
	٢٦	الدائنون	٢٥٠٠٠٠
٦		مجموع مصادر التمويل	<u>١١٢٧٩٥٠٠٠</u>

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على معيار المحاسبة الدولي ٣٦

نلاحظ عند قياس الموجودات الثابتة والمتمثلة بالالات والمعدات بالقيمة العادلة فان تلك الموجودات قد انخفضت عن قيمتها الدفترية وحقت خسائر ولكن اشار المعيار لاحتساب التدفق النقدي المستقبلي لتلك الموجودات وعند حسابها من قبل الخبراء تبين ان قيمة التدفقات النقدية اعلى من تقدير القيمة العادلة وهنا وباعتماد على معيار المحاسبة الدولي

٣٦ قد انخفضت قيمة الخسائر المتكبدة لهذه المنشأة بعد قياس التدفق النقدي المستقبلي للموجودات في هذه المنشأة.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

توصل الباحث الى مجموعه من الاستنتاجات والتوصيات اهمها :-

اولاً : الاستنتاجات :

١. عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ (انخفاض قيمة الموجودات) والذي بدوره يؤدي الى خسائر بقيم الموجودات اذ انه عند قياس التدفق النقدي المستقبلي لتلك الموجودات يؤدي الى التقليل في فجوة الخسائر المتحققة .
٢. عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اعداد القوائم المالية لعينة البحث هذا بدوره يحد من الاستثمار وذلك بسبب عدم مواكبة التطور المحاسبي العالمي.
٣. تطبيق المعيار الدولي ٣٦ سيؤدي الى مزيد من الافصاح في القوائم المالية ويوفر معلومات اكثر وضوحاً لمستخدميها لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة من خلال مواكبة التطور المحاسبي العالمي .

ثانياً : التوصيات :

بناءاً على الاستنتاجات المذكورة انفا يمكن تقديم مجموعة من التوصيات :

١. ضرورة تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٦ انخفاض قيمة الموجودات والذي يقدم رؤية حقيقية عن قيمة الموجودات والخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار والدور الذي يلعبه تطبيق المعيار في التقليل من فجوة الخسائر الناتجة من تطبيق المعيار .
٢. ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من قبل المنشأة لتشجيع المستثمرين في الدخول الى الاسواق العالمية .
٣. تهيئة وتطوير الكوادر العاملة في المجال المحاسبي مع العمل وفق المعايير الدولية وتوجيههم بأهمية تطبيق هذه المعايير .

المصادر :

المصادر العربية :

- ١- الجعارات، خالد جمال، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠١٤، مطبعة جامعة قاصدي الجزائر
- ٢- حماد، طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبية، ٢٠٠٦، الدار الجامعية للنشر، مصر.
- ٣- الريشاني، سمير، انخفاض قيمة الاصول طويلة الاجل واهم تطبيقاتها في سوريا، ٢٠٠٧، جامعة دمشق، سورية
- ٤- ابو نصار، محمد و الحميدات، جمعه، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، ٢٠١٢، دار وائل للنشر، الاردن
- ٥- بلال، محمد سمير، تبسيط المعايير المحاسبية، ٢٠١٤، مطبعة جامعة الاسكندرية

المصادر الاجنبية :

- 1- APPLYING IAS 36 IMPAIRMENT OF ASSETS,2019
- 2-Tornton Grant, Impairment of Assets, A guide to applying IAS 36 in practice,2014
- 3-Douppnik Timothy & Hector Perera, INTERNATIONAL ACCOUNTING, THIRD EDITION ,2009,Mc Graw Hill .
- 4- Hubert Tondeur, Application de l'IAS 36 : dépréciation des actifs, Revue Française de comptabilité, R.F.C. 353, Paris, Mars 2003.
- 5- Impairment of Assets, Hong Kong Accounting Standard 36,2021
- 6- IPSAS26 , International Public Sector Accounting Standards,2008
- 7- Price waterhouse Coopers , Similarities and Differences, A Comparison of IFRS and Thai GAAP, Vietnamese GAAP, Cambodian GAAP and Laos GAAP,2008
- 8-AASB 136, Impairment of Assets, Compiled Accounting Standard,2007
- 9- Kasztelnik Karina ,The Impairment of Long-Lived Assets and Reversing Revaluation Review under US GAAP VS .IFRS Models in the UNITED states ,2015
- 10- LBDO, IMPAIRMENT IMPLICATIONS OF COVID-19 (IAS 36 IMPAIRMENT OF ASSETS) INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING BULLETIN,2020
- 11-ICAEW, KNOW-HOW FINANCIAL REPORTING FACULTY APPLYING IAS 36 IMPAIRMENT OF ASSETS,2019

تأثير تطوير المعدات او استبدالها في تحقيق جودة المنتج
دراسة تحليلية في الشركة العامة للمنتوجات الغذائية/ مصنع المامون

**The effect of equipment development or replacement in
achieving product quality
An analytic Study in General Company for Food Products /
Al-Mamoun Factory**

أ.م.د عامر عبد اللطيف كاظم دنيا عبدالله هاشم أ.م.د. سوسن جواد حسين
الكلية التقنية الإدارية /بغداد الباحث معهد الإدارة / الرصافة
الجامعة التقنية الوسطى الجامعة التقنية الوسطى

ameralamery313@gmail.com
sawas.al-husseini@hotmail.com
duniaabdulla83hashim@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/٩/٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١٠/٤

المستخلص

يتحدد نطاق مشكلة البحث واهدافه بتشخيص تأثير تطوير المعدات او استبدالها الذي يعد متغير مستقل بالمتغير التابع وهو جودة المنتج وأبعاده المتمثلة (الاداء، والمتانة، والمعولية، والجودة المدركة، والجمالية، والمطابقة، والامن والسلامة)، اذ أنبثقت عنه فرضيات الاولى تتعلق بتحديد علاقة الارتباط بين المتغيرين والثانية تبين تأثير المتغير (تطوير المعدات او استبدالها) في أبعاد جودة المنتج، اذ يتبين مجتمع البحث في(الشركة العامة للمنتوجات الغذائية / مصنع المأمون) وقد تضمن مديرو الاقسام والعاملين في المصنع لأنجاز الجانب العملي واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة للتحليل معتمدين على بعض المقاييس بغية الحصول على البيانات المطلوبة،

• بحث مستقل من رسالة ماجستير.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢
الصفحات ١٨٥ - ٢١٨

فضلا عن المقابلات الشخصية بهدف توضيح مفردات الاستبانة وصحة تحليل النتائج. وتوصلت نتائج البحث الى وجود علاقة بين هذين المتغيرين والتاثير كان ذو دلالة معنوية نظراً لان التكنولوجيا تتقدم بسرعة لذلك يجري تطوير وأستبدال المعدات القديمة بالجديدة كل عام وذلك لتحسين جودة المنتج وبالتالي زيادة معدلات الانتاج والارباح للمصنع.

الكلمات المفتاحية: تطوير المعدات او استبدالها، جودة المنتج.

Abstract:

To determine the scope of the research problem and its objectives by diagnosing the impact of equipment development or replacement, which is an independent variable with the dependent variable, which is the quality of the product and its dimensions (performance, durability, reliability, perceived quality, aesthetics, conformity, security and safety), as hypotheses emerged from it, and the first is related to determining the correlation between the two variables. The second shows the impact of this variable (equipment development or replacement) on the dimensions of product quality, as it turns out the research community in (the General Company for Food Products / Al-Mamoun Factory) and it included department managers and workers in the factory to complete the practical aspect and the questionnaire was adopted as a main tool relying on some standards in order to obtain On the required data as well as personal interviews in order to clarify the vocabulary of the questionnaire and the validity of the analysis of the results. The results of the research concluded that there is an important relationship between these two variables, and the effect was significant, given that technology is advancing rapidly, so old equipment is being developed and replaced with new every year in order to improve product quality and thus increase production rates and profits for the factory.

Keywords: equipment development or replacement, product quality.

المقدمة

يعد تطوير المعدات او استبدالها أسلوباً من أساليب التكنولوجيا الخضراء، بل أسلوباً متطوراً في حقل التكنولوجيا النظيفة والذي يحد من تلوث البيئة ويقلل من المخلفات ويحقق كفاءة أكبر للعملية الإنتاجية، والتي تعد في الوقت الحاضر من اهم التقنيات الحديثة التي تركز على الجانب البيئي والانساني، وذلك من خلال جهود المنظمات وخاصة الصناعية التي تسعى الى تطوير المعدات او استبدالها الامر الذي يؤدي الى تعزيز وتحسين جودة المنتج. اي انتاج منتجات خالية من التلوث (صديقة للبيئة) من خلال اتباعها اساليب وتقنيات حديثة في بيئات التصنيع (تقنية الانتاج الانظف)، الأمر الذي ينعكس على تقديم منتجات ذات جودة عالية تلبي حاجات الزبائن ورغباتهم، إذ تعد الجودة المفتاح الأساس لحصول المنظمات على حصة سوقية أكبر وبالتالي تحقيق الأرباح، وتكون البحث من أربعة مباحث رئيسة، اختص الأول بالمنهجية العلمية، وكرس المبحث الثاني للجانب النظري للبحث، اما المبحث الثالث فقد خصص للجانب العملي للبحث، وتناول المبحث الرابع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً- مشكلة البحث:

يؤثر تطوير المعدات او استبدالها في تقديم منتجات تلبي متطلبات البيئة واحتياجات الزبائن بأسعار مناسبة من خلال تقليل التأثيرات السلبية على المنظمة وتقليل النفقات والتكاليف واستدامة الموارد والطاقة ويقوم على مبدأ توقع التلوث ومنعه. ان المصنع يفتقر الى عمال فنيين لصيانة المكين بشكل دوري وضعف اهتمام المصنع بتحفيز عاملهم على انتاج منتجات صديقة للبيئة. اذ يأتي أسلوب تطوير المعدات او استبدالها ليكون احد الطرق لتقليل الاثار السلبية اثناء العمليات الانتاجية، ولغرض الوقوف على اهم المشكلات التي تواجهها الشركة المبحوثة (الشركة العامة للمنتوجات الغذائية بشكل عام وتحديداً مصنع المأمون)، اذ قام الباحثين بأعداد أستمارة استبانه للشركة في الملحق (1) لتحديد المشكلات والتي تتلخص بتساؤل رئيس:

(هل يؤثر تطوير المعدات او استبدالها في جودة المنتج في الشركة العامة للمنتجات الغذائية/ مصنع المأمون؟)، وتتفرع منه الاسئلة الآتية:

- ١- ما مدى تطبيق اسلوب تطوير المعدات او استبدالها في الشركة المبحوثة ؟
- ٢- ما مستوى جودة المنتج في الشركة المبحوثة؟
- ٣- هل توجد علاقة وتأثير بين تطوير المعدات او استبدالها وجودة المنتج في الشركة المبحوثة ؟

ثانياً- أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث الحالي من أهمية المتغيرات المبحوثة والمتمثلة بتطوير المعدات او استبدالها وجودة المنتج والتي تعد في الوقت الحاضر من اهم التقنيات الحديثة التي تركز على الجانب البيئي والانساني، وذلك من خلال جهود المنظمات لاسيما الصناعية منها التي تسعى الى تطوير المعدات او استبدالها الامر الذي يؤدي الى تعزيز وتحسين جودة المنتج. اي انتاج منتجات خالية من التلوث (صديقة للبيئة) من خلال اتباعها اساليب وتقنيات حديثة في بيئات التصنيع (تقنية الانتاج الانظف).

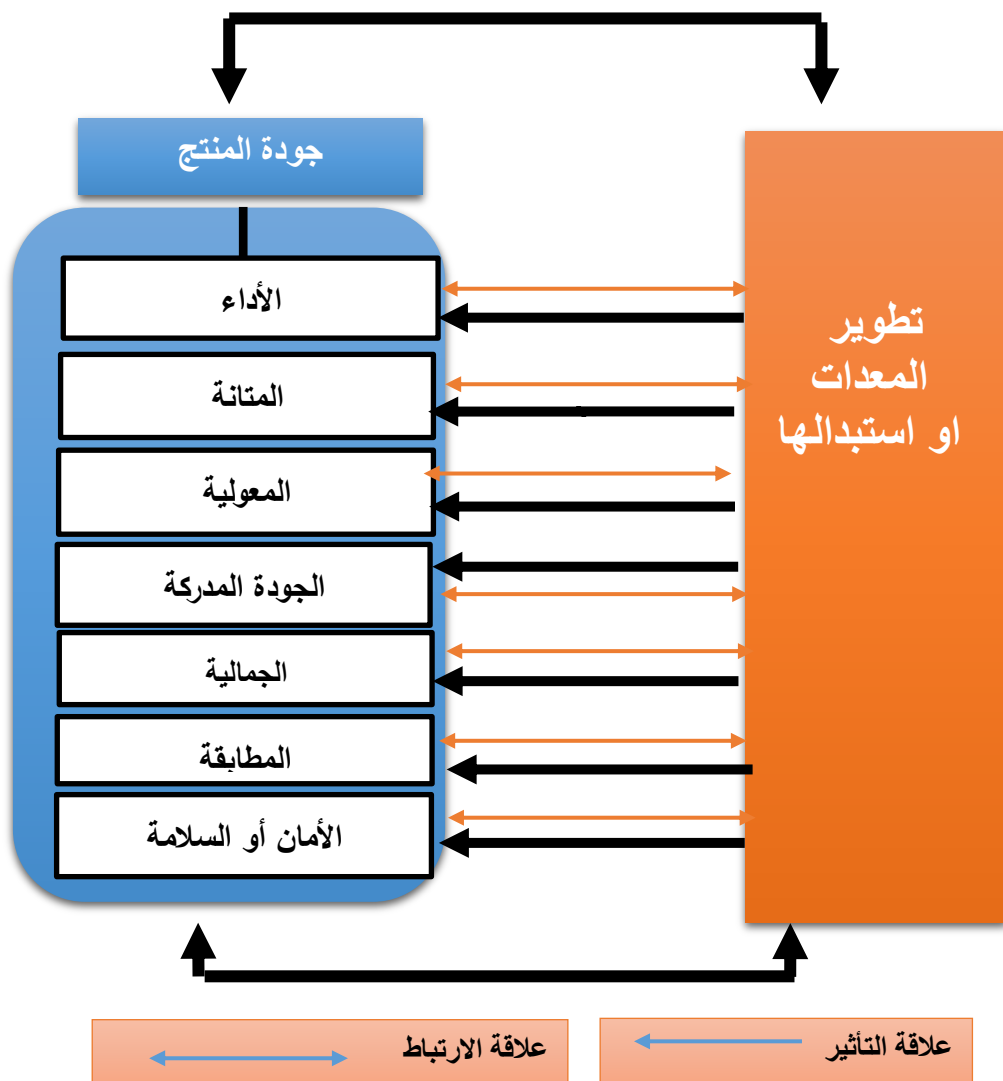
اذ ان هناك ندرة في البحوث والدراسات الميدانية في ربط العلاقة بين تطوير المعدات او استبدالها وجودة المنتج في الدول النامية بشكل عام وبالأخص البيئة الصناعية العراقية على حد علم الباحثون. فضلا عن تزويد المكتبة بجزء متواضع من المعلومات بالاستناد الى الادبيات الادارية عن العلاقات النظرية لهذه المتغيرات.

ثالثاً- أهداف البحث:

- ١- التعرف على مدى تطبيق متطلبات تطوير المعدات او استبدالها في الشركة المبحوثة.
- ٢- التعرف على مستوى جودة المنتج في الشركة المبحوثة.
- ٣- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة والتأثير بين تطوير المعدات او استبدالها وجودة المنتج في الشركة المبحوثة.

رابعاً - المخطط الفرضي للبحث (Planned The Virtual For Research)

تم تصميم مخطط البحث الفرضي وكما مبين في شكل (1) والذي يبين طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث وتأثيراته



خامساً- فرضيات البحث:

بناء على اهداف البحث والمخطط الفرضي تم صياغة فرضيتين رئيسيتين، يحاول البحث اثبات صحة الفرضيات الآتية في ضوء التساؤلات المطروحة:

١. **الفرضية الرئيسية الاولى:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين تطوير المعدات او استبدالها وجودة المنتج .

٢. **الفرضية الرئيسية الثانية:** يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لتطوير المعدات او استبدالها في جودة المنتج.

سادساً- منهج الدراسة:

أعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي لغرض تحديد مشكلة البحث وتأطير أبعاده، إذ يركز المنهج على أستطلاع آراء العينة وتوجهاتها، ويصور الواقع (الهاشمي، 2016 : 30)، يستخدم المنهج الوصفي لوصف واقع المتغيرات المدروسة أما المنهج التحليلي فيستخدم لغرض اختبار النظريات من خلال تفحص العلاقات السببية بين المتغيرات أي العلاقة الارتباط والتأثير (اختبار الفرضيات) عن طريق اساليب احصائية بالاعتماد على استمارة الاستبانة في جمع البيانات.

سابعاً- حدود البحث: تحدد بما يأتي:

١- **الحدود المكانية :** الشركة العامة للمنتوجات الغذائية – مصنع المأمون في محافظة بغداد .

٢- **الحدود الزمانية :** وتتمثل بمدة توزيع الاستبانة واسترجاعها والتي أمتدت من (13 / 4 / 2021) حتى (25 / 6 / 2021).

٣- **الحدود العلمية:** تحددت الحدود العلمية بمتغيرات الدراسة وهي تطوير المعدات او استبدالها وجودة المنتج.

٤- **الحدود البشرية :** وتضمنت المديرين ورؤساء الاقسام ومسؤولي الوحدات والشعب والعاملين في المصنع المبحوث.

ثامناً- مجتمع البحث وعينته

مجتمع البحث: تمثّل مجتمع البحث الحالي والبالغ (٤٢٨) موظف في الشركة العامة للمنتوجات الغذائية/ مصنع المأمون باعتباره من المصانع التي تبحث عن التميّز والمنافسة في عالم الاعمال المعاصر، التابعة الى وزارة الصناعة والمعادن

عينة البحث: تشير العينة إلى اختيار مجموعة فرعية من المجتمع المستهدف لاستخلاص استنتاجات حول خصائص المجتمع بأكمله وهي مهمة في تحديد مدى قابلية تعميم نتائج البحث (Saunders et al., 2019). وعليه تضمنت العينة (مدير المصنع، رؤساء الاقسام ومساعديهم، ومسؤولي الوحدات والشعب، فضلا عن بعض العاملين من ذوي الاختصاصات الفنية والهندسية والإدارية واختصاصات اخرى مهنية)، فقد بلغ عدد الاستثمارات الموزعة لأفراد عينة البحث (95) استثماراً، إذ استرجع منها (93) استثماراً، واستبعد منها (1) غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبهذا يكون عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل هي (92) استثماراً.

تاسعاً - اساليب جمع البيانات :

- ١- **الجانب النظري:** تم الاعتماد على الكتب العربية والاجنبية ذات صلة بموضوع البحث، الرسائل والأطاريح الجامعية العربية منها والاجنبية، البحوث والمجلات العلمية والدوريات العربية والاجنبية، فضلاً عن المعلومات المنشورة عبر شبكة الانترنت. وذلك لبناء الاطار النظري للبحث.
- ٢- **ادوات الجانب الميداني:** اعتمد الباحثين على الاساليب الآتية للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب العملي :

أ- المقابلات الشخصية وعليه أجرى الباحثون عدداً من المقابلات الشخصية مع المديرين والمسؤولين في مصنع المأمون. الهدف منها كان تحديد أكثر الأبعاد ملائمة للمتغيرين (تطوير المعدات او استبدالها وجودة المنتج) في الشركة العامة للمنتوجات الغذائية/ مصنع المأمون، التي كانت قبل مرحلة توزيع الاستبانة. الاسئلة المستخدمة في هذه المرحلة كانت نهاياتها مفتوحة وتم تطويرها من الأدبيات النظرية، اعقبها مقابلات اخرى لغرض توضيح فقرات الاستبانة والتأكد من دقة البيانات فضلاً عن معلومات اخرى تخص العملية الانتاجية.

ب- الاستبانة: تم اعتمادها كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات من آراء افراد عينة البحث واعتمد في تصميمها على المقاييس العلمية الرصينة، إذ تناولت متغيرات

وأبعاد ومقاييس البحث، وتناولت تعريف وتفسير كل متغير من المتغيرات الرئيسة ، وقد صممت على وفق مقياس (Likert) الخماسي (اتفق تماماً، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق تماماً).

عاشراً- الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

اعتمد البحث على الاساليب الاحصائية أنفا في تحليل البيانات بأستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS.V.23) (Field, 2013)، (Knapp, 2018) وكما يأتي:

١- الوسط الحسابي (Mean) : يستعمل في حساب متوسط اجابات افراد العينة ومقارنتها مع الوسط الفرضي.

٢- الانحراف المعياري (Standard deviation): يستخدم لمعرفة التجانس أو التشتت في اجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي للمتغير.

٣- معامل الاختلاف: وهي نسبة الانحراف المعياري الى المتوسط ، اذ يستعمل لمعرفة التشتت لمجموعات البيانات المختلفة.

٤- الاهمية النسبية: ويمكن استخراجها عن طريق ضرب (الوسط الحسابي $\times$ 20%) لمعرفة اهمية كل فقرة ضمن فقرات المتغير.

٥- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): لتحديد نوع العلاقة بين متغيرات البحث وأبعاده من حيث قوتها واتجاهها.

٦- الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Coefficient): لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة.

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

اولاً- تطوير المعدات أو إستبدالها:

١- مفهوم تطوير المعدات أو إستبدالها:

يمكن مقاومة تكوين الملوثات بتطوير الأجهزة والمعدات أو إستبدالها، اذ ينتج عن هذا التطور تكنولوجيا ذات كفاءة عالية في الإنتاج وذات تصريف أقل للملوثات البيئية (مجيد وشاكر، ٢٠١٦: ١٥٦). كما أن المنظمات تسعى الى تلبية ومواجهة التغييرات التي تحصل في البيئة ويتطلب منها أنتاج منتجات تلبي حاجات الزبائن

ورغباتهم. ويمكن إستبدال المواد التي لها تأثيرات بيئية بـ مواد أقل تأثيراً. وإستبدال المواد الخطرة بـ مواد أقل خطوراً، وأمنة على البيئة والمواد السامة بـ مواد أقل سمية. وساعدنا ذلك على التقليل من النفايات وتجعل المنتجات تلبي طموحات الزبون وتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق. ويتم إستبدال المواد المسرطنة بـ مواد غير مسرطنة. ويتم إستبدال المواد ببدائل من حيث التكلفة والكفاءة مما يدفع الشركات إلى البحث والتطوير وإيجاد بدائل للمواد من أجل المحافظة عليها وتساهم عملية الإستبدال في التخفيض والقضاء على المواد الخطرة التي تدخل عملية الإنتاج Nilsson, et al., (97: 2007). وينبغي إعتداد الأسس الآتية عند إختيار بدائل المواد للعملية الإنتاجية(البكري والنوري، ٢٠٠٧ : ١٨٠) وهي :

- أ- **جعل المنتجات قابلة للتدوير:** من خلال تصميمها بشكل يجعل من الممكن إعادة إستخدام مكوناتها مرة ثانية .
 - ب- **إعتماد مواد صديقة للبيئة:** يمكن من خلال ذلك دراسة مكونات وخصائص المواد الأولية وإستبدال المواد الضارة والسامة من الناحية البيئية .
 - ج- **الإعتماد على المواد الخفيفة الوزن:** ويتم بشكل كبير في تقليل المواد المستخدمة وهذا شائع في صناعة السيارات .
 - د- **إستعمال إعادة المواد:** من خلال جمع ما تبقى من المواد والمنتجات بعد إستعمالها ومعالجتها ومن ثم إعادة إستخدامها.
 - هـ - **ترشيد إستخدام الطاقة:** ويتعلق بتخفيض الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- ٢- **فوائد تطوير المعدات أو إستبدالها :**

ان تطوير المعدات أو إستبدالها تحقق فوائد عديدة للمنظمات التي تعمل على تطبيقية وكلها تصب في سياق زيادة كفاءة الإدارة البيئية وتحقيق منافع صحية لقوة العمل ويعمل على خلق أسواق جديدة، اذ يرى(Jayasinghe,etal.,2021:126-129) بأن فوائد تطوير المعدات أو إستبدالها تكمن في(تحسين الكفاءة الإنتاجية للمنتجات، تحفيز الشركات على تطوير وتسويق منتجات أكثر كفاءة في إستخدام الطاقة، فضلا عن تقليل التأثيرات البيئية).

كما ان التطبيق المتجدد لنهج تطوير المعدات أو إستبدالها يوفر ميزة تنافسية للمنظمات مع توفير الفوائد البيئية والاقتصادية. ويراعي في ذلك العوامل الفنية المختلفة مثل (الوعي البيئي، ومتطلبات الاقتصاد والقيود، وهيكل الاقتصاد، وطرق المعالجة، والتحليل الاقتصادي، وهندسة العمليات) (Mahmood, 2015: 1) (Cabello-Eras, 2016: 6) .

ثانيا - جودة المنتج:

١ - مفهوم جودة المنتج:

أصبح لمفهوم جودة المنتج أهمية إستراتيجية بعد أن تبين أنها تمثل العامل الرئيس في نجاح المنظمات خاصة وتعد من الأسبقيات التنافسية الأكثر أهمية وازدياد المنافسة بين المنظمات العالمية والمحلية واصبحت مفتاح المنظمة لمواجهة التنافس (كريدي والحسناوي، ٢٠٠٨: ٨٢)، ويرى آخرون أن الجودة هي درجة الدقة والتميز في تلبية المواصفات والإيفاء بالمعايير (Kumar et al., 2016: 142).

كما توصف الجودة بأنها التفوق أو التميز أو التفرد فهي مجموعة من الخصائص والمواصفات الشكلية والفنية والتي تؤدي الى تحقيق الخدمة والمنتج الجيد متى ما جرى إشباع حاجات المستفيد منها. أو المطابقة للمواصفات القياسية أو المعايير المهنية (الحاتمي، ٢٠١٦: ٣٢).

٢ - اهداف جودة المنتج:

عند صياغة أهداف الجودة يجب التأكد من إن هذه الأهداف تلبى احتياجات وتوقعات الشركة والزبائن وعلى هذا الأساس فان أهداف الجودة يمكن أن تصاغ على وفق النقاط الآتية (Gordon, 2010: 25) : (عباس، ٢٠١٤: ١٠)

- أ- تحديد الحاجات والمتطلبات الحقيقية للزبائن وتلبيتها.
- ب- تقديم السلع والخدمات ذات المميزات التي تعكس توقعات الزبون او تفوق توقعاته.
- ج- عدم تجهيز المنتجات من السلع والخدمات ذات المميزات التي لا ترضي الزبائن.
- د- تحقيق الرضا لكل من الزبائن والموظفين والمديرين على حد سواء.

هـ- تكوين نظرة واضحة قبل القيام بعملية الإنتاج عن متطلبات الزبون الداخلي والخارجي لكل الأقسام ذات الصلة والعاملين فيها.

و- ضمان التحسين المستمر والشامل لكل نشاطات المنظمة ووظائفها وزيادة قدرتها على التطور.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

أولاً: التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات البحث

ويشمل هذا التحليل مقاييس مختلفة وهي مقاييس النزعة المركزية متمثلة بـ (الوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت متمثلة بـ (الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف)، فضلاً عن إيجاد الأهمية النسبية التي يمكن استخراجها عن طريق ضرب (الوسط الحسابي $\times 20\%$)، والتي على أساسها يمكن معرفة مستوى ترتيب كل فقرة أو بعد وكما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (١) فئات الوسط الحسابي ومستوى اهتمام عينة البحث

مقياس البحث			مستوى الاهتمام	فئات الوسط الحسابي
جودة المنتج	تطوير المعدات أو استبدالها	وزن المقياس		
لا أتفق تماماً	لا أتفق تماماً	1	ضعيف جداً	(1 – 1.80)
لا أتفق	لا أتفق	2	ضعيف	(1.81 – 2.60)
محايد	محايد	3	وسط	(2.61 – 3.40)
أتفق	أتفق	4	عالٍ	(3.41 – 4.20)
أتفق تماماً	أتفق تماماً	5	عالٍ جداً	(4.21 – 5.00)

المصدر: إعداد الباحثين استناداً الى مقياس (Likert) الخماسي.

١- التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير تطوير المعدات أو استبدالها.

يعرض الجدول (٢) نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير تطوير المعدات أو استبدالها، والتي تم التوصل إليها عن طريق البيانات التي تم جمعها عن عينة البحث

وفقاً لاستمارة الاستبانة المصاغة لذلك، وإدخالها في البرنامج الاحصائي (SPSS ver. 23) وكما هو واضح ومفصل في أدناه.

الجدول (٢) التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير تطوير المعدات او استبدالها

المتغير	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الأهمية النسبية (%)	مستوى الترتيب
تطوير المعدات او استبدالها	q ₁	3.40	0.56	16.34	68.04	الرابع
	q ₂	3.41	0.54	15.75	68.26	الثالث
	q ₃	3.47	0.58	16.81	69.35	الأول
	q ₄	3.38	0.59	17.46	67.61	الخامس
	q ₅	3.46	0.75	21.62	69.13	الثاني
إجمالاً		3.42	0.33	9.75	68.48	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).

نتائج الجدول (٢) تشير الى أنّ متغير (تطوير المعدات او استبدالها) حصل على وسطٍ حسابيٍّ مقداره (3.42) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (٢) فهذه النتيجة تشير الى أنّ مستوى الاهتمام لعينة البحث بهذا المتغير كان (عالٍ)، أي بمستوى أهمية بلغت (68.48%). بالمقابل نسبة الانحراف المعياري لتشتت إجابات عينة البحث إجمالاً (0.33) وبمعامل اختلاف نسبته (9.75%)، وهذا يدلّ على الدقة في الإجابات ومحدودية تبعثرها.

فيما تراوحت الأوساط الحسابية لهذا المتغير ما بين (3.38-3.47)، بانحراف معياري تراوح ما بين (0.54-0.75) وبمعامل اختلاف تراوحت نسبته ما بين (15.75-21.62) %، تقابلها أهمية نسبية متفاوتة تراوحت ما بين (67.61-69.35) %.

واستناداً الى ما ذكر في أعلاه، يمكن القول بأنّ الفقرة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي الفقرة (q₄)، بمقدار (3.38)، بانحراف معياري (0.59) وبمعامل اختلاف (17.46)، بمستوى أهمية (67.61%)، وبهذا احتلت الترتيب (الخامس)، وما أفادت

هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تمتلك عمال فنيين متخصصين لصيانة المكائن والمعدات بشكل دوري)، وهذا مؤشر على حاجة الشركة الى متخصصين فنيين مؤهلين لإجراء الصيانة بشكل دوري وتحديدًا للمكائن والمعدات. بالمقابل فإنّ الفقرة التي حققت أعلى وسط حسابي هي الفقرة (q_3)، بمقدار (3.47)، بانحراف معياري (0.58) وبمعامل اختلاف (16.81%)، بمستوى أهمية (69.35%)، وبهذا احتلت الترتيب (الأول)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تستخدم مكائن ذات استهلاك قليل للطاقة)، وهذا يعني أنّ الشركة تعمل على توفير الطاقة من خلال استخدامها لمكائن أكثر اقتصادية ما يرجع ذلك بالعائد والتوفير لها.

٢- التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير جودة المنتج وأبعاده.

تستعرض الجداول (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠) على التوالي نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير جودة المنتج وأبعاده، والتي تم التوصل إليها من البيانات التي تم جمعها عن عينة البحث وفقاً لاستمارة الاستبانة، وإدخالها في البرنامج الاحصائي (SPSS ver. 23) وكما هو مفصل في أدناه.

الجدول (٣) التحليل الاحصائي الوصفي لبعده الاداء

البعده	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الأهمية النسبية (%)	مستوى الترتيب
الاداء	q6	2.95	0.50	16.97	58.91	الخامس
	q7	2.98	0.73	24.37	59.57	الثالث
	q8	2.97	0.70	23.67	59.35	الرابع
	q9	3.00	0.68	22.65	60.00	الأول
	q10	2.98	0.59	19.90	59.57	الثاني
إجمالاً		2.97	0.43	14.56	59.48	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).

نتائج الجدول (٣) تشير الى أنّ بُعد (الأداء) حصل على وسطٍ حسابيٍّ مقداره (2.97) وهو أقل من الوسط الفرضي (3)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (٣) فتشير هذه النتيجة الى أنّ مستوى اهتمام عيّنة البحث بهذا البعد كان (متوسط)، أي بمستوى أهميّة بلغت (59.48%). بالمقابل نسبة الانحراف المعياري لتشتت إجابات عيّنة البحث إجمالاً (0.43) وبمعامل اختلاف نسبته (14.56%)، وهذا يدلّ على الدقّة في الإجابات ومحدوديّة تبعثرها.

فيما تراوحت الأوساط الحسابية لهذا البعد ما بين (2.95-3.00)، بانحراف معياري تراوح ما بين (0.50-0.73) وبمعامل اختلاف تراوحت نسبته ما بين (16.97-24.37) %، تقابلها أهميّة نسبية متفاوتة تراوحت ما بين (58.91-60.00) % . واستناداً الى ما ذكر في أعلاه، يمكن القول بأنّ الفقرة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي الفقرة (q₆)، بمقدار (2.95)، بانحراف معياري (0.50) وبمعامل اختلاف (16.97%)، بمستوى أهميّة (58.91%)، وبهذا احتلت الترتيب (الخامس)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تستخدم نظام يتم من خلاله قياس ومراقبة الاداء التشغيلي)، وهذا يعني أنّ الشركة تفتقر الى أجهزة كشف أو مراقبة يمكن بواسطتها تحديد مدى الانحراف في أدائها التشغيلي. بالمقابل فإنّ الفقرة التي حققت أعلى وسط حسابي هي الفقرة (q₉)، بمقدار (3.00)، بانحراف معياري (0.68) وبمعامل اختلاف (22.65%)، بمستوى أهميّة (60.00%)، وبهذا احتلت الترتيب (الأول)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (منتجات الشركة تلاقي استحسان لدى الزبائن دائماً)، وهذا يعني أنّ الشركة تراعي طلبات ومتطلبات الزبائن وما ينعكس ذلك على استحسانهم لمنتجاتها في السوق وميول الطلب لها.

الجدول (٤) التحليل الاحصائي الوصفي لبعء المتانة

البعء	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الأهمية النسبية (%)	مستوى الترتيب
المتانة	q ₁₁	3.22	0.53	16.50	64.35	الأول
	q ₁₂	3.18	0.55	17.37	63.70	الثاني
	q ₁₃	2.98	0.59	19.90	59.57	الخامس
	q ₁₄	3.12	0.57	18.31	62.39	الثالث
	q ₁₅	3.02	0.65	21.37	60.43	الرابع
إجمالاً		3.10	0.39	12.43	62.09	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).
 نتائج الجدول (٤) تشير الى أنّ بُعْدَ (المتانة) حصل على وسطٍ حسابيٍّ مقداره (3.10) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (٤) فهذه النتيجة تشير الى أنّ مستوى الاهتمام لعينة البحث بهذا البعد كان (عالٍ)، أي بمستوى أهمية بلغت (62.09%). بالمقابل نسبة الانحراف المعياري لتشتت إجابات عينة البحث إجمالاً (0.39) وبمعامل اختلاف نسبته (12.43%)، وهذا يدلّ على الدقة في الإجابات ومحدودية تبعثرها.

فيما تراوحت الأوساط الحسابية لهذا البعد ما بين (2.98-3.22)، بانحراف معياري تراوح ما بين (0.53-0.65) وبمعامل اختلاف تراوحت نسبته ما بين (16.50-21.37) %، تقابلها أهمية نسبية متفاوتة تراوحت ما بين (59.57-64.35) %. واستناداً الى ما ذكر في أعلاه، يمكن القول بأنّ الفقرة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي الفقرة (q₁₃)، بمقدار (2.98)، بانحراف معياري (0.59) وبمعامل اختلاف (19.90%)، بمستوى أهمية (59.57%)، وبهذا احتلت الترتيب (الخامس)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (منتجات الشركة تتمتع بعمر طويل قبل استبدالها)، وهذا يعني أنّ إدارة الشركة بحاجة الى مراجعة دورة حياة منتجاتها ومقارنتها بمنتجات الشركات المنافسة، لغرض تعزيز مكانتها عند الزبون. بالمقابل فإنّ الفقرة التي حققت

أعلى وسط حسابي هي الفقرة (q_{11})، بمقدار (3.22)، بانحراف معياري (0.53) وبمعامل اختلاف (16.50%)، بمستوى أهمية (64.35%)، وبهذا احتلت الترتيب (الأول)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تستخدم المواد الأولية ذات الجودة العالية لتأمين منتج ذو متانة عالية)، وهذا يمثل نقطة قوة تتّصف بها منتجات الشركة، ولكن ليس على حساب مقدرة الفرد الشرائية لأنّ ذلك ربّما يرفع من سعر تلك المنتجات مقابل المنتجات المنافسة.

الجدول (٥) التحليل الاحصائي الوصفي لبعد المعولية

البعد	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الأهمية النسبية (%)	مستوى الترتيب
المعولية	q_{16}	3.43	0.52	15.14	68.70	الأول
	q_{17}	3.28	0.50	15.20	65.65	الثالث
	q_{18}	3.29	0.50	15.29	65.87	الثاني
	q_{19}	3.21	0.50	15.70	64.13	الرابع
	q_{20}	3.14	0.57	18.02	62.83	الخامس
إجمالاً		3.27	0.34	10.51	65.43	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).
 نتائج الجدول (٥) تشير الى أنّ بُعد (المعولية) حصل على وسطٍ حسابيٍّ مقداره (3.27) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (٥) فهذه النتيجة تشير الى أنّ مستوى الاهتمام لعينة البحث بهذا البعد كان (وسطاً)، أي بمستوى أهمية بلغت (65.43%). بالمقابل نسبة الانحراف المعياري لتشتت إجابات عينة البحث إجمالاً (0.34) وبمعامل اختلاف نسبته (10.51%)، وهذا يدلّ على الدقّة في الإجابات ومحدوديّة تبعثرها.

فيما تراوحت الأوساط الحسابية لهذا البعد ما بين (3.14-3.43)، بانحراف معياري تراوح ما بين (0.50-0.57) وبمعامل اختلاف تراوحت نسبته ما بين (15.14-18.02) %، تقابلها أهمية نسبية متفاوتة تراوحت ما بين (62.83-68.70) %.

واستناداً الى ما ذكر في أعلاه، يمكن القول بأنّ الفقرة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي الفقرة (q₂₀)، بمقدار (3.14)، بانحراف معياري (0.57) وبمعامل اختلاف (18.02%)، بمستوى أهمية (10.51%)، وبهذا احتلت الترتيب (الخامس)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تطور تصاميم منتجاتها بناءً على نتائج البحث والتطوير)، وهذا يشير الى أنّ الشركة ذات اهتمام أقل بأنشطة البحث والتطوير والتي في ضوء نتائجها تطوّر وتحسّن تصاميم منتجاتها وبما يواكب الحداثة المعاصرة. بالمقابل فإنّ الفقرة التي حقّقت أعلى وسط حسابي هي الفقرة (q₁₆)، بمقدار (3.43)، بانحراف معياري (0.52) وبمعامل اختلاف (15.14%)، بمستوى أهمية (68.70%)، وبهذا احتلت الترتيب (الأول)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تلمس منتجاتها بأنها ذات موثوقية من خلال تزايد الطلب عليها)، وهذا أمر ممتاز كمعيار لمعرفة مدى الموثوقية للمنتجات التي تطلقها الشركة في الأسواق، إلا أنّ ذلك لا يغني من رفع مستوى اهتمام الشركة بطرق البحث والتطوير من أجل أنعاش منتجاتها وتعزيزها بصورة تجذب الزبائن وتحقق رضاهم.

الجدول (٦) التحليل الاحصائي الوصفي لبعد الجودة المدركة

البعد	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الأهمية النسبية (%)	مستوى الترتيب
الجودة المدركة	q ₂₁	3.49	0.78	22.28	69.78	الخامس
	q ₂₂	3.96	0.75	19.07	79.13	الأول
	q ₂₃	3.90	0.81	20.83	78.04	الثاني
	q ₂₄	3.57	0.70	19.64	71.30	الرابع
	q ₂₅	3.68	0.90	24.45	73.70	الثالث
إجمالاً		3.72	0.54	14.42	74.39	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).

نتائج الجدول (٦) تشير الى أنَّ بُعد (الجودة المدركة) حصل على وسطٍ حسابيٍّ مقداره (3.72) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (٦) فهذه النتيجة تشير الى أنَّ مستوى الاهتمام لعينة البحث بهذا البعد كان (وسطاً)، أي بمستوى أهمية بلغت (74.39%). بالمقابل نسبة الانحراف المعياري لتشتت إجابات عينة البحث إجمالاً (0.54) وبمعامل اختلاف نسبته (14.42%) وهذا يدل على الدقة في الإجابات ومحدودية تبعثرها.

فيما تراوحت الأوساط الحسابية لهذا البعد ما بين (3.96-3.49)، بانحراف معياري تراوح ما بين (0.90-0.70) وبمعامل اختلاف تراوحت نسبته ما بين (19.07-24.45) %، تقابلها أهمية نسبية متفاوتة تراوحت ما بين (69.78-79.13) %، واستناداً الى ما ذكر في أعلاه، يمكن القول بأنَّ الفقرة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي الفقرة (q₂₁)، بمقدار (3.49)، بانحراف معياري (0.78) وبمعامل اختلاف (22.28%)، بمستوى أهمية (69.78%)، وبهذا احتلت الترتيب (الخامس)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنَّ (الشركة ترتقي بسمعتها بين الشركات من خلال منتجاتها)، وهذا يعني أنَّ الشركة بحاجة أكثر الى زيادة الاهتمام بمنتجاتها لما لها من دور واضح في التعريف عنها وإظهار واجهتها بشكل لامع. بالمقابل فإنَّ الفقرة التي حققت أعلى وسط حسابي هي الفقرة (q₂₂)، بمقدار (3.96)، بانحراف معياري (0.75) وبمعامل اختلاف (19.07%)، بمستوى أهمية (79.13%)، وبهذا احتلت الترتيب (الأول)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنَّ (الشركة تمتلك علامة تجارية مميزة يفضلها الزبائن)، وهذا مؤشر جيد تدلوا به عينة البحث لصالح منتجات الشركة، إلا أنَّ ذلك لا يعد مطلقاً، بل هو أمر نسبي قابل للتفاوت أو الاختلاف.

الجدول (٧) التحليل الاحصائي الوصفي لبعد الجمالية

البعد	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الأهمية النسبية (%)	مستوى الترتيب
الجمالية	q ₂₆	3.66	0.82	22.27	73.26	الخامس
	q ₂₇	3.83	0.90	23.44	76.52	الثالث

الثاني	78.04	23.13	0.90	3.90	q ₂₈	
الأول	78.26	24.16	0.95	3.91	q ₂₉	
الرابع	73.91	22.60	0.84	3.70	q ₃₀	
	76.00	17.18	0.65	3.80	إجمالاً	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).
 نتائج الجدول (٧) تشير الى أنّ بُعد (الجمالية) حصل على وسطٍ حسابيٍّ مقداره (3.80) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (٧) فهذه النتيجة تشير الى أنّ مستوى الاهتمام لعينة البحث بهذا البعد كان (وسطاً)، أي بمستوى أهمية بلغت (76.00%). بالمقابل نسبة الانحراف المعياري لتشتت إجابات عينة البحث إجمالاً (0.65) وبمعامل اختلاف نسبته (17.18%)، وهذا يدلّ على الدقّة في الإجابات ومحدوديّة تبعثرها.

فيما تراوحت الأوساط الحسابية لهذا البعد ما بين (3.66-3.91)، بانحراف معياري تراوح ما بين (0.82-0.95) وبمعامل اختلاف تراوحت نسبته ما بين (23.13-24.16) %، تقابلها أهمية نسبية متفاوتة تراوحت ما بين (73.26-78.26)%. واستناداً الى ما ذكر في أعلاه، يمكن القول بأنّ الفقرة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي الفقرة (q₂₆)، بمقدار (3.66)، بانحراف معياري (0.82) وبمعامل اختلاف (22.27%)، بمستوى أهمية (73.26%)، وبهذا احتلت الترتيب (الخامس)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تعتمد على جمالية المنتج وخصائصه المحسوسة لتلبية حاجات الزبون ورغباته)، وهذا يعني أنّ الشركة بحاجة أكبر الى زيادة اهتمامها بجمالية منتجاتها بالشكل الذي يلبي حاجات الزبائن ورغباتهم. بالمقابل فإنّ الفقرة التي حققت أعلى وسط حسابي هي الفقرة (q₂₉)، بمقدار (3.91)، بانحراف معياري (0.95) وبمعامل اختلاف (24.16%)، بمستوى أهمية (78.26%)، وبهذا احتلت الترتيب (الأول)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (منتج الشركة يعد قادراً على إثارة انتباه الزبائن وجذبهم)، وهذا يرشدنا الى أنّ منتجات الشركة ذات أشكال تؤهلها لجذب مزيد من الزبائن.

الجدول (٨) التحليل الاحصائي الوصفي لبعء المطابقة

البعد	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الأهمية النسبية (%)	مستوى الترتيب
المطابقة	Q ₃₁	3.68	0.69	18.84	73.70	الثالث
	Q ₃₂	3.79	0.79	20.88	75.87	الثاني
	Q ₃₃	3.82	0.84	21.96	76.30	الأول
	Q ₃₄	3.38	0.72	21.41	67.61	الرابع
	Q ₃₅	3.34	0.72	21.43	66.74	الخامس
إجمالاً		3.60	0.51	14.24	72.04	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).
 نتائج الجدول (٨) تشير الى أن بُعد (الجمالية) حصل على وسطٍ حسابيٍّ مقداره (3.60) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (٨) فهذه النتيجة تشير الى أن مستوى الاهتمام لعينة البحث بهذا البعد كان (وسطاً)، أي بمستوى أهمية بلغت (72.04%). بالمقابل نسبة الانحراف المعياري لتشتت إجابات عينة البحث إجمالاً (0.51) وبمعامل اختلاف نسبته (14.24%)، وهذا يدل على الدقة في الإجابات ومحدودية تبعثرها.

فيما تراوحت الأوساط الحسابية لهذا البعد ما بين (3.34-3.82)، بانحراف معياري تراوح ما بين (0.69-0.84) وبمعامل اختلاف تراوحت نسبته ما بين (18.84-21.96) %، تقابلها أهمية نسبية متفاوتة تراوحت ما بين (66.74-76.30)%. واستناداً الى ما ذكر في أعلاه، يمكن القول بأن الفقرة التي حصلت على أقل وسط حسابي هي الفقرة (Q₃₅)، بمقدار (3.34)، بانحراف معياري (0.72) وبمعامل اختلاف (21.43%)، بمستوى أهمية (66.74%)، وبهذا احتلت الترتيب (الخامس)، وما أفادت هذه الفقرة هو أن (الشركة تلجأ الى مطابقة جودة منتجاتها من خلال المقارنة مع منتجات الشركات المنافسة)، وهذا يعني أن الشركة ضعيفة على مستوى تطبيق أسلوب المقارنة المرجعية ما ينعكس سلباً على شكل وطبيعة أداء منتجاتها.

بالمقابل فإنّ الفقرة التي حقّقت أعلى وسط حسابي هي الفقرة (q33)، بمقدار (3.82)، بانحراف معياري (0.84) وبمعامل اختلاف (21.96%)، بمستوى أهمية (76.30%)، وبهذا احتلت الترتيب (الأول)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تجري الفحوصات المناسبة للتحقق من مطابقة منتجاتها باستمرار)، وهذا يعني أنّ الشركة لديها نظام قائم على أساس التحقق المستمر للمنتجات من أجل تحقيق المطابقة.

الجدول (٩) التحليل الاحصائي الوصفي لبعد الامان او السلامة

البعد	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الأهمية النسبية (%)	مستوى الترتيب
الامان او السلامة	q36	3.23	0.73	22.55	64.57	الرابع
	q37	3.36	0.74	21.88	67.17	الثاني
	q38	3.12	0.81	25.96	62.39	الخامس
	q39	3.54	0.72	20.24	70.87	الأول
	q40	3.27	0.77	23.59	65.43	الثالث
إجمالاً		3.30	0.48	14.43	66.09	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23)

تشير نتائج الجدول (٩) الى أنّ بُعد (الأمان أو السلامة) حصل على وسطٍ حسابيٍّ مقداره (3.30) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (٩) فهذه النتيجة تشير الى أنّ مستوى الاهتمام لعينة البحث بهذا البعد كان (وسطاً)، أي بمستوى أهمية بلغت (66.09%). بالمقابل نسبة الانحراف المعياري لتشتت إجابات عينة البحث إجمالاً (0.48) وبمعامل اختلاف نسبته (14.43%) وهذا يدلّ على الدقّة في الإجابات ومحدوديّة تبعثرها.

فيما تراوحت الأوساط الحسابية لهذا البعد ما بين (3.12-3.54)، بانحراف معياري تراوح ما بين (0.72-0.81) وبمعامل اختلاف تراوحت نسبته ما بين (20.24-25.96) %، تقابلها أهمية نسبية متفاوتة تراوحت ما بين (62.39-70.87) %.

واستناداً الى ما ذكر في أعلاه، يمكن القول بأنّ الفقرة التي حصلت على أقلّ وسط حسابي هي الفقرة (q₃₈)، بمقدار (3.12)، بانحراف معياري (0.81) وبمعامل اختلاف (25.96%)، بمستوى أهميّة (62.39%)، وبهذا احتلت الترتيب (الخامس)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تهتم بوضع تاريخ بدء وانتهاء مدة صلاحية المنتج على العلبة للحفاظ على صحة المواطن)، وهذا يعني أنّ الشركة بحاجة أكثر الى زيادة الاهتمام بمسألة تأريخ انتاج وانتهاء صلاحية المنتج بشكل يجعل المشتري أكثر اطمئناناً. بالمقابل فإنّ الفقرة التي حقّقت أعلى وسط حسابي هي الفقرة (q₃₉)، بمقدار (3.54)، بانحراف معياري (0.72) وبمعامل اختلاف (20.24%)، بمستوى أهميّة (70.87%)، وبهذا احتلت الترتيب (الأول)، وما أفادت هذه الفقرة هو أنّ (الشركة تقوم بتصميم منتجاتها بمستويات أمان عالية)، وهذا مؤشر جيّد على مدى الأمان التي تحظى بها منتجات الشركة جراء استخدامها من الزبون.

الجدول (١٠) ترتيب أبعاد جودة المنتج بالاعتماد على الأهميّة النسبيّة

البعد / المتغيّر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)	الأهميّة النسبيّة (%)	مستوى الترتيب
الاداء	2.97	0.43	14.56	59.48	السابع
المتانة	3.10	0.39	12.43	62.09	السادس
المعولية	3.27	0.34	10.51	65.43	الخامس
الجودة المدركة	3.72	0.54	14.42	74.39	الثاني
الجمالية	3.80	0.65	17.18	76.00	الأول
المطابقة	3.60	0.51	14.24	72.04	الثالث
الامان او السلامة	3.30	0.48	14.43	66.09	الرابع
جودة المنتج	3.40	0.23	6.78	67.93	

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).

يوضح الجدول (١٠) خلاصة ما تم عرضه في الجداول السابقة عن طريق عرضه للنتائج الاجمالية التي تم التوصل اليها ومستوى الترتيب لكل بعد من أبعاد المتغير المستقل، إذ حقق متغير (جودة المنتج) وسطاً حسابياً مقداره (3.40) وهو أعلى من الوسط الفرضي (3)، وبالرجوع الى بيانات الجدول (10) فهذه النتيجة تشير الى مستوى اهتمام عينة البحث بهذا المتغير كان (وسطاً)، أي بمستوى أهمية بلغت (67.93). بالمقابل نسبة الانحراف المعياري لتشتت الإجابات كانت (0.23) بنسبة معامل اختلاف (6.78)، وهذا يدل على الدقة في الإجابات ومحدودية تبعثرها.

أما على مستوى الأبعاد أحتل بعد (الجمالية) المرتبة الأولى، كونه حقق أعلى وسط حسابي مقداره (3.80)، بانحراف معياري (0.65)، بمعامل اختلاف (17.18%)، وبأهمية نسبية (76.00%). في حين جاء في مستوى الترتيب الثاني بعد (الجودة المدركة)، إذ حقق وسطاً حسابياً مقداره (3.72)، بانحراف معياري (0.54)، بمعامل اختلاف (14.42%)، وبأهمية نسبية (74.39%). بالمقابل كان في مستوى الترتيب الثالث بعد (المطابقة)، إذ حقق وسطاً حسابياً مقداره (3.60)، بانحراف معياري (0.51)، بمعامل اختلاف (14.24%)، وبأهمية نسبية (72.04%). أما في مستوى الترتيب الرابع فجاء بعد (الامان او السلامة)، إذ حقق وسطاً حسابياً مقداره (3.30)، بانحراف معياري (0.48)، بمعامل اختلاف (14.43%)، وبأهمية نسبية (66.09%). بينما كان في مستوى الترتيب الخامس بعد (المعولية)، إذ حقق وسطاً حسابياً مقداره (3.27)، بانحراف معياري (0.34)، بمعامل اختلاف (10.51%)، وبأهمية نسبية (65.43%). في حين جاء في الترتيب السادس بعد (المتانة)، إذ حقق وسطاً حسابياً مقداره (3.10)، بانحراف معياري (0.39)، بمعامل اختلاف (12.43%)، وبأهمية نسبية (62.09%). وأخيراً كان في المستوى الأخير من الترتيب بعد (الاداء)، بوسط حسابي (2.97)، بانحراف معياري (0.43)، بمعامل اختلاف (14.56%)، بأهمية نسبية (59.48%).

ثانياً- اختبار فرضيات البحث

١- اختبار فرضية البحث الرئيسة الأولى.

يعرض الجدول (١١) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى للبحث اعتماداً على معامل الارتباط (Pearson).

الجدول (١١) علاقة الارتباط بين متغيري تطوير المعدات أو استبدالها وجودة المنتج

مستوى المعنوية	المتغير	
	جودة المنتج	التابع المستقل
0.000	0.307**	تطوير المعدات أو استبدالها

(**) تشير الى مستوى ثقة أكبر أو يساوي (99%)، أي مستوى معنوية أصغر أو يساوي (0.01).

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).

يشير الجدول (١١) الى أنّ بعد (تطوير المعدات أو استبدالها) حقق معامل ارتباط نسبته (0.307**) بمستوى معنوية (0.000)، وهذه النتيجة تشير الى وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بينه وبين متغير جودة المنتج. بمعنى آخر أنّ جودة المنتج لمصنع المأمون يمكن تحسينها بشكل عام بمجرد إحداث تغيير إيجابي في متغير تطوير المعدات أو استبدالها، ما يؤكّد صحة الفرضية الرئيسة الأولى التي نصّت على أنّ هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغير تطوير المعدات أو استبدالها ومتغير جودة المنتج).

٢- اختبار فرضية البحث الرئيسة الثانية.

بالإمكان اختبار هذه الفرضية وفروعها من خلال اعتماد معامل الانحدار (التأثير) والذي يرمز له بالرمز (β) ، إذ أنه يفسّر نسبة تأثير المتغير المستقل/البعد (عندما يتغير بمقدار وحدة واحدة) في المتغير التابع. فضلاً عن، استخراج معامل (R^2)، والذي يبيّن نسبة التباين الحاصل في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به عن طريق المتغير المستقل وأبعاده.

ولقبول الفرضية يجب أن تكون قيمة (T) المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.658) عند مستوى معنوية (0.05) أي بمستوى ثقة (95%)، وكذلك يجب أن تكون قيمة (F) المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (3.92) عند مستوى

معنوية (0.05) أي بمستوى ثقة (95%) بحسب جداول إحصائية معتمدة في (Sekaran & Bougie, 2016: 382-385).

والجدول (١٢) يعرض نتائج الاختبار لفرضية البحث الرئيسة الثانية.

الجدول (١٢) تأثير متغير تطوير المعدات أو استبدالها في متغير جودة المنتج

مستوى المعنوية	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (T) المحسوبة	معامل الانحدار (التأثير) (β)	معامل التحديد (R^2)	المتغير	
					التابع	المستقل
0.003	9.366	3.060	0.212	0.094	جودة المنتج	تطوير المعدات أو استبدالها

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS ver. 23).

يشير الجدول (١٢) الى أنَّ متغير (تطوير المعدات أو استبدالها) حقق معامل تحديد (R^2) نسبته (0.094)، وتشير هذه النسبة الى أنَّ هذا البعد يفسر ما نسبته (9.4%) من التباين الحاصل في متغير جودة المنتج، أمّا النسبة المتبقية والبالغة (90.6%) فإنّها فتعود الى عوامل أخرى لم يشملها المخطط العملي للبحث الحالية. في حين بلغ معامل الانحدار (β) نسبة (0.212)، وهي تشير الى أنَّ التغير في متغير تطوير المعدات أو استبدالها بمقدار وحدة واحدة سينعكس على متغير جودة المنتج بنسبة (21.2%). بالمقابل فإنَّ قيمة (T) المحسوبة بلغت (3.060) وهي أكبر من نظيرتها الجدولية المقدرة بـ (1.658) عند مستوى معنوية (0.05) أي بمستوى ثقة (95%). في حين بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.366) بمستوى معنوية (0.003) وهي أكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (3.92) عند مستوى معنوية (0.05) أي بمستوى ثقة (95%). وفي ضوء هذه النتائج فإنَّ الفرضية الرئيسة الثانية يتم قبولها، والتي نصّت على أنَّ (هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير تطوير المعدات أو استبدالها في متغير جودة المنتج).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

لقد ترتبت على النتائج التي توصل إليها الباحثين ما يأتي من الاستنتاجات:

- ١- اوضحت النتائج بأن مصنع المأمون يفتقر إلى عمال فنيين متخصصين لصيانة المكنائ والمعدات بشكل دوري.
- ٢- تبين أن الشركة قيد الدراسة تعمل على توفير الطاقة عن طريق إستخدامها لمكنائ أكثر إقتصادية.
- ٣- أن الشركة قيد الدراسة قليلة الاهتمام بمسألة وضع تاريخ بدء وانتهاء مدة الصلاحية على علب منتجاتها بشكل يجعل المشتري أكثر اطمئناناً.
- ٤- اظهرت النتائج أن إدارة الشركة قيد الدراسة بحاجة إلى مراجعة لدورة حياة منتجاتها ومقارنتها بمنتجات الشركات المنافسة، لأجل تعزيز مكانتها عند الزبون.

ثانياً- التوصيات

في ضوء ما تم عرضه من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، قام الباحثين بتقديم مجموعة من التوصيات لإدارة الشركة المبحوثة للإفادة منها، وتبسيط الضوء على الجوانب التي تعاني منها:

- ١- وجود حاجة إلى توفير متخصصين فنيين مؤهلين لإجراء الصيانة بشكل دوري وتحديد المكنائ والمعدات كونها إقتصادية وذات إستهلاك قليل للطاقة.
- ٢- على الشركة المبحوثة المحافظة على مستواها من ناحية الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة من الدولة لما لها من إنعكاسات إيجابية على البيئة والمجتمع.
- ٣- الشركة المبحوثة بحاجة أكثر إلى زيادة الاهتمام بمسألة تاريخ وانتهاء صلاحية المنتج بشكل يجعل المشتري أكثر إطمئناناً، فضلاً عن إتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة في جعل المنتج بيد الزبون مدة أطول عن طريق مزامنة إجراءات الإنتاج وتسويق منتجاتها.
- ٤- من الضروري على الشركة المبحوثة زيادة اهتمامها في أنشطة البحث والتطوير لتحسين منتجاتها لمواكبة حاجة السوق، فضلاً عن مراجعة دورة حياة منتجاتها باستمرار

ومقارنتها بمنتجات الشركات المنافسة وذلك لضمان منتجات تتمتع بعمر أطول قبل إستبدالها.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- ١- البكري ، ثامر ، والنوري ، احمد نزار ، (٢٠٠٧) ، " التسويق الاخضر " ، الطبعة الاولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .
- ٢- الهاشمي، بن واضح،(٢٠١٦)، "منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا"، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- ٣- الحاتمي، ثابت ناطق كردي، (٢٠١٦) ، " إدارة الحكمة ودورها في تحسين جودة الخدمات الصحية/ دراسة تطبيقية في مدينة الصدر الطبية ومستشفى الحكيم العام في محافظة"، رسالة ماجستير في علوم ادارة الاعمال ، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة .
- ٤- عباس ، علي فخري . (٢٠١٤) ، " تكنولوجيا المجاميع واثرها في تحسين جودة المنتجات دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية " ، رسالة ماجستير تقني في تقنيات ادارة العمليات ، الكلية التقنية الادارية / بغداد - الجامعة التقنية الوسطى .
- ٥- كريدي، باسم عباس و الحسنوي، سالم صلال راهي. (٢٠٠٨) . "الرقابة على الجودة في مصنع نسيج الديوانية باستخدام الخرائط الاحصائية" ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية / المجلد ١٠ العدد ٥، جامعة القادسية / بغداد .
- ٦- مجيد ، أمجد حميد ، وشاكر ، عصام محمد ، (٢٠١٦) ، " العلاقة بين التسويق الاخضر واستراتيجية الانتاج الانظف " ، دراسة أستطلاعية لآراء عينة من العاملين في معمل سمنت كربلاء ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، العدد (١٨) والمجلد (٢١٢) ، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد.

٧- صالح ، أبراهيم عبد الخالق ، أحمد عبد الستار ، سعد خضر الياس ، (٢٠١٢) ،
" تصنيفات أبعاد الجودة " ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الادارة الصناعية
بغداد .

ثانياً: المصادر الاجنبية

- 1- Field, Andy, (2013), "Discovering Statistics using IBM SPSS Statistics", 4th ed., SAGE Publisher, London, UK,.
- 2- Gordon, M. Joseph, (2010), "Total Quality Process Control for Injection Molding", 2nd ed., John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, USA.
- 3- Heizer, J. and B. Render, (2017), "Operations Management", Pearson International Edition, 12th ed., New Jersey, USA.
- 4- Jayasinghe, Guttala Yugantha, Maheepala, Shehani Sharadha, & Wijekoon, Prabuddhi Chathurika. (2021), "Green Productivity and Cleaner Production: A Guidebook for Sustainability", 1st ed., CRC Press, Taylor & Francis Group, L.L.C .New York.
- 5-Knapp, Herschel, (2018), "Intermediate Statistics using SPSS", SAGE Publisher, USA.
- 6-Nilsson, Lennart & Persson, Per Olof & Rydén, Lars, & Darozhka, Siarhei, & Zaliauskiene, Audrone, (2007), "Cleaner Production Technologies and Tools for Resource Efficient Production", Book 2 in a series on Environmental Management, Baltic University Press.
- 7-Russell, Roberta S., & Taylor, Bernard W., (2009), "Operations Management", Wiley & Sons, Inc, US.
- 8-Saunders, Mark N. K., Philip Lewis, & Adrian Thornhill, (2019), "Research Methods for Business Students", 8th ed., Pearson Publisher, UK.
- 9-Sekaran, Uma & Bougie, Roger, (2016), "Research methods for business a skill-building approach", 7th ed., John Wiley & Sons Ltd., United Kingdom.

- 10-Slack, Nigel, Brandon-Jones, Alistair, Johnston, Robert, (2013), "Operations management", 7th ed., Pearson Education Limited, UK.
- 11-Slack, Nigel, Chambers, Stuart, & Johnston Robert (2010). "Operations Management", Pearson Education Limited, 6th ed., UK.
- 12-Stevenson, William J., (2012), "Operations management: Theory and practice". McGraw-Hill/Irwin, UK.
- 13-Cabello-Eras, Juan José, (2016), "Approaching a Cleaner Production as an Environmental Management Strategy", International Journal of Management Science & Operations Research, Vol.1, Issue. 1. P5.
- 14-Darmoyo, Lily Suhaily dan Syarief, (2017), " Effect of Product Quality, Perceived Price and Brand Image on Purchase Decision Mediated By Customer Trust (Study On Japanese Brand Electronic Product)", Journal of Management ,Vol.21 , No. 2, pp.179-194.
- 15-Halim, Peter, Swasto, Bambang, Hamid, Djamhur & Firdaus, Riza (2014), "The Influence of Product Quality, Brand Image, and Quality of Service to Customer Trust and Implication on Customer Loyalty (Survey on Customer Brand Sharp Electronics Product at the South Kalimantan province)", European Journal of Business and Management ,Vol.6, No. 29, pp. 159-166.
- 16-Kumar, pradeep, Raju, N.V.S. & Kumar, M.V. Satish, (2016). "Quality of Quality Definitions –An Analysis", International Journal of Scientific Engineering and Technology, Vol. 5, No.3, pp.142-148.
- 17-Mahmood, W, (2015), "A review on optimistic impact of cleaner production on manufacturing sustainability." International Journal of Advanced Manufacturing Technology, Vol. 18, No., pp.1–10.
- 18-yaacoub, Ali and Frenn, Bassam, (2010), Lebanese of "cleaner production", (<http://www.lebanese-cpc.net/cp/textile.pdf>)

الملحق (١) استمارة الاستبانة

المحور الاول/ المتغير المستقل: (تطوير المعدات أو استبدالها): وهي
أجراء التعديلات والتغييرات على المكنائن والمعدات وتطوير الاجهزة أو استبدالها وينتج
عن هذا التطور تكنولوجيا جديدة ذات كفاءة عالية في الانتاج وذات تصريف أقل
للملوثات البيئية (Yaacoub,Frenn,2010 :22).

لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	الفقرات
					١ تمتلك الشركة المعدات والآلات القدرة على القيام بأكثر من عملية لتقديم أكثر من منتج.
					٢ تتبنى ادارة الشركة برامج صيانة وقائية لجميع تقنيات الانتاج لتأمين سلامة بيئتها من مخاطر ملوثاتها.
					٣ تستخدم الشركة مكنائن ذات استهلاك قليل للطاقة.
					٤ تمتلك الشركة عمال فنيين متخصصين لصيانة المكنائن والمعدات بشكل دوري.
					٥ تتوفر في الشركة قطع الغيار الرئيسة للمكنائن والمعدات.

المحور الثاني/ المتغير المعتمد: (جودة المنتج): مجموعة من السمات والخصائص
والميزات التي يتصف بها المنتج (سلعه وخدمة) بحيث تكون مرغوبة ومفضلة من
قبل الزبون (Heizer, 2017:217).

أولاً- الاداء: وهي الخصائص التشغيلية الاساسية للمنتج التي تؤدي الى تقديم
منتجات ذات مواصفات عالية
(Slack,et al.,2013: 542).

الفقرات		اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
٦	تستخدم الشركة نظام يتم من خلاله قياس ومراقبة الاداء التشغيلي.					
٧	تقدم الشركة منتجات ذات اداء عالي.					
٨	تفحص الشركة منتجاتها قبل تقديمها الى السوق.					
٩	تلاقي منتجات الشركة أستحسان لدى الزبائن دائما.					
١٠	تؤمن الشركة بأن جودة اداء المنتج تتحقق من خلال مواكبة المنتج للتطورات العالمية					

ثانيا - المتانة: وهو العمر التشغيلي للمنتج قبل ان يستبدل بمنتج آخر طوال دورة حياته
(Slack,etal.,2010:502).

الفقرات		اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١١	تستخدم الشركة المواد الاولية ذات الجودة العالية لتأمين منتج ذو متانة عالية.					
١٢	تقدم الشركة منتجات تتحمل الظروف الخارجية (كالنقل).					
١٣	تتمتع منتجات الشركة بعمر طويل قبل استبدالها.					
١٤	يتم تجميع أجزاء المنتج بطريقة تكسبه متانة عالية.					
١٥	تقاوم منتجات الشركة اختبارات الشد والتلف.					

ثالثاً- المعولية أو الموثوقية: أقصى مدة زمنية محددة يعمل فيها المنتج من دون عطل في ظل ظروف الاستعمال المحددة (Russell&Taylor,2009:2).

الفقرات		اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١٦	تلمس الشركة ان منتجاتها ذات موثوقية من خلال					

					تزايد الطلب عليها.
١٧					تصمم الشركة منتجاتها لتكون بدرجة عالية من الثقة عند الاستخدام.
١٨					تهتم الشركة بتقديم المنتجات بشكل سليم من المرة الاولى.
١٩					تؤمن الشركة بمبدأ ان المنتج الذي لا يعول عليه سوف يقل الطلب عليه.
٢٠					تطور الشركة تصاميم منتجاتها بناءً على نتائج البحث والتطوير.

رابعاً- الجودة المدركة: هي الشعور بالثقة في مستوى الجودة التي يدركها الزبائن على أساس ما يرونه وخبراتهم السابقة وسمعة الشركة والعلامة التجارية (Halim, etal.,2014:169).

الفقرات		اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
٢١	ترتقي الشركة بسمعتها بين الشركات من خلال منتجاتها.					
٢٢	تمتلك الشركة علامة تجارية مميزة يفضلها الزبائن.					
٢٣	ترفع الشركة شعار تحسين جودة المنتج مسؤولية الجميع.					
٢٤	تمتاز الشركة بالمصداقية في التعامل مع المجهزين والزبائن.					
٢٥	تتبنى الشركة سياسة تعريف الزبون بخصائص منتجاتها وتركيباتها قبل تسويقها اليه.					

خامساً- الجمالية: هو جمالية المنتج المعبر عنه بالشكل والرونق والطراز واللون والتغليف والتي تجلب الزبائن وتلبي حاجاتهم ورغباتهم (عبد الخالق واخرون ، ٢٠١٢: ١).

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
٢٦					تعتمد الشركة على جمالية المنتج وخصائصه المحسوسة لتلبية حاجات الزبون ورغباته.
٢٧					لدى الشركة قناعة بأن شكل المنتج ومظهره يدلان على الوظيفة الاساسية التي يؤديها المنتج.
٢٨					تعتمد الشركة التطوير المستمر للمظهر الخارجي للمنتج، لمواكبة تطلعات الزبون، ولمنافسة التصاميم العالمية.
٢٩					يعد منتج الشركة قادرا على إثارة انتباه الزبائن وجذبهم.
٣٠					مظهر المنتج وجودته يعكس جودة المواد الاولية المصنوع منها .

سادسا- المطابقة: هي مطابقة المنتج مع مواصفات التصميم المحددة مسبقاً
(Stevenson, 2012:373).

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
٣١					تسعى الشركة الى أنتاج منتجات مطابقة للمواصفات المحددة مقدما.
٣٢					تتخذ الشركة الاجراءات اللازمة لإزالة مسببات عدم مطابقة المنتجات للمواصفات المحددة ومنع تكرارها.
٣٣					تجري الشركة الفحوصات المناسبة للتحقق من مطابقة منتجاتها باستمرار.
٣٤					تعتمد الشركة سياسات واضحة لجعل المنتج مطابق للمواصفات العالمية ونظام

					الايزو وغيره من أنظمة الجودة.	
					تلتجأ الشركة الى مطابقة جودة منتجاتها من خلال المقارنة مع منتجات الشركات المنافسة.	٣٥

سابعاً- الامان أو السلامة: ضمان أمن وسلامة الزيتون عند أستعمال المنتج
(Darmoyo, 2017:181).

الفقرات		اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
٣٦	تقدم الشركة منتجات لا تؤدي الى اضرار عند الاستخدام .					
٣٧	تعمل الشركة على استخدام مواد أولية آمنة مما يكسب المنتج النهائي مواصفات وامان عالي.					
٣٨	تهتم الشركة بوضع تاريخ بدء وانتهاء مدة صلاحية المنتج على العلبة للحفاظ على صحة المواطن.					
٣٩	تقوم الشركة بتصميم منتجاتها بمستويات أمان عالية.					
٤٠	يشعر الزيتون بالاطمئنان والثقة العالية بعدم تعرضه لأي إصابة عند استخدام منتجات الشركة.					

تأثير الازمة الصحية في قيمة مؤشر DJi30 COVID-19 نموذجاً The Impact of the Health Crisis on the Value of the DJi30

COVID-19 Index as a Model

أ.م.د. سمير عبد الصاحب ياره

سحر حسن زغير

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث

Sameer_alayara@uomustansiriyah.edu.iq

Hassansahar733@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/١/١٠

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢١/١١/٢

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى دراسة تأثير واحدة من أهم الازمات الصحية التي مرت على العالم في العقود الاخيرة والمتمثلة بـ أزمة جائحة (COVID-19) والذي انطلقت من الصين ثم انتشرت إلى جميع أنحاء العالم، اذ تحتاج الى إعادة التفكير فيما يجب القيام به لمواجهة مثل هذه المخاطرة النظامية و خاصة تأثيرها في الاسواق المالية ومؤشراتها، ولتحقيق هدف البحث تم وضع فرضيتين رئيسيتين أهمها بـ ("يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لعدد الاصابات اليومية في الولايات المتحدة الامريكية بجائحة COVID-19 في قيمة مؤشر DJi30 الامريكي"). ولإثبات فرضية البحث من عدمه تم استخدام عدد من الادوات والاساليب الاحصائية أهمها اختبار (F) لمعنوية التأثير ومعامل التحديد (R^2). وتوصل البحث الى عدد من النتائج أهمها يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لعدد الاصابات اليومية بجائحة COVID-19 في الولايات المتحدة الامريكية في قيمة مؤشر DJi30 الامريكي.

الكلمات المفتاحية: الازمة، الازمة صحية ، جائحة COVID-19 ، المؤشر .

• بحث مستل من رسالة ماجستير.



مجله العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢
الصفحات ٢١٩-٢٥٢

Abstract

The current research aims to study the impact of one of the most important health crises that have passed over the world in recent decades, which is the pandemic crisis (COVID-19), which started from China and then spread to all parts of the world, and you need to rethink what should be done to confront such a systemic risk. Especially its impact on the financial markets and its indicators, and to achieve the goal of the research, two main hypotheses were developed, the most important of which is ("There is a significant and statistically significant effect of the number of daily infections in the United States of America with the COVID-19 pandemic in the value of the American DJI30 index"). The use of statistical tools and methods, the most important of which is the F-test for the significance of the effect and the coefficient of determination (R2). The research reached a number of results, the most important of which is that there is a significant and statistically significant effect of the number of daily infections with the COVID-19 pandemic in the United States of America on the value of the American Dji30 index.

Key words: crisis, health crisis, COVID-19 pandemic, indicator.

المبحث الاول

منهجية البحث

1-1 : مشكلة البحث.

تعد جائحة COVID-19 واحدة من اعنف الازمات الصحية التي عصفت في الاقتصاد العالمي خلال العقود الاخيرة، فهي ازمة صحية ذات ابعاد اقتصادية اذ اثرت في العديد من الاسواق المالية وخاصة اسواق الاوراق المالية من خلال تقلبات قيم مؤشراتها وبشكل قد يكون ايجابياً او سلبياً ، وبسبب العولمة وانفتاح دول العالم علي بعضها البعض مع وجود تسهيلات كبيرة في حركة التجارة والانتقالات حول العالم انتشر الفيروس بشكل سريع في كل دول العالم منذ الربع الأول من عام 2020 والذي خلق بدوره حالة من الترقب لدى المستثمرين في الاسواق المالية وبالتالي في مؤشرات تلك الاسواق، وهنا تبرز

مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها بالسؤال الاتي " مدى تأثير جائحة COVID-19 بقيمة مؤشر Dji30 الامريكي " ؟

1-2: اهمية البحث.

يستمد اهمية البحث من اهمية الموضوع الذي تناوله، اذا تناول واحدة من أهم الازمات التي مرت واثرت في الحياة البشرية في العقود الاخيرة من خلال تسليط الضوء على ماهية جائحة كورونا المستجد (COVID-19) واثرها في قيمة مؤشر أهم اسواق الاوراق المالية العالمية وهو مؤشر Dji30 الامريكي وبشكل كمي ، فضلاً عن تحليل عدد الاصابات العالمية والمحلية في الولايات المتحدة الامريكية بـ(COVID-19) ، اضافة الى ان موضوع البحث يعد من المواضيع الحديثة اذا ان تأثير الجائحة مازال مستمراً.

1-3: أهداف البحث .

تكمن اهداف البحث بالاتي:-

- 1 - دراسة المحتوى الفكري لماهية الازمة الصحية.
- 2- الاطلاع على مفهوم مؤشر اسوق الاوراق المالية.
- 3- التعرف على عدد الاصابات اليومية العالمية بـ (COVID-19).
- 4- التعرف على عدد الاصابات اليومية في الولايات المتحدة الامريكية بـ (COVID-19).
- 5- الاطلاع على قيم مؤشر Dji30 الامريكي وبسعر اغلاق يومي.
- 6- دراسة تأثير كل من الاصابات العالمية والمحلية في الولايات المتحدة الامريكية في قيمة مؤشر Dji30 الامريكي.

1-4: فرضيات الدراسة.

استند البحث الى فرضيتين رئيسيتين هما:

- 1- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد الاصابات اليومية العالمية بـ (COVID-19) في قيمة مؤشر Dji30 الامريكي.
- 2- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد الاصابات اليومية في الولايات المتحدة الامريكية بـ (COVID-19) في مؤشر Dji30 الامريكي.

1-5 : مجال البحث ومدته .

يتمثل مجال البحث في عدد الاصابات اليومية في الولايات المتحدة الامريكية بجائحة كورونا المستجد (COVID-19) وعدد الاصابات العالمية فضلاً عن قيمة مؤشر Dji30 الامريكي وبسعر اغلاق يومي وللمدة من (1/3/2020) ولغاية (31/3/2021).

1-6 : الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث .

تم استخدام الادوات والاساليب الاحصائية الاتية في تحليل البيانات الواردة في الاطار التطبيقي:

1- الاختبار الاحصائي (F-TEST) : يعين معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من نظيرتها (F) الجدولية يوثق بذلك وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع عند مستوى معنوية (0.05)، وبخلافه ذلك ترفض فرضية التأثير ، ويعبر عنه بالمعادلة الاتية : (النعيمي وآخرون :2008، 215).

$$F = \frac{\text{متوسط مجموع مربعات الانحدار}}{\text{متوسط مجموع مربعات الخطأ}}$$

2- تحليل المسار (Path Analysis): من افضل الاساليب الاحصائية المتقدمة في اختبار فرضيات معينة للعلاقات السببية بين مجموعة متغيرات من خلال قياس التأثير المباشر وغير المباشر للمتغير المستقل في المتغير التابع بتوسط متغير ثالث أو أكثر، وما يميزه عن غيره من الاساليب الاحصائية قلة عملياته الحسابية وتم استخدامه في تحليل فرضيات الدراسة.

3- معامل الانحدار (بيتا) : هي ميل خط الانحدار والذي يشير إلى مقدار التغير في قيمة المتغير التابع في حال حصول تغير في قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة .

4- النمذجة الخطية: اسلوب احصائي متقدم يستفاد منه قياس العلاقات السببية المتشابكة والمتفرعة من اجل بناء أنموذج يعتد به في تحليل العلاقات الغير سببية لبيان التأثير التراكمي فيما بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني

الجانب النظري

1-2 : الازمة Crisis .

1-1-2: مفهوم الازمة.

تعد الازمات بأنواعها واحدة من اهم أنواع المخاطرة النظامية التي تتعرض لها المنشآت سواء ان كانت المالية او غير المالية فالأزمة "حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد " (الجديلي، 2006: 31). كما يمكن تعريفها بأنها نقطة تحول أو لحظة حاسمة في مجرى حياة الإنسان (Oxford, 1988: 48). يتميز مفهوم الازمة بوجود بعض المفاهيم المرتبطة بها كمفهوم متداخل قد يعبر عن الازمة ولكنها بالحقيقة ليست كذلك والمتمثلة بالمشكلة والصراع والنزاع والحادثة والكارثة ، فالمشكلة (Problem) هي حالة من حالات غير المرغوب فيها والتي تحتاج عادة الى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد يؤدي استمرارها الى نشوء الازمة ولكنها ليست ازمة بذاتها ، وهناك باحثين يميزون بين المشكلة والازمة باعتماد معيار الزمن ، وعلى وفق وجهة النظر هذه فان الازمة حالة (ظرف او موقف) لا يمكن الشخص من احتمالها لأكثر من مدة زمنية معينة ، اما المشكلة فهي حالة يمكن للشخص من احتمالها لأكثر من مرة واحدة وقد يتصدى الى معالجتها حتى وان حدثت مشكلة أخرى . والصراع (Conflict) يعبر عن تصادم ارادات وقوى معينة بهدف تحطيم بعضها البعض كلياً او جزئياً او الانتهاء بالسيطرة والتحكم في ادارة الخصم. ويعبر النزاع (Dispute) عن تعارض في الحقوق القانونية وهو ليس ازمة بذاته ولكنه قد يؤدي الى نشوء الازمة . اما الحادثة (Incident) فانها شيء فجائي تم بشكل سريع وانقضى اثره فور اتمامه وقد تتجم عنه ازمة لكنها لا تمثله فعلاً وانما تكون فقط احدى نتائجه . ويقصد بالكارثة (Disaster) انها تغير مفاجئ حاد الأثر يحدث بسبب تغيرات متواصلة في القوى يكون من نتائجها انهيار التوازن. لذا فان الكارثة قد تنتسب في وقوع الأزمات مباشرة خلال بداية وقوعها، بينما الأزمات لا تولد الكوارث إلا في حال تعاظمت وعجز عن احتوائها الإنسان وولدت أزمات أخرى أكبر قد تسبب باجتماعها وقوع كارثة أكبر (محمد، 2003: 21) ، وللازمة عناصر اساسية هي (Hilliard, 2011: 199).

1-عنصر المفاجأة (The surprise) : إذ أن أهم ما يميز الأزمة انها تتشأ وتتفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضاً .

2 -عنصر التهديد (The Threat): تتضمن الأزمة تهديداً واضحاً للأهداف والمصالح العامة في الحاضر واحتمال في المستقبل والتي قد ينتج عنها خسائر فادحة.

3-عنصر الوقت (The Time) : من السمات المميزة للأزمة استمرار وديمومة التهديد والمخاطرة لفترة زمنية وضغط الزمن من جهة أخرى . مما يتطلب اتخاذ اجراءات علاجية تهدف للحد من تفاقم الأزمة في وقت قد تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على التصرف.

2-1-2: خصائص الازمات.

تتميز الازمة بعدة خصائص يمكن حصرها في مجموعتين هما :

- أ- خصائص خاصة بالفرد وتشمل (الضغط، القلق، التوتر، الرعب، اللامبالاة).
- ب-خصائص خاصة بالمنظمات وتشمل (التهديد الخطير لبقاء المنظمة، وغياب الحل الجذري السريع) .

وعلى العموم فان هناك عدة خصائص تتميز فيها الازمة واهمها: (ياره، 2009 : 23)
(Venette,2003:43).

1-حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ واستقطاب اهتمام الجميع وعلى الرغم من حدوثها بشكل مفاجئ الا ان الاسباب التي تؤدي الى حدوثها عادة ما تأخذ مدة طويلة وحسب طبيعة الازمة .

2- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها واسبابها اذا ان اهم خصائص الازمات انها تحدث نتيجة عدة اسباب وليس سبب واحد وعادة ما تكون تلك الاسباب متداخلة ويصعب التفريق بينها.

3- نقص المعلومات الكافية عنها اذ تحدث بشكل سريع ومفاجئ وعليه فان المعلومات التي تخصها تكون غير كافية وعادة ما يسبب النقص في المعلومات التي تخصها الى صعوبة العلاج وخاصة في المراحل الاولى من حياة الازمة، اذ نلاحظ في بداية الازمة

ان الآراء قد تتفاوت حول اسبابها وعلاجها وهذا التفاوت يكون بسبب نقص المعلومات عنها .

4- تصاعدها المتواصل يؤدي الى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الاحداث اذا تتميز بتصاعدها السريع منذ انفجارها حتى وصولها الى مرحلة النضج وخلال تصاعدها عادة ما يؤثر في الاسواق المالية بشكل سلبي .

5 - تميزها بعدم التوقع اي ان حدوث الازمة تكون بشكل غير متوقع، اذ هي أحداث أو سلسلة أحداث محددة وغير متوقعة وغير روتينية الحدوث و يكون الوضع الصعب الناشئ عنها غير متوقع .

2-1-3: اسباب حدوث الازمات.

تعتبر الازمة في حقيقتها عن فشل أداري وسياسي لمتخذ القرار نتيجة لحدوث خلل معين أو عدم وجود خبرة ، أو حادثة معرفة ، أو لأسباب طبيعية خارجة عن ارادة الانسان او لهذه الأسباب جميعاً مما يدفع إلى أهمية دراسة الازمة بشكل دقيق للوصول الى السبب الحقيقي لها ، اذ ان هناك أسباب مختلفة لنشوء الازمة منها: (Raymond, 1975:71) (Branislav,2017,1)

1-العوامل الطبيعية .

يمكن أن تتسبب الطبيعة بأزمة ذات أبعاد كارثية مثلاً الزلازل والتسونامي والحرائق وتأثير النيازك وحتى الأمراض المعدية التي شهدتها العديد من الدول.

2- العامل البشري .

تعد الاخطاء البشرية واحدة من اهم اسباب الازمة والتي قد تحدث بسبب عدم الكفاءة والخبرة لدى العاملين او لدى متخذي القرار، وقد تحدث الازمات نتيجة للأنشطة البشرية الضارة مثل نشاطات الانتاج وويلات الحروب،والإرهاب، والكوارث الصناعية.

3- سوء الفهم : وهو من أسباب نشوء الازمات ، وعادة ما ينشأ سوء التفاهم من خلال جانبين مهمين هما :

الأول : نقص المعلومات .

الثاني : التسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها، سواء تحت ضغط الخوف والقلق والتوتر أو نتيجة للرغبة في استعجال النتائج .

4 - سوء الادراك : وهو سوء تفسير المعلومات التي يتلقاها صاحب القرار، وسوء سلوكها(تنظيمها)، وبالتالي يرتبط سلوكه بذلك التفسير وتنظيم المعلومات، وينتج عن ذلك ضعف الرؤية والارتباك ثم اتخاذ القرارات التي لا تخدم الاهداف، مما يؤدي إلى نشوء الأزمة .

5- الادارة العشوائية : ويحدث هذا نتيجة خلل البنية الادارية والسياسية للبلد اضافة الى خلل الهيكل التنظيمي وتداخل الصلاحيات والمسؤوليات وعدم احترامها فضلاً عن عدم وجود تنسيق بين متخذي القرارات المختلفة، وكل ذلك قد يساعد في ظهور الازمات .

6- الإشاعات : وهي أهم مصدر من مصادر الأزمة، ويتم تسخير الإشاعات باستخدام مجموعة حقائق صادقة قد حدثت فعلاً، وإحاطتها بهالة من المعلومات الكاذبة المضللة، وإعلانها في توقيت معين، وبيئة معينة، ومن خلال استغلال حدث معين، ومن أمثلة هذه الأزمات الأزمات التموينية في السلع المختلفة التي يشاع أنها أصبحت محدودة العرض لسبب أو لآخر، أو أزمة هروب أفراد من نظام سياسي، أو حدوث انقلاب عسكري .

2-1-4: مراحل الازمات.

تمر الازمة بدورة حياة كاملة تبدأ بمرحلة التكوين وتنتهي بمرحلة الانحسار ، وتتميز كل مرحلة من مراحل الازمة بخصائص معينة، وهذه المراحل هي كالآتي (Mitroff,1991:13) (Soros, 2008: 27).

1-مرحلة التكوين (The formation stage) : وتتكون هذه المرحلة قبل حدوث الازمة، وهي المرحلة التي تتضح فيها اسباب الازمة وتهيئة الظروف اللازمة لولادة الازمة سواء كان بسبب الاخطاء البشرية او العوامل الطبيعية. وقد تطول او تقصر هذه المرحلة وحسب الظروف والاجراءات التي تعجل او تبطئ بالازمة او تقضي عليها قبل ميلادها .

2 - مرحلة الميلاد (The Birth stage) : وهي المرحلة التي تسفر فيها الازمة عن نفسها وتظهر على سطح الاحداث، وتظهر في هذه المرحلة البوادر الاولى للازمة ولا تكون معروفة او مكتشفة من قبل الجميع مثل الازمات الاولى في الازمة الصحية .

3 - مرحلة التصاعد (The Escalation stage) : وهي المرحلة التي تبدأ فيها الازمة في استقطاب الاهتمام بسبب اتساع دائرة وعمق تأثيرها وتزداد معها حالات التأثير بنوع الازمة، على سبيل المثال اعلان حالات الافلاس في الازمات المالية وازدياد حالات الازمة والوفاة في الازمات الصحية .

4- مرحلة الانفجار (The explosion Stage) : وهي المرحلة التي لم يعد بالإمكان احتواء الازمة وارتفاع حالات التأثير بها .

5- مرحلة النضج (The Maturity stage) : هي المرحلة التي تبلغ فيها الازمة اقصى درجات التأثير وقد تستقر عند ذلك المستوى لمدة قد تطول او تقصر وحسب طبيعة الازمة وطبيعة حلولها .

6- مرحلة الانحسار (The receding stage) : وهي مرحلة انحسار الازمة والسيطرة على الاحداث .

7- مرحلة الاختفاء (The disappearance stage) : مرحلة انتهاء الازمة ولا يبقى منها سوى اثارها ونتائجها.

2-2 : مفهوم الازمة الصحية .

تعد اوقات الازمات الصحية من الاوقات الحاسمة والصعبة والتي تهدد حياة البشر على كوكب الارض وخاصة الكيان الذي تصيبه ، كما تعد نقطة تحول الصحة العامة نحو الأسوأ. وتعرف الازمة الصحية على انها "حالة صعبة أو نظام صحي معقد يؤثر على الأشخاص في منطقة واحدة أو أكثر وله تأثيرات كبيرة على صحة المجتمع وخسائر قد تكون عالية في والاقتصاد المحلي والعالمي" (عزاي، 2020: 148) . ويمكن أن تكون نتيجة للأمراض أو العمليات الصناعية أو السياسات السيئة، اذ تُعرف شدة الأزمة الصحية وخطورتها من خلال عدد الأشخاص المتأثرين بها ونطاق تغطيتها الجغرافية،

وعادة ما تكون هناك ثلاث مكونات رئيسية للزامات الصحية وهي: (Smith,2006: 12) (borsley,1994:218).

1 - مشكلة الصحة العامة : من المعروف بان هناك الكثير من دول العالم تفتقر الى ابسط مقومات الصحة العامة من مستشفيات ومختبرات متطورة اضافة الى المرافق الصحية الاخرى، فضلاً عن انعدام الخدمات البلدية وتراكم النفايات وازياد النزاعات المسلحة التي تسبب سرعة انتشار الوبئة والامراض .

2 - مشكلة التنسيق الصحي : يعرف التنسيق بانه " تنظيم الجهود الجماعية بغرض توحيدها وتوجيهها نحو هدف مشترك ". لذلك فان من العوامل المهمة التي ادت الى تطور الامراض وانتشارها هو عدم التنسيق بين المؤسسات الصحية للبلد الواحد والتنسيق والتواصل بين البلدان ويأتي عدم التواصل لنقل المعلومات الصحية بسبب طبيعة النظام السياسي او الاجتماعي او الثقافي للبلد او بسبب ضعف المؤسسات والمرافق الصحية والجهات الساندة لها مما يجعلها عاجزة عن محاربة الامراض التي قد تصيب ذلك البلد .

3 - مشكلة الانذار المبكر للامزة: عادةً ما تمر ادارة الازمة الصحية بخمسة مراحل مهمة وهي :

أ - اكتشاف اشارات الانذار المبكر للامزة الصحية .

ب - الاستعداد والتأهب للوقاية من الازمة الصحية .

ج - احتواء الازمة الصحية .

د - التقليل من الاثار السلبية الناتجة عن الازمة الصحية .

هـ - استعادة النشاط وكسب الخبرة والتعلم .

لذلك فان الاخفاق في اي مرحلة من المراحل سيؤثر بشكل سلبي على انتشار واحتواء المرض وخاصة المرحلة الاولى والتي تعد مرحلة ما قبل الازمة وهي مرحلة الانذار المبكر للامزة الصحية، فأى اخفاق فيها سيؤدي الى تعطيل اكتشاف المرض وبالتالي تعطيل التأهب له اي سرعة انتشاره .

2-2-1: مراحل تطور الامراض الوبائية .

يعد المرض من الحالات الملزمة للإنسان خلال مدة حياته سواء المعدية منها ام غير المعدية والتي تحدث اثناء ممارسة حياته الطبيعية بسبب عوامل كثيرة منها الحوادث والوراثة والعدوى واخرى واذا لم يتم السيطرة على الامراض المعدية وخاصة الوبائية منها منذ بدايتها فانها ستتنتشر بسرعة كبيرة ولمساحات واسعة، وهنا لابد التمييز بين بعض المصطلحات ذات العلاقة بالأمراض الوبائية التي تصل الى مرحلة الجائحة بعد المرور بالمرحل الاتية :

1 – الفاشية (Fascism) : تعرف الفاشية بأنها زيادة أعداد المصابين بمرض معين في منطقة جغرافية محددة أو مجتمع معين عن العدد المتوقع، وقد تصنف حالة مرضية واحدة فقط أو عدد قليل من الحالات فاشية في حال حدثت في مجتمع يتوقع غياب المرض فيه نهائياً، أو في مجتمع غاب عنه المرض مدة طويلة، وقد تظهر الفاشية في عدة مجتمعات على نحو متزامن (ملكاوي، 2020 : 7) .

2 – الوباء (epidemic) : يعرف الوباء بانه عبارة عن زيادة مفاجئة وسريعة في عدد حالات الامراض على نحو أعلى من المتوقع في مجتمع معين كما هو الحال مع الفاشية، لكنه يمتد على رقعة جغرافية أوسع (ملكاوي، 2020 : 7) .

3- الطوارئ (Emergencies) : وهي حالة تشكل خطراً فورياً على الصحة العامة او الملكية الخاصة او البيئة وتتطلب تدخلاً فورياً عاجلاً للحيلولة دون تفاقم الوضع ، اي انها حالات التأهب المتخذة بصدد التصدي لوباء او جائحة . وتعرف ايضاً بانها " حالة يتم بها تعليق الاجراءات العادية وغير العادية اذ يتم اتخاذ تدابير لإنقاذ الارواح وحماية الناس والحد من الضرر واعادة الظروف الى وضعها الطبيعي" (WHO,2013:5) . وبهذا يمكن اعتبار الطوارئ حالة ادارية اكثر مما هي صحية اذا بموجبها يتم منح منظمة الصحة العالمية (اذا كان الحدث عالمياً) صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الافراد ضد المرض.

4 – الجائحة (Pandemic): تعبر عن إصابة عدد كبير من الاشخاص في فترة معينة وفي منطقة جغرافية واسعة أو جميع أنحاء العالم (قندوز، 2020:11)، والجائحة هي أعلى مستوى من الحالات الصحية العالمية الطارئة، وتدل على الأمراض المتفشية على

نطاق واسع (4: 2020, S.B. Fischer)، أهم ما يميز هذه الجائحة مقارنة بالأوبئة السابقة هو تلك الإجراءات وتدابير الاحتواء واسعة النطاق والتي تم تطبيقها في معظم دول العالم بالتزامن، ما جعل عجلة النمو الاقتصادي العالمي وكأنها تتوقف فجأة، كما أن قنوات التأثير هذه المرة متعددة ومتشابهة تستدعي دراسات مفصلة لعلها تحمل في طياتها سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية بأقل التكاليف نحو الانتعاش مجدداً (غبولي، 2020: 133)، وهناك بعض السمات الأساسية التي يجب ان تتوفر في المرض لكي يطلق عليه جائحة وهي كالآتي: (Qiu,et,al,2017:3).

أ - شدة العدوى : يجب ان يكون المرض معدي وشديد العدوى لكي يطلق عليه بالجائحة ، لذلك لا يمكن اطلاق مصطلح الجائحة على الامراض غير المعدية مثل مرض السكري.

ب - الامتداد الجغرافي الواسع : يشير مصطلح الجائحة عادة إلى الأمراض التي تمتد عبر مناطق جغرافية واسعة .

ج - حركة المرض : بالإضافة إلى الامتداد الجغرافي تشير معظم استخدامات مصطلح الجائحة إلى حركة مرضية غير متوقعة أو انتشارها عبر الانتقال الذي يمكن تتبعه من مكان إلى آخر .

د - الحداثة : تم استخدام مصطلح الجائحة بشكل شائع لوصف الأمراض الجديدة ، أو على الأقل المرتبطة بالمتغيرات الجديدة (المتحور) للكائنات الموجودة، على سبيل المثال التحورات التي تحدث في الفيروسات لتكوين فيروس جديد يسبب امراض معدية.

هـ - امراض مميتة : تطلق مصطلح الجائحة على الأمراض الوخيمة أو المميتة مثل الموت الاسود ومرض نقص المناعة (الايدز) والاسارس والايولا وغيرها بشكل اكثر شيوعاً مما يطلق على الامراض الخفيفة،اي ان الجائحة تحقق معدلات وفيات مرتفعة.

و - الانتشار السريع : اذ توصف الجائحة بانها امراض تتميز بسرعة انتشار معدلات الاصابة في انحاء العالم وتوصف بعض الاحيان بالمتفجرة .

ز - انخفاض المناعة السكانية : ان ظهور فيروس جديد او متحور عادة ما يقابله ضعف المناعة السكانية ضده كونه جديد ، وبالتالي فان الامراض التي حدثت بسبب هذه

الفيروسات عادة ما يطلق عليه جائحة عندما يقابلها ضعف المناعة السكانية وذلك لاحتمالية الانتشار السريع .

2-3 : مؤشرات اسواق الاوراق المالية financial indicators .

2-3-1: مفهوم المؤشرات المالية.

ظهرت مؤشرات الاسواق المالية ابتداءً بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الاسهم المتداولة في تلك الاسواق ونتيجة لصعوبة تتبع حركة جميع هذه الاوراق كل على حدة وتحليلها وتحديد اتجاهاتها في آن واحد، وبسبب ظهور وتطور مؤسسات وادوات ومنتجات مالية عديدة دعت الحاجة الى مؤشرات الاسواق المالية لتحديد الاتجاه العام للأسعار ومساعد المستثمرين والمتعاملين في الاسواق المالية للنظر في تحركات الاسعار بشكل اكثر دقة وسهولة (Peril,2007:1). يعد مؤشر (Dow Jones 30) الصناعي من اقدم المؤشرات المالية في العالم اذ بدأ في العام (1884) على يد العالم (داو جونز) والذي بدأ بكتابة التقارير المالية من حيث تقلبات الاسعار في بورصة نيويورك في صحيفة وول ستريت (Wall Street) لحين ما وضع المؤشر الذي بدأ بـ(12) شركة فقط وتطور ليضم (30) من اكبر الشركات الامريكية، وتعد شركة (GE) (General Electric) الامريكية الشركة الوحيدة التي استمرت ضمن المؤشر منذ بدايته لحد الان. ويعد الهدف الاساسي للمؤشر المالي هو التنبؤ بما ستكون عليه الحالة الاقتصادية للدولة (هندي،2008: 246)، ويعرف المؤشر بانه "رقم إحصائي يستخدم لقياس الأداء العام للسوق المالي الذي تم حساب المؤشر من أجله" (الشبلي، 2000: 148)، وغالباً ما يتم اختيار عينة المؤشر ليعكس حالة السوق المراد قياسه (4 : 2015 , Clare & Thomas)، وهناك نوعان من المؤشرات وهي مؤشرات عامة وخاصة، فالمؤشرات العامة هي المؤشرات تعكس حالة السوق مثل مؤشر سوق العراق للأوراق المالية اما المؤشرات الخاصة فهي تحركات قطاع واحد من السوق .

2-3-2: اهمية المؤشرات importance of indicators.

يمثل مؤشر الاسواق المالية مرآة لأداء السوق وانعكاس حركته والذي بدوره يساعد المستثمرين النظر الى السوق من خلال المؤشر وليس من خلال النظر الى جميع

تحركات الاسهم والتي تعد عملية فيها نوع من الصعوبة، وهنا تكمن اهمية المؤشرات المالية. فضلاً عن ذلك فان للمؤشرات اهمية كبيرة يمكن تلخيصها بالاتي : (Khan & Jain, 2007, 12)

- أ - استخدام المؤشر كأداة لإيجاد التقييم الحقيقي للاستثمار .
- ب - يعتبر المؤشر بمثابة إنذار مبكر للدولة والمؤسسات المالية التي تتخذ قرارات وتدابير مالية واقتصادية تصح مسار العمل في السوق المالية في حالات الركود أو التضخم.
- ج - يلخص المؤشر الأداء العام للسوق، اذ يتكون من حصص الشركات المدرجة في السوق والتي تمثل جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة، لأن المؤشرات تعكس الأوضاع الاقتصادية في السوق.
- د- تساعد المؤشرات السوق على إعادة تنظيم نفسه وعملياته لأن محكمي السوق يمكنهم تحديد المشاكل لتقليلها، ومراقبة عرض أسعار الأوراق المالية.
- هـ- يمكن للمستثمرين مقارنة أداء مؤشر الاسواق المالية مع مؤشرات الاسواق المالية العالمية مما يساعد في تحديد اتجاهات السوق مقارنة بالأسواق الأخرى مما قد يؤدي إلى زيادة الاستثمار .

2-3-3: استخدامات المؤشرات المالية Uses of Financial Indicators

تعد مؤشرات الاسواق المالية احد اهم الادوات التي تعكس حالة السوق وحركة اسعارها فضلاً عن انها اداة مهمة للتنبؤ بالحالة الاقتصادية للدولة بشكل عام. ومن اهم تلك الاستخدامات هي: (هندي، 2008: 247).

- أ- اعطاء فكرة سريعة عن أداء المحفظة : تعد حركة اسعار مختلف الاسهم المتداولة في السوق المالي باتجاه واحد هي القاعدة العامة والاساسية التي تتميز بها الاسواق المالية، وهذا يعني بالتبعية وجود علاقة طردية بين التغير في اسعار الاسهم والتغير الحاصل في قيمة المؤشرات المالية والذي هو انعكاس لحركة اسعار كافة الاسهم المتداولة في السوق. لذا فانه يمكن للمستثمر ان يكون فكرة او تصور سريع عن التغير في عائد محفظة اوراقه

المالية ايجابياً او سلبياً بمجرد معرفته لاتجاه التغير الذي حصل على مؤشر السوق، وذلك دون الحاجة الى متابعة اداء كل ورقة مالية على حدة.

ب- التنبؤ بالحالة التي سيكون عليه السوق: إذا تمكن المحلل المالي من معرفة طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والتغيرات التي تحدث في المؤشرات وهذا ما يطلق عليه بالتحليل الأساسي (Fundamental Analysis)، فيمكنه التنبؤ مسبقاً بما ستكون عليه حالة السوق مستقبلاً، مما سيؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري السليم في الوقت المحدد.

ج- تقدير مخاطر المحفظة: يمكن استخدام المؤشرات المالية لقياس المخاطرة المنتظمة (Systematic risks) لمحفظة الأوراق المالية، اذ تقاس تلك المخاطرة بمعامل الانحدار بين معدل العائد على الاستثمار في المحفظة ومعدل العائد على محفظة السوق، وذلك بدوره يقاس بالعائد المحسوب لأحد المؤشرات التي تقيس حالة السوق بصفة عامة .

د- الحكم على أداء المديرين المحترفين: يمكن للمستثمر الذي لديه محفظة من الأوراق المالية المختارة عشوائياً أن يحقق عائداً يعادل تقريباً عائد السوق (متوسط العائد على الأوراق المالية المتداولة في السوق)، وفقاً لفكرة التنويع الساذج (naive diversification). وهذا يعني أن المدير المحترف الذي يدير ويشرف على محفظة مؤسسة مالية والذي يستخدم أساليب متطورة في التنويع مثل التنويع الكفوء (تنويع ماركويتز) يكون لزاماً عليه ان يحقق عائد اعلى من عائد السوق.

2-3-4: أسس بناء المؤشرات المالية Foundations Of Building Financial Indicators

يقوم مؤشر الاسواق في بنائه على ثلاثة من الاسس على الرغم من التفاوت الذي يحصل في بناء المؤشرات وتلك الاسس (هندي، 2008: 55).

1 - ملائمة العينة Appropriate sample . يقصد بالعينة مجموعة الاوراق المالية المستخدمة في حساب المؤشر. ومن الضروري ان تلائم العينة من ثلاث جوانب مهمة هي : الحجم (Size) ، الاتساع (Breadth) والمصدر (Source) . القاعدة الرئيسية للحجم هو انه كلما زاد عدد الاوراق المالية التي يتضمنها المؤشر كلما كان المؤشر اكثر

تمثيلاً لحالة السوق، ولكن هذا لا يعني ان المؤشرات المحسوبة على عينة صغيرة قد تكون قليلة الكفاءة فمؤشر (Dow Jones 30) و (S&P 500) اثبت قدرته على الحكم على حالة السوق بشكل مميز على الرغم من اعتمادها على عينة صغيرة قياساً بعدد الأسهم المتداولة في السوق ، ويرى بعض المتخصصين ان السبب في قدرة المؤشرات القائمة على عينة صغيرة من تمثيل او عكس حالة السوق الى :

أ - القيمة السوقية التي تتضمنها مثل تلك العينات الصغيرة تمثل نسبة عالية من القيمة السوقية التي تتضمنها السوق المالي التي سحبت منه العينة. فمؤشر (S&P 500) يمثل بحدود (80%) من القيمة السوقية للأسهم المسجلة في سوق نيويورك على الرغم ان العينة التي اعتمد عليها تبلغ (500) سهم فقط من بين (2764) سهم مدرج في ذلك السوق. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر (Dow Jones 30) الذي يبلغ قيمته السوقية (7.5) ترليون دولار امريكي وبنسبة بلغت (23%) من القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق على الرغم من اعتمادها على 30 شركة فقط .

ب - ان اسعار الاسهم عادة ما تسير في نفس الاتجاه صعوداً ام نزولاً ، وهذا يعني ان العينة الصغيرة يمكن ان تعكس حالة السوق بصفة عامة .

ولكن في العموم ان العينة الاكبر هي افضل في تمثيل حالة السوق من العينة الصغيرة . اما الاتساع فيقصد به ان تغطي العينة المختارة كافة القطاعات الاقتصادية المدرجة بالسوق دون تحيز، فالمؤشر الذي يستهدف حالة السوق ككل يجب ان يتضمن كافة اسهم الشركات والقطاعات المدرجة ، وكذلك المؤشر المعتمد على عينة صغيرة يجب ان تختار اسهم الشركات دون تحيز. اما بالنسبة للمصدر فيقصد به مصدر الحصول على اسعار الاسهم التي يقوم عليه المؤشر، وينبغي ان يكون السوق التي تتداول فيها تلك الاسهم المصدر الرئيسي لأسعارها.

2 - الاوزان النسبية Relative weights .

ويقصد بالأوزان النسبية " القيمة النسبية للسهم الواحد داخل العينة" ، وفي هذا الصدد هناك ثلاث مداخل رئيسية لتحديد الوزن النسبي للسهم ضمن المؤشر وهي كالاتي :

أ - مدخل الوزن على اساس السعر: ويقصد بهذا المدخل ان وزن كل سهم يتحدد على اساس نسبة سعر السهم الواحد الى مجموع اسعار الاسهم الفردية التي يقوم عليه المؤشر طالما هناك سهم واحد لكل شركة مختارة لبناء المؤشر . ويؤخذ على هذا المدخل ان الوزن النسبي يعتمد على سعر السهم والذي قد لا يعكس بشكل دقيق على اهمية او حجم الشركة .

ب - مدخل الاوزان المتساوية : على اساس هذا المدخل فانه يتم اعطاء قيم نسبية متساوية لكل سهم داخل المؤشر. وبالتالي عند تطبيق هذا المدخل في تكوين محفظة الاوراق المالية فان المبالغ المستثمرة في كل نوع من الاسهم ستكون متساوية اي تساوي اوزان تلك الاسهم في المحفظة . وما يؤخذ على هذا المدخل ان اوزان الاسهم متساوية على الرغم من تباين حجم واهمية الشركات التي اصدرتها، فضلاً عن تغير الاسعار بصورة مستمرة والتي يجب ان تعدل الاوزان على اساسها .

ج - الاوزان حسب القيمة : أي إعطاء وزن السهم بناءً على القيمة السوقية الإجمالية لعدد الأسهم العادية لكل منشأة ممثلة في المؤشر. وهذا يعني تجنب الخلل الرئيسي في إدخال السعر، لأن سعر السهم لم يعد هو المحدد الوحيد للوزن النسبي. فالشركات التي لها قيمة سوقية متساوية لأسهمها العادية لها وزن نسبي متساوٍ داخل المؤشر بغض النظر عن سعر السهم أو عدد الأسهم المصدرة. وهذا بدوره يعني أن تحويل الأسهم لن يسبب أي اضطرابات في المؤشر. ويتم حساب مؤشر الأوزان حسب القيمة : $Index \times Value$ من خلال المعادلة التالية:-

$$Index_t = \frac{\sum P_t Q_t}{\sum P_b Q_b} \times Beginning Index Value \quad .. (1)$$

اذ ان :

Index : قيمة المؤشر في الفترة t .

P_t : سعر اغلاق السهم في الفترة t .

Q_t : عدد وحدات الاسهم في الفترة t .

P_b : سعر اغلاق السهم في يوم الاساس .

Q_b : عدد وحدات الاسهم في يوم الاساس .

وعلى الرغم من المميزات الذي يتميز به هذا المدخل الا انه لا يخلو من العيوب واهمها ان التغير الحاصل في القيمة المطلقة للمؤشر او في قيمة العائد المتولد عنه يختلف باختلاف سعر السهم الذي تسبب في احداث هذا التغير وهذا يؤدي الى نوع من التحيز لاسهم بعض الشركات .

3 - وحدة القياس Measurement unit

تختلف المؤشرات من حيث وحدة القياس التي تستند عليه في حساب قيمة المؤشر ، فهناك مجموعة من المؤشرات تحسب قيمتها على اساس الارقام القياسية ومجموعة اخرى على اساس اسعار الاسهم التي يتكون منها المؤشر. وفي كل الاحوال يجب أن تكون قيمة المؤشر المحسوبة بوحدات القياس يسهل فهمها وقادرة على التعبير عن طبيعة الحركة التي تحدث في السوق وبشكل واضح يساعد المستثمرين على تتبع حركة السوق .

2-3-5 : مؤشر Dow Jones 30

تعد بورصة نيويورك (New York Stock Exchange NYSE) اكبر سوق مالية لتبادل الاوراق المالية في الولايات المتحدة والعالم من حيث قيمة تعاملاتها وثاني اكبر سوق بعد ناسداك من حيث عدد الشركات المدرجة، اذ ان القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق نيويورك اكبر بخمس اضعاف القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق ناسداك على الرغم ان عدد الشركات المدرجة في سوق ناسداك يبلغ 3200 شركة و2773 شركة في سوق نيويورك . تأسس سوق نيويورك في عام (1792م) عندما وقع (24) مستثمر من مدينة نيويورك اتفاقية على افتتاح سوق يتم التعامل به الاوراق المالية، اذ بدأ السوق بتداول خمسة اوراق مالية منها ثلاث سندات حكومية واثنان من الاوراق البنكية. ويعد مؤشر داو جونز (Dow Jones Index 30) واحدة من اهم واقدام المؤشرات المعتمدة في سوق نيويورك (وليد، 2012: 244)، وهو مؤشر صناعي لأكبر 30 شركة صناعية امريكية تأسس عام (1896م) على يد العالم شارل هنري

داو والذي كان محرراً للشؤون المالية في جريدة (Wall Street Journal) منذ العام (1885م). بدأ المؤشر العمل على (12) شركة فقط حتى وصل الى (20) شركة في عام (1916) ثم الى (30) شركة في عام (1928) واستقر على هذا العدد لحد الان ، وتعد شركة (GE) (General electric) الشركة الوحيدة من بين الشركات الثلاثين التي استمرت ضمن عينة المؤشر منذ تأسيسه ولحد الان. ويعد المؤشر من المؤشرات غير الموزونة اذ يعتمد على الوسط الحسابي لأسعار اسهم العينة اذ يتم حسابه على اساس قسمة مجموع اسعار اسهم العينة على عدد الاسهم مع العلم ان المؤشر يعتمد على سهم واحد لكل شركة، ويقاس المؤشر (Dji) وفق المعادلة الاتية :

<https://www.tradinghat.com/djia>

$$DJAI = \frac{\sum p}{d} \quad .. (2)$$

اذ ان :

P : اسعار اسهم الشركات عينة المؤشر .

d : القاسم وهو عدد شركات العينة .

ومن هنا نلاحظ ان مؤشر داو جونز لا يعتمد على وزن الشركة بل يعتمد على اسعارها ولذلك تعرضت لعدة انتقادات بسبب ذلك او غيرها واهمها : (هوشيار، 2003: 192) .

أ - لا يعطي المؤشر وزناً معيناً لاسهم الشركات الكبيرة حيث يدخل السهم بقيمته فقط ، فالشركات الكبيرة تدخل ضمن المؤشر بقيمة أسهمها وكذلك الشركات الصغيرة تدخل بقيمة سهمها وبالتالي لا يعد المؤشر على قوة الشركة وايراداتها .

ب- لا يجري تعديل المؤشر في حالة إصدار أسهم مقابل توزيعات إذا كانت الاسهم المصدرة تقل عن 10% من مجموع أسهم الشركة على الرغم من أن تلك الاصدارات الصغيرة قد بلغت في أحد السنوات في بورصة نيويورك ما يعادل (19 %) من إجمالي التوزيعات المعلنة، لذلك يجب على المؤشر حصر التوزيعات لكي لا تؤثر على المؤشر .

ج - تتأثر المحفظة بالمؤشر ولا توجد طريقة معينة لحساب أثر المؤشر على المحفظة إلا إذا قام المستثمر ببيع الاسهم التي تم اشتقاقها وهذا لا يحصل في الواقع العملي.

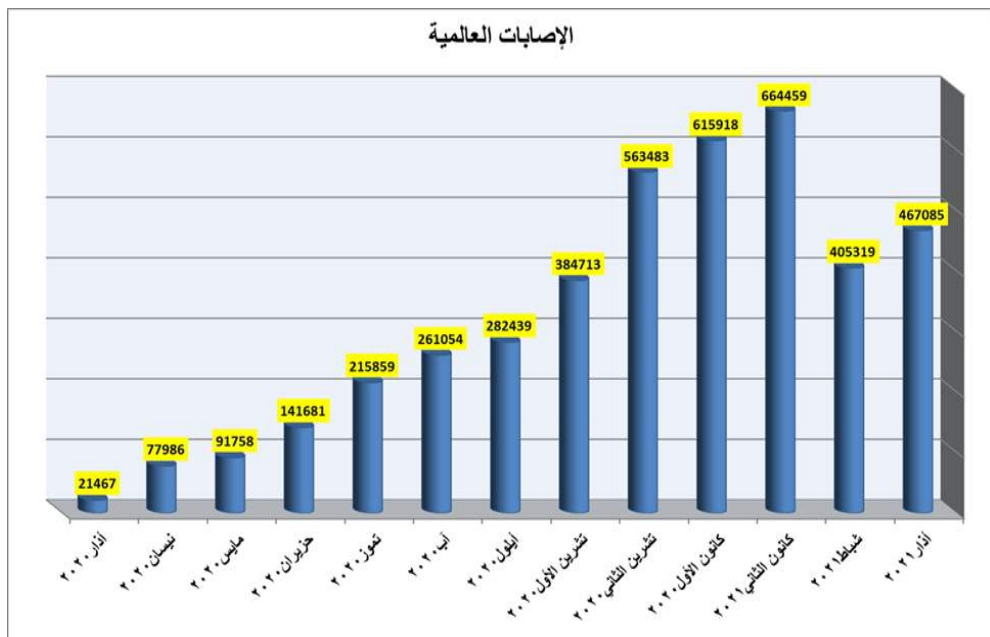
المبحث الثالث

الجانب العملي

3-1: تحليل متغيرات البحث.

3-1-1: تحليل عدد الاصابات اليومية العالمية .

يتبين من الجدول (1) المثبت في ملاحق البحث ان اجمالي عدد الاصابات العالمية بجائحة (COVID-19) قد بلغت (127708272) اصابة خلال مدة البحث، اي ان نسبة الاصابة العالمية الى عدد سكان العالم والبالغ (7.9) مليار نسمة قد بلغت بحدود (2%) وهذا دليل على قوة الجائحة ومدى قدرتها على الانتشار، اذ ان معدل الاصابة اليومية قد بلغت (322556) اصابة خلال المدة . كما ان اعلى معدل اصابة يومية في الشهر الواحد قد سجلت في العالم كان في الشهر الاول من عام 2021 وبمعدل بلغ (664459) اصابة وهذا الشهر يعد قمة الموجة الثانية بالجائحة وبعدها بدأت الاعداد بالتناقص اذ انخفض المعدل في الشهر الذي يليه الى (405319) اصابة اي بنسبة انخفاض بلغت (39%). كما يوضح شكل (1) ان اعلى طفرة سجلت في عدد الاصابات كانت في الشهر التاسع من عام 2020 اذ ارتفع معدل الاصابات الشهرية بنسبة (46%) مقارنة بالشهر الذي سبقه، اذا بلغ معدل الاصابات في شهر تشرين الاول (384713) اصابة ليقفز الى (563483) اصابة في شهر تشرين الثاني من عام (2020) وعند العودة الى الجدول (1) في الملاحق نلاحظ ان اعلى عدد اصابات يومية سجلت كانت في يوم (20/1/2021) اذ تم تسجيل (1723209) اصابة في حين بلغ ادنى عدد اصابات (1734) اصابة في بداية المدة وبعدها بدأ العدد بالتصاعد وبشكل سجل تشتت قدره (223409) حول المعدل. كما بلغت عدد الوفيات في العالم جراء الجائحة (3785924) حالة خلال المدة اي ان نسبة حالات الشفاء من هذا الوباء قد بلغت (97%) وتأتي هذه النسبة العالية من حالات الشفاء بسبب التطور العالمي في مجال الصحة.

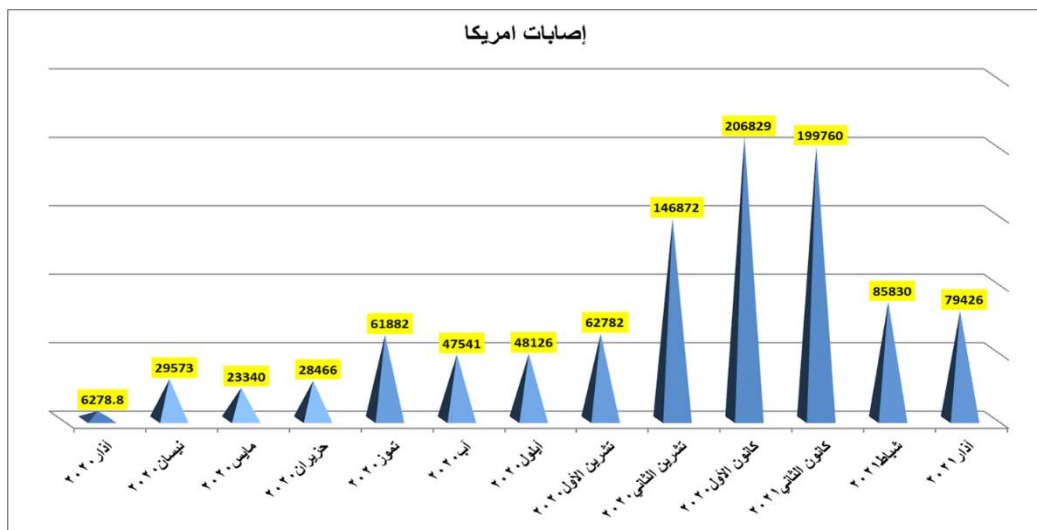


شكل (1) المعدل الشهري لعدد الاصابات اليومية في العالم

3-1-2 : تحليل عدد الاصابات اليومية في الولايات المتحدة الامريكية.

تعد الولايات المتحدة الامريكية من اكثر الدول تضرراً من (COVID-19) من حيث عدد الاصابات اذ بلغت (31311096) اصابة والتي تمثل (9%) من عدد سكان الولايات المتحدة والبالغ (332915073) نسمة، اي سجلت نسبة اصابات اعلى من نسبة الاصابات العالمية والبالغة (2%)، ويتبين ان معدل الاصابة اليومية قد بلغت (79068) اصابة يومية خلال المدة، وان اعلى عدد اصابات يومية سجلت في يوم (3/3/2021) اذ بلغت (667145) اصابة وادناها بلغت (16) اصابة فقط في (2/3/2020). اما من حيث معدل الاصابات الشهرية فقد سجل في شهر كانون الاول 2020 وبمعدل بلغ (206829) اصابة وادنى معدل شهري بلغ (6279) اصابة في بداية المدة . ويتوضح ان اعلى قفزة بمعدل الاصابات الشهرية كانت في شهر نيسان 2020 اذ سجلت (29573) اصابة بعد ان كانت في شهر اذار (6279) اصابة اي بزيادة قدرها (371%) ، بينما بلغ نسبة اعلى انخفاض في معدل الاصابات الشهرية (57%) في شهر شباط 2021 اذ انخفض المعدل من (199790) اصابة الى (85830) اصابة في الشهر. كما يتبين ان نسبة الشفاء من الفيروس في الولايات

المتحدة قد بلغ (98%) اذ ان عدد الوفيات قد بلغت (628895) حالة وفاة وهي اعلى من نسبة الشفاء العالمية والتي بلغت (97%) والشكل (2) يوضح معدلات الاصابات الشهرية .

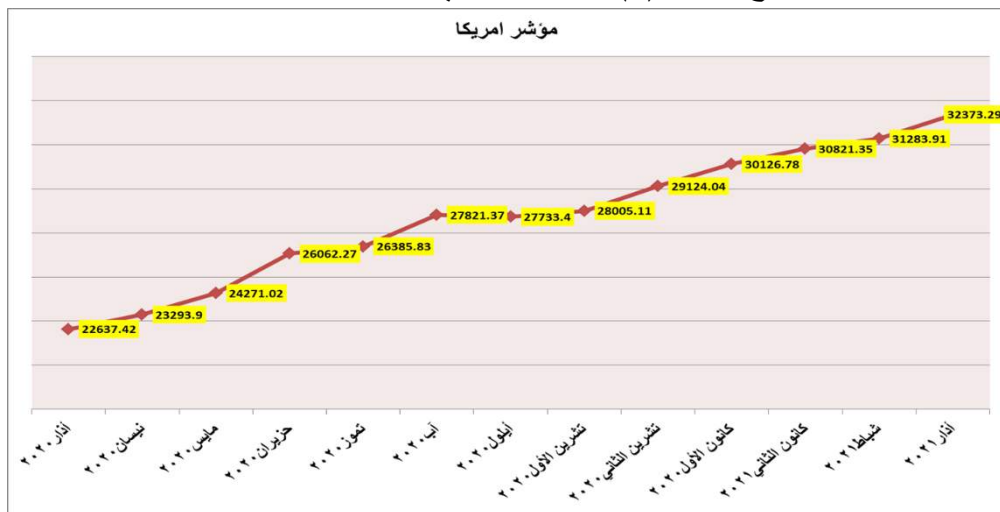


شكل (2) المعدل الشهري لعدد الاصابات اليومية في الولايات المتحدة الامريكية

3-1-3 : تحليل قيمة مؤشر DJi30

يتبين من الجدول (2) المثبت في ملاحق البحث ان مؤشر DJi30 قد دخل المدة بقيمة (26703.32) نقطة وانهاها بقيمة (32981.55) نقطة أي بارتفاع بلغ (6278.23) نقطة ونسبة تغيير بلغت (24%)، وهذا يدل ان المؤشر قد ارتفعت قيمته خلال ازمة جائحة covid-19. ويتبين ان اعلى قيمة سجلت قد بلغت (33171.37) نقطة في 29/3/2021 اما ادنى قيمة سجلت فكانت قد بلغت (18591.93) نقطة في 23/3/2020. ونلاحظ ان قيمة المؤشر قد بدأ بالانخفاض منذ بداية شهر آذار عام 2020 واستمرت بعدها في الارتفاع التدريجي من شهر نيسان لغاية نهاية شهر آذار 2021. وفيما يخص المعدل الشهري لقيمة المؤشر فقد سجل الشهر الثالث من عام 2021 اعلى معدل اذ بلغ (32373.29) نقطة بينما سجل شهر آذار من عام 2020 ادنى معدل شهري لقيمة المؤشر اذ بلغ (22637.42) نقطة. كما يتوضح من الجدول ان اعلى ارتفاع لقيمة المؤشر عن الشهر الذي يسبقه كان في الشهر الاخير من المدة عام اذ قفز بنسبة (34%) بعد ان سجل في شهر آذار 2021 بقيمة قد بلغت

(32373.29) ليسجل (3128.91) نقطة. اما ادنى انخفاض شهري فقد كان فقط في بداية المدة . ونلاحظ من جدول المعدلات الشهرية ان اغلب الاشهر قد سجل ارتفاعاً في قيمة المؤشر. و يوضح الشكل (3) المعدل الشهري لقيمة مؤشر.



شكل (3) المعدل الشهري لقيمة مؤشر Dj30.

ومن خلال التحليل اعلاه نلاحظ ان المؤشر قد سجلت ارتفاعاً في نهاية المدة مقارنة في بداية المدة وبنسب مختلفة . والجدول الاتي يوضح ذلك.

جدول (2)

نسبة التغير في مؤشر Dj30

الدولة	المؤشر	قيمة بداية المدة	قيمة نهاية المدة	نسبة التغير
امريكا	Dji30	26703.32	32981.55	24%

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة المؤشر قد ارتفع بنسبة التغير قد بلغت (24%).

3-2: اختبار فرضيات البحث.

يركز هذا المبحث على التحقق من وجود تأثير مباشر للالزامات الصحية (COVID-19) في مؤشرات اسواق الاوراق المالية عينة البحث والتي عكستها الفرضيات الرئيسية وذلك من خلال توظيف اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد، إذ تم استخدام اختبار (F - TEST) لبيان معنوية

التأثير وبمستوى ثقة (95%) ، فعندما تكون (P-Value) أقل أو تساوي (0.05) تقبل فرضية التأثير وبخلاف ذلك ترفض الفرضية، ولا سيما ان قيمة معامل الانحدار (β) (الميل الحدي) في أنموذج الانحدار الخطي تشير إلى مقدار التغيرات التي تطرأ في المتغير التابع (المتغير المستجيب) في حال حصول تغيير في قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة ، كما يشير الحد الثابت في انموذج الانحدار الخطي البسيط (Constant) إلى قيمة المتغير التابع المستجيب المقدرة في حال كانت قيمة المتغير المستقل تساوي صفراً، بينما يوثق معامل التحديد للأنموذج (R^2) (Coefficient Of Determination) ما يفسره المتغير المستقل بما قيمته $R^2 \% =$ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع .

3-2-1 : اختبار الفرضية الرئيسية الاولى .

تنص الفرضية الرئيسية الاولى على ان " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لعدد الاصابات اليومية العالمية لفيروس (COVID-19) في قيمة مؤشر Dji30" والجدول (3) يوضح نتائج الاختبار

جدول (3)

نتائج اختبار تأثير عدد الاصابات اليومية العالمية لفيروس (COVID-19) في قيمة

مؤشر 30 Dji

F – test		معامل التحديد $R^2 \%$	الميل الحدي β	الحد الثابت	المتغيرات	
P- Value	قيمة F المحتسبة				التابع	المستقل
0.00	338.14	55.80	0.011	24162.20	مؤشر Dji30	الإصابات العالمية

يبين الجدول (3) ان قيمة الميل الحدي (β) لهذا الاختبار بلغت (0.011) وهذا يفسر ان بتغير عدد الاصابات اليومية العالمية بنسبة (100%) فان قيمة المؤشر ستغير بنسبة (1%) وب نفس الاتجاه، وسجلت هذه القيمة المنخفضة في امريكا على

الرغم من اعتبار امريكا اكثر الدول اندماجاً بالعولمة الاقتصادية قد يكون السبب هو ارتفاع عدد الاصابات اليومية العالمية . كما سجلت معامل التحديد (56%) اي ان (56%) من التغيرات التي تحصل في قيمة مؤشر Dji30 تكون بسبب التغيرات الحاصلة في عدد الاصابات اليومية العالمية وهذا يدل على قوة الترابط بين الوضع الصحي العالمي والوضع الاقتصادي والمالي الامريكي، كما سجلت قيمة (F) المحتسبة (338.14) وهي اعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.9201) وبالمقابل سجلت مستوى المعنوية (0.00) وهي ادنى من (0.05) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الاولى. وعلى وفق هذه النتائج فان المعادلة الخطية ستكون على النحو الاتي :

$$\text{مؤشر Dji 30} = 24162.20 + 0.011 \times (\text{عدد الاصابات العالمية})$$

2-2-3: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية .

تتمثل الفرضية الرئيسية الثانية بالاتي " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد الاصابات اليومية في الولايات المتحدة الامريكية بفيروس (COVID-19) في قيمة المؤشر "Dji30". وبعد القيام بالاختبار ظهرت النتائج وحسب الجدول (4) .

جدول (4) نتائج اختبار فرضية تأثير الاصابات في مؤشر Dji 30

F Test		معامل التحديد %	الميل الحدي β	الحد الثابت	المتغيرات	
P-Value	قيمة F المحتسبة				التابع	المستقل
0.00	107.94	28.70	0.021	25818.74	مؤشر Dji30	الإصابات اليومية في امريكا

توضح نتائج الاختبار ان قيمة الحد الثابت (25818.74) وبالمقابل بلغت قيمة الميل الحدي لها (0.021) اي عند تغير عدد الاصابات اليومية بنسبة (100%) ترتفع مقابلها قيم المؤشر بنسبة (2%). ويتبين ان قيمة معامل التحديد قد بلغت (29%) وهذا يفسر ان (29%) من التغيرات التي تحصل في قيمة مؤشر DOW JONES تكون بسبب التغيرات في عدد الاصابات اليومية بفيروس كورونا . كما سجلت قيمة مستوى المعنوية (0.00) وهي اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (0.05) وبالمقابل سجلت قيمة (F) المحتسبة

(107.94) وهي اعلى من قيمتها الجدولية وبهذا تثبت الفرضية الرئيسة الثانية. وليصبح النموذج المعادلة الخطية على وفق النتائج كالآتي :

مؤشر $D_{Ji30} = 0.021 + 25818.74$ (عدد الاصابات اليومية) .

المبحث الرابع

الاستنتاجات

- 1- تعد امريكا من اكثر الدول تضرراً بجائحة COVID-19 اذا بلغ عدد الاصابات الكلية خلال مدة البحث (31311096) اصابة.
- 2- لم تكن ازمة COVID-19 اولى الازمات الصحية التي مرت على العالم بل لازمة الصحية تاريخ طويل امتد مع امتداد البشرية ، كما شهد القرن العشرين العديد منها مثل الانفلونزا الاسبانية والانفلونزا الاسبوية وغيرها، ولكنها تميزت بسرعة انتشارها لتغطي كافة دول العالم على عكس الازمات الصحية الاخرى ، كما تميزت بارتفاع عدد الاصابات بها اذ بلغ (260) مليون اصابة لحد الان.
- 3- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد الاصابات اليومية العالمية بـ (COVID-19) في قيمة مؤشر D_{Ji30} الامريكي.
- 4- كان تأثير عدد الاصابات اليومية العالمية في قيم مؤشر داو جونز الامريكي D_{Ji30} اكبر من تأثير الاصابات اليومية المحلية بقيمة المؤشر ، اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لتأثير الاصابة العالمية بالمؤشر D_{Ji30} (55.80%) بينما بلغ معامل التحديد لتأثير عدد الاصابات المحلية بقيمة المؤشر (28.70%) .

التوصيات

- 1- الاهتمام بالبنية التحتية للقطاع الصحي من خلال بناء المؤسسات الصحية بالنظم الحديثة من خلال تشجيع الاستثمار في هذا القطاع ، وتطوير الكوادر الصحية والاهتمام بالكوادر الوسطى وربط منظومة القطاع الصحي بالمنظومة العالمية وخاصة مع الدول المتقدمة.
- 2- وضع خطة شاملة للتعامل مع الازمات تشترك فيها كافة مؤسسات الدولة من حيث التعريف بالآزمة واثارها الحالية والمستقبلية ووضعها في دليل شامل للخطوات اللازمة لتخفيف وعلاج اثارها ومحاولة تسويقها بحيث تصل الى كل المستفيدين .

3- بما ان التزايد في عدد الاصابات اليومية العالمية ونتيجة تأثيرها في قيم مؤشر داو جونز الامريكي 30 Dji اكبر من تأثير الاصابات اليومية المحلية ، فهذا يدل على قوة جائحة فايروس COVID-19 في امريكا وعليهم الالتزام بإجراءات الوقاية للتقليل من حالات الذعر والخوف .

المصادر

اولا: المراجع والمصادر العربية

أ- الرسائل والاطاريح

١. الجديلي، ربحي عبد القادر، (٢٠٠٦)، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
٢. ياره، سمير عبد الصاحب، (٢٠٠٩)، ازمة الرهن العقاري واثرها في القيمة السوقية للاسهم دراسة تحليله ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العراق.

ب- الدوريات

٣. عزايذ، جلال، (٢٠٢٠) ، قراءة في تداعيات الازمة الصحية العالمية (COVID-19 virus corona على قطاع السياحة والسفر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد العدد ٢٠.
٤. غبولي، أحمد ، الطاهر توابتية ، (٢٠٢٠) ،دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة ألهم آثار جائحة كورونا كوفيد-١٩ على الاقتصاد العالمي - الأزمة العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٢٠.

ج- الكتب

- ١- الشبلي ،محمد إبراهيم، طارق إبراهيم، (٢٠٠٠) ، مقدمة في الأسواق المالية والنقدية ، عمان.
- ٢- قندوز، عبدالكريم أحمد، (٢٠٢٠)، دور التمويل الاسلامي في حالات الجوائح، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.
- ٣- ملكاوي ،عيسى حنان، جوان ، (٢٠٢٠) ،جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الاردن.

- ٤-محمد، كامل عبد الوهاب، (٢٠٠٣)، سيكولوجية إدارة الأزمات"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- ٥-النعيمي محمد عبد العال و طعمة حسن ياسين، (٢٠٠٨) الاحصاء التطبيقي، دار وائل للنشر، ط ١، عمان .
- ٦-هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، (٢٠٠٣)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٧-هندي، منير ابراهيم، ادارة الاسواق والمنشأة المالية، (٢٠٠٨) دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة.
- ٨-وليد أحمد صافي وأنس البكري،(٢٠١٢)، الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

1. Borsley, Robert D." (1994) In Defense of Coordinate Structures". Linguistic Analysis.
2. Branislav R Tanasic (2017) Potential Causes of Global Crisis , Journal of Geography & Natural Disasters.
3. Clare ,Andrew . Thomas, Steve , (2015)" Financial Market Indices: Facilitating Innovation Monitoring Markets " - Centre for Asset Management Research, Cass Business School, London- 2015Dickinson,Keith , " Financial Markets Operations Management " - 11 Wiley & Sons Ltd . Keith Dickinson – 2015.
4. Emergency response framework (ERF) Geneva: World Health Organization,2013.
5. Hilliard, T., Scott- Halsell, S., & Palakurthi, R. (2011). Elements that influence the implementation of crisis preparedness measures by meeting planners. Journal of Contingencies and Crisis Management, 19(4).
6. Khain, M.Y., & Jain, P.K. (2007). Management Accounting: Text, Problems, and Cases (4thed.) New Delhi: Tata McGraw-Hill
7. Mitroff, & Persone, C.(1991): Programs frame work and services, center for Crisis management.
8. Nelson, W. R., & Perli, R. (2007). Selected indicators of financial stability. Risk Measurement and Systemic Risk, 4, 343-372
9. Oxford Dictionary London University Press (1988), London. Qiu, W., Rutherford, S., Mao, A., & Chu, C. (2017). The pandemic and its impacts. Health, culture and society, 9, 1-11.

10. Raymond Tanter.(1975) Crisis Managements, A Critical Review of Academic Research. The Jerusalem Journal of International Relations.
11. S.B. Fischer, R. (2020, 09 March). Explainer: What's the difference between pandemic, epidemic and outbreak? Retrieved 16 november 2020, from The Conversation: <https://theconversation.com/whats-the-difference-between-pandemic-epidemic-outbreak>
12. Smith, R. D. (2006). "Responding to global infectious disease outbreaks, Lessons from SARS on the role of risk perception, communication and management". Social Science and Medicine. 63 (12)
13. Soros, George "(2008) The credit crisis of and what it mean "
14. The Russian influenza in Sweden in 1889-90: an example of Geographic Information System analysis
15. Venette, S. J. (2003). Risk communication in a high reliability organization. Ann Arbor, MI: UMI Proquest Information and Learning
16. <https://www.tradinghat.com/djia>
17. <https://www.google.com/search&sourceid=chrome&ie=UTF-8>
<https://sa.investing.com/indices/brazil-index>

الملاحق

ملحق (1) احصائيات عدد الاصابات اليومية والعالمية في الولايات المتحدة

الامريكية للفترة 1/3/2020 ولغاية 31/3/2021

التاريخ	امريكا	العالمية	التاريخ	امريكا	العالمية	التاريخ	امريكا	العالمية
1/3/2020	1734	2/5/2020	29477	91977	3/7/2020	57154	176226	
2/3/2020	16	3/5/2020	26140	82602	4/7/2020	50006	212319	
3/3/2020	21	4/5/2020	21962	86108	5/7/2020	44767	202921	
4/3/2020	36	5/5/2020	23709	81451	6/7/2020	47316	202545	
5/3/2020	67	6/5/2020	24506	71428	7/7/2020	54084	172512	
6/3/2020	83	7/5/2020	28478	83441	8/7/2020	59455	168957	
7/3/2020	117	8/5/2020	27648	87729	9/7/2020	59889	204967	
8/3/2020	119	9/5/2020	24868	95845	10/7/2020	68227	228102	
9/3/2020	201	10/5/2020	20317	61578	11/7/2020	60721	220067	
10/3/2020	270	11/5/2020	17621	88891	12/7/2020	57805	230370	
11/3/2020	245	12/5/2020	22300	82591	13/7/2020	61567	215542	
12/3/2020	405	13/5/2020	21145	81576	14/7/2020	65602	196502	
13/3/2020	556	14/5/2020	26962	77965	15/7/2020	68342	185836	
14/3/2020	674	15/5/2020	26237	90269	16/7/2020	75687	228208	
15/3/2020	702	16/5/2020	23659	86827	17/7/2020	70923	237740	
16/3/2020	907	17/5/2020	19014	100012	18/7/2020	62451	259848	
17/3/2020	1,399	18/5/2020	21827	93324	19/7/2020	62275	166735	
18/3/2020	2,444	19/5/2020	20977	112637	20/7/2020	59888	305682	
19/3/2020	4,043	20/5/2020	23070	57747	21/7/2020	65277	213692	
20/3/2020	5,619	21/5/2020	25733	103981	22/7/2020	69739	202706	
21/3/2020	6,516	22/5/2020	23799	100284	23/7/2020	70006	247475	

284195	73525	24/7/2020	109536	22268	23/5/2020	26064	8,545	22/3/2020
284083	66776	25/7/2020	101502	20031	24/5/2020	40788	10,432	23/3/2020
204632	54217	26/7/2020	100264	19100	25/5/2020	39825	10,433	24/3/2020
328808	59181	27/7/2020	99740	18896	26/5/2020	40712	14,634	25/3/2020
227471	63116	28/7/2020	84313	18744	27/5/2020	49219	16,988	26/3/2020
216369	66616	29/7/2020	104806	22512	28/5/2020	46484	17,330	27/3/2020
25474	69114	30/7/2020	107706	24548	29/5/2020	62512	21,066	28/3/2020
293244	69088	31/7/2020	116048	23397	30/5/2020	63149	18,520	29/3/2020
390936	56828	1/8/2020	117551	20634	31/5/2020	58387	21469	30/3/2020
263580	50794	2/8/2020	122917	21897	1/6/2020	57655	24,506	31/3/2020
258059	47484	3/8/2020	136680	20791	2/6/2020	72737	26930	1/4/2020
224136	53549	4/8/2020	93238	19987	3/6/2020	72846	29717	2/4/2020
211624	53723	5/8/2020	129057	21616	4/6/2020	76190	32318	3/4/2020
259835	57514	6/8/2020	118526	28709	5/6/2020	78995	35099	4/4/2020
288558	61157	7/8/2020	127950	22516	6/6/2020	82123	25616	5/4/2020
285208	55240	8/8/2020	136409	18616	7/6/2020	77198	30916	6/4/2020
274169	48480	9/8/2020	131287	18207	8/6/2020	68766	30237	7/4/2020
255918	47173	10/8/2020	108918	18805	9/6/2020	73639	31820	8/4/2020
218180	53357	11/8/2020	105621	22852	10/6/2020	82837	34699	9/4/2020
226264	54278	12/8/2020	128419	23202	11/6/2020	85054	33473	10/4/2020
277340	54061	13/8/2020	136552	25493	12/6/2020	89657	31720	11/4/2020
290642	59477	14/8/2020	142672	25334	13/6/2020	85678	27143	12/4/2020
296302	50743	15/8/2020	137526	19130	14/6/2020	76496	25769	13/4/2020
268087	42137	16/8/2020	132581	20117	15/6/2020	71749	26691	14/4/2020
273635	37523	17/8/2020	118502	24885	16/6/2020	70053	30033	15/4/2020
212016	43233	18/8/2020	119759	25655	17/6/2020	76646	31613	16/4/2020
212839	43013	19/8/2020	181449	28059	18/6/2020	82967	31509	17/4/2020
265326	46029	20/8/2020	142441	30836	19/6/2020	85678	28398	18/4/2020
277617	49029	21/8/2020	139602	32025	20/6/2020	81153	25334	19/4/2020
277275	45026	22/8/2020	182966	26379	21/6/2020	73262	27395	20/4/2020
224613	32333	23/8/2020	152323	30466	22/6/2020	82625	25514	21/4/2020
253795	40404	24/8/2020	133328	35030	23/6/2020	73920	28831	22/4/2020
206382	39183	25/8/2020	135487	36989	24/6/2020	73656	33776	23/4/2020
232155	45319	26/8/2020	167056	41173	25/6/2020	81529	36741	24/4/2020
267844	45610	27/8/2020	177012	45528	26/6/2020	93576	34408	25/4/2020
281581	46564	28/8/2020	179834	42299	27/6/2020	84899	26735	26/4/2020
288728	44610	29/8/2020	190025	39508	28/6/2020	73400	23197	27/4/2020
265931	33430	30/8/2020	178328	39496	29/6/2020	76026	24651	28/4/2020
264107	36485	31/8/2020	163973	48389	30/6/2020	64730	26555	29/4/2020
238253	44049	1/9/2020	172288	49975	1/7/2020	71493	30357	30/4/2020
248615	32444	2/9/2020	176117	55559	2/7/2020	84762	33970	1/5/2020
711218	240947	15/1/2021	532402	130441	9/11/2020	279338	46394	3/9/2020
688015	201659	16/1/2021	451550	139740	10/11/2020	286217	52104	4/9/2020
712893	169641	17/1/2021	472937	142860	11/11/2020	298727	42254	5/9/2020
592706	142587	18/1/2021	607625	163491	12/11/2020	297325	29999	6/9/2020
312202	185070	19/1/2021	628136	181593	13/11/2020	265855	251666	7/9/2020
1723209	186912	20/1/2021	690262	159121	14/11/2020	203897	28941	8/9/2020
635757	190160	21/1/2021	601845	135187	15/11/2020	265147	33332	9/9/2020
663367	191705	22/1/2021	535554	166454	16/11/2020	250003	38060	10/9/2020
648880	167954	23/1/2021	456751	161745	17/11/2020	288787	47568	11/9/2020
622044	129527	24/1/2021	625885	172283	18/11/2020	303250	39104	12/9/2020
535674	155682	25/1/2021	605126	187470	19/11/2020	308315	33343	13/9/2020
410152	151616	26/1/2021	622039	198672	20/11/2020	270149	36887	14/9/2020

543370	155629	27/1/2021	656305	172003	21/11/2020	233014	39217	15/9/2020
578252	165264	28/1/2021	607893	141034	22/11/2020	291539	39268	16/9/2020
583036	165636	29/1/2021	547681	179099	23/11/2020	292671	45310	17/9/2020
513060	133914	30/1/2021	463730	178290	24/11/2020	315919	48887	18/9/2020
501930	113512	31/1/2021	603506	180536	25/11/2020	318738	41811	19/9/2020
510387	147159	1/2/2021	589316	103104	26/11/2020	304528	36356	20/9/2020
349263	291384	2/2/2021	441157	205462	27/11/2020	304528	54950	21/9/2020
595709	201980	3/2/2021	779837	151245	28/11/2020	222256	37391	22/9/2020
480652	251918	4/2/2021	572372	136338	29/11/2020	334241	41551	23/9/2020
476185	235051	5/2/2021	504932	167760	30/11/2020	298783	45202	24/9/2020
460906	255728	6/2/2021	453170	184286	1/12/2020	303005	54581	25/9/2020
483769	280292	7/2/2021	533088	201186	2/12/2020	338811	42697	26/9/2020
381308	300594	8/2/2021	596911	217959	3/12/2020	298724	37298	27/9/2020
304166	252142	9/2/2021	628592	231181	4/12/2020	278264	37360	28/9/2020
460456	208338	10/2/2021	886721	205757	5/12/2020	222748	43697	29/9/2020
422892	222921	11/2/2021	643130	172159	6/12/2020	311514	42058	30/9/2020
418349	229712	12/2/2021	582755	204142	7/12/2020	285016	46418	1/10/2020
410876	229298	13/2/2021	494744	219905	8/12/2020	315628	53580	2/10/2020
451638	238620	14/2/2021	585121	219678	9/12/2020	342013	47779	3/10/2020
340801	240947	15/2/2021	654952	225252	10/12/2020	312550	35063	4/10/2020
192266	201659	16/2/2021	692166	280514	11/12/2020	295260	62412	5/10/2020
417521	169641	17/2/2021	685283	207444	12/12/2020	235860	42862	6/10/2020
375201	142587	18/2/2021	672514	184248	13/12/2020	324476	53017	7/10/2020
387224	185070	19/2/2021	584562	201073	14/12/2020	338408	56383	8/10/2020
381872	186912	20/2/2021	496156	203000	15/12/2020	350766	58962	9/10/2020
417861	190160	21/2/2021	635271	245633	16/12/2020	408988	51648	10/10/2020
348188	191705	22/2/2021	651598	238445	17/12/2020	352372	44783	11/10/2020
285607	167954	23/2/2021	729790	251191	18/12/2020	311764	48016	12/10/2020
326531	129527	24/2/2021	700815	193947	19/12/2020	269975	54394	13/10/2020
461058	155682	25/2/2021	858626	179956	20/12/2020	362514	59853	14/10/2020
432193	151616	26/2/2021	588729	201570	21/12/2020	338949	65353	15/10/2020
420491	155629	27/2/2021	531119	201674	22/12/2020	383618	70463	16/10/2020
355564	165264	28/2/2021	595653	227750	23/12/2020	432009	52761	17/10/2020
360909	56679	1/3/2021	669028	193557	24/12/2020	394551	47882	18/10/2020
293086	57790	2/3/2021	661190	100994	25/12/2020	339270	65440	19/10/2020
356848	667145	3/3/2021	593272	216858	26/12/2020	296886	60596	20/10/2020
428560	67360	4/3/2021	457977	152102	27/12/2020	444103	64237	21/10/2020
430348	65739	5/3/2021	456145	189044	28/12/2020	429411	75128	22/10/2020
354856	56601	6/3/2021	444437	201106	29/12/2020	445419	85131	23/10/2020
522489	40336	7/3/2021	628996	229038	30/12/2020	526893	78698	24/10/2020
382356	98519	8/3/2021	700941	231045	31/12/2020	448657	59712	25/10/2020
347275	55863	9/3/2021	478575	147159	1/1/2021	437314	74497	26/10/2020
446355	58502	10/3/2021	630501	291384	2/1/2021	357704	74397	27/10/2020
448473	62689	11/3/2021	746110	201980	3/1/2021	552446	81924	28/10/2020
458159	64180	12/3/2021	593883	251918	4/1/2021	489228	90794	29/10/2020
492351	49725	13/3/2021	542399	235051	5/1/2021	505854	99814	30/10/2020
491216	38032	14/3/2021	736275	255728	6/1/2021	598195	84235	31/10/2020
401719	57141	15/3/2021	767367	280292	7/1/2021	481624	74224	1/11/2020
353635	54441	16/3/2021	809260	300594	8/1/2021	552751	93739	2/11/2020
426081	58941	17/3/2021	799712	252142	9/1/2021	443825	92630	3/11/2020
523032	60860	18/3/2021	870814	208338	10/1/2021	478815	107883	4/11/2020
550564	60598	19/3/2021	680908	222921	11/1/2021	542813	121541	5/11/2020
469159	54631	20/3/2021	566186	229712	12/1/2021	596377	132872	6/11/2020

597420	34237	21/3/2021	679052	229298	13/1/2021	535710	125932	7/11/2020
475020	54658	22/3/2021	721411	238620	14/1/2021	675737	103416	8/11/2020
532040	70794	29/3/2021	620219	74756	26/3/2021	427495	56799	23/3/2021
442018	62061	30/3/2021	614489	60614	27/3/2021	491182	79835	24/3/2021
519915	68262	31/3/2021	636291	44910	28/3/2021	586071	69494	25/3/2021

ملحق (2) قيم مؤشر DJI30 الأمريكي خلال المدة 1/3/2020 ولغاية 31/3/2021

مؤشر DJI30	التاريخ	مؤشر DJI30	التاريخ	مؤشر DJI30	التاريخ	مؤشر DJI30	التاريخ
25,706.09	9/7/2020	24,995.11	26/5/2020	23,650.44	20/4/2020		1/3/2020
26,075.30	10/7/2020	25,548.27	27/5/2020	23,018.88	21/4/2020	26,703.32	2/3/2020
	11/7/2020	25,400.64	28/5/2020	23,475.82	22/4/2020	25,917.41	3/3/2020
	12/7/2020	25,383.11	29/5/2020	23,515.26	23/4/2020	27,090.86	4/3/2020
26,085.80	13/7/2020		30/5/2020	23,775.27	24/4/2020	26,121.28	5/3/2020
26,642.59	14/7/2020		31/5/2020		25/4/2020	25,864.78	6/3/2020
26,870.10	15/7/2020	24,995.11	26/5/2020		26/4/2020		7/3/2020
26,734.71	16/7/2020	25,548.27	27/5/2020	24,133.78	27/4/2020		8/3/2020
26,671.95	17/7/2020	25,400.64	28/5/2020	24,101.55	28/4/2020	23,851.02	9/3/2020
	18/7/2020	25,383.11	29/5/2020	24,633.86	29/4/2020	25,018.16	10/3/2020
	19/7/2020		30/5/2020	24,345.72	30/4/2020	23,553.22	11/3/2020
26,680.87	20/7/2020		31/5/2020	23,723.69	1/5/2020	21,200.62	12/3/2020
26,840.40	21/7/2020	25,475.02	1/6/2020		2/5/2020	23,185.62	13/3/2020
27,005.84	22/7/2020	25,742.65	2/6/2020		3/5/2020		14/3/2020
26,652.33	23/7/2020	26,269.89	3/6/2020	23,749.76	4/5/2020		15/3/2020
26,469.89	24/7/2020	26,281.82	4/6/2020	23,883.09	5/5/2020	20,188.52	16/3/2020
	25/7/2020	27,110.98	5/6/2020	23,664.64	6/5/2020	21,237.38	17/3/2020
	26/7/2020		6/6/2020	23,875.89	7/5/2020	19,898.92	18/3/2020
26,584.77	27/7/2020		7/6/2020	24,331.32	8/5/2020	20,087.19	19/3/2020
26,379.28	28/7/2020	27,572.44	8/6/2020		9/5/2020	19,173.98	20/3/2020
26,539.57	29/7/2020	27,272.30	9/6/2020		10/5/2020		21/3/2020
26,313.65	30/7/2020	26,989.99	10/6/2020	24,221.99	11/5/2020		22/3/2020
26,428.32	31/7/2020	25,128.17	11/6/2020	23,764.78	12/5/2020	18,591.93	23/3/2020
25,706.09	9/7/2020	25,605.54	12/6/2020	23,247.97	13/5/2020	20,704.91	24/3/2020
26,075.30	10/7/2020		13/6/2020	23,625.34	14/5/2020	21,200.55	25/3/2020
	11/7/2020		14/6/2020	23,685.42	15/5/2020	22,552.17	26/3/2020
	12/7/2020	25,763.16	15/6/2020		16/5/2020	21,636.78	27/3/2020
26,085.80	13/7/2020	26,289.98	16/6/2020		9/5/2020		28/3/2020
26,642.59	14/7/2020	26,119.61	17/6/2020		10/5/2020		29/3/2020
26,870.10	15/7/2020	26,080.10	18/6/2020	24,221.99	11/5/2020	22,327.48	30/3/2020
26,734.71	16/7/2020	25,871.46	19/6/2020	23,764.78	12/5/2020	21,917.16	31/3/2020
26,671.95	17/7/2020		20/6/2020	23,875.89	7/5/2020	20,943.51	1/4/2020
	18/7/2020		21/6/2020	24,331.32	8/5/2020	21,413.44	2/4/2020
	19/7/2020	26,024.96	22/6/2020		9/5/2020	21,052.53	3/4/2020

26,680.87	20/7/2020	26,156.10	23/6/2020		10/5/2020		4/4/2020
26,840.40	21/7/2020	25,445.94	24/6/2020	24,221.99	11/5/2020		5/4/2020
27,005.84	22/7/2020	25,745.60	25/6/2020	23,764.78	12/5/2020	22,679.99	6/4/2020
26,652.33	23/7/2020	25,015.55	26/6/2020	23,247.97	13/5/2020	22,653.86	7/4/2020
26,469.89	24/7/2020		27/6/2020	23,625.34	14/5/2020	23,433.57	8/4/2020
	25/7/2020		28/6/2020	23,685.42	15/5/2020	23,719.37	9/4/2020
	26/7/2020	25,595.80	29/6/2020		16/5/2020		10/4/2020
26,584.77	27/7/2020	25,812.88	30/6/2020		17/5/2020		11/4/2020
26,379.28	28/7/2020	25,734.97	1/7/2020	24,597.37	18/5/2020		12/4/2020
26,539.57	29/7/2020	25,827.36	2/7/2020	24,206.86	19/5/2020	23,390.77	13/4/2020
26,313.65	30/7/2020		3/7/2020	24,575.90	20/5/2020	23,949.76	14/4/2020
	1/8/2020		4/7/2020	24,474.12	21/5/2020	23,504.35	15/4/2020
	2/8/2020		5/7/2020	24,465.16	22/5/2020	23,537.68	16/4/2020
26,664.40	3/8/2020	26,287.03	6/7/2020		23/5/2020	24,242.49	17/4/2020
26,828.47	4/8/2020	25,890.18	7/7/2020		24/5/2020		18/4/2020
	5/8/2020	26,067.28	8/7/2020		25/5/2020		19/4/2020
27,201.52							
		26,519.95	28/10/2020	27,901.98	17/9/2020	27,386.98	6/8/2020
	18/1/2021	30,069.79	7/12/2020	28,303.46	7/10/2020	27,433.48	7/8/2020
30,930.52	19/1/2021	30,173.88	8/12/2020	28,425.51	8/10/2020		8/8/2020
31,188.38	20/1/2021	30,068.81	9/12/2020	28,586.90	9/10/2020		9/8/2020
31,176.01	21/1/2021	29,999.26	10/12/2020		10/10/2020	27,791.44	10/8/2020
30,996.98	22/1/2021	30,046.37	11/12/2020		11/10/2020	27,686.91	11/8/2020
	23/1/2021		12/12/2020	28,837.52	12/10/2020	27,976.84	12/8/2020
	24/1/2021		13/12/2020	28,679.81	13/10/2020	27,896.72	13/8/2020
30,960.00	25/1/2021	29,861.55	14/12/2020	28,514.00	14/10/2020	27,931.02	14/8/2020
30,937.04	26/1/2021	30,199.31	15/12/2020	28,494.20	15/10/2020		15/8/2020
30,303.17	27/1/2021	30,154.54	16/12/2020	28,606.31	16/10/2020		16/8/2020
30,603.36	28/1/2021	30,303.37	17/12/2020		17/10/2020	27,844.91	17/8/2020
29,982.62	29/1/2021	30,179.05	18/12/2020		18/10/2020	27,778.07	18/8/2020
	30/1/2021		19/12/2020	28,195.42	19/10/2020	27,692.88	19/8/2020
	31/1/2021		20/12/2020	28,308.79	20/10/2020	27,739.73	20/8/2020
30,211.91	1/2/2021	30,216.45	21/12/2020	28,210.82	21/10/2020	27,930.33	21/8/2020
30,687.48	2/2/2021	30,015.51	22/12/2020	28,363.66	22/10/2020		22/8/2020
30,723.60	3/2/2021	30,129.83	23/12/2020	28,335.57	23/10/2020		23/8/2020
31,055.86	4/2/2021	30,199.87	24/12/2020		24/10/2020	28,308.46	24/8/2020
31,148.24	5/2/2021		25/12/2020		25/10/2020	28,248.44	25/8/2020
	6/2/2021		26/12/2020	27,685.38	26/10/2020	28,331.92	26/8/2020
	7/2/2021		27/12/2020	27,463.19	27/10/2020	28,492.27	27/8/2020
31,385.76	8/2/2021	30,403.97	28/12/2020	26,519.95	28/10/2020	28,653.87	28/8/2020
31,375.83	9/2/2021	30,335.67	29/12/2020	26,659.11	29/10/2020		29/8/2020
31,437.80	10/2/2021	30,409.56	30/12/2020	26,501.60	30/10/2020		30/8/2020
31,430.70	11/2/2021		31/12/2020		1/11/2020	28,430.05	31/8/2020
31,458.40	12/2/2021		1/1/2021	26,925.05	2/11/2020	28,645.66	1/9/2020
	13/2/2021		2/1/2021	27,480.03	3/11/2020	29,100.50	2/9/2020
	14/2/2021		3/1/2021	27,847.66	4/11/2020	28,292.73	3/9/2020
	15/2/2021	30,223.89	4/1/2021	28,390.18	5/11/2020	28,133.31	4/9/2020

31,522.75	16/2/2021	30,391.60	5/1/2021	28,323.40	6/11/2020		5/9/2020
31,613.02	17/2/2021	30,829.40	6/1/2021		7/11/2020		6/9/2020
31,493.34	18/2/2021	31,041.13	7/1/2021		8/11/2020		7/9/2020
31,494.32	19/2/2021	31,097.97	8/1/2021	29,157.97	9/11/2020	27,500.89	8/9/2020
	20/2/2021		9/1/2021	29,420.92	10/11/2020	27,940.47	9/9/2020
	21/2/2021		10/1/2021	29,397.63	11/11/2020	27,534.58	10/9/2020
31,521.69	22/2/2021	31,008.69	11/1/2021	29,080.17	12/11/2020	27,665.64	11/9/2020
31,537.35	23/2/2021	31,068.69	12/1/2021	29,479.81	13/11/2020		12/9/2020
31,961.86	24/2/2021	31,060.47	13/1/2021		14/11/2020		13/9/2020
31,402.01	25/2/2021	30,991.52	14/1/2021		15/11/2020	27,993.33	14/9/2020
30,932.37	26/2/2021	30,814.26	15/1/2021	29,950.44	16/11/2020	27,995.60	15/9/2020
	27/2/2021		16/1/2021	29,783.35	17/11/2020	28,032.38	16/9/2020
	28/2/2021		17/1/2021	29,438.42	18/11/2020	27,901.98	17/9/2020
31,535.51	1/3/2021		18/1/2021	29,483.23	19/11/2020	27,657.42	18/9/2020
31,391.52	2/3/2021	30,930.52	19/1/2021	29,263.48	20/11/2020		19/9/2020
31,270.09	3/3/2021	31,188.38	20/1/2021		21/11/2020		20/9/2020
30,924.14	4/3/2021	31,176.01	21/1/2021		22/11/2020	27,147.70	21/9/2020
31,496.30	5/3/2021		20/3/2021		13/3/2021		6/3/2021
	27/3/2021		21/3/2021		14/3/2021		7/3/2021
	28/3/2021	32,731.20	22/3/2021	32,953.46	15/3/2021	31,802.44	8/3/2021
33,066.96	29/3/2021	32,423.15	23/3/2021	32,825.95	16/3/2021	31,832.74	9/3/2021
32,981.55	30/3/2021	32,420.06	24/3/2021	33,015.37	17/3/2021	32,297.02	10/3/2021
		32,619.48	25/3/2021	32,862.30	18/3/2021	32,485.59	11/3/2021
		33,072.88	26/3/2021	32,627.97	19/3/2021	32,778.64	12/3/2021

أستخدام بطاقة الاداء المتوازن في قياس كفاءة أداء المصارف الخاصة
((دراسة تطبيقية))

Using the Balanced Scorecard in Measuring the Efficiency
of the Performance of Private Banks ((Applied Study))

أ.م.د. رائد مجيد عبد محمد

زينب رشيد أحمد

الجامعة التقنية الوسطى/الكلية التقنية الادارية / بغداد

الباحث

Raedmajeed1962@gmail.com

Zozar9610@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١٢/٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/١/١٧

المستخلص

تواجه الوحدات الاقتصادية وخصوصاً المصارف العديد من الضغوطات بسبب التغيرات السريعة في بيئة الأعمال المعاصرة، مما يتطلب منها أن تقوم بقياس وتقييم كفاءة أدائها بنظرة أكثر شمولية والعمل وفق استخدام أساليب تلبي كل المتطلبات لمواكبة تلك التغيرات، حيث تُعد بطاقة الاداء المتوازن من أبرز وأهم أساليب المحاسبة الإدارية ذات الدور الكبير في قياس كفاءة اداء الوحدات الاقتصادية وتقييمها، لذا هدفت الدراسة الى بيان تأثير بطاقة الاداء المتوازن في قياس كفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على التقارير السنوية للمصارف العراقية الخاصة عينة البحث (مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الخليج التجاري) ، وللمدة (2017-2019) من خلال المناظير الرئيسية لأسلوب بطاقة الاداء المتوازن (المنظور المالي، ومنظور العمليات الداخلية، ومنظور الزبائن، ومنظور التعلم والنمو)،

• بحث مستل من رسالة ماجستير.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢
الصفحات ٢٧٤ - ٢٥٣

وتكمن أهم النتائج في الدور الكبير الذي تلعبه بطاقة الاداء المتوازن في ترجمة إستراتيجيات الوحدة الاقتصادية، وأعطاء رؤية واسعة لنشاطها وأهدافها، وتوصلت الدراسة من خلال نتائج التحليل الأحصائي الى أنه هناك شبه تساوي في الأوساط الحسابية لكفاءة الاداء للمصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة، وفي ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل اليها أوصت الدراسة بتطبيق بطاقة الاداء المتوازن بشكل أوسع وكذلك توصي الدراسة بأستعمال المناظير الأخرى لبطاقة الاداء المتوازن لمواكبة اي تغيرات تطرئ.

الكلمات المفتاحية: بطاقة الاداء المتوازن، كفاءة الاداء .

Abstract

Economic units, especially banks, face many pressures due to rapid changes in the contemporary business environment, which requires them to measure and evaluate the efficiency of their performance with a more comprehensive view and work according to the use of methods that meet all the requirements to keep abreast of those changes, where the balanced performance card is one of the most Business Bay) and for the period (2019-2017) through the main perspectives of the Balanced Scorecard style (financial perspective, internal operations perspective, customer perspective, learning and growth perspective), the most important results lie in the great role played by the Balanced Scorecard in translating the strategies of the economic unit, and to give a broad view of its activity and objectives, and the study reached through the results of statistical analysis that there is a quasi-equality in the computational circles of The study also recommends the use of other binoculars for the balanced scorecard to keep up with any changes that occur.

Keywords: balanced scorecard, performance efficiency

المقدمة

يُعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات التي تستجيب للتغيرات المالية العالمية وخصوصاً في زمن العولمة وتداعياتها، وأن نجاح أي مصرف يعتمد بشكل كبير على قدرته في اتخاذ القرارات الصحيحة في الأوقات المناسبة وأن هذه القرارات اعتمادها يكون على الأساليب المساندة والمتمثلة في أسلوب بطاقة الاداء المتوازن المستخدمة

في قياس وتقييم كفاءة الاداء من خلال منازيرها الرئيسية، حيث يوضح المنظور المالي الاهداف المالية قصيرة وطويلة الأجل والتي من المتوقع تنفيذها من خلال استراتيجية المصارف والتي توصف بشكل أحداث اقتصادية متسلسلة، بينما يوضح منظور العمليات الداخلية أساليب العمليات المختارة والعمليات الرئيسية المطلوبة للتأثير في أشباع رغبات الزبون عبر أطار يسمى (سلسلة قيمة العمليات)، وأن منظور الزبائن يحدد زبائن قطاع السوق الذي تتنافس فيه المصارف عبر خلق القيمة للزبائن وبالنتيجة يكون هذا المدخل مصدراً للإيراد، ويوضح منظور التعلم والنمو مجموعة القابليات التي يحتاجها المصرف للتطوير والتحسينات طويلة الأجل، وبالتالي فإن من الضروري على المصارف استخدام هذه المناظير مع بعضها للوصول الى كفاءة اداء مثلى.

وبناءً على ما تقدم يأتي البحث ليُسلط الضوء على (تأثير بطاقة الأداء المتوازن في قياس كفاءة أداء المصارف الخاصة) ولذلك تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث:

المبحث الأول: يتناول المبحث الأول منهجية البحث

المبحث الثاني: يتناول الجانب النظري للبحث وتم تقسيمه الى محورين:

المحور الأول: بطاقة الأداء المتوازن.

المحور الثاني: كفاءة الأداء.

المبحث الثالث: يتناول الجانب العملي وتم تقسيمه الى محورين:

المحور الأول: تطبيق بطاقة الأداء المتوازن.

المحور الثاني: الجانب العملي.

المبحث الرابع: تناول المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث Research Problem

إنّ التطورات المستمرة والمتسارعة التي تشهدها بيئة الاعمال وبالخصوص القطاع المصرفي فضلاً عن التحديات الكبيرة والمنافسة لها، واتباع الأساليب التقليدية في قياس كفاءة الأداء، نتيجة لذلك تحتم على إدارة المصارف ايجاد أساليب فعالة

تساعدها على قياس كفاءة الأداء، ومن أهم تلك الأساليب هي بطاقة الأداء المتوازن، حيث تجمع بين المقاييس المالية وغير المالية، والذان يعدان مرآة عاكسة لأنشطة الوحدات المصرفية وانجازاتها. وبناءً على ما تم ذكره فقد نثار التساؤلات الآتية:-

١. ما مدى توافر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق بطاقة الاداء المتوازن في

قياس كفاءة الأداء في المصارف العراقية الخاصة؟

٢. ما مدى تطبيق الابعاد الاربعة الرئيسية والمختلفة لبطاقة الاداء المتوازن في

المصارف العراقية عينة البحث؟

٣. هل إن قياس كفاءة الاداء حالياً في المصارف العراقية الخاصة يتم بصورة

كفؤة وفعالة باستخدام الأساليب التقليدية؟

2.1 أهداف البحث Research Objective

يتمحور هدف البحث في ما يأتي:-

١. قياس مدى تطبيق بطاقة الأداء المتوازن من المصارف العراقية الخاصة عينة البحث.

٢. معرفة المصرف الأفضل من حيث مستوى الكفاءة بالمقارنة مع المصارف الأخرى.

3.1 أهمية البحث Research Importance

تكمن أهمية البحث فيما يأتي :

١. يقدم البحث دليلاً ميدانياً حول تأثير استعمال بطاقة الأداء المتوازن في قياس كفاءة الاداء.

٢. إن نتائج البحث يمكن أن تُعد مدخلاً يساعد ادارة المصارف في تحسين كفاءة أدائها. فضلاً عن ما تم ذكره فإن أهمية البحث يمكن أن تتمحور في أن هذا البحث يمكن إعداده كأمتداد للدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات ودورها في قياس كفاءة الأداء.

رابعاً: فرضيات البحث Research Hypothesis

يقسم البحث الى فرضيتين رئيسيتين وكالاتي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

عدم توافر تأثير استخدام بطاقة الأداء المتوازن بمناظيرها الأربعة الرئيسية في قياس كفاءة الأداء

الفرضية الرئيسية الثانية:

هناك تقارب نسبي فيما بين المصارف العراقية الخاصة عينة البحث، وفقاً للكفاءة النسبية العائدة لكل منها.

5.1 متغيرات البحث Research Variables

المتغير المستقل: بطاقة الأداء المتوازن

المتغير المعتمد: كفاءة الأداء

6.1 مجتمع وعينة البحث Community and Sample Research

يتمثل مجتمع البحث في القطاع المصرفي العراقي، أما عينة البحث فهي (مصرف المنصور للاستثمار، ومصرف الخليج التجاري).

أسم المصرف	تاريخ تأسيسه
مصرف المنصور للاستثمار	أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في 13/5/2005 ، وحصلت موافقة البنك المركزي على منحه أجازة ممارسة الصيرفة في 20/2/2006 .
مصرف الخليج التجاري	أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة في 20/10/1997 ، وحصلت موافقة البنك المركزي على منحه أجازة ممارسة الصيرفة في سنة 2000

المبحث الثاني

الجانب النظري

1.2 بطاقة الأداء المتوازن Balanced Scorecard

تعد بطاقة الأداء المتوازن من أهم وابرز الاساليب الحديثة في قياس الاداء الشامل في الوحدة الاقتصادية وذلك لكونها تسمح بتقويم الاداء من جوانب مختلفة، وتمكن الوحدة الاقتصادية من استغلال جميع مواردها ومن ثم تقوم بمراجعة الاعمال التي تقوم بها على وفق منظور عام وشمولي يمكنها من تحقيق الاهداف الاستراتيجية، فلا يعد اسلوب بطاقة الاداء المتوازن اسلوب جديد ومطلق في نظم تقييم الاداء، بل إنّ جذورها ترجع الى خمسينات القرن الماضي حين قام مجموعة من الباحثين بدراسة مفادها حول كيفية استخدام المعلومات المحاسبية، وإنّ ابرز ما قد توصلوا إليه هو ان المديرين لا يعتمدون على النظام المحاسبي وحسب في بناء نظام معلوماتهم، بل توجد

هناك مجموعة من الانظمة يستوحى منها معلوماته، فضلاً عن المؤشرات المالية التي تعد الوسيلة التي تتم من خلالها المتابعة اليومية للإنتاج.

وفي أوائل عام 1983 قام الباحث (Robert Kaplan) بدراسة حول كيفية قيام الوحدات الاقتصادية بقياس أدائها، حيث أشار إلى أنه توجد ابعاد غير متوافرة (مفقودة) في عملية القياس، وهي المقاييس غير المالية. فيما بعد قام كلاً من (Kaplan & Janshon) بإصدار كتاب تحت عنوان "Relevant Loss" في عام 1987 حيث اظهر فيه مدخل الأداء المتوازن بوصفه اتجاهاً اساسياً يتم به مواجهة الانتقادات التي وجهت الى المدخل التقليدي (قمازي، 2018:23).

وفي ظل التطورات الحديثة التي لحقت في الفكر الاداري مع الاخذ بالحسبان التحديات المعاصرة فضلاً عن الدراسات والبحوث الاستراتيجية، قام العديد من الباحثين بدراسة الاداء الاستراتيجي للوحدات الاقتصادية وتحليله ما نتج عنه ظهور بطاقة الأداء المتوازن من العالمين (Kaplan & Norton) وكان اول ظهور رسمي لها في عام 1990 في امريكا الشمالية، وكان ذلك عقب دراسة قاما بها على عدد من الوحدات الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية و كندا من أجل تقييم الأداء وحيث لاحظوا بأن المدراء لا يحبذون اسلوب محدد في التقييم على حساب الآخر، بل إنهم يبحثون عن أسلوب تقييم، يقوم بموازنة بين الأداء المالي والأداء غير المالي، وقاما بتوضيح سبب هذه الفكرة بأنه يعود الى الحاجة الماسة لتوسيع المعرفة اللازمة فيما يخص الادارة الحديثة للوحدات الاقتصادية، فضلاً عن الاعمال المتعددة التي تتجز داخل الوحدة الاقتصادية، والتي تتمثل في اعمال التجديد والتدريب والابتكار المستمر، ومن هذا المنظور ظهرت الحاجة الملحة إلى العثور على مؤشر أداء يكون شاملاً ومتوازناً، يُظهر الصورة الواقعية للإنجاز الفعلي، ويعطي للمديرين لمحة تكون سريعة وشاملة لأداء ونشاط الوحدة الاقتصادية. وادرك (Kaplan) بأنه بإمكان الوحدة الاقتصادية القيام بتحسين أدائها من خلال ضم الموجودات غير الملموسة في نظم ادارتها وبهذا يعد (Kaplan & Norton) من الأوائل الذين قاموا بوضع هكذا تصور في عملية القياس حيث إن بطاقة الأداء المتوازن اعتمدت على

ايلائها الاهتمام في المحاور الزمنية المتمثلة في الماضي و الحاضر، وكذلك المستقبل (بلاسكة، 2012: 19).

1.1.2 تعريف بطاقة الأداء المتوازن

تمثل المركز المهم الذي يتم من خلاله توضيح مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف التي تسعى اليها، فضلاً عن امكانيتها في ارضاء زبائنهم، وكذلك العاملون لديها، والعلاقة مع المجهزين، ودرجة التطور الذي وصلت اليه، من خلال الموازنة بين المؤشرات التي تخص الفترة السابقة أو مقارنة التطور الذي وصلت له الوحدات الاقتصادية المنافسة لها، ويتم ذلك عبر المقاييس المالية وغير المالية لبطاقة الاداء المتوازن (فاضل، 2015: 15). وعرف شهاب بطاقة الأداء المتوازن على أنها أحد الاساليب الادارية الحديثة التي تُعد نظام تقييم شامل لكلاً من الأنشطة المالية وغير المالية، وذلك لإعطاء صورة متكاملة ومفهومة عن أداء الوحدة الاقتصادية، متضمنة المناظير الأربعة وهي (المنظور المالي، العمليات الداخلية، الزبون، ومنظور التعلم والنمو)، (شهاب، 2018: 30).

2.1.2 مكونات بطاقة الأداء المتوازن

تتألف بطاقة الاداء المتوازن من مجموعة متعددة من مقاييس الاداء التي تكون ممتدة من دعم الاستراتيجية الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وإن الاستراتيجية تعد الجوهر النظري حول الكيفية التي يتم من خلالها تطبيق مُبتغى واهداف الوحدة الاقتصادية، والتي تتمثل بتحقيقها للميزة التنافسية في اطار بيئة التنافس، ومن ثم تحقيق اعظم ربحية ممكنة للوحدة، وبهذا تعد بطاقة الأداء المتوازن بمثابة الأسلوب الأكثر تميزاً في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، من خلال قياس الاداء المالي وغير المالي، ومن خلال مناظير مختلفة. إن التطور الذي لحق بأسلوب بطاقة الأداء المتوازن تزامن مع تطور احداث عديدة ابرزها: (إدريس، 2009: 14)

١. إن بطاقة الاداء المتوازن ظهرت لكي تغطي على العجز الذي لحق المعايير المالية التقليدية في متابعة ابعاد تنفيذ الاستراتيجية، فضلاً عن التغيرات التي حدثت في مختلف نواحي الاداء.

٢. التطور التكنولوجي الذي لحق في مجال الانتاج، ونظم المعلومات مضافاً الى المنافسة الشديدة.

٣. التركيز الشديد على المفاهيم الخاصة بالمحاسبة الإدارية التقليدية نتج عنه حدوث بعض الانعكاسات على قياس الأداء المتوازن وتقييمه.

٤. النتائج الخاصة بمقاييس الأداء المالي التي في الغالب تكون غير مُجدية، تطلبت الحاجة الى تطوير بطاقة الاداء المتوازن، لكون المقاييس المالية التقليدية تكتفي في معرفة الاحداث الماضية، ولا يمكنها التنبؤ للمستقبل.

3.1.2 نماذج بطاقة الاداء المتوازن

تتمثل نماذج بطاقة الاداء المتوازن بالآتي: (زهرة، 2014: 33-43)

١. المنظور المالي: يُعدُّ المنظور المالي أحد نماذج قياس الأداء وتقييمه في بطاقة الاداء المتوازن، وإنَّ نتائج هذا المنظور تمثل المقاييس والمؤشرات الموجهة الى تحقيق الاهداف.

٢. منظور الزبائن: حيث إنَّ بطاقة الاداء المتوازن اخذت في الحسبان حاجات ورغبات الزبائن ومتطلباتهم، من خلال احتوائها على بعد الزبائن، فإنَّ التركيز على هذه الاهداف التي يمثل انجازها تحقيق الاهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية.

٣. منظور العمليات الداخلية: تُعدُّ العمليات الداخلية الجوهر والعنصر المهم في تكوين القوة التنافسية حيث إنه في اطار اجمالي هذه العمليات وتفضيلاتها تتبين قدرة وامكانية الوحدة الاقتصادية على أداء وتحقيق الاهداف.

٤. منظور التعلم والنمو: تُعدُّ الوحدة الاقتصادية متعلمة، إذا كانت تتعلم وتتطور من خلال تجاربها وخبراتها في وضع افكار العاملين والإدارة في موضع التطبيق، حيث إنَّ التعليم يرتبط بالتغير الايجابي في السلوكيات الفردية والجماعية والتنظيمية، وسيتم توضيح الابعاد الاربعة بالشكل الآتي:



الشكل رقم (1) مناظير بطاقة الأداء المتوازن

Source: (Horngren, Charles t, datar ,Srikan M, Rajan , Madhav V (2015) "Cost Accounting", a Managerial Emphasis, Vol.15, p: 484)

٢.٢ كفاءة الأداء

إن مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي أرتبط أرتباطاً وثيقاً في المشكلة الاقتصادية الأساسية، التي تتمثل في كيفية تخصيص الموارد المحدودة، والمتاحة للمجتمع من أجل تلبية متطلبات المجتمع المتجددة والمعروفة بالندرة، أي أن الموارد محدودة ونادرة. وأن المفهوم التاريخي للكفاءة يعود الى الاقتصادي الايطالي (فيلفريدو باريتو) والذي قام بتطوير هذا المفهوم وصياغته حتى أصبح يعرف (بامثلية باريتو) وعلى حسب ما وضع باريتو فإن أي تخصيص للموارد، فهو إما تخصيص كفوء للموارد وإما تخصيص غير كفوء، اي أنه يُعبر عن اللا كفاءة (بن ساحة، 2011: 134). وإن مصطلح الأداء يُعبر عن البعد التطبيقي، لأجمالي فعاليات الوحدة الاقتصادية، في حين هناك العديد ممن تناولوا مفهوم الاداء. فمنهم من بين أن الأداء هو تعبير عن كيفية قيام الوحدة الاقتصادية بأستخدام مواردها وطريقة تفاعلها مع البيئة المحيطة، أي أنه يبين انعكاس إمكانية الوحدة الاقتصادية من تبني خياراتها وتطبيق هذه الخيارات، لهذا يُعد الأداء الجوهر الذي تسير نحوه عملية تقييم الأداء، وبالرغم من هذا فإنه لم يتم التوصل الى مفهوم محدد للإداء ويعود السبب إلى تنوع أهداف

الباحثين في دراسته وقياسه، حيث رأى بعضهم أنَّ الأداء هو انعكاس لأستخدام الوحدة الاقتصادية لمواردها المادية والبشرية، وأمكانية استغلالها في تحقيق أهدافها المرجوة، وهناك من ينظر للأداء على أنه النتائج التي تسعى الوحدة الاقتصادية الى تحقيقها، إذ يُعد الأداء مفهوماً واسعاً وشاملاً للعديد من المفاهيم التي تتعلق بالنجاح والفشل وغيرها العديد من العوامل التي تتعلق به، أي ان الاداء يمثل الفعالية والنشاط الشامل الذي بعكس نجاح الوحدة الاقتصادية وأستمراريتها على التقدم والنجاح وتكيفها مع البيئة المحيطة أو فشلها وتقيدها ضمن أسس ومعايير تقوم الوحدة الاقتصادية بوضعها على وفق متطلبات فعاليتها

1.2.2 تعريف الكفاءة والأداء

تتمثل الكفاءة في اختيار مزيج من الموارد ذات التكلفة الأقل لإنتاج الحد الأقصى الخدمات المالية، ومن ثم فإن تلك المصارف ذات الكفاءة، بإمكانها مجابهة القيود والمتغيرات التي ترافق تغير الاسعار واشتداد المنافسة (معراج، 2011:111) أما الأداء فهو مفهوم واسع، يمكن من خلاله التعبير عن الأسلوب الذي تتبناه الوحدة الاقتصادية في أستثمارها لمواردها المتاحة، لضمان بقائها، بالتقيد بمعايير محددة تتعلق بأهدافها وفق مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية وصولاً الى تحقيق الكفاءة (الدوري، 2013: 13)

2.2.2 منهجيات قياس الأداء

إنَّ منهجيات قياس الأداء هي عبارة عن أدوات قياس، يتم من خلالها اعتماد مجموعة من العمليات والطرق والأساليب العلمية التي تمت تجربتها وثبتت فاعليتها، ويتوجب شمول التركيز على المحور الاستراتيجي في أداء الوحدات الاقتصادية، فضلاً عن التمكن من انتاج مؤشرات الأداء العامة، ومؤشرات الأداء الفنية الخاصة التي تختلف من وحدة اقتصادية إلى أخرى وتقوم الوحدات المختلفة بأستخدام العديد من أنظمة القياس من أجل تحسين مستوى أدائها، وبناءً على ذلك تتعدد نماذج قياس الأداء بتعدد النتائج المرغوب قياسها وهي كالاتي: (Horngren, 2015: 484).

١. نموذج الأعمال المتميزة : والمتضمن تسعة عناصر، خمسة منها تغطي عمل الوحدة (القيادة، العاملين، السياسة والاستراتيجية، الشراكات والموارد، والعمليات) وأربعة منها تركز على النتائج (رضاء العاملين، رضاء الزبائن، الأثر في المجتمع، ونتائج مؤشرات الأداء).
٢. الاستثمار في الأفراد : يتمثل في التطور بالعنصر البشري من جميع النواحي، مما ينعكس إيجابياً على أداء الوحدات الاقتصادية.
٣. نموذج (Charter Mark) : يعتمد هذا النموذج على فاعلية وكفاءة الوحدات الاقتصادية في تقديم خدمات ذات جودة عالية، تكمن في درجة التكامل بين أنشطة الوحدة، ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية التي تسعى إليها.
٤. نموذج المقارنة المرجعية : يُعد أحد أهم النماذج لقياس الأداء، يستخدم لمراجعة أعمال الوحدات الاقتصادية عن فترة أو فترات سابقة، مع وحدات اقتصادية مماثلة في النشاط، لغرض السعي إلى تصحيح الخلل أن وجد.
٥. نموذج جودة الخدمة : يستخدم لقياس ما يعرف بفجوات جودة الخدمة، الذي أُستحوذ على قبول وتأييد معظم الباحثين بسبب مصداقيته وإمكانية تطبيقه عملياً، للوصول إلى الفجوة ما بين توقعات الزبائن لجودة الخدمة، وإدراكهم للأداء الفعلي للخدمة التي يحصلون عليها.
٦. نموذج الستة سيجما (Sigma Six) : يُعد من النماذج التي تستخدم لتحسين العمليات، وتحقيق أعلى مستويات رضا الزبائن، وتقوم منهجية الستة سيجما في توجيهها الأساسي على تطبيق استراتيجية تعتمد على القياس الذي يركز على تحسين العمليات، والاستراتيجية المدعومة بمنهجية الستة سيجما تدعى (DMAIC) وهي (عرّف Define ، قس Measure، حلّ Analyze،

حَسَن Improve ، أضبط Control) وهي نظام تحسين للعمليات الموجودة التي تتحرف إلى أقل من المواصفات، وتحتاج للتحسين بشكل تزايد.

٧. نموذج تحليل مغلف البيانات (DEA) : يستخدم في قياس الكفاءة، ويُعد طريقة مناسبة لعمل تحليل الكفاءة عندما تكون هناك مدخلات ومخرجات متعددة، يتم قياسها بوحدات مختلفة، ويمثل هذا المقياس أداة جديدة قوية للوحدات الاقتصادية، تم استخدامه بشكل كبير ووجدت له عدة تطبيقات في وحدات مختلفة، يخدم أهداف الوحدات بوصفه مرشداً للوحدات لتطوير وتحسين أدائها وأنتاجيتها. (Copper, 2004: 13)

٨. بطاقة الاداء المتوازن (BSC) : تُعد من الوسائل الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس أنشطة ومستوى أداء الوحدات الاقتصادية وأستراتيجيتها الموضوعة، وتعرف (BSC) بأنها مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية تقدم الى الادارة العليا صورة واضحة وشاملة وسريعة لأداء الوحدة الاقتصادية، بالتالي فإن بطاقة الاداء المتوازن تعمل على تحقيق التكامل والتوازن بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية، التي تحقق الاداء المستقبلي لذا يجب ان تشتق أهداف ومقاييس بطاقة الاداء من الأهداف الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية.

3.2.2 مستويات قياس الأداء في الوحدة الاقتصادية

تتم عملية قياس الأداء في الوحدات الاقتصادية في ثلاث مستويات كما موضح بالآتي: (القحطاني، 2012: 75).

١. المستوى الإستراتيجي: يتمثل بمستوى الادارات العليا والتابعة له، وينظر الى قياس الأداء على مستوى الوحدة لتحقيق الرؤية والأهداف الإستراتيجية لتلك الوحدة).
٢. المستوى التشغيلي للعمليات: ينظر في بيئة العمل للوحدة الاقتصادية على مستوى العمليات والانشطة ، ومدى ملاءمتها لتحقيق الاهداف المرجوة.
٣. مستوى الموارد البشرية: يقيس الاداء على مستوى الفرد، ومدى ملائمة النتائج المتوقعة والتي تُعد مشتقة وجزء من العمليات عادة. وكما موضح بالشكل الآتي:

الشكل رقم (2) مستويات قياس الأداء في الوحدة الاقتصادية



المصدر: (القحطاني، مشيب بن عايض (2012) "قياس وإدارة الأداء في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية"، ص:75)

المبحث الثالث

الجانب العملي

أعتمد الجانب العملي على التقارير السنوية الخاصة بالمصارف عينة البحث، ومن خلال ما تم ايضاحه في الجانب النظري فإن بطاقة الاداء المتوازن تتضمن مجموعة من المناظير، وعليه فإن كل منظور من هذه المناظير سيتضمن مجموعة من المقاييس الكمية، ولكي نتمكن من تطبيق اسلوب بطاقة الاداء المتوازن على المصارف عينة البحث سيتم استعراض تلك المؤشرات التي يتضمنها كل منظور.

جدول (1) المؤشرات وطريقة احتساب كل مؤشر ضمن المنظور المالي لأسلوب

بطاقة الاداء المتوازن

1	العائد على الموجودات	صافي الدخل / أجمالي الموجودات × ١٠٠
2	العائد على الودائع	صافي الدخل / أجمالي الودائع × ١٠٠
3	العائد على حق الملكية	صافي الدخل / أجمالي حق الملكية × ١٠٠
4	نسبة التداول	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة × ١٠٠
5	نسبة الاحتياطي القانوني	الأرصدة لدى البنك المركزي / أجمالي الودائع × ١٠٠

جدول (2) نتائج قياس كفاءة الأداء لمصرف المنصور وفق مؤشرات المنظور المالي للمدة (2017-2019)

المؤشرات	2017	2018	2019
العائد على الموجودات	1.014	1.216	0.509
العائد على الودائع	1.366	1.537	0.659
العائد على حق الملكية	4.602	6.407	2.664
نسبة التداول	70.392	99.705	224.960
نسبة الاحتياطي القانوني	84.706	98.639	103.877

جدول (3) نتائج قياس كفاءة الأداء لمصرف الخليج وفق مؤشرات المنظور المالي للمدة (2017-2019)

المؤشرات	2017	2018	2019
العائد على الموجودات	0.701	1.023	0.716
العائد على الودائع	1.591	2.541	1.950
العائد على حق الملكية	1.318	1.882	1.281
نسبة التداول	538.373	195.406	113.458
نسبة الاحتياطي القانوني	75.918	83.392	111.296

جدول (4) الوسط الحسابي للمنظور المالي للمصارف عينة البحث للمدة (2015-2019)

المؤشرات	مصرف المنصور	مصرف الخليج
العائد على الموجودات	0.913	0.813
العائد على الودائع	1.187	2.027
العائد على حق الملكية	3.558	1.494
نسبة التداول	131.686	282.412
نسبة الاحتياطي القانوني	95.741	90.202

من ملاحظة جدول (4) الوسط الحسابي لمؤشرات المنظور المالي للمصارف العراقية الخاصة عينة البحث وخلال مدة البحث يتبين ان هناك أختلاف نسبي بين المصرفين، إذ بلغ معدل العائد على الموجودات لمصرف المنصور (0.913)، ومعدل العائد على الودائع بلغ (1.187)، في حين شهد معدل العائد على حق الملكية أذ بلغ (3.558)، أما نسبة التداول فقد بلغت (3.558) و(95.741) كانت نسبة الأحتياطي القانوني للمصرف، أما مصرف الخليج فقد كانت معدلاته متقاربة نسبياً مع مصرف المنصور أذ بلغ معدل العائد على الموجودات لمصرف الخليج (0.813)، ومعدل العائد على الودائع بلغ (2.027)، أما معدل العائد على حق الملكية فقد بلغ (1.494)، ونسبة التداول بلغت (282.412)، في حين كانت نسبة الأحتياطي القانوني (90.202)، أذ تُعد نسب جيدة بالمجمل تُحسب للمصارف.

جدول (5) المؤشرات وطريقة احتساب كل مؤشر ضمن منظور العمليات الداخلية لأسلوب بطاقة الاداء المتوازن

1	الانتاجية الكلية	صافي الربح / اجمالي المصاريف $\times 100$
2	معدل توظيف الموارد	(حق الملكية + الائتمان النقدي) / اجمالي الموجودات $\times 100$
3	الإيرادات / الأستثمارات	اجمالي الايرادات / اجمالي الأستثمارات
4	معدل أستثمار الودائع	الاستثمارات / اجمالي الودائع $\times 100$

جدول(6) نتائج قياس كفاءة الأداء لمصرف المنصور وفق مؤشرات منظور العمليات الداخلية للمدة(2017-2019)

المؤشرات	2017	2018	2019
الانتاجية الكلية	161.113	208.897	92.851
معدل توظيف الموارد	30.904	26.884	28.891
الأيرادات / الأستثمارات	8.410	19.155	31.553
معدل أستثمار الودائع	31.376	12.345	4.979

جدول (7) نتائج قياس كفاءة الأداء لمصرف الخليج وفق مؤشرات منظور العمليات الداخلية للمدة (2017-2019)

المؤشرات	2017	2018	2019
الانتاجية الكلية	20.231	37.669	26.472
معدل توظيف الموارد	87.046	84.028	82.188
الإيرادات / الأستثمارات	51.694	33.102	24.105
معدل أستثمار الودائع	18.886	21.551	22.472

جدول (8) الوسط الحسابي لمنظور العمليات الداخلية للمصارف عينة البحث للمدة (2015-2019)

المؤشرات	مصرف المنصور	مصرف الخليج
الانتاجية الكلية	154.287	28.124
معدل توظيف الموارد	28.893	84.421
الإيرادات / الأستثمارات	19.706	36.300
معدل أستثمار الودائع	16.233	20.969

من ملاحظة رقم (8) الوسط الحسابي لمؤشرات منظور العمليات الداخلية للمصارف العراقية الخاصة عينة البحث وخلال مدة البحث يتبين ان هناك أختلاف نسبي بين المصرفين، أذ بلغ معدل الانتاجية الكلية لمصرف المنصور (154.287) وتُعد نسبة جيدة جداً تحسب للمصرف، بينما بلغ معدل توظيف الموارد (28.893)، ومعدل الإيرادات الى الأستثمارات بلغ (19.706)، وبلغ معدل أستثمار الودائع (16.233)، في حين شهد مصرف الخليج تفوق في مؤشرات تارة وانخفاض تارة أخرى أذ بلغ معدل الانتاجية الكلية لمصرف الخليج (28.124)، وبلغ معدل توظيف الموارد

(84.421)، بينما بلغ معدل الإيرادات الى الاستثمارات (36.300)، ومعدل استثمار الودائع بلغ (20.969).

جدول (9) المؤشرات وطريقة احتساب كل مؤشر ضمن منظور الزبائن لأسلوب بطاقة الاداء المتوازن

1	النمو بالودائع	((الودائع للسنة الحالية - الودائع للسنة السابقة) / الودائع للسنة السابقة) $\times 100$
2	النمو بالائتمان النقدي	((الائتمان النقدي للسنة الحالية - الائتمان النقدي للسنة السابقة) / الائتمان النقدي للسنة السابقة) $\times 100$
3	النمو بقطاعات الضمان	((قطاعات الضمان للسنة الحالية - قطاعات الضمان للسنة السابقة) / قطاعات الضمان للسنة السابقة) $\times 100$
4	النمو بالاعتمادات المستندية	((الاعتمادات المستندية للسنة الحالية - الاعتمادات المستندية للسنة السابقة) / الاعتمادات المستندية للسنة السابقة) $\times 100$

جدول (10) نتائج قياس كفاءة الأداء لمصرف المنصور وفق مؤشرات منظور الزبائن للمدة (2017-2019)

المؤشرات	2017	2018	2019
النمو بالودائع	25.163	26.779	(8.744)
النمو بالائتمان النقدي	1.928	6.005	15.157
النمو بقطاعات الضمان	(13.151)	(40.499)	138.129
النمو بالاعتمادات المستندية	(18.889)	(40.441)	(60.317)

جدول (11) نتائج قياس كفاءة الأداء لمصرف الخليج وفق مؤشرات منظور الزبائن للمدة (2017-2019)

المؤشرات	2017	2018	2019
النمو بالودائع	(43.709)	(12.366)	(13.460)
النمو بالائتمان النقدي	(28.960)	(16.048)	(15.668)
النمو بقطاعات الضمان	(67.759)	(31.493)	(14.166)
النمو بالاعتمادات المستندية	(89.075)	90.510	(47.471)

جدول (12) الوسط الحسابي لمنظور الزبائن للمصارف عينة البحث للمدة (2015-2019)

المؤشرات	مصرف المنصور	مصرف الخليج
النمو بالودائع	14.399	23.178
النمو بالائتمان النقدي	7.697	20.225
النمو بخطابات الضمان	(28.159)	37.806
النمو بالإعتمادات المستندية	39.882	(46.036)

من ملاحظة جدول (12) الوسط الحسابي لمؤشرات منظور الزبائن للمصارف العراقية الخاصة عينة البحث وخلال مدة البحث يتبين ان هناك أختلاف نسبي بين المصرفين، أذ بلغ معدل النمو بالودائع لمصرف الخليج (23.178) والنمو بالائتمان النقدي بلغ (20.225)، أما النمو بخطابات الضمان فقد بلغ (37.806)، و النمو بالإعتمادات المستندية بلغ ((46.036))، بينما مصرف المنصور فقد تفوق في مؤشرات وأنخفض في أخرى، أذ بلغ معدل النمو بالودائع لمصرف المنصور (14.399)، بينما بلغ (النمو بالائتمان النقدي)، وشهد انخفاضاً في نمو خطابات الضمان بمعدل بلغ ((28.159)) يقابله ارتفاعاً بالنسبة الى النمو بالإعتمادات المستندية أذ بلغ (39.882).

جدول (13) المؤشرات وطريقة احتساب كل مؤشر ضمن منظور التعلم والنمو

لأسلوب بطاقة الاداء المتوازن

1	انتاجية العاملين	(صافي الربح / عدد العاملين) $\times 100$
2	النمو بأعداد العاملين	((عدد العاملين للسنة الحالية - عدد العاملين للسنة السابقة) / عدد العاملين للسنة السابقة) $\times 100$
3	النمو بالفروع	((عدد الفروع للسنة الحالية - عدد الفروع للسنة السابقة) / عدد الفروع للسنة السابقة) $\times 100$

جدول (14) نتائج قياس كفاءة الأداء لمصرف المنصور وفق مؤشرات منظور**التعلم والنمو للمدة (2017-2019)**

المؤشرات	2017	2018	2019
انتاجية العاملين	5,493,996.71	7,806,446.31	2,299,516.05
النمو بأعداد العاملين	0.413	0.412	0.328
النمو بالفروع	0	0	0

جدول (15) نتائج قياس كفاءة الأداء لمصرف الخليج وفق مؤشرات منظور التعلم**والنمو للمدة (2017-2019)**

المؤشرات	2017	2018	2019
انتاجية العاملين	1,424,278.45	1,681,220.17	1,301,733.84
النمو بأعداد العاملين	(24.235)	18.519	(14.205)
النمو بالفروع	(20)	0	(5)

جدول (16) الوسط الحسابي لمنظور التعلم والنمو للمصارف عينة البحث للمدة**(2017-2019)**

المؤشرات	مصرف المنصور	مصرف الخليج
انتاجية العاملين	5,199,986	1,469,077
النمو بأعداد العاملين	0.384	18.986
النمو بالفروع	0	8.3

من ملاحظة جدول (16) الوسط الحسابي لمؤشرات منظور التعلم والنمو للمصارف العراقية الخاصة عينة البحث وخلال مدة البحث يتبين ان هناك أختلاف نسبي كبير بين المصرفين، إذ تفوق مصرف المنصور بمعدل أنتاجية العاملين أذ بلغ (5,199,986) وهذه تحسب للمصرف، أما معدل النمو بأعداد العاملين فقد بلغ (0.384) والنمو بالفروع بلغ (0)، بينما كانت انتاجية العاملين لمصرف الخليج (1,469,077)، أما معدل النمو بأعداد العاملين فقد بلغ (18.986)، والنمو بالفروع (8.3) نتيجة فتح المصرف فروع جديدة.

بعد تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الجانب العملي والتوصل الى نتائج البحث يتم ما يأتي:

١. رفض فرضية العدم التي تنص على عدم توافر تأثير لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن بمناظيرها الأربعة الرئيسية في قياس كفاءة الأداء
٢. قبول فرضية العدم التي تنص على أن هناك تقارب نسبي فيما بين المصارف العراقية الخاصة عينة البحث، وفقاً للكفاءة النسبية العائدة لكل منها.

المبحث الرابع

الأستنتاجات والتوصيات

1.4 الاستنتاجات

١. أن الأساليب التقليدية لقياس كفاءة الأداء تقتصر إلى إمكانية تقديم المنفعة الاستراتيجية، ويعود السبب في ذلك الى التطور السريع في بيئة الاعمال التنافسية، لذلك استعدت الحاجة الى استخدام مجموعة متكاملة من المقاييس المالية وغي المالية في عملية قياس أداء الوحدات والذي يتلائم مع التغيرات المعاصرة.
٢. تُعد بطاقة الأداء المتوازن أداة لقياس وتقييم الأداء، ولها الدور الكبير في ترجمة وتنفيذ استراتيجيات الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن اعطاء رؤية واسعة لنشاطها وأهدافها.
٣. هناك تقارب نسبي في الكفاءة وفق المناظير الرئيسية لبطاقة الأداء المتوازن للمصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة.
٤. رفض فرضية العدم الرئيسية التي تنص على عدم توافر تأثير لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس كفاءة الأداء من خلال مناظيرها الأربعة الرئيسية.

2.4 التوصيات

١. ضرورة أن تولي المصارف اهتمام اكبر للأساليب الحديثة، لقياس كفاءة الأداء ولاسيما أسلوب بطاقة الأداء المتوازن.
٢. زيادة فترة الدراسة وأخذ سنوات أكثر والغرض من ذلك هو الوصول الى أستقرار أكثر في كفاءة الأداء للمصارف عينة البحث.

٣. العمل على توجيه المصارف لحساب الكفاءة النسبية وبشكل سنوي لغرض الوقوف على الموقف المالي للمصارف وقياس وتقييم الأداء بشكل أفضل.

المصادر العربية

أولاً: الوثائق الرسمية

١. التقارير السنوية لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2017-2019).

٢. التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2017-2019).

ثانياً: الرسائل والأطاريح

١. بلاسكة، صالح "قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، جامعة فرحات عباس-سطيف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، 19.

٢. زهرة، ركاب "دور بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تفعيل استراتيجية التنمية المستدامة: دراسة حالة"، (رسالة ماجستير)، جامعة أم البواقي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014، 33-43.

٣. شهاب، جليل أبراهيم "استعمال بطاقة الاداء المتوازن لتقييم اداء القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية"، جامعة بغداد. المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، 2018، 30.

٤. فاضل، روعة "بطاقة الأداء المتوازن وسيلة فاعلة لتحقيق الميزة التنافسية وتقديم خدمات مصرفية عالية الجودة"، جامعة بغداد. المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، 2015، 15.

٥. قمازي، نجوم "مساهمة الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في تعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية: دراسة استقصائية على المؤسسات الانتاجية لولاية سطيف"، جامعة فرحات عباس-سطيف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018، 23.

ثالثاً: الكتب والمجلات

١. إدريس، وائل محمد صبحي والغالي، طاهر محسن منصور "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن: سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي"، دار وائل للنشر ط1، 2009.
٢. بن ساحة، علي وبوخاري عبد الحميد "التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر: مداخل مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة، 2011، 134.
٣. الدوري، عمر علي "تقييم الأداء المصرفي: الأطار المفاهيمي والتطبيقي"، دار الكتب والوثائق ط1، بغداد، 2013، 13.
٤. القحطاني، مشبب بن عايض "قياس وإدارة الأداء في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية"، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2012، 75.
- معراج، هوارى "قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر"، الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، 111.

المصادر الأجنبية

1. Copper, W.W, Seiford, L.M. & Joe Zhu (2004) "HandBook on Data Envelopment Analysis", Kluwer Academic Publishers, New York.
2. Horngren, Charles t, datar ,Srikan M, Rajan , Madhav V (2015) "Cost Accounting", a Managerial Emphasis, Vol.15, p: 484.

امكانية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء في تحقيق كفاءة الأداء
**The Possibility of Transformation form Budgeting Items to
Programs and Performance Budgeting in Achieving
Performance Efficiency**

م.م. شيماء زهير محمود م.م. بتول يونس صبيح

الجامعة التقنية الوسطى /الكلية التقنية الإدارية – بغداد

betulyounis20@gmail.com

shaymaashaymaa84@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٢/٧

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١/٢

المستخلص

هدف البحث التعرف على مدى امكانية الاستفادة من تطبيق موازنة البرامج والاداء لتحقيق الاداء الافضل من خلال استخدام الموارد المالية الحكومية بطريقة افضل للحصول على مخرجات ونتائج مالية من خلال الربط بين السياسة المالية والاستراتيجية للجهة الحكومية. و لغرض معالجة اوجه القصور في موازنة البنود التقليدية المطبقة في المؤسسات الحكومية. وتم تطبيق موازنة البرامج والاداء في الكلية التقنية الادارية/ بغداد عينة البحث بموجب معايير ومؤشرات قياس الاداء. واكتسبت أهميتها لمعرفة مدى تأثير التحول لإصلاح الاداء الاداري والمالي والتخلص من اعداد الموازنة على اساس الاسلوب التقليدي لعدم كفاءة استخدام المال العام ، وماهي الآثار الناتجة عن عملية التحول من خلال تحديد البرامج الرئيسية والانشطة المتعلقة بها وتطبيقاتها من الناحية العملية وتخصيص النفقات وفق تبويب تلك الانشطة والبرامج واستبعاد النفقات التي لا ترتبط بالأداء مما ينعكس على كفاءة الاداء.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية

العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢

الصفحات ٢٧٥ - ٣٠٣

نستنتج من امكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء في جميع المؤسسات الحكومية لما تحقّقه عند تطبيقها المسائلة والمحاسبة كنظام رقابي فعال، وتحديد معايير الانجاز الفعلي وقياس الكفاءة واتخاذ القرارات للسنوات القادمة. ونوصي بضرورة التحول الى موازنة البرامج والاداء عند اعداد الموازنات لكونها تساعد متخذو القرار للوصول الى البيانات المالية والادارية، ويتطلب تبني وزارة المالية استخدام موازنة البرامج والاداء كونها تستند على اسس عملية في اعداد التقارير مما يؤدي الى ترشيد الانفاق الحكومي وتقييم كفاءة الاداء .

الكلمات المفتاحية : موازنة العامة للدولة ، موازنة البنود ، موازنة البرامج والأداء ، كفاءة الأداء.

Abstract:

The research objective is to identify the extent to which it is possible to benefit from the application of program and performance budgets to achieve better performance through the use of government financial resources in a better way to obtain financial outputs and results by linking between the financial and strategic policy of the government entity. Addressing the shortcomings in the government budget applied in government institutions. The program and performance budget was distributed in the Administrative Technical College / Baghdad, a sample distribution and performance indicators.

It gained its importance to know the extent of the impact of the transformation to reform the administrative and financial performance and to get rid of preparing the budget on the basis of the traditional method of inefficient use of public money, and what are the effects resulting from the transformation process by identifying the main programs and activities related to them and their practical applications and allocating expenditures according to the classification of those activities and programs and excluding Expenses that are not related to performance, which is reflected in the efficiency of performance.

We conclude from the possibility of applying the program and performance budget in all government institutions for what it

achieves when applying accountability and accountability as an effective control system, determining standards for actual achievement, measuring efficiency, and making decisions for the coming years. We recommend the need to switch to program and performance budgets when preparing budgets, as they help decision-makers to access financial and administrative data.

key words: The state's general budget, budgeting items, programs and performance budgeting, performance efficiency.

المقدمة :

بعد اعتماد الكثير من الدول موازنة البرامج والاداء ، بدأت المطالبات باعتماد موازنة البرامج والأداء نتيجة للكثير من العيوب في موازنة البنود وخاصة بعد ظهور الحاجة الى التخطيط لتنفيذ برامج وانشطة مستقبلية تحتاج إلى اعتماد تنفيذها من قبل السلطة التشريعية ، وتحديد اولويات البرامج المنفذة اعتماداً على الموارد والنفقات .

ان استخدام نظام موازنة البرامج والأداء يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد وزيادة الكفاءة والفاعلية للبرامج والانشطة ، ويساهم في دعم آليات الرقابة والمسؤولية على الانحرافات وتقييم النتائج والاثار للوقوف على مدى الاستجابة للبرامج المخططة وتحقيق ما هو مستهدف منها ، وفق الرقابة والمحافظة على المال العام والمساعدة للحكم على كفاءة الاداء الحكومي ، لهذا تتجسد مشكلة البحث ، ما تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء على كيفية استخدام الموارد المالية الحكومية بطريقة تبوب الأنفاق العام وتقلل الهدر وتحقق كفاءة الاداء.

تتبع اهمية الدراسة اعتماد موازنة البرامج والاداء لإصلاح الاداء الاداري والمالي والتخلص من اعداد الموازنة على اساس الاسلوب التقليدي لعدم كفاءة استخدام المال العام وتقليل الهدر ، من خلال تحديد البرامج الرئيسية والانشطة المتعلقة بها وتطبيقاتها من الناحية العملية وتخصيص النفقات وفق تبويب تلك الانشطة والبرامج واستبعاد النفقات التي لا ترتبط بالأداء مما ينعكس على كفاءة الاداء الكلية.

١- المبحث الاول: منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث عدم قدرة التقنيات الحالية المستخدمة عند اعداد الموازنة العامة للدولة وفق اسلوب موازنة البنود في تحقيق العقلانية والرشد والانضباط في ادارة الموارد المالية الحكومية . و لا يتطابق مع التطورات الحاصلة لحجم الموارد والنفقات المسؤولة عنها الوحدات الحكومية وان الاستمرار بتطبيق هذا الاسلوب يؤدي الى ضعف الحكم على كفاءة وفعالية الاداء وسوء توزيع الموارد والاتفاق الحكومي غير الرشيد ، إذ تتجسد مشكلة البحث بالسؤال الاتي (ما تأثير التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء على كيفية استخدام الموارد المالية الحكومية بطريقة تبويب الأنفاق العام وتقلل الهدر وتحقق كفاءة الاداء).

١-٢ أهمية البحث

تكمن في ضرورة تطوير منهجية اعداد الموازنات المالية الحكومية على اساس تبويب النفقات لضمان كفاءة ادارة الموارد المالية وتحديد مؤشرات دقيقة للإداء المالي والاستراتيجي للموازنة وقد يكون ذلك في تطوير البنية التحتية المالية للانتقال الى موازنة البرامج لإصلاح الاداء الاداري والمالي والتخلص من اعداد الموازنة على اساس الاسلوب التقليدي لعدم كفاءة استخدام المال العام ، من خلال تحديد البرامج الرئيسية والانشطة المتعلقة بها وتطبيقاتها من الناحية العملية وتخصيص النفقات وفق تبويب تلك الانشطة والبرامج واستبعاد النفقات التي لا ترتبط بالأداء مما ينعكس على كفاءة الاداء للكلية .

١-٣ أهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق الاتي :-

١- التعرف على مدى امكانية الاستفادة من تطبيق موازنة البرامج والاداء لتحقيق الاداء الافضل وبأقل التكاليف من خلال تبويب النفقات الحكومية وتقليل الهدر المال العام.

٢- التعرف على أثر تطبيق موازنة البرامج والاداء في الكلية التقنية الادارية بموجب معايير ومؤشرات قياس الاداء . وبالتالي امكانية تطبيقها على كافة مؤسسات الدولة ،

لغرض معالجة اوجه القصور في موازنة البنود التقليدية المطبقة في جميع مؤسسات الحكومية.

٤-١ فرضية البحث

توجد علاقة معنوية عند الانتقال من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء لتحقيق كفاءة توزيع الموارد المالية على اساس البرامج والانشطة ، للمساهمة في تحسين الاستخدام الامثل للموارد وتبويب النفقات والسعي لقياس كفاءة الاداء للكلية التقنية الادارية.

٥-١ أسلوب البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من اجل التعرف على اهمية موازنة البرامج والأداء وتأثيره على تبويب النفقات الحكومية وقياس كفاءة الاداء .

٦-١ حدود البحث

- الحدود الزمانية: سوف تشمل الدراسة تحليل الموازنة لعام ٢٠١٩
- الحدود المكانية :موازنة الكلية التقنية الادارية / بغداد .

٢- المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

١-٢ تعريف الموازنة العامة للدولة

تعددت تعاريف الموازنة العامة للدولة تبعاً لآراء الباحثين وما تضمنته التشريعات الدولية .

عرفت بأنها (عبارة عن خطة محددة مسبقاً لسياسة الادارة خلال فترة معينة ، وتعتبر معياراً للمقارنة مع النتائج التي تحققت بالفعل) (Eghunike ,Unamma,2017,p 24) عرفت ايضا (قائمة رسمية توضح خطة الادارة المستقبلية ، لمدة زمنية سنوية، ويكون دور المحاسبة من خلال اعداد الموازنة وتزويدها بالبيانات المالية التاريخية ، وإظهار خطط الادارة بشكل مالي مستقبلي ، واعداد التقارير الشهرية.) (كرديه،٢٠١٤،ص١٥) وعرفت ايضا(بأنها عملية سنوية تتركز على التخطيط والتنسيق ، ورقابة استعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة، فهي اساس عملية اتخاذ القرار عن طريق

التخطيط والتنفيذ للحصول على افضل النتائج من خال التوزيع والاستخدام الامثل للموارد المتاحة) (العبود، ٢٠١٦، ص٤٢).

ايضا عرفت بانه قائمة تتضمن ارقام حسابية تشمل الاعتمادات المخصصة والمتوقع انفاقها والايادات المتوقع تحصيلها خلال فترة زمنية قادمة عادة تكون سنة. ولذا تتعامل المحاسبة مع هذا المفهوم بالتسجيل واطهار النتائج وفق ما تتطلب التقسيمات الواردة في الموازنة العامة. (سلوم، المهايبي، ٢٠٠٧، ص٩٦).

من كل تلك التعريفات يتضح أن الموازنة هي خطط الإدارة المستقبلية والتي تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها للسنة المالية القادمة بموجب قوانين معمول بها عند التقديم .

٢-٢ أهمية الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة وثيقة لسياسة الدولة المالية وهي وثيقة إدارية في تنفيذ تلك السياسة كما أنها وثيقة اقتصادية في توزيع الموارد النادرة وتعد أيضاً وثيقة سياسية في تحديد المنافع والكلف وتوزيعها على المجتمع ، وتضم الموازنة تقديرات تفصيليه لإيرادات الدولة ونفقاتها خلال سنة مالية قادمة ، والتي تضمن استمرار أعمال وأنشطة دوائر الحكومة ومؤسساتها ، إذ تقوم أجهزة فنية تابعة للسلطة التنفيذية بأعداد الموازنة ، أما تنفيذ الموازنة فيكون مرهوناً باعتمادها من قبل السلطة التشريعية ، التي تعطي الصلاحيات اللازمة للسلطة التنفيذية لتحصيل الإيرادات العامة ، وصرف النفقات العامة خلال سنة مالية محددة . (العلي، ٢٠٠٣، ص٥٤)

إن الأهمية التي تعطي للموازنة العامة باعتبارها أداة فعالة ومؤثرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكمن في الآتي : (الوردات، الدباس، ٢٠٠٩، ص١٤٦)

- ١- انها أداة فعالة في التنسيق بين الأنشطة العامة والأجهزة الحكومية المختلفة .
- ٢- أداة فعالة في الرقابة المالية .
- ٣- أداة اجتماعية .
- ٤- أداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية للدولة .
- ٥- أداة هامة في حماية الصناعة الوطنية .
- ٦- أداة هامة للتخطيط .

٢-٣ خصائص الموازنة العامة

تتميز الموازنة العامة للدولة بالعديد من الخصائص منها: (المهايني، ٢٠٠٠، ص ١٤)

١- الموازنة صك فيه إيرادات ونفقات الدولة ،لذلك فإن الموازنة هي خطة لسنة مالية مقبلة وصك يقدر فيه ما سيدخل للدولة من إيرادات وما ستحتاج اليه من نفقات خلال فترة محددة غالباً ما تكون سنة.

٢- الموازنة صك تجاز بموجبة الجباية والانفاق للسلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب ، هذه الاجازة محددة الاجل خلال سنة مالية مقبلة ،كذلك فهي إجازة من حيث مداها وشمولها ، إذ إنها تحتم على الحكومة أن تقوم بتحصيل الإيرادات المحددة في تقديرات الموازنة فقط ولا تتجاوز الانفاق الاعتمادات المفتوحة لها .

٣- الموازنة محددة المدة (سنوية) ،حيث أن الأذن من السلطة التشريعية بصرف النفقات وجباية الواردات يعطى عن سنة واحدة ،ورغم ان هذه القاعدة السنوية لم تعد تتلاءم مع التطورات الاقتصادية والمفاهيم العلمية الجديدة ،كما أن هناك موازنات توضع لأكثر من سنة، أو لمدة غير محددة مثل المشاريع الانشائية الكبرى .

٤- الموازنة صك تشريعي ، فهي سند أو صك أو وثيقة أو برنامج أو عمل اداري بحت، و الحقيقة أن الموازنة تتألف من قانون الموازنة وجداول تفصيلية ملحقة بها.

٢-٤ انواع الموازنات العامة

تعتبر اليوم وظيفة الموازنة العامة تشكيلية تضم عدة اهداف ،وبالتالي ظهرت عدة أنماط للموازنة العامة الامر الذي يستوجب الالمام بها لفهم أبعادها السياسية من ناحية ، وتعزيز الاداء السياسي لأعضاء المؤسسة التشريعية من الناحية الاخرى ، وهي :

١- الموازنة التقليدية (موازنة البنود).

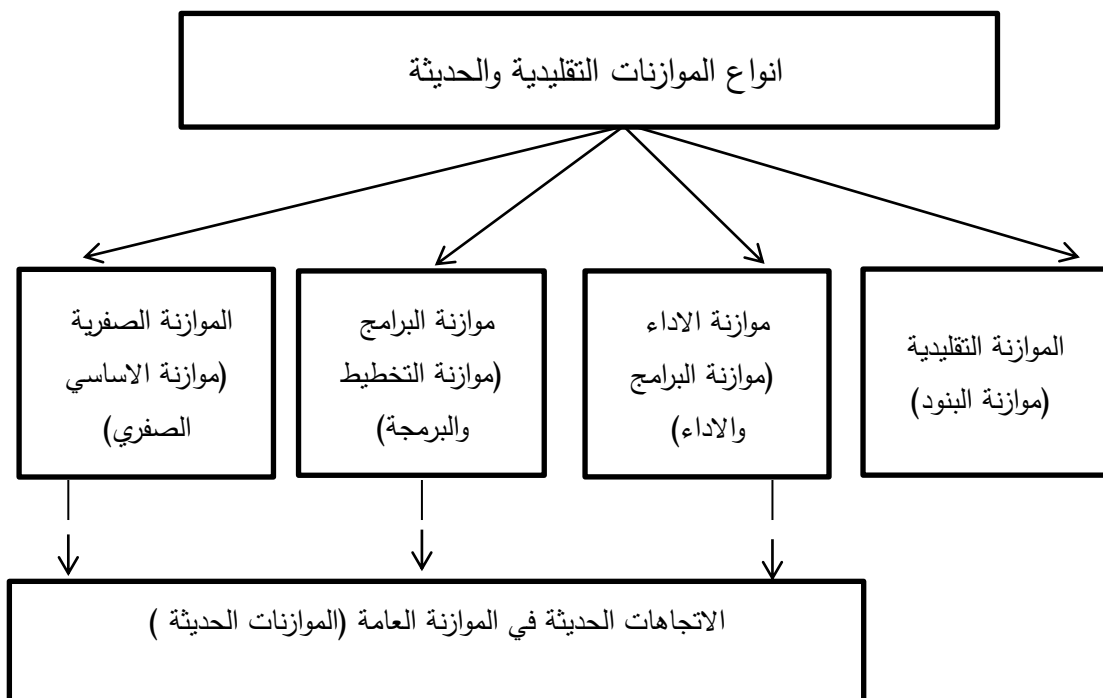
٢- موازنة البرامج والاداء.

٣- موازنة التخطيط والبرمجة .

٤- الموازنة الصفرية .

والشكل الاتي يوضح هذه الانواع :

الشكل (١) انواع الموازنات التقليدية والحديثة



المصدر: بتصرف (عصفور، محمد شاكر. اصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان الاردن، ٢٠١٣).

وبما أن مشكلة بحثنا تدور حول أهمية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لذلك سوف نركز في تحليلنا على هاتين النوعين من الموازنات وكالآتي :-

١- مفهوم موازنة البنود

وهي الموازنة التي يتم فيها تقسيم النفقات العامة على أساس الوحدات الادارية للدولة ،إذ يتم توزيع النفقات داخل الوحدات في فصول وابواب ، هذا التوزيع يعتمد على تخصيص الاعتمادات للأغراض المرصودة من أجلها هذه النفقات في الموازنة ، اي أن النفقات تخصص وفقاً للأغراض التي تصرف عليها.(العدوان، الشرعية، ٢٠١٤، ٧٨٨)، وسميت بالموازنة التقليدية لأنها يتم تبويب النفقات الحكومية الى مجاميع ثم الى بنود ومواد وفق هدف الانفاق. (Shafritz& Russell, 2000: 448).

كما اطلق على هذه الموازنة ب(موازنة الرقابة) وذلك لأنها تهدف الى فرض رقابة مركزية على الانفاق الحكومي، و تهتم الموازنة بالجانب الرقابي على مصادر الإيرادات، وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية و محاسبة السلطة التنفيذية عن أية تجاوزات مالية لم تُعتمد في قانون الموازنة. (Lee & Johnson, 1994: 87) ويتم تقدير النفقات والإيرادات طبقاً لذلك ،ولابد من تحقيق تلك التقديرات عند تنفيذ الموازنة والابلاغ عن الانحرافات ،لذلك تحتاط الوحدات لتقديراتها من المسائلة من خلال رفع وتضخيم حجم التقديرات للنفقات وتقوم بعملية عكسية بالنسبة للإيرادات .(سلوم ، المهاني ،٢٠٠٧، ص١٠٦)

• مزايا موازنة البنود

- ١- ظهور الموازنة وانتشارها في دول العالم كان لها عدة مزايا من أهمها.(الحلو، ٢٠١٧، ص٣٦).
- ١- وجود نماذج وتعليمات واضحة لإعداد الموازنة .
- ٢- تمتاز بالسهولة والبساطة في الاعداد والتنفيذ والرقابة عليها .
- ٣- سهولة فهمها من قبل كافة الجهات المستخدمة لها .
- ٤- بيانها صالحة للمقارنة ، حيث يمكن تجميعها لعدة سنوات متتالية ،لغرض تسهيل ومعرفة اتجاه الانفاق والتحصيل ، والسبب هو أن معظم خدمات الحكومة ذات طبيعة مستمرة .

• عيوب موازنة البنود

- بالرغم من المزايا السابقة والمتعددة، والذي يحققها ذلك النوع من الموازنات ، وانتشارها الواسع وتطبيقها في معظم دول العالم ، إلا انه يؤخذ عليها بعض العيوب وتوجه لها بعض الانتقادات: (سلوم ، ٢٠٠٧، ص١٠٦).
- ١- تركيزها على النواحي المالية والقانونية في مجال الرقابة .
 - ٢- عدم توفيرها المعلومات والبيانات في دعم القرارات وخاصة وظيفة التخطيط .
 - ٣- عدم امكانية انسجامها مع الظروف الاقتصادية التي يتميز بها هذا العصر وبخاصة الظروف غير المستقرة لاقتصادات الدول .

٤- تركيزها على الجانب المدخلات فقط دون الاهتمام بجانب المخرجات لذلك يتعثر الوقوف على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية .

٥- عدم امكانية المتابعة والتقييم لأداء البرامج والانشطة الحكومية وذلك نظراً لتوزع الاستخدامات والموارد على الوحدات والادوات المتعددة أو الحسابات المتنوعة وليس على البرامج والانشطة ويضاف ايضاً .

٦- لا توضح الاهداف التي ترصدها الاعتمادات .

٧- عدم وجود دراسات تحليلية في الموازنة تتضمن الطرق البديلة للقيام بالأعمال ، وتبين التكاليف والعوائد لكل بديل .

٨- افتقارها الى وسائل المتابعة الحديثة لمعرفة ما تم تنفيذه من برامج ومشاريع ، والاموال التي انفقت عليها ، ومدى تحقيق تنفيذ تلك البرامج للأهداف المرجوة منها (عصفور ، ٢٠١٣، ص ٦٧)

من هذه الانتقادات يتضح بأن موازنة البنود تعاني العديد من أوجه القصور ، التي تجعلها لا تساعد الحكومة والوحدات الادارية التابعة لها على تقييم الاداء وتطويره ، كذلك تحسين جودة الخدمات المقدمة بسبب عدم وضوح الاهداف من موازنة البنود ، ونقص في التخطيط وضعف في المتابعة ، لذلك كان لابد للحكومة من أن تتخلى عن أسلوب موازنة البنود وتنقل الى اعتماد اسلوب موازنة البرامج والاداء عند اعداد الموازنة لأنه يعالج العديد من نواحي القصور في موازنة البنود ، ويزيد من كفاءة وفعالية الموازنة .

٢- موازنة البرامج والاداء

إن نقطة التحول في أهداف الموازنة العامة من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء ، بدأت حين ظهر من ينادي بضرورة ادخال اساليب الادارة العلمية الحديثة في مجال الاداء الحكومي للتأكد من قيامها بتنفيذ ما يعهد اليها من واجبات بكفاءة وفعالية وفق الخطة المعدة من قبل الحكومة ، لذلك يمكن توضيح مفهوم موازنة البرامج والاداء :

• مفهوم موازنة البرامج والاداء

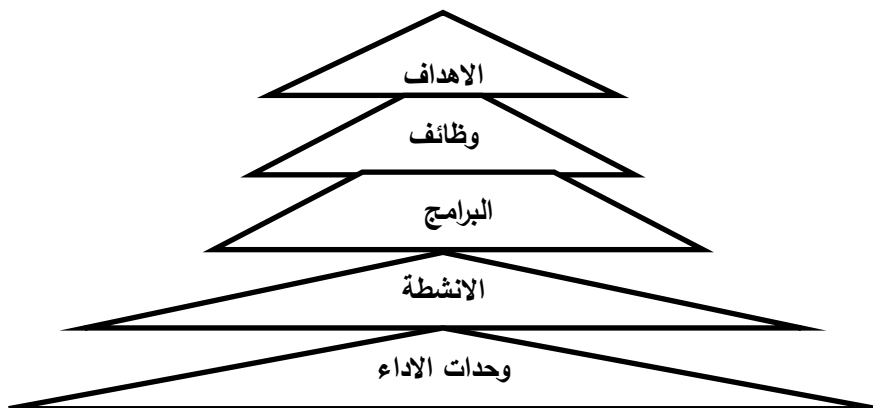
عرفت لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية موازنة البرامج والاداء بأنها "مجموعة الاساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من الترميز على تنفيذ الاهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الاهداف حسب الوقت، ساعات العمل والمواد " ان هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات ، يمكن الحصول عليها من خلال طرق الموازنة التقليدية إذ يساعد في الوصول على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات (الخطيب ،شامية ،٢٠٠٣، ص٣٤٦) . فهي عملية صنع قرارات السياسة والبرامج التي تقود إلى اعداد موازنة وخطط محددة ومتعددة السنوات على مستوى الحكومة ، مما يعزز مفهوم التخطيط الشامل وتحقيق الفاعلية بإقامة علاقة بين تكاليف البرنامج ونتائج ذلك البرنامج لأهداف الحكومة. (Freeman & Shoulders,2002:p95).

وتهدف الموازنة القائمة على الاداء الى تحسين كفاءة وفعالية الانفاق العام من خلال ربط تحويل مؤسسات القطاع العام بالنتائج التي تقدمها والاستفادة من معلومات الاداء ، كما تهدف الى التأكد من أن متخذي القرارات يأخذون بنظر الاعتبار النتائج التي يتم تحقيقها من خلال الانفاق (Robinson & Last 2009, pb516) . وان نظام الموازنة المبني على اساس البرامج والاداء والذي يعتمد اعتمادا رئيسي على الموارد المخصصة ليزيد من كفاءة وفعالية الاداء العام، فلذلك لابد من وضع معلومات البرامج والاداء في عملية الموازنة بهدف اعداد موازنة قائمة على البرامج والاداء (Erhan& Kuddusi ,2015,p3) .

يشمل اسلوب موازنة البرامج والاداء على مسميين هما البرامج والاداء هناك خطوات لازمة لتنفيذ موازنة البرامج والاداء تتمثل بالاتي:

- تبويب الاموال المطلوبة في الموازنة على شكل اهداف قصيره وطويلة الاجل للوحدات الحكومية وربطها مع الاهداف العامة للدولة.
- تحديد البرامج والانشطة الرئيسية والفرعية التي تحقق تلك الاهداف .
- تحديد وتوصيف وحدات الاداء لكل نشاط .

- تحديد عناصر تكاليف كل برنامج ونشاط.
 - تحديد الوحدات الادارية (مراكز المسؤولية) المكلفة بتنفيذ البرامج والانشطة
 - تحديد اولويات تنفيذ البرامج والانشطة ووضع برنامج زمني. وندرج ادناه الشكل الهرمي لتبويب موازنة البرامج والاداء.
- الشكل (٢) يبين تبويب الموازنة وفق البرامج والاداء .



المصدر : الربيعي، كريم جاسم، امكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء، ص ٦٩، ٢٠١٩.

إذ يتبين من خلال الشكل الهرمي يتم تسجيل ما تم فعلاً، عند إعداد تقديرات الموازنة بتقرير البرامج أولاً وبذلك يتحدد الاطار الذي يمكن من خلاله قياس الاداء ، أما تبويب الاداء فيقوم بقياس وتحليل التكلفة ومعرفة مدى التقدم في أوجه النشاطات التفصيلية ، وبذلك يعمل على تحسين تنفيذ البرامج .

يتضح بأن كلاً من موازنة البرامج والأداء يمثلان نظاماً متكاملًا ،وهي تمثل أسس التبويب ، ووسائل قياس النتائج وتقييمها بهدف تحسين الاداء ، فهي تخدم اغراض المتابعة واتخاذ القرارات ، وترتبط بالمستويات الدنيا من التنظيم ، في حين تنظر موازنة البرامج الى المستقبل وتخطط له ،وتتفرد في اتخاذ القرارات في المستويات العليا في التنظيم ،وتساعد بربط الاهداف بالبرامج. (كردية، ٢٠١٤، ص ٣١)

• مقومات موازنة البرامج والاداء

إن موازنة البرامج والاداء تتطلب توفير المقومات التالية :

- ١- تحديد الوحدات التنظيمية المسؤولة عن تنفيذ البرامج .

- ٢- تحديد مصادر وحجم الاموال المحصلة .
- ٣- تحديد تكاليف البرامج والانشطة المختلفة .
- ٤- اقتراحات البرامج التي تتناسب مع كل اختصاص وتحديد المشروعات .
- ٥- تحديد الاهداف قصيرة وطويلة الأجل في نطاق الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها ثم طلب الاموال.(الخطيب، الشامية، ٢٠٠٣، ص٣٤٧).

• مزايا موازنة البرامج والاداء

- ١- تتضمن وصف دقيق لكل مشروع مما يتيح معلومات كافية للهيئة التشريعية عن اهداف التنظيمات الحكومية ومشروعاتها والخدمات التي تقدمها .
- ٢- تتضمن قياس للمدخلات والمخرجات، وتعطي تبريراً كافياً عن التكاليف الواجب انفاقها.
- ٣- تساعد في قياس اداء الادارة العليا من خلال رقابتها للتكلفة وتنفيذها للأنشطة .
- ٤- تساعد في التعرف بسهولة على الانشطة المتعارضة والعلاقة بين الانشطة نظراً للوصف الدقيق لها الوارد بالموازنة .
- ٥- المفاضلة بين البدائل المتاحة لتحقيق اهداف معينة. (عثمان، ٢٠١١، ص٥)
- ٦- تمتاز باللامركزية والمرونة في التطبيق ، إذ تمنح المسؤولين عن تنفيذها مرونة كافية لتنفيذ البرامج المسؤولين عنها وبالتكاليف المحددة لكل برنامج .
- ٧- تمتاز بالواقعية في تقديراتها، إذ تعد بناء على دراسة عبء العمل واحتياجاته من عناصر التكلفة طبقاً للمعدلات المعيارية الموضوعية . (كامل، ٢٠٠٨، ص٢٥١)
- ٨- تساعد موازنة البرامج والاداء بتوزيع الموارد المختلفة وفق العلاقة بين التكلفة والمنفعة المتحققة . (Malo & Melegy، ٢٠١٧، 4).

يتضح ان موازنة البرامج والاداء تشكل نظاماً متكاملًا لا يمكن النظر له كموازنتين منفصلتين عن بعضهما البعض فموازنة الاداء تركز على قياس المخرجات من خلال الربط بين التكلفة وقياس النتائج وفقاً لمعايير الاداء. اما موازنة البرامج فهي تربط الاهداف بالبرامج وتوضح الآلية اللازم اتباعها لتحقيق الاهداف من خلال رسم البرامج ووضع الية تنفيذها. (Kareem J. Abass، ٢٠١٩، ٧٦).

• عيوب موازنة البرامج والاداء

- ١- النقص الكبير في اعداد الموظفين المؤهلين علمياً وعملياً واللازمين لإدارة وتنفيذ هذه الموازنة ،إذ تعاني معظم الحكومات من هذه الظاهرة .
- ٢- صعوبة القياس للعديد من الانشطة والخدمات الحكومية في صورة وحدات ناتج ،او لتحديد تكلفة الوحدات الامر الذي ينعكس على تحديد وحدات القياس وتحليل الاداء .
- ٣- قد يتم قياس تكلفة الانشطة بالتفصيل دون دراسة مدى مساهمتها لتحقيق أهداف الحكومة ومدى اداء الانشطة بطريقة مثلى . (الخطيب ،الشامية ،٢٠٠٣ ،ص ٣٥٢)
- ٤- وجود نقص في التخطيط ،حيث يتم التركيز على البرامج والانشطة كونها أهداف وليست وسائل لتحقيق هذه الاهداف .
- ٥- أهتمت بالتخطيط للأجل القصير دون الاهتمام بالأجل الطويل ، بينما معظم البرامج تمتد لا كثر من سنة . (كامل ،٢٠٠٨ ،ص ٢٥٥)
- ٦- صعوبة القياس الكمي للنتائج في بعض المشاريع والبرامج ، وما يترتب عليها من صعوبة تحليل الاداء الفعلي وتقييمه .
- ٧- ارتفاع تكاليف تطبيقها في بعض الأجهزة الحكومية وخصوصاً الصغيرة .
- ٨- تتطلب توفير كميات كبيرة من المعلومات والتي قد تعطل عملية تنفيذ السياسة العامة للدولة . (عبدالله ،خضير ،٢٠١٦ ،ص ٤٥٧)

• اساسيات تطبيق موازنة البرامج والاداء

- عند اعداد موازنة البرامج والاداء يتطلب توفر الاتي : (الحلو ،٢٠١٧ ،ص ٥٩)
- ١- تحديد الاهداف للبرامج ، وترتيبها ضمن سلم أولويات محددة .
 - ٢- تحديد الخدمات والنشاطات التي تؤدي من قبل الجهات التنفيذية .
 - ٣- اختيار الوحدة الملائمة لقياس الاداء لكل خدمة أو نشاط .
 - ٤- وجود نظام متابعة يساعد على معرفة ما يتم انجازه ، ثم مقارنة الانجاز بما هو مخطط تحقيقه خلال السنة المالية .
 - ٥- ضرورة تنفيذ البرنامج في الوقت المحدد ، وبكفاءة وفعالية ملائمة .

٦- تتطلب موازنة البرنامج والاداء توفير بيئة ادارية وفنية لازمة لذلك .

• اسباب الانتقال الى موازنة البرامج والاداء :

مما لاشك فيه أن موازنة البرامج والاداء تحقق مزايا لا تتحقق عند تطبيق موازنة البنود ، لو تم النظر الى النشاط الحكومي كنظام لوجدنا أن موازنة البنود تهتم بمراقبة المدخلات المالية فقط ، ولا تهتم بالمدخلات المادية والفنية والبشرية ، كما لا تهتم بالإجراءات والمعالجات التي تنفذها الوحدة الحكومية لغرض تحويل تلك المدخلات الى مخرجات ، كذلك أن موازنة البنود لا تهتم بالمخرجات سواء ما يتعلق بالكم أو النوع ، اما موازنة البرامج والاداء فتهتم بعناصر المدخلات جميعها ، وبالمعالجات و بالمخرجات ، وترتبط كل ذلك بالأهداف والسياسات المطلوبة تحقيقها (كردية ، ٢٠١٤ ، ص١٤).

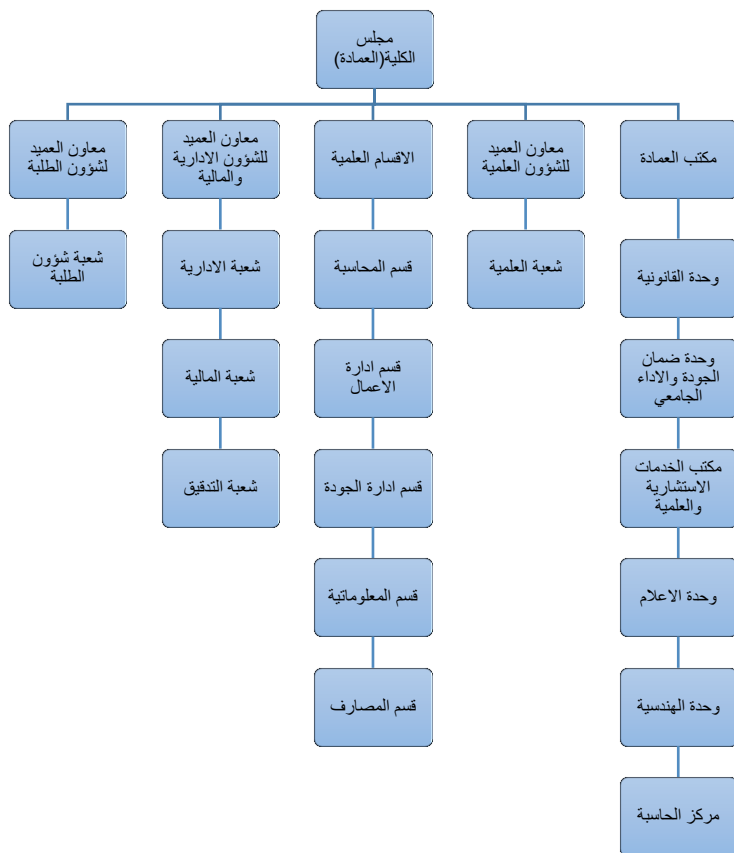
كذلك يمكن إضافة أسباب أخرى للانتقال الى موازنة البرامج والاداء :

- ١- إدخال اساليب الادارة المالية الحديثة في المجال الحكومي .
- ٢- ظهور أنظمة واجهزة للرقابة المالية منفصلة عن جهاز الموازنة .
- ٣- الاهتمام بنوعية الخدمة والارتقاء بها . (الخطيب ، الشامية ، ٢٠٠٣ ، ص٣٤٥).

٣- المبحث الثالث : الإطار التطبيقي للبحث

لتطبيق موازنة البرامج والاداء يتم تبويب الهيكل التنظيمي للكلية التقنية الادارية /بغداد عينة البحث عن طريق تقسيمه الى برامج وانشطة تابعة لها حسب الشكل الاتي:

الشكل(٣) الهيكل التنظيمي للكلية التقنية الادارية / بغداد



المصدر: من اعداد الباحثان

٣-١ تحديد الانشطة لكل برنامج للكلية التقنية الادارية / بغداد

لأجل اعداد موازنة للكلية التقنية الادارية/بغداد وفق موازنة البرامج والاداء يتطلب تقسيم الكلية الى برامج تشمل العمادة والشعب والوحدات التابعة لها اضافة الى الاقسام العلمية . وتتضمن البرامج مجموعة من الانشطة كما موضح بالتبويب والجدول (١) :

البرنامج الاول (العمادة والوحدات التابعة لها)

- مكتب العمادة
- العلمية
- الادارية
- المالية

- التدقيق
- شؤون الطلبة
- ضمان الجودة والاداء الجامعي
- مركز الحاسبة
- القانونية
- مكتب الخدمات العلمية والاستشارية
- الاعلام
- الهندسية
- البرنامج الثاني (قسم المحاسبة)
 - الدراسات الاولى
 - الدراسات العليا
- البرنامج الثالث (قسم ادارة الاعمال)
 - الدراسات الاولى
 - الدراسات العليا
- البرنامج الرابع (قسم المعلوماتية)
 - الدراسات الاولى
 - الدراسات العليا
- البرنامج الخامس (قسم الجودة)
 - الدراسات الاولى
 - الدراسات العليا
- البرنامج السادس (قسم التمويل والمصارف)
 - الدراسات الاولى
 - الدراسات العليا

الجدول (١) البرامج الرئيسية والانشطة للكلية التقنية الادارية / بغداد

رقم البرنامج	رقم النشاط	الانشطة
١		العمادة مع الوحدات التابعة لها
	١-١	مكتب العمادة
	١-٢	العلمية
	١-٣	الادارية
	١-٤	المالية
	١-٥	التدقيق
	١-٦	شؤون الطلبة
	١-٧	ضمان الجودة والاداء الجامعي
	١-٨	مركز الحاسبة
	١-٩	الوحدة القانونية
	١-١٠	مكتب الخدمات العلمية والاستشارية
	١-١١	الاعلام
	١-١٢	الهندسية
٢		قسم المحاسبة
	٢-١	الدراسات الاولى
	٢-٢	الدراسات العليا
٣		قسم ادارة الاعمال
	٣-١	الدراسات الاولى
	٣-٢	الدراسات العليا
٤		قسم المعلوماتية
	٤-١	الدراسات الاولى
	٤-٢	الدراسات العليا
٥		قسم الجودة
	٥-١	الدراسات الاولى
	٥-٢	الدراسات العليا
٦		قسم المصارف

الدراسات الاولى	٦-١	
الدراسات العليا	٦-٢	

المصدر: من اعداد الباحثتان(بتصرف) بالاعتماد على بيانات الهيكل التنظيمي للكلية التقنية الادارية.

١-٢ احتساب التكاليف الخاصة لكل برنامج

تم احتساب التكاليف لكل البرامج والانشطة التابعة لها للكلية التقنية الادارية/ بغداد بالاعتماد على البيانات الفعلية للعام ٢٠١٩ وبالاعتماد على ماياتي:

١- تم الاعتماد على مستندات الصرف الخاصة بالمستلزمات الخدمية متمثلة بالنقل ودعاية وطبع وضيافة. ومستندات الصرف الخاصة بالمستلزمات السلعية متمثلة بالوقود ولوازم ومهمات وقرطاسية وكهرباء ومياه.

٢- تم الاعتماد على كشوفات الرواتب والاجور النقدية .

٣- تم الاعتماد على عمليات الصرف من المستندات الخاصة بخدمات الصيانة للموجودات الثابتة والمباني .

٤- تم الاعتماد على سجلات الصرف المخزني تخص التجهيزات واللوازم التي تصرف على انشطة الكلية.

٥- تم الاستعانة بشعب الوحدة الادارية وشؤون الطلبة والعلمية للكلية للحصول على معلومات الخاصة بكل برنامج.

البرنامج الاول : احتساب التكاليف تخص العمادة والشعب والوحدات التابعة لها

الجدول (٢) تحديد التكاليف الخاصة بنشاط (العمادة والشعب والوحدات) للعام ٢٠١٩

اسم النشاط	الرواتب والاجور	نفقات تشغيلية	المجموع
مكتب العمادة	٤٩٠٠٦٢٠٠	٦٢٥٤٧٧٨	٥٥٢٦٠٩٧٨
العلمية	١٩٩١٩٢٠٥٠	٢٩٣١٩٢٧	٢٠٢١٢٣٩٧٧
الادارية	٢٦٩١٢٣٥٠٠	٤٤٩٥٦٢١	٢٧٣٦١٩١٢١
المالية	١٣٢١٢٩١٠٠	٣١٢٧٣٨٩	١٣٥٢٥٦٤٨٩
التدقيق	٦٠٣٦٤٦٠٠	٢٧٣٦٤٦٥	٦٣١٠١٠٦٥
شؤون الطلبة	٢٣٦٥٧٠١٠٠	٣٥١٨٣١٢	٢٤٠٠٨٨٤١٢

٤٢٥٥٥٤١٨	١٩٥٤٦١٨	٤٠٦٠٠٨٠٠	ضمان الجودة والاداء الجامعي
٣٤٠٤٣١٢٢	٤٦٩١٠٨٣	٢٩٣٥٢٠٣٩	مركز الحاسبة
٧٦٨٢٧٠٧	١٥٦٣٦٩٤	٦١١٩٠١٣	القانونية
٥٦١٧١٠٩٢	٢٣٤٥٥٤٢	٥٣٨٢٥٥٥٠	الخدمات العلمية والاستشارية
٤١٩٧٥٧٧١	١١٧٢٧٧١	٤٠٨٠٣٠٠٠	الاعلام
٣٦٩٨٣٦٦٠	٤٣٠٠١٦٠	٣٢٦٨٣٥٠٠	الهندسية
١١٨٨٨٦١٨١٢	٣٩٠٩٢٣٦٠	١١٤٩٧٦٩٤٥٢	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المتحصلة من الشعبة المالية للكلية التقنية الادارية.

تكاليف البرنامج الاول تخص العمادة والشعب والوحدات التابعة لها للعام ٢٠١٩
تم احتساب اجمالي الرواتب والاجور الفعلية .اذ بلغت (١١٤٩٧٦٩٤٥٢) دينار ،
اما اجمالي النفقات التشغيلية تم تقديره للشعب والوحدات بالاعتماد على البيانات
الفعلية للنفقات التشغيلية ،اذ بلغت (٣٩٠٩٢٣٦٠) دينار ، وبهذا فان الكلفة
الاجمالية لبرنامج الاول الخاص بنشاط العمادة والشعب والوحدات بلغت
(١١٨٨٨٦١٨١٢) دينار .

لبرنامج الثاني : احتساب التكاليف تخص قسم المحاسبة

الجدول (٣) تحديد التكاليف الخاصة بنشاط (قسم المحاسبة) للعام ٢٠١٩

اسم النشاط	الرواتب والاجور	نفقات تشغيلية	المجموع
الدراسات الاولى	٣٣٥١٤٣٢٨٤	٨٦٥٣٠٠	٣٣٦٠٠٨٥٨٤
الدراسات العليا	١٩٥٣٨٠٠٠	١٥٢٧٠٠	١٩٦٩٠٧٠٠
الاجمالي	٣٥٤٦٨١٢٨٤	١٠١٨٠٠٠	٣٥٥٦٩٩٢٨٤

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المتحصلة من الشعبة المالية للكلية التقنية الادارية.

تكاليف البرنامج الثاني تخص قسم المحاسبة للعام ٢٠١٩

تم احتساب اجمالي الرواتب والاجور الفعلية .اذ بلغت (٣٥٤٦٨١٢٨٤) دينار ، اما
اجمالي النفقات التشغيلية تم تقديره للدراسات الاولى والعليا بالاعتماد على البيانات

الفعلية للنققات التشغيلية ،اذ بلغت (١٠١٨٠٠٠) دينار ، وبهذا فان الكلفة الاجمالية لبرنامج الثاني الخاص بنشاط قسم المحاسبة بلغت (٣٥٥٦٩٩٢٨٤) دينار .

البرنامج الثالث : احتساب التكاليف تخص قسم ادارة اعمال.

الجدول (٤) تحديد التكاليف الخاصة بنشاط (قسم ادارة اعمال) للعام ٢٠١٩

اسم النشاط	الرواتب والاجور	نفقات تشغيلية	المجموع
الدراسات الاولى	٥٩٣٥٠٣٠٠٠	٥١٥١٤٠٠	٥٩٨٦٥٤٤٠٠
الدراسات العليا	٢١٤١١٠٠٠	٩٠٩١٠٠	٢٢٣٢٠١٠٠
الاجمالي	٦١٤٩١٤٠٠٠	٦٠٦٠٥٠٠	٦٢٠٩٧٤٥٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المتحصلة من الشعبة المالية للكلية التقنية الادارية.

تكاليف البرنامج الثالث تخص قسم ادارة الاعمال للعام ٢٠١٩

تم احتساب اجمالي الرواتب والاجور الفعلية .اذ بلغت (٦١٤٩١٤٠٠٠) دينار ، اما اجمالي النفقات التشغيلية تم تقديره للدراسات الاولى والعليا بالاعتماد على البيانات الفعلية للنققات التشغيلية ،اذ بلغت (٦٠٦٠٥٠٠) دينار ، وبهذا فان الكلفة الاجمالية لبرنامج الثالث الخاص بنشاط قسم ادارة الاعمال بلغت (٦٢٠٩٧٤٥٠٠) دينار .

البرنامج الرابع : احتساب التكاليف تخص قسم المعلوماتية.

الجدول (٥) تحديد التكاليف الخاصة بنشاط (قسم المعلوماتية) للعام ٢٠١٩

اسم النشاط	الرواتب والاجور	نفقات تشغيلية	المجموع
الدراسات الاولى	٥٧٦٨٥٩٩٥٠	٤٩٥٧٦٠٠	٥٨١٨١٧٥٥٠
الدراسات العليا	١٥٤٢٣٠٠٠	٨٧٤٩٠٠	١٦٢٩٧٩٠٠
الاجمالي	٥٩٢٢٨٢٩٥٠	٥٨٣٢٥٠٠	٥٩٨١١٥٤٥٠

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المتحصلة من الشعبة المالية للكلية التقنية الادارية.

تكاليف البرنامج الرابع تخص قسم المعلوماتية للعام ٢٠١٩

تم احتساب اجمالي الرواتب والاجور الفعلية .اذ بلغت (٥٩٢٢٨٢٩٥٠) دينار ، اما اجمالي النفقات التشغيلية تم تقديره للدراسات الاولى والعليا بالاعتماد على البيانات

الفعلية للنفقات التشغيلية ،اذ بلغت (٥٨٣٢٥٠٠) دينار ، وبهذا فان الكلفة الاجمالية لبرنامج الرابع الخاص بنشاط قسم المعلوماتية بلغت (٥٩٨١١٥٤٥٠) دينار.

البرنامج الخامس : احتساب التكاليف تخص قسم الجودة.

الجدول (٦) تحديد التكاليف الخاصة بنشاط (قسم الجودة) للعام ٢٠١٩

اسم النشاط	الرواتب والاجور	نفقات تشغيلية	المجموع
الدراسات الاولى	٣٩١٤٥١٤٠٠	٤٩٧٨٠٠٠	٣٩٦٤٢٩٤٠٠
الدراسات العليا	١٧٢٢٢٠٠٠	٨٧٨٥٠٠	١٨١٠٠٥٠٠
الاجمالي	٤٠٨٦٧٣٤٠٠	٥٨٥٦٥٠٠	٤١٤٥٢٩٩٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المتحصلة من الشعبة المالية للكلية التقنية الادارية.

تكاليف البرنامج الخامس تخص قسم الجودة للعام ٢٠١٩

تم احتساب اجمالي الرواتب والاجور الفعلية .اذ بلغت (٤٠٨٦٧٣٤٠٠) دينار ، اما اجمالي النفقات التشغيلية تم تقديره للدراسات الاولى والعليا بالاعتماد على البيانات الفعلية للنفقات التشغيلية ،اذ بلغت (٥٨٥٦٥٠٠) دينار ، وبهذا فان الكلفة الاجمالية لبرنامج الخامس الخاص بنشاط قسم الجودة بلغت (٤١٤٥٢٩٩٠٠) دينار.

البرنامج السادس : احتساب التكاليف تخص قسم المصارف.

الجدول (٧) تحديد التكاليف الخاصة بنشاط (قسم المصارف) للعام ٢٠١٩

اسم النشاط	الرواتب والاجور	نفقات تشغيلية	المجموع
الدراسات الاولى	٣٠٠١٧٧٢٠٠	١١٠٧٠٠٠	٣٠١٢٨٤٢٠٠
الدراسات العليا	-----	-----	-----
الاجمالي	٣٠٠١٧٧٢٠٠	١١٠٧٠٠٠	٣٠١٢٨٤٢٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المتحصلة من الشعبة المالية للكلية التقنية الادارية.

تكاليف البرنامج السادس تخص قسم المصارف للعام ٢٠١٩

تم احتساب اجمالي الرواتب والاجور الفعلية .اذ بلغت (٣٠٠١٧٧٢٠٠) دينار ، اما اجمالي النفقات التشغيلية للدراسات الاولى بالاعتماد على البيانات الفعلية للنفقات التشغيلية ،اذ بلغت (١١٠٧٠٠٠) دينار ، ونلاحظ عدم توافر تكاليف الرواتب

والاجور والنفقات التشغيلية الخاصة بالدراسات العليا بسبب لا توجد دراسات عليا لقسم المصارف في الكلية ، وبهذا فان الكلفة الاجمالية لبرنامج السادس الخاص بنشاط قسم المصارف بلغت (٣٠١٢٨٤٢٠٠) دينار .

بالتالي يمكن حساب الكلفة الاجمالية لكل برامج الكلية التقنية الادارية /بغداد للعام ٢٠١٩ من خلال الجدول الاتي:

الجدول(٨) الكلفة الاجمالية لبرامج الكلية التقنية الادارية/بغداد للعام ٢٠١٩

اسم النشاط	الرواتب والاجور	النفقات التشغيلية	مجموع الانشطة لكل البرامج
العمادة مع الوحدات التابعة لها	١١٤٩٧٦٩٤٥٢	٣٩٠٩٢٣٦٠	١١٨٨٨٦١٨١٢
قسم المحاسبة	٣٥٤٦٨١٢٨٤	١٠١٨٠٠٠	٣٥٥٦٩٩٢٨٤
قسم ادارة الاعمال	٦١٤٩١٤٠٠٠	٦٠٦٠٥٠٠	٦٢٠٩٧٤٥٠٠
قسم المعلوماتية	٥٩٢٢٨٢٩٥٠	٥٨٣٢٥٠٠	٥٩٨١١٥٤٥٠
قسم الجودة	٤٠٨٦٧٣٤٠٠	٥٨٥٦٥٠٠	٤١٤٥٢٩٩٠٠
قسم المصارف	٣٠٠١٧٧٢٠٠	١١٠٧٠٠٠	٣٠١٢٨٤٢٠٠
الاجمالي	٣٤٢٠٤٩٨٢٨٦	٥٨٩٦٦٨٦٠	٣٤٧٩٤٦٥١٤٦

المصدر: من اعداد الباحثتان .

يتبين من الجدول(٨) بأن الكلفة الاجمالية للبرامج بلغت (٣٤٧٩٤٦٥١٤٦) دينار . ووزعت على كل من الرواتب والاجور والنفقات التشغيلية . إذ بلغت مجموع الرواتب والاجور (٣٤٢٠٤٩٨٢٨٦) دينار ، أما مجموع النفقات التشغيلية بلغت (٥٨٩٦٦٨٦٠) دينار . وتبين ان اعلى تكلفة كانت لبرنامج العمادة مع الوحدات التابعة لها إذ بلغت (١١٨٨٨٦١٨١٢) دينار ، وان اقل تكلفة كانت لبرنامج قسم المصارف تبلغ (٣٠١٢٨٤٢٠٠) دينار .

الجدول(٩) تكلفة الطلاب لكل من البرامج المقترحة للكلية التقنية الادارية/بغداد

للعام ٢٠١٩

اسم النشاط	مجموع الأنشطة لكل البرامج	حصة الطالب من التكلفة عدد الطلاب ٤٤٢٦
العمادة مع الوحدات التابعة لها	١١٨٨٨٦١٨١٢	٢٦٨٦٠٨.٦٣
قسم المحاسبة	٣٥٥٦٩٩٢٨٤	٨٠٣٦٥.٨٦
قسم ادارة الاعمال	٦٢٠٩٧٤٥٠٠	١٤٠٣٠١.٥١
قسم المعلوماتية	٥٩٨١١٥٤٥٠	١٣٥١٣٦.٧٩
قسم الجودة	٤١٤٥٢٩٩٠٠	٩٣٦٥٧.٩١
قسم المصارف	٣٠١٢٨٤٢٠٠	٦٨٠٧١.٤٤
الاجمالي	٣٤٧٩٤٦٥١٤٦	٧٨٦١٤٢.١٥

المصدر: من اعداد الباحثان

تبين من الجدول (٩) ان مجموع تكلفة الطالب من نفقات الموازنة لكل البرامج تعادل (٧٨٦١٤٢.١٥). والتي من ضمنها نفقات الموجودات غير المالية اذ بلغت (١٧٥٠٦٠٩٠٣١). ولغرض احتساب تكلفة الطالب للكلية التقنية الادارية للعام ٢٠١٩ حسب موازنة البرامج والاداء يتطلب فصل اجمالي النفقات للموجودات غير المالية عن نفقات الأنشطة لكل البرامج الجارية لأن اضافتها للموجودات غير المالية تسبب في ارباك وعدم المقارنات والاعتماد عليها بكلفة النفقات للبرامج للسنوات القادمة. نتيجة نفقاتها اعلى بكثير عن السنة اللاحقة ، بهذا ان تكلفة الطالب للعام ٢٠١٩ تساوي

اجمالي النفقات لكل البرامج ٣٤٧٩٤٦٥١٤٦

نطرح الموجودات غير المالية ١٧٥٠٦٠٩٠٣١

صافي النفقات لكل البرامج ١٧٢٨٨٥٦١١٥

اذن تكلفة الطالب تعادل = صافي النفقات لكل البرامج ÷ عدد الطلاب الكلي

$$٣٩٠٦١٣.٦٧ = ٤٤٢٦ ÷ ١٧٢٨٨٥٦١١٥$$

٣-٣ قياس كفاءة الاداء

لغرض قياس و الحكم على كفاءة الاداء للكلية التقنية الادارية يتطلب إعداد التحليل بين المخطط والفعل لمعرفة مدى بلوغ الكلية للنسب القياسية المحددة من خلال اعتماد المعايير المحددة للإعداد حسب الخطة الاستراتيجية للكلية لعام ٢٠١٩ ومقارنة الاعداد بين الخطة والمتحقق فعلا.

الجدول (١٠) مقارنة بين المخطط حسب القبول والمتحقق فعلا للطلاب مع منتسبي الكلية

التقنية الادارية /بغداد، لعام ٢٠١٩ .

عام ٢٠١٩	عدد التدريسين	عدد الطلاب حسب القبول	استاذ/طالب	عدد الفنيين والاداريين	عدد الطلاب حسب القبول	فني واداري/ طالب
الخطة	٨٢	٣٧١٠	٤٥/١	٩٥	٣٧١٠	٣٩/١
المتحقق فعلا	٨٢	٤٤٢٦	٥٣/١	٩٥	٤٤٢٦	٤٦/١

المصدر : من إعداد الباحثان.

يتبين من الجدول اعلاه للحكم على كفاءة الاداء ،ان خطة القبول للطلاب الفعلية اعلى من خطة القبول المخططة ، وهذا يكون نتيجة سياسة وزارة التعليم في توزيع اعداد الطلاب ، مما يؤدي الى ارباك في عمل الكلية وتقديم الخدمة التعليمية ، اذ لوحظ حسب الخطة ٤٥/١ ، أما الفعلي ٥٣/١ بالنسبة للتدريسي ، بينما للفني والاداري حسب الخطة ٣٩/١ ، اما الفعلي ٤٦ /١ ، مما نستج هناك فرق مرتفع بين المخطط والفعلي ، مما يتطلب اعادة النظر في اعداد القبول للطلاب والتزام بالمعايير القياسية ، وكذلك متابعة اعداد المنتسبين والحث على زيادة المنتسبين من خلال التوجه نحو زيادة التعيينات لتحقيق خدمة البرنامج التعليمي .

نستنتج عند اثبات التحليل التطبيقي للبحث عن موازنة البرامج والاداء يمكن ملاحظة وجود الفروقات بين موازنة البنود التقليدية وموازنة البرامج والاداء .

١- لا تتمكن موازنة البنود من تقييم وقياس الاداء الفعلي للوحدة الحكومية، كونها تركز على سلامة عمليات الانفاق ، في حين تركز موازنة البرامج والاداء على قياس اداء الوحدة الحكومية حسب وحدات الاداء المطلوب تحقيقها.

- ٢- موازنة البنود توزع التخصيصات المالية وفق حسابات البنود المعتمدة ، اما موازنة البرامج والاداء توزعها حسب البرامج والانشطة .
- ٣- موازنة البنود تبوب النفقات وفق نوع النفقة دون ارتباطها بالعمل المنجز . اما موازنة البرامج والاداء تبوب النفقة حسب نوع البرامج والانشطة الفعلية .
- ٤- موازنة البنود تهتم بالمدخلات اي الحصول على الموارد المالية دون الاهتمام بالمخرجات ، اما موازنة البرامج والاداء تهتم بالمخرجات من خلال الأهداف التي تقدمها الادارة لتحقيق كفاءة الاداء .

٤- المبحث الرابع

٤-١ الاستنتاجات

- ١- اثبت تطبيق الموازنة على اساس موازنة البرامج والاداء في البحث من خلال التخطيط الدقيق للنفقات الخاصة بالبرامج ومن ثم توزيع تلك النفقات على اساس الانشطة. نتج عنها اسس ومعايير الانجاز تخدم في عمليات قياس وتقييم الاداء.
- ٢- اتباع اسلوب موازنة البنود التقليدية عند اعداد الموازنة يعتمد على التخصيصات المالية وعمليات الانفاق الفعلي، مما يتم الرقابة فقط على الجانب المالي وعدم تجاوزها التخصيصات ، مما يتطلب تطبيق اسلوب موازنة البرامج والاداء كونها تهتم بتقييم مدى تحقيق الاهداف التي صرفت من اجلها النفقات والتخصيصات المالية .
- ٣- تبين عند تطبيق موازنة البرامج والاداء الى اعادة النظر في توزيع الموظفين فيما بين الانشطة ،التي يزيد عددهم في اقسام معينة عن تلك التي يقل عددهم في اقسام اخرى مما يخلق حالة عدم التوازن بين حجم العمل المطلوب واعداد الموظفين .
- ٤- تطبيق موازنة البرامج والاداء على اساس الانشطة يمكن تحديد الهدر في النفقات عن طريق مقارنة النفقات المصروفة على البرامج الادارية والخدمية وغيرها ، مع النفقات المصروفة على البرامج التعليمية. لان الانفاق على البرامج الادارية

والخدمية على حساب البرامج التعليمية يمثل هدر للأنفاق ومخرجات البرنامج التعليمي تكون ذات نوعية اقل.

٥- امكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء للكلية التقنية الادارية وباقي الوحدات الحكومية لما تحققه عند تطبيقه المسائلة والمحاسبة كنظام رقابي مالي واداري فعال، وقياس الكفاءة واتخاذ القرارات للسنوات القادمة.

٢-٤ التوصيات

١- عند التحول من موازنة البنود المبنية على المدخلات الى موازنة البرامج المبينة على المخرجات يتطلب اعداد هيكل تنظيمي مبني على اسس وقواعد تبويب الانشطة التابعة للبرامج ، من اجل قياس وتقييم اداء البرامج لتحقيق الكفاءة والفاعلية في اداء تلك الوحدات الحكومية والرقابة عليها .

٢- ضرورة التحول الى موازنة البرامج والاداء عند اعداد الموازنات لكونها تساعد متخذو القرار للوصول الى البيانات المالية والمعلومات الادارية، فعلى وزارة المالية تبني استخدام موازنة البرامج والاداء كونها تستند على اسس عملية في اعداد التقارير مما يؤدي الى ترشيد الانفاق الحكومي وتقليل الهدر العام .

٣- ضرورة تطبيق موازنة البرامج والاداء لإعادة النظر في توزيع الموظفين وتوزيعهم حسب حجم العمل المطلوب، والحث على زيادة عدد العاملين بالبرنامج التعليمي لتغطية الخدمة التعليمية.

٤- اقامة دورات تدريبية لرفع مهارات الافراد العاملين في الكلية التقنية الادارية عن طريق توفير كادر محاسبي متأهل ومتدرب عمليا لتنفيذ موازنة البرامج والاداء.

٥- نوصي بتطبيق موازنة البرامج والاداء في جميع الوحدات الحكومية المعتمدة على موازنة العامة للدولة بعد اجراء التغيرات لتحقيق متطلبات موازنة البرامج .

المصادر

- ١- الربيعي ، كريم جاسم عباس ، امكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء في الجامعات العراقية دراسة تحليلية وصفية لجامعة بابل، Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences, Vol. (27), No. (3): 2019.
- ٢- عبدالله، سلمان حسين ،خضر ،جوان جاسم (موازنة البرامج والاداء وسيلة لتعزيز الرقابة في الوحدات الاقتصادية والحكومية) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد ،العدد(٨٩) ،٢٠١٦.
- ٣- سلوم ،حسن عبدالكريم، المهاني، محمد خالد .الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة ،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد ٦٤، ط٣، ٢٠٠٧.
- ٤- المهاني ،محمد خالد -الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والافاق، مجلة جامعة دمشق، العدد الاول، ٢٠٠٠.
- ٥- الحلو ،علاء الدين غازي محمد ،مدى توافر مقومات تطبيق موازنة البرامج والاداء في الجامعات الحكومية في فلسطين (رسالة ماجستير) غزة، ٢٠١٧.
- ٦- العبود، عمرو محمد سعد، اثر عجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي ،دراسة حالة الاردن ، رسالة ماجستير، كلية ادارة المال والاعمال، المفرق ،الاردن، ٢٠١٦.
- ٧- كردية، ابراهيم فهمي محمد، إطار مقترح لتطبيق موازنة البرامج والاداء لأنشطة وزارة النقل والمواصلات في قطاع غزة ،رسالة ماجستير ،غزة، ٢٠١٤.
- ٨- عثمان، حسن زكي .تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والاداء ،(رسالة ماجستير)جامعة القاهرة، ٢٠١١.
- ٩- العدوان ،خالد عيسى والشرعة -الابعاد السياسية للموازنة العامة للدولة. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية -جامعة اليرموك ،الاردن، العدد٣، ٢٠١٤.
- ١٠- عصفور، محمد شاكرو. اصول الموازنة العامة ،دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان الاردن، ٢٠١٣.
- ١١- كامل ،صلاح محمد محمود .موازنة البرامج والاداء كأداة لتقييم الاداء الحكومي ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،مصر ،٢٠٠٨.
- ١٢- العلي، عادل فليح (المالية العامة والتشريع المالي والضريبي) دار ومكتبة الحامد، ط١، عمان، ٢٠٠٣.

Resource

- 1- 1. ,Kareem J. Abass , The Possibility of Applying the Program and Performance Budget in Iraqi Universities Descriptive Analytical Study of the University of Babylon ,Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences, Vol. (27), No. (3): 2019.
- 2- Egbunike ,Patrick Amaechi ,Vnamma ,Amaka Nkirua- ((Budgeting ,Budgetary Control and Performance Evaluation)) studies and scientific Researches. Economics Edition ,No 26 ,Anambra, Nigeria, 2017.
- 3- A lain, Alaa Mohamad Malo & Melegy ,Magdy Melegy Abdul Hakim "program and performance budgeting system in public sector organizations an analytical study in Saudi Arabian context" international business research Vol.10.No.4, (2017) .
- 4- - karacan,Erhan & Yazici, Kuddusi . performance based budget Arrangements, the implementation process and advancement in Turkey, international Journal of business and social science.2015.
- 5- Robinson, Marc and Last, Duncan .Basic Model of Performance –Based Budgeting, International Monetary Fund, Authorized for distribution by Carlo Cottar Elli ,2009.
- 6- Shafritz, Jay M. & Russell E. M. “Introducing Public Administration Addison Wesley Longman INC New York U.S 2000”.
- 7- Tim ,Connolly& Gary, Ashworth An integrated activity-based approach to bud . (use of priority based and activity based budgeting as management tools),1994
- 8- Freeman, Robert J. & Shoulders, Craig D. “Government and Non Profit Accounting: Theory and Practice” 7th, Pearson Education INC, New Jersey U.S, 2002 .

Accounting & Financial Sciences Journal / Volume 2/ No. 5 / March 2022.

Accounting & Financial Sciences Journal

Ministry of Finance

Accounting & Financial Training Center

A specialized scientific journal issued by

Accounting & Financial Training Center

concerned with

**financial management, banking, insurance, accounting and
financial legislation**



Certified journal for scientific promotions purposes

Scientific Advisor : Prof. Dr. Mohammad Ali Al-Amiry

Editor in Chief : Prof. Dr. Haider Nima'a Al-Furaiji

Editorial Manager : Dr. Ahmed Jawad Al-Dahlaki

Second year / No.5 / 1443 AH. – 2022 AD.

Accounting and Financial Sciences Journal

Editorial Board

- 1- Prof. Dr. Falah Hasan Thwaini / Al-Mustansiriyah University/
College of Admiration & Economics.
- 2- Prof. Dr. Falah Hasan Aday / Sharjah Finance Department /
United Arab Emirat.
- 3- Prof. Dr. Ahmed Hajoub / Moroccan Export Insurance
Company / Morocco.
- 4- Prof. Dr. Salih Khalil Aloqda / Applied Science Private
University / Jordan.
- 5- Prof. Dr. Assad Ghani Jihad Abid/ Director General of
Administrative and Financial Department / Ministry of Higher
Education & Scientific Research.
- 6- Associated Prof. Dr Mohammed Ahmed Abdulbaqi El-Khouli/
College of Management Sciences / Sadat Academy for
Management Sciences/ Egypt.
- 7- Assist. Prof. Dr. Abduridha Lateef Jassim / Al-Mustansiriyah
University/ College of Admiration & Economics.
- 8- Assist. Prof. Dr. Samir Abdul Sahib Yarra./ Al-Mustansiriyah
University/ College of Admiration & Economics.
- 9- Assist. Prof. Dr. Abdul kadhim Muhisn Queen / Al-
Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics.
- 10- Assist. Prof. Saeed Abbas Mohammad Ali Merza/ Vice
Chaimam of Iraqi Insurance Company Board Directors /
Retired.
- 11- Assist.Prof. Hilal Muslim Hashim Al-Taan./ lecturer in Al-
Mustansiriyah University/ College of Admiration & Economics
/ Retired.

Accounting and Financial Sciences Journal

Language & Correction Board

- 1- Assist. Prof. Dr. Samir Abbas Kadhim Karam / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 2- Lecturer Dr. Ali Assad Musa / Arabic Language / Al-Mustansiriyah University/ College of Education.
- 3- Ekhlas Abdulzahra Ali / English language/ Accounting & Financial Training Center.
- 4- Noora Faiz Jasim / English language/ Accounting & Financial Training Center.

Design

Programmer / Hassan Falih Abdulrihman

The opinions in this journal are express the author point of views and not necessarily reflect the Accounting and Financial Training Center the opinions.

The journal is committed to preserving the intellectual property rights of the authors.

Deposit No. in National Library and Archive : 2442

ISSN : 2709-2852

Correspondence

E-Mail : afsj@mof.gov.iq

Mobil : + 964 7901409233

Iraq – Baghdad – Hay Al-Mustansirya -District 504 , Avenue 1, Building No. 1

Web (MOF) site: <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx>

Web (Iraqi Academic Scientific Journal):

<https://www.iasj.net/iasj/journal/363>